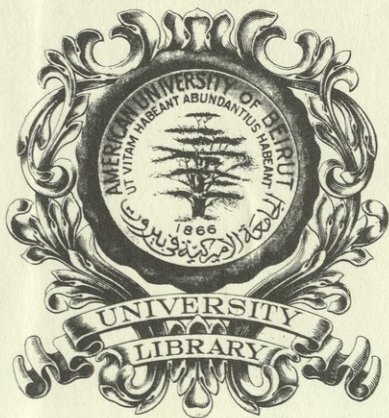


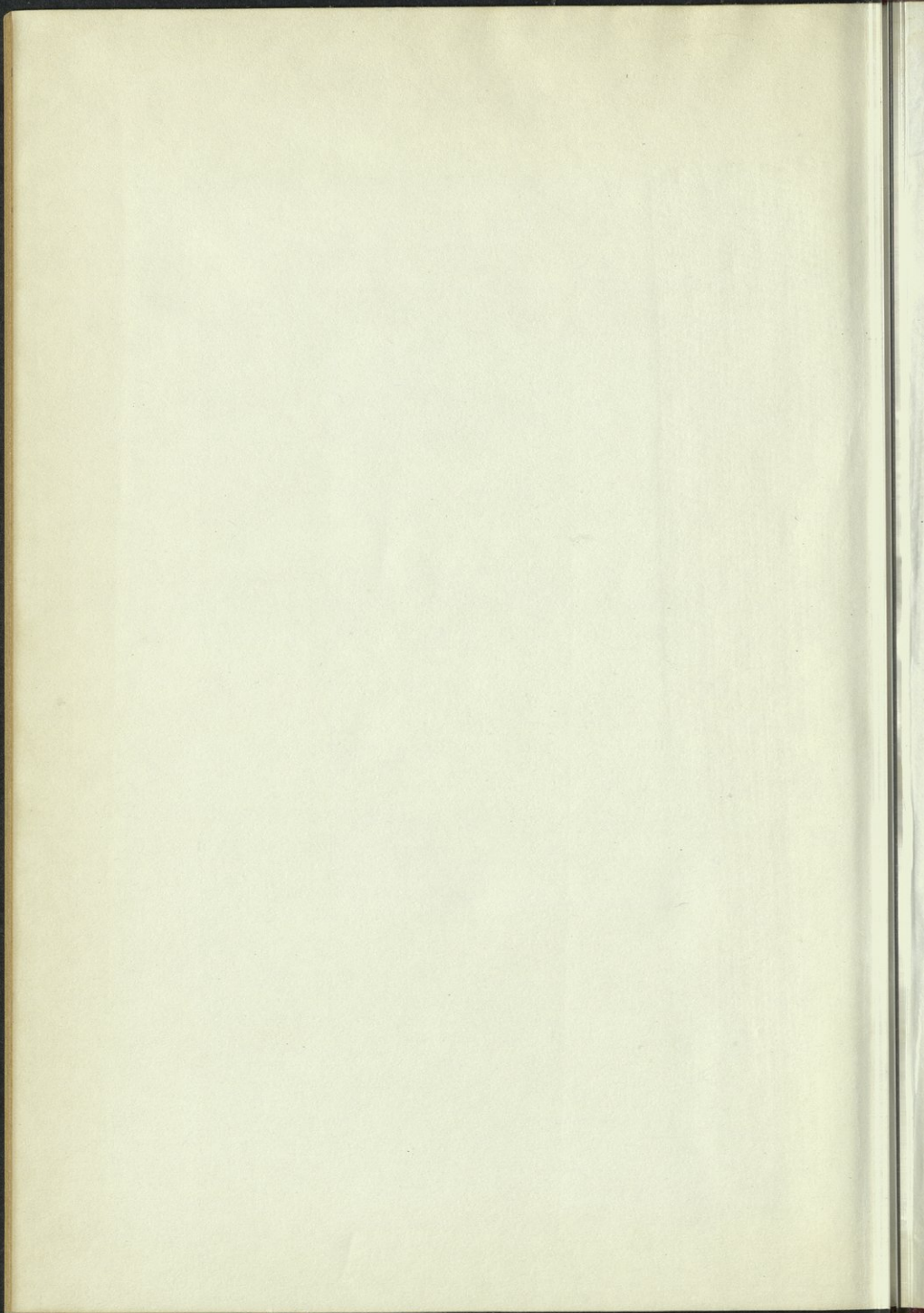


A. U. S. LIBRARY

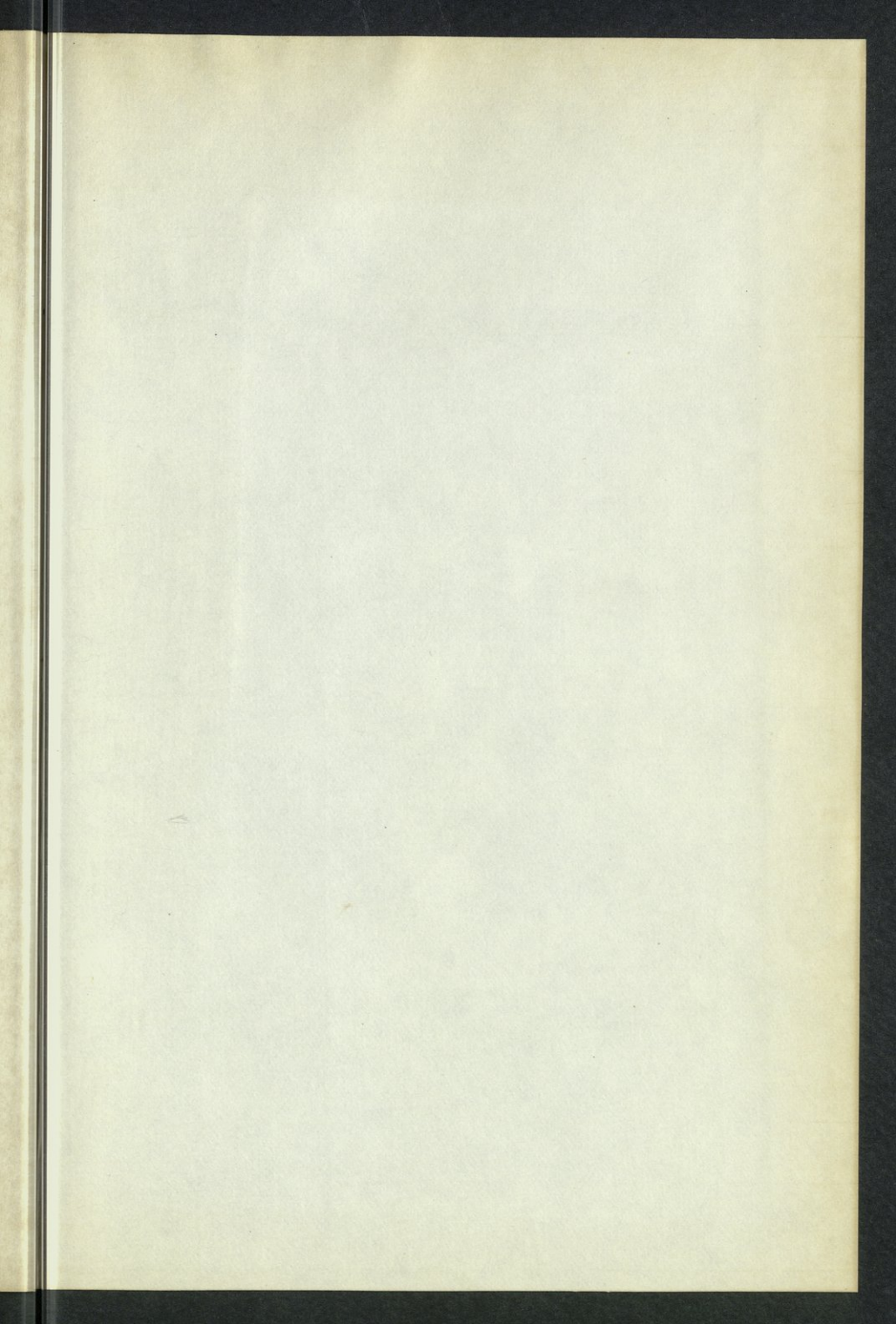
AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT



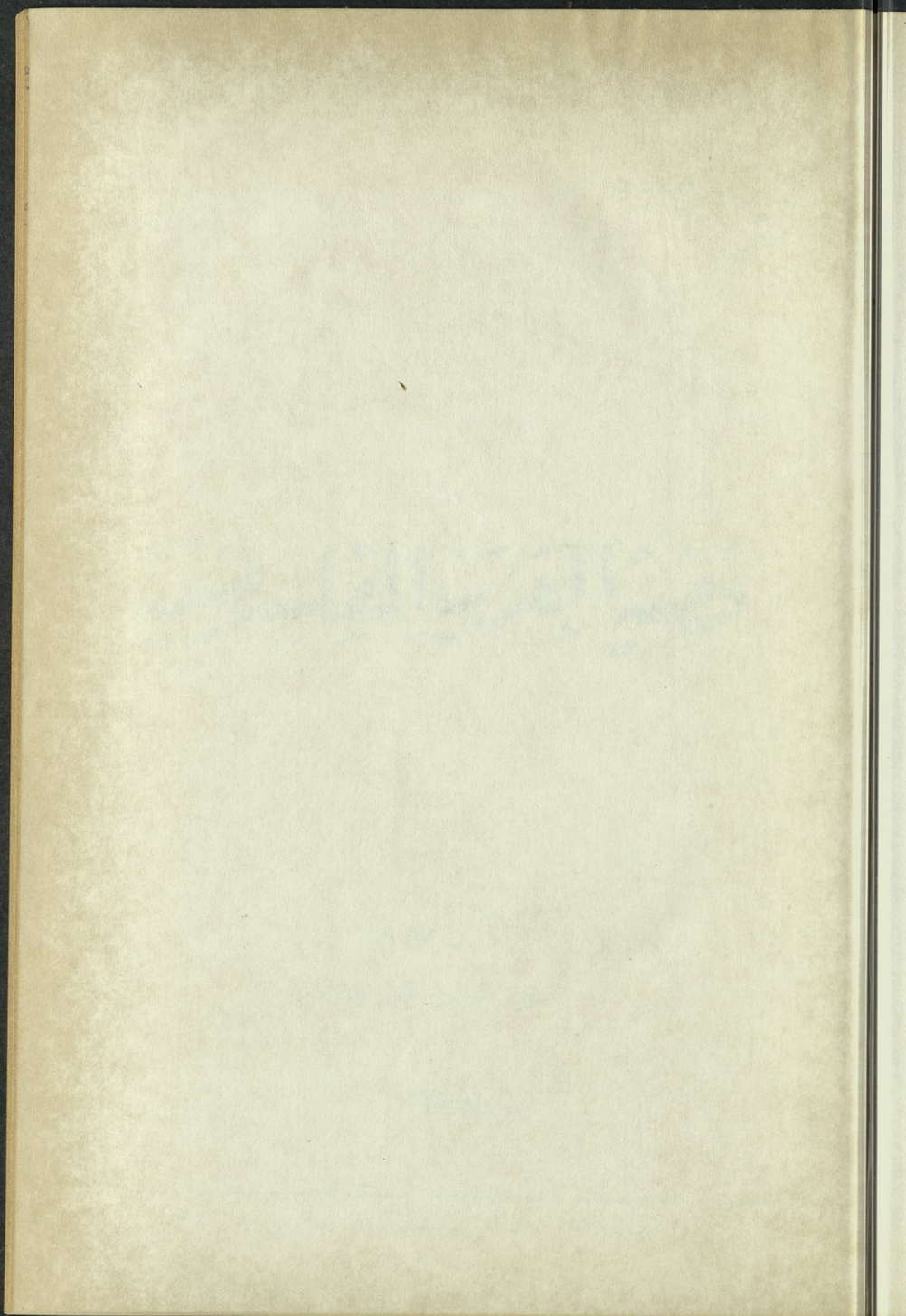














9  
1/2

Cart. Jan. 52

2008

في مجلة الأدب تقدم نافي هذا  
روايات عميقة للرسالة القومية التي  
تؤذي لأهل العرب :

956.9  
B36  
C.I

ندية بيطار

الذات :

١٧ حزيران ١٩٤٧

# قضية العرب الفلسطينية

أذار ١٩٤٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة

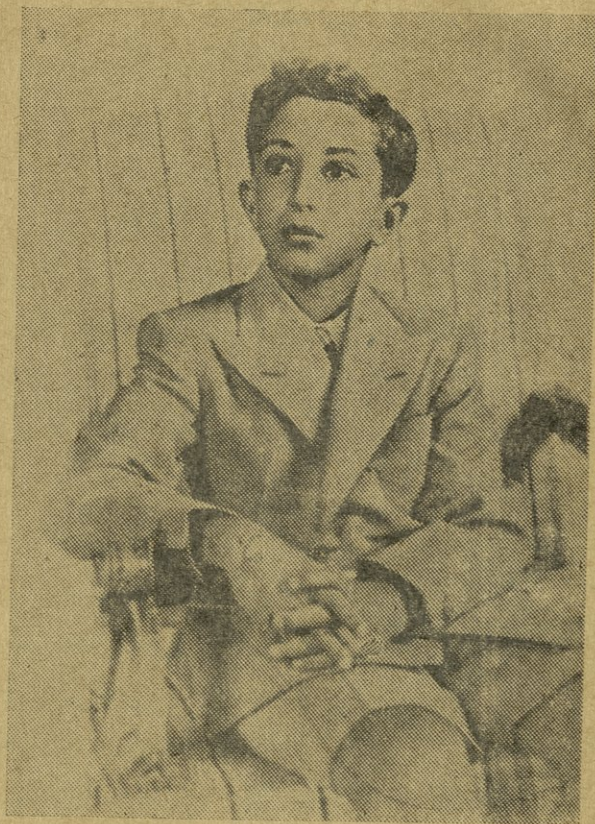
78067

East. Jan. 52





1800



مهدية الملك فيصل الثاني



1  
9  
e  
T  
x  
7  
U  
9  
1  
1  
e  
9  
3  
9  
i

## الاهداء

مولاي صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم :

اليكم يا من تمثلون القطر العربي للمقي على عاتقه مهمة القيام بتحقيق الوحدة العربية اليكم يا من تمثلون القطر الشقيق ، الذي ننظر اليه لاسباب جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية ومعنوية ، كنوانة للوحدة العربية ، اليكم يا من تمثلون قطراً عربياً يجب عليه ان يحقق الامال العربية كما حققت بروسيا آمال الامة الالمانية وكما حققت بيمونتي آمال الامة الايطالية ، اليكم يا سليل النبي العربي وحفيد النسر الكبير ، اتشرف برفع كتابي هذا

مولاي :

وبجانب هذه الاعتبارات الالفة الذكر ، اعتبارات اخرى ادبية جد مهمة ورئيسية تربطنا بشخصكم المحبوب ، كليك للعرب بأسرهم وكممثل لقطر هو بنظرنا نواة للوحدة العربية . فليس من عربي تنبئه ضميره الوطني ، ليس من عربي استيقظ ففتح وجدانه القومي الا ويعلم ان جلالتكم من سلالة موحد العرب ، من سلالة من لولاه لما كانت عروبة وامة عربية ، من سلالة من كان مصدراً للنور الذي اشرق في وسط الامة العربية ، فاهتدى به ابناء القرب وعلى اساسه بنوا مدنيتهم الاوروبية الحديثة ، من سلالة من جمع شتات العرب فكان سبباً لامبراطوريتنا الفانية ومدنيتنا الماضية وحضارتنا الخالية ، من سلالة من ندين له بوجودنا وبقائنا وبقيادتنا المعالم وتفوقنا عليه في القرون الفائتة ، من سلالة خير من سعت به قدم النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم ، وليس من عربي الا ويعلم انكم يا صاحب الجلالة حفيد الشهداء الثلاثة ، ابطال نهضتنا القومية الحديثة ، المغفور لهم الحسين وفضل وغازي ، حفيد الشهداء الثلاثة



الذين قادوا الامة العربية طيلة ثمان وعشرين سنة ، فكانوا نعم القادة الامناء المخلصين  
 حفيد الشهداء الثلاثة الذين ذهبوا ضحية اخلاصهم وتفانيهم في سبيل اسعاد شعبهم  
 وتحقيق آمال واماني امتهم من وحدة تامة ورسالة خالدة وزعامة ثابتة

### مولاي

هذا من جهة ومن جهة ثانية ، فنحن عرب سورية ، لم ننس وان ننس أبداً أننا  
 قد بايعنا المغفور له الملك فيصل وذريته من بعده ملوكا على عرش هذه البلاد ، فهذه  
 البيعة التي اصبحتم اصحابها الشرعيين ، والتي لا تزال تحملها منذ خمس وعشرين سنة ،  
 هي امانة مقدسة في اعناقنا نرب الفرصة السانحة الملائمة لارجاعها لجلالتكم ، نحافظ  
 عليها بدمائنا وارواحنا ، والعربي الحر يقوم بوعدده ويفي بعهده .

فبانظار ذلك الوقت الذي به تتحقق اهداف وغايات واماني الامة العربية ، بانتظار  
 ذلك الوقت الذي به نقدر ان نرجع البيعة التي في اعناقنا لجلالتكم بانتظار ذلك الوقت  
 الذي نستطيع به توحيد هذين القطرين العربيين واتخاذهما قاعدة لتحرير بقية الاقطار  
 وتحقيق الوحدة العربية ، بانتظار ذلك الوقت الذي نستطيع به أن نرفع علم الوحدة  
 الشامل بأخضره واسوده وابيضه واحمره من مراکش الى الحجاز فاليمن ، ارفع كتابي  
 هذا لجلالتكم راجياً قبوله من شاب لا يعيش ولا يحيا الا لهذه الاهداف والمبادي  
 يا سليل النبي العربي ، والشهداء الثلاثة يا جلالة ملك العرب المعظم

المخلص

نديم بطار



### فريخ البيطار

يا شباب العرب : اعلموا اننا كنا للعالم قادة واساتذة نلقنه الحضارة والهداية تلقيناً ،  
فاعلموا اننا طيلة القرون الوسطى كنا نتربع على مركز القيادة العالمية بدون منازع .  
اعلموا انه لولا مدنيتنا الحالية لما كانت هذه المدينة الحديثة . اعلموا ذلك واعلموا اننا  
يجب ان نسترجع هذه القيادة وهذه الزعامة . اذكروا ذلك واذكروا اننا عصب اممتنا  
العربية ، مصدر الحياة والوجود في هذه الامة . اذكروا ذلك واذكروا ان للعروبة  
والعروبة وحدها ، عزها ووحدة رسالتها يجب ان نحيا ونعيش ونموت لاجلها .



## كلمة تمهيدية

لكي نفهم القضية الفلسطينية . . .

« قبل سيطرة الانكليز على فلسطين ، كانت هذه البلاد العربية اهدأ بلاد بالشرق الاوسط باجمعه »<sup>(١)</sup> ولكن ما وضع الانكليز اقدامهم في هذه البلاد حتى تحول ذلك الهدوء الى ثورات وقلاقل ، فكانت الاضطرابات الدموية ظاهرة عادية من ظواهر الحياة الفلسطينية ، فما هي يا ترى تلك السياسة التي اتبعتها انكلترا فتحوّل هذه البلاد لهادئه الى بلاد هائجة نائرة ؟ . .

وعند ما جاء اللورد نورثكليف ، صاحب جريدة التيمس الى فلسطين في عام ١٩٢٢ أعلن « أنه عندما جاء هذه البلاد منذ عشرين عاما ، وجدها ترتع في سلام وهدوء ما بعدهما من سلام وهدوء ، ولكنه الان قد وجد بدلا من ذلك السلام وذلك الهدوء اضطرابات وثورات كان سببها الاوحد السياسة الانكليزية الصهيونية ، ثم أعلن لليهود ان هذه السياسة سياسة شاذة ليس فيها من الحكمة شي .<sup>(٢)</sup> وعندما رجع الى انكلترا اخذ يجاري هذه السياسة على صفحات جريدته معلنا انها سياسة خاطئة خطيرة يجب على الحكومة الانكليزية التخلص منها بالسرع ما يمكن ، وقد وافقت جريدتا الديلي اكسپرس « والمورننغ بوست » على هذه السياسة وايدتاها<sup>(٣)</sup> فما هي يا ترى هذه السياسة التي كانت سبباً لهذه الاضطرابات والثورات ؟ ولماذا قال صاحب التيمس ان هذه السياسة سياسة شاذة ليس فيها من الحكمة شي . . ؟ وما هو عدم قانونية هذه

(١) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين : صفحة ٢١٤

(٢) نورمن ليتوميش : انكلترا في فلسطين : صفحة ٨١

(٣) ليتوميش : صفحة ٨٢



السياسة حتى تجارها « التيمس » و « الديلي اكسبرس » و « المورننغ بوست » ؟  
وقد جاء في تقرير لجنة الانتدابات في عصبة الامم عن حوادث عام ١٩٢٩ منتقداً  
سياسة الحكومة المنتدبة في فلسطين<sup>(١)</sup> فلماذا ياترى انتقدت لجنة الانتدابات هذه  
السياسة ؟ وماذا انتجت هذه السياسة من مساويء وما هو عدم مشروعيتها حتى  
تنتقدها لجنة الانتدابات ؟

« وقد اعلنت حكومة لندن على اثر تقريرى سمسون وشون عن ثورات ١٩٢٩  
ان حقوق العرب مهضومة »<sup>(٢)</sup> فما هي هذه السياسة التي هضمت حقوق العرب ؟ وما هي  
اهداف وغايات ومبادئ وأسس هذه السياسة ؟ ما روح هذه السياسة التي هضمت  
حقوق العرب وطمسها ؟ ...

والكي نجيب على هذه الاسئلة العديدة فنفهم هذه السياسة الصهيونية ونستوعب  
مبادئها واهدافها وغاياتها ، يجب علينا ان نسأل انفسنا ثلاثة اسئلة اخرى وهي :

- ١ - ما هي الاسانيد التي ارتكزت عليها هذه السياسة الصهيونية ؟
- ٢ - ما هي أسس هذه السياسة الصهيونية ؟
- ٣ - هل راعت انكلترا أسس هذه السياسة الصهيونية ، هذه الاسس التي اكدت  
انها ستسير سياستها الفلسطينية تبعاً لها وبوجوبها ؟

في هذه الاسئلة الثلاث والجواب عليها اجوبة صريحة صحيحة ينحصر فهم القضية  
الفلسطينية واستيعابها استيعاباً تاماً كاملاً . والكي يكون هذا الفهم سهلاً حيناً فيأخذه  
القاريء بدون مشقة او صعوبة فقد خصصنا للجواب على كل سؤال من هذه الاسئلة  
الثلاث باباً يواف من فصول تبحث بحثاً علمياً سياسياً تاريخياً فتشرح شرحاً وافياً هذه  
الاسئلة المذكورة ، هذه الاسئلة التي على فهمها فيها صحيحاً يتوقف فهم القضية الفلسطينية  
التام وفهم روح السياسة الانكليزية الصهيونية ، مبادئها وغاياتها واهدافها .

ان هذه القضية الفلسطينية هي اعظم مشكلة نواجهها ، فنحن العرب في نهضتنا  
القومية الحديثة ، فسياسة الاجنبي تجاه هذه المشكلة هي سياسة تستهدف اضمحلال

(١) نورمن بنتوميش : انكلترا فلسطين : صفحة ٢٠٧

نورمن بنتوميش انكلترا في فلسطين : صفحة ٢١١



العروبة الفلسطينية وتهدد الكيان العربي بشر مستطير ، فهي تمثل المقام الاول من الاخطار التي نواجهها في جهادنا ونضالنا في سبيل حريتنا ووحدتنا المنشودة المبتغاة ، فيجب على كل عربي يود تحرير امته العربية من يد الاجنبي وأغلال عبوديته واستبداده ان يطلع اطلاقا وافيا على هذه القضية ليكون على بينة تامة من اهداف وغايات الاستعمار في بلاده وليفهم فيها حقيقياً دقيقاً فحوى هذه القضية وروح سياستها الصهيونية ؛ ويجب علينا نحن الشباب خاصة ، نحن الشباب العربي المؤمن بعروبتهم ونجحهم في الحياة من حرية واستقلال ، نحن الشباب الذي منه ومنه فحسب يطالب تحرير الامة العربية ، نحن الشباب المجاهد المناضل لاجل حريته ، لاجل وحدته الكهري برسالتها العظمى ، نحن الشباب الذي فيه وفيه فقط ترجى المقاومة فالتغلب على سياسة الاجنبي الصهيونية الذي لا راحة له الا بتنظيف البلاد منه ومن الجرائم اليهودية وتحليصها من كل الاخطار الصهيونية ، الذي على عاتقه وعلى عاتقه فقط ثلثي مهمة القيام وتحقيق الوحدة العربية نعم يجب علينا نحن الشباب خاصة المسؤولين امام ضميرنا وامام التاريخ عن تحرير امتنا ان نفهم هذه السياسة الصهيونية ونطلع عليها اطلاقا كافيا لنتبين الاخطار التي تهددنا وتهدد كياننا فنتخذ موقفا صلبا ، موقفا عدائيا شديدا ضد كل سياسة صهيونية ترمي الى تلم كرامتنا وتشتيت شملنا وزرع النفور والانقسام والتجزئة فيما بيننا ، فتظهر بذلك بلادنا العربية المحبوبة من الحشرات اليهودية ونعمل على نجاة اخواننا عرب فلسطين ؛ الذين امهم المنا وعذابهم عذابنا ووجعهم وجعنا ، والذين هناؤهم هناؤنا ورفاهيتهم رفاهيتنا وسعادتهم سعادتنا ومنتهى املنا .

# الباب الاول

## اسانيد السياسة الصهيونية

### الفصل الاول

#### فلسطين من الوعود والمعاهدات

ان الاسانيد التي أنتجت السياسة الصهيونية تنحصر في ادعاء انكلترا ان فلسطين ليست ضمن البلاد التي وعد باستقلالها العرب أولاً ، وفي الحق التاريخي لليهود بفلسطين ثانياً .<sup>(١)</sup>

فقد ادعت انكلترا انها ما سمحت لليهود بائشاء وطنهم القومي في فلسطين الا لان هذه البلاد لم تكن ضمن الوعود التي قطعتها للملك حسين في أثناء الحرب الكهري بل كانت خارجة عنها ، فلها والحالة هذه الحرية المطلقة بالتصرف بها لانها بلاد أعداء افتتحتها بجد السيف . فهل يا ترى هذا الادعاء صحيح ؟ . . . . . فتوصلا للجواب المجرد الناصع الحق تعرض هنا بايجاز تلك المحاربات التي دارت بين الملك حسين والسيد هنري مكماهون ، معتمد بريطانيا في مصر .

كانت مظاهر المودة والصداقة بين الاتراك والامان تظهر جلياً وترداد وضوحاً يوماً بعد يوم . ولما تأكدت انكلترا من اكتساب الامان العودة التركية باعلان هذه الاخيرة الحرب بجانب الدول الوسطى وجدت ان مركزها في الشرق قد أصبح حرجاً ، فعمدت عندئذ الى اكتساب عطف العرب في شخص الشريف حسين .

ففي عام ١٩١٣ ، عندما مر الامير عبدالله بالقاهرة آتياً من الاستانة الى مكة التي كان يمثلها في مجلس النواب العثماني ، انتهز معتمد بريطانيا في مصر اللورد كتشتر فرصة مروره هناك فواره زيارة شبه رسمية واخبر الامير انه اغتتم فرصة مروره بمصر فأتى

(١) أمين سعيد : الثورة العربية : الجزء الاول : ص : ١٣٧



ايبلغه شكر حكومته على ما يلقاه رعاياها من الحجاج الهنود من عناية ابيه ورعايته ، فشكره الامير على مجاملته ووعده بأن يوصل ذلك الى والده .

وأعلنت الحرب والامير عبدالله واخوه الامير فيصل في الاستانة ، فرجعا عن طريق مصر قاصدين الحجاز . وعندما وصلا الى القاهرة زارها المستر ستورس ، معتمد بريطانيا في مصر وقتئذ ، وسلمها كتاباً من حكومته الى شريف مكة تشكره فيه على حسن قيامه بواجباته الدينية تجاه الاماكن المقدسة وعلى عظيم عنايته برعاياها الهنود الذين يزورون مكة وتقول فيه انها لا تعارض في ارجاع الخلافة الى العرب !  
وفي ايلول سنة ١٩١٤ وصل الى مكة تاجر مصري يحمل كتاباً من المستر ستورس الى الشريف عبدالله يقول فيه :

لقد وصلتني رسالة من اللورد كتشتر ، وزير الحربية البريطانية ومعتمد بريطانيا في مصر سابقاً يأمرني فيها ان اكتب اليكم والى سيادة والدكم لاسألكم رأيكم في خصوص الدفاع عن العرب وفيما اذا كنتم لا تزالون مصممين على رأيكم الاول من استخلاص الحقوق العربية من الامة التركية . وقد سبق للوزير ان اوضح لكم لما تقابلتم وذلك لحرصها على ابقاء علاقاتها ودية مع تركيا ، أما الآن وقد صممت هذه الاخيرة على الدخول في حقوق الاعداء فان بريطانيا مستعدة ان تقدم لكم كل مساعدة واحتياجات لازمة (١)

لم يجب الشريف حسين على هذا الكتاب وكل ما فعله انه أمر بعدم الدعاء للخليفة في مساجد المدينتين المذكورتين (٢) .

ولما أعلنت تركيا الحرب بجانب المانيا جاءه الكتاب الثاني من مستر ستورس يقول فيه : بما ان تركيا دخلت الحرب بجانب الدول الوسطى فان بريطانيا مستعدة لتقدم كل ما يحتاج اليه من مساعدة للقيام ببغيته . فأجاب الشريف ، وكان جوابه حقاً شريفاً نبيلاً : ليس في استطاعتي أن أعمل شيئاً قبل ان أستشير وآخذ رأي العرب (٣) .

(١) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى : الجزء الاول : ص ١٢٧

(٢) تقريريل : صفحة : ٢٢

(٣) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى : الجزء الاول : ص : ٧٧



ثم ارسل الشريف ولده الامير فيصل الى سوريا ليستشير الزعماء العرب في الثورة فوجدهم كلهم موافقين راضين ووجد العرب بأجمعهم مستعدين للثورة والنضال ضد الاتراك ، فكتب عندئذ الى المستر ستورس يخبره برضى العرب وتصميمهم على اعلان الثورة والحرب بجانب الدولة البريطانية ، فابتدأت بعدئذ المراسلات الرسمية في ١٤ تموز سنة ١٩١٥ بين الشريف ومعتد بريطانيا في مصر الذي كان وقتئذ السيد هزري مكماهون . وفي رسالته الاولى التي باشها بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩١٥ طلب الشريف مساعدة بريطانيا الحربية مع اعترافها هي وحلفاؤها باستقلال انبلاذ العربية بكل معنى من معاني الاستقلال وذلك ضمن الحدود الآتية :

شمالا خط بيتهدي . من مرسين - اطنه حتى الدرجة ٢٧ من خط العرض الذي يقع عليه بيره جك واورفه وماردين ومديان وجزيرة آماديه حتى حدود فارس . وشرقا حدود فارس حتى خليج البصرة ، جنوبا المحيط الهندي يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي وغربا البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى مرسين <sup>(١)</sup>

ولكن الحكومة الانكليزية بعثت اليه تقول ان مسألة الحدود سابقة لاوانها وخصوصاً لان الجيوش التركية لا تزال تمثل للقسم الكبير من الاراضي العربية ، ولكن صراحة الحسين وتصميمه وقف حائلا دون استرسالها في هذه المطالعة والمراوغة ، فقد كتب بتاريخ ٩ ايلول سنة ١٩١٥ يقول ان هذا التواني والتردد في مسألة الحدود باعتبار البحث فيها في الوقت الحاضر ليس الا مضیعة للوقت قد يتخذ دليلا على فتور او نفور او ما شابه ذلك وأبان ان مناقشة مسألة الحدود هي النقطة الاساسية في المفاوضات كما اوضح انها ضرورية جدا لان ما عرضه من حدود فيما سبق ليس ارادة شخص واحد وأمنية رجل فرد يمكن اسكاته بعد الحرب ، وانما هي مطالب امة بامرها هي امانى الامة العربية بكاملها التي لا ترفع سيفها ولا تطلق رصاصا الا بتأمين هذه الحدود التي لا تتنازل عنها والتي تعتبرها في الدرجة الاولى من الحيوية والاهمية لسلامتها السياسية والاقتصادية ، فان لم يفصل في هذا الامر نهائيا ويبت فيه فلا امل بتقدم المفاوضات قيد شعرة

(١) امين سعيد صفحة ١٢٧ تقرير بيل : صفحة ٢٤



وبعد مضي مدة ارسل السيد هنري مكماهون كتابه المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ يقول فيه بعد الاسف والاعتذار عما تركه كتابه السابق من الاثر ، انه قد ادرك ان سيادته يرى في مسألة الحدود مسألة لا تحتمل التأجيل وان العرب يعلقون اهمية عظمى على الحدود ويرون فيها ضرورة حيوية كهوى ، ولهذا فانه باذر فابلق حكومة جلالتهم بما جاء في كتابه طالبا بعض التعليقات فيما يتعلق بهذه المسألة ، وانه ليسره ان يبلغه عنها التعليقات الآتية التي يثق انها ستفوز برضاه :

ان حكومة صاحب الجلالة تعتبر ا قضية مرسين واسكندرونة وبعض المقاطعات السورية الواقعة بالغرب من ا قضية دمشق وحمص وحماه وحلب غير عربية بحجة فيلزم والحالة هذه اخراجها من ضمن الحدود التي اتيمت على ذكرها . وبهذه التعديلات نقبل بملك الحدود التي اقترحوها <sup>(١)</sup>

اماما يتعلق بالبلاد الواقعة ضمن هذه الحدود ، أي البلاد التي لانكلترا حرية التصرف التام بها من دون الحاق اقل اجحاف بما خليفتهما فونسا من مصالح . فأني مقوض من قبل حكومة صاحب الجلالة ان ادخل معكم في الميثاق التالي :

- ١ - ان بريطانيا مستعدة على اساس التعديلات المتقدم بيانها ان تعترف باستقلال العرب وان تؤيد هذا الاستقلال ضمن الحدود الذي اقترحها شريف مكة
- ٢ - تتكفل بريطانيا بحماية الاراضي المقدسة ضد كل اعتداء اجنبي
- ٣ - في الاحوال المناسبة تقدم بريطانيا مشورتها الى العرب في اقامة احسن اشكال الحكم وافضلها في هذه البلاد
- ٤ - على العرب ان يقتصروا باستمداد المشورة والارشاد على بريطانيا وحدها فيكون جميع المستشارين الاوروبيين والموظفين المحتاج اليهم لتنظيم دوائر مملكتهم من الهريطانيين فقط

٥ - اما ولايتا بغداد والبصرة فيعترف العرب بان ما لهريطانيا فيهما من مركز ومصالح يستوجب تدابير خاصة وشكلا اداريا خاصا لتأمين هذه الاوساط من



الاعتداء الخارجي وضمن حسن الحال للسكان وصيانة مصالحنا الاقتصادية المشتركة (١)  
 فاجاب الشريف في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٠ بأنه ليس بمقدوره ولا باستطاعته  
 ان يتنازل عن البلاد الواقعة غربي اقصية دمشق وحمص وحماء وحب لانها بلاد عربية  
 محضة وليس هناك من اقل فرقة بين المسلم والمسيحي العربي ، فكلاهما من نسل واحد  
 ينحدرون من جد أعلى واحد . ولكنه حبا في القضاء على الصعوبات والعراقيل وتسهيل  
 أمر الاتفاق يرجع عن اصداره فيتنازل عن ضم ولاية مرسين واطنه الى المملكة العربية  
 اما فيما يتعلق بالعراق فقد اجاب الملك حسين بان العرب لا يتنازلون عن شهر واحد من  
 هذا القطر الذي كان مسرحا لمدينتهم وحضارتهم ومهدا لغزهم وسطوتهم ، المتربع على  
 عرش قلب كل عربي ، غير انه تسهلا للاتفاق وحبا للمصلحة المشتركة يوافق على ترك  
 الاراضي التي احتلتها الجيوش الانكليزية تحت ادارة انكلترا في اثناء الحرب فقط ،  
 وحق جوابه قائلا :

اننا نعلم ان نصيينا من هذه الحرب اما ان يكون انتصارا وظفراً يكفل للعرب  
 حياة حرة لاثقة بما كان لهم من مركز ممتاز في ماضيهم واما اقل حالا وانكساراً  
 يعيشون في بلاد اذلاء حيارى . ولولا انني متأكد كل التأكيد وموقن كل اليقين من  
 توطيند عزائم العرب واتحادهم قلبا وقالبا في سبيل ادراك هذه الغاية لفضلت البقاء على  
 قمة جبل ولكن العرب هم الذين طالبوني ملحين وارادوني على ان اتولى توجيه هذه  
 النهضة شطر هذه الغاية النبيلة والله المسؤول ان يطيل بقاءكم ويتوج ايامكم فينصرم  
 وهو من نضع فيه الامل والرجاء .

وفي ١٣ كانون الاول سنة ١٩١٥ كتب السير مكماهون الى الشريف حسين ان  
 الحكومة البريطانية مبهجة من موافقته على اخراج ولاية مرسين واطنه من حدود  
 البلاد العربية ، اما فيما يتعلق بالبلاد الواقعة غربي اقصية دمشق وحمص وحماء وحب  
 فانها اخذت بعين الاعتبار والتقدير ما جاء في تحرير الشريف بخصوصها ولكن بما ان هذه  
 المسألة تتعلق بجليفتها فرنسا لما لهذه الاخيرة من مصالح في هذه البلاد فان انكلترا  
 ستنظر الى الامر بامعان وروية وتتصرف فيه تبصراً دقيقاً ثم تخبر الشريف بما وصلت اليه



من حلول في الوقت المناسب وفي فرصة اخرى . وضمنت في رسالتها هذه تأكيدها انها لا تنوي ابرام اية معاهدة كانت وأي صلح معها كان بشأنه الا اذا كان ضمن شروطه الاساسية استقلال البلاد العربية وحريتها من السيطرة التركية الالمانية

وفي اوائل كانون الثاني سنة ١٩١٦ كتب الشريف حسين الى السير هنري مكماهون يقول مؤكداً مشبهاً ان ما ذكره في كتابه السابق بخصوص البلاد الواقعة غربي اقصية دمشق وحمص وحماة وحلب كان اقصى ما يمكن التوصل اليه من تعديلات لانه يفض النظر عن اطنه ومرسين فالشعب العربي لا يتنازل عن أقل جزء من هذه البلاد لانه يعدها جزءاً من كيانه وعضواً من اعضائه ٠٠٠ ولكن سعياً وراء تلك الاماني التي يشوقنا ليلها وحبا في تجنب ما يخشى ان يضر بالتحالف البريطاني الفرنسي وبما بينهما من اتفاقات مبرمة في هذه الحرب فان الشعب العربي يتجنب في اثناء هذه الحرب كل ما من شأنه ان يضر بتحالف أو تعاقد بين الفرنسيين والانكليز وأكد في رسالته هذه بان العرب سيطلبون في اول فرصة تسنح بعد الحرب بما يصرفون عنه النظر في تلك الاثناء في بيروت وسواحلها .

وفي ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٦ كتب السير هنري مكماهون الى الشريف حسين ان الحكومة البريطانية قد قبلت جميع مطالبه وأن كل ما يريده من مال وعتاد حربي سيصله وختم رسالته بقوله :

والان قد قررت البلاد العربية ان تجاهد معنا وتناضل في صفوفنا في سبيل نيل حقوقها وحرقاتها فاننا نرجو الله ان تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الامين فاتحة عصر جديد بيننا وبداية روابط متينة من الصداقة والولاء تعود علينا جميعا باخير الاكبر والفضل العظيم ، وقد حصل تثبيت ما جاء في هذه العهود بصورة رسمية ايضاً عام ١٩١٨ فقد ارسل وزير خارجيتها المستر بلفور الى الملك حسين بوقية يقول فيها ان حكومة صاحب الجلالة مع كافة دول الحلفاء تثبت عهدها السابقة المتعلقة بالاعتراف

باستقلال البلاد العربية .

هذه المراسلات التي تمت بين العرب والانكليز ، ومنسها يستنتج نقطتان



بخصوص فلسطين تؤيدان دخولها في البلاد التي وعد الحسين باستقلالها و وحدتها  
 فالنقطة الاولى في الرسالة التي حددت بها انكلترا الاقسام المستثناة من الحكومة  
 العربية المنتظرة بانها هي البلاد الواقعة غربي اقصية دمشق وحمص وحمه وحلب ، تلك  
 الرسالة التي بعثت بها الى الملك حسين في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ وبها طلبت ان  
 تكون هذه البلدان خارجة عن نطاق المملكة العربية محافظة على مصالح حليفها فرنسا  
 في هذه الاقسام . فيا ترى ما هي التقسيمات الادارية التي كانت تخضع لها هذه البلاد في  
 زمن الدولة التركية ؟ و أين هي اقصية دمشق وحمص وحمه وحلب ؟ وما هي البلدان  
 الواقعة غربي هذه الاقصية ؟ وهل فلسطين تقع غربي هذه الاقصية ؟ وهل فلسطين  
 كانت ضمن هذه البلاد المستثناة ام ضمن المملكة العربية ؟ لكي نصل الى الجواب  
 الحق ، الى الجواب الفاصل المحرود لهذه الاسئلة ، اليك أيها القاري . بالتفصيلات التالية :  
 « ان البلاد التي هي موضع البحث كانت في عهد الدولة التركية مقسومة الى  
 ثلاث مناطق ادارية هي ولاية حلب وولاية سورية وولاية بيروت ؛ وقد كانت ولاية  
 سورية تمثل جنوبا بحيث تشتمل على المنطقة المعروفة بشرق الاردن في حين ان ولاية  
 بيروت كانت تمثل جنوبا حتى تصل الى مكان على مقربة من يافا . اما القسم الباقي من  
 فلسطين ، بما فيه مدينة القدس فلم يكن تابعاً لولاية من هذه الولايات بل كان يؤلف  
 سنجقاً مستقلاً<sup>(١)</sup> وكانت كل ولاية من هذه الولايات تحتوي على سناجق واقصية ،  
 وكان لكل ولاية مركز هو عبارة عن سنجق يشمل عدة اقصية ، ولم يكن معنى اسم  
 المركز انه يشمل الولاية كلها . ولئن نظرنا الى البلاد التي اراد الانكليز اخراجها  
 لنجدن كلمة قضاء فقط وليس كلمة ولاية ، هذه الكلمة التي لم يرد ذكرها في كل  
 المخابرات ، فالانكليز في محابراتهم قصدوا قضاء وليس ولاية ، وذلك لان الكتاب  
 المرسل الى الملك حسين يقول : « اقصية دمشق وحمص وحمه وحلب » ، وهذا يعني ان  
 البلاد الواقعة غربي هذه الاقصية ، وغربي هذه الاقصية فقط ، هي البلاد المستثناة ولو  
 كان الانكليز يريدون اخراج كل البلاد التي تقع غربي ولاية سوريا التي من ضمنها شرق  
 الاردن ؛ أي اخراج لبنان وفلسطين وليس لبنان فقط ، ولما قالوا اقصية دمشق وحمص



وحماه وحلب ؛ لان هذه الاقضية تؤلف جزءاً من ولاية سوريا ، اذ لا كتفوا اذاً بان  
يطلبوا اخراج الاقسام التي تقع غربي ولاية سوريا

وهنا ربما يجيب البعض ، ان انكلمترا بدلا من ان تقول ولاية سوريا فإنها ذكرت  
اقضيةها فقط مما يرجع الى نفس الشيء ، فعلى حد القول لو أن انكلمترا قصدت هذا حقا  
لوجب عليها ان تذكر الاقضية التي تؤلف القسم الجنوبي من ولاية سوريا وهي اقضية  
الكرك وعجلون وعمان التي تؤلف بلاد شرق الاردن وعلى مقربة منها في غربيها فلسطين  
وليس بالقرب من اقضية دمشق وحمص وحماه وحلب ، ولكن مع كل هذه الدلائل  
الناصعة فقد استوسل مستر تشرشل وزملاؤه الانكليز في سياستهم الضالته فشكلوا عن  
ولاية دمشق وقالوا انها تشمل بلاد شرق الاردن التي تقع الى غربيها فلسطين ، وعلى  
الرغم من انه ليس هناك شيء يدعى ولاية دمشق ، وعلى الرغم من ان كلمة  
ولاية لم يرد لها ذكر في المراسلات العربية الانكليزية ، وان كل ما ورد في تلك  
المراسلات هو كلمة قضاء ، وهي الكلمة التي تقابلها في الانكليزية ( district ) كلمة  
مطابقة ذات معنى مرادف يراد به ما يحيط بمدينة احاطة مباشرة . فكان المستر تشرشل  
بعمله هذا حائكاً حاك ونسج من التمويه والتضليل خيطا مده جنوب دمشق مراعيها  
بذلك المصالح والاعراض الهريطانية ؛ ناسياً ان هناك شيئاً حقيقة وعدلا وانصافا يرغمه  
على عدم « طمس » الحقائق « و هضم » الحقوق .

فلو أن هذا الخط التشرشلي الذي يضم شرق الاردن خطأ حقيقياً ، فان كل القسم  
الواقع غربي ولاية سوريا يكون منخرجا . ولكن العقل والمنطق الصحيحين يقولان  
أنه لو ارادت بريطانيا حقاً اخراج القسم الغربي من سوريا كلها لقاتل صراحة وبدون  
« لف ودوران » ولاية سوريا . ولو شاء أي انسان له مسكة من العقل القويم وذرة  
من التفكير الصحيح اخراج انكلمترا من حكمهم عهد فهل يقول : انه يخرج البلاد الواقعة  
الى الغرب من اقضية دوفر ولتون وأيسويك وسيكنجس وممل وستندرلند وبرويك ؟  
لا والله لافانه يقول نخرج انكلمترا .

لقد قلنا ان الانكليز ارادوا اخراج القسم الواقع غربي اقضية دمشق وحمص وحماه  
وحلب أي القسم الواقع غربي شمال ولاية سوريا فخذ أيها القاريء خارطة وانظر الى هذه



الاقسام و اوضاعها موضعا موضعاً يتضح لك ان دمشق تحتل قسماً من قلب سوريا وان  
حصص و حماه و حلب تقع كلها في الشمال في اتجاه واحد مع دمشق محاذية الصحراء في  
اتجاهها

فيا ترى أين تلك البلدان المخرجة والتي تقع غربي هذه المدن ؟ انها تلك  
البلدان المواجهة لجزيرة قبرص والتي تشمل صيدا فيبيروت و طرابلس و اللاذقية شبالا الى  
الاسكندرونة و موسين و سائر البلدان المخرجة فنحن ان مددنا خطاً مستقيماً من اول  
الاقضية التي اخرجت في غربيها تلك الاقسام ، لتلتقي هذا الخط بالساحل ما بين صور  
و صيدا في موضع يدعى رأس الناقورة . اما فلسطين و مدنها فانها واقعة جنوبي هذا الخط  
وهي والحالة هذه ( سليمة ) من الاخراج الذي اراده الانكليز .

اما لماذا لم تعلن انكلترا نواياها هذه في اخراج فلسطين عن العهد المقطوع للعرب  
في بدء الامر الملك حسين ، فذلك يرجع الى سببين . الاول لانها علمت عالماً اكيداً  
انها لو صرحت بذلك وطلبت اخراج فلسطين لما سار العرب بجانبها و حاربوا معها . ثانياً  
انها لم تكن تفكر في ذلك الوقت باعطاء فلسطين لليهود ، وذلك لان وعد بلفور لم  
يعط الا نتيجة للوضعية العسكرية الخطورة التي خضعت لها في عام ١٩١٧ والتي اصبحت  
معها على قيد غلوة من الانكسار ، وذلك لاستمالة اليهود وخاصة القسم الذي يسكن  
منهم اوربا الوسطى

و النقطه الثانية في هذه المراسلات التي يحتج بها العرب على ان فلسطين من ضمن  
الحدود التي وعد بها الحسين ، هي ما جاء في هذه المراسلات من جانب الانكليز من  
انهم ان ارادوا اخراج هذه الاقسام ثم ارادوا استثنا هذه البلدان ، من المملكة  
العربية ، فانهم يعملون ذلك لغاية واحدة لا غير الا وهي المحافظة على مصالح فرنسا  
حليقتهم فلا يجنون حقها ولا يضررون بصالحها ، وذلك في الكتاب الذي ارسله السيد  
هزري مكماهون في ٢٥ تشرين الاول و به يقول : اما فيما يتعلق بالبلاد ضمن هذه  
الحدود ، أي البلاد التي للانكليز حرية التصرف فيها من دون الحاق اقل اجحاف  
بالحليقتها فرنسا من مصالح ، فانني مقوض . . . راجع المراسلات »

اذن فالبلاد التي اخرجت من اليهود لم تكن الا تلك البلدان التي لفرنسا فيها



مصالح ، تلك البلدان التي لا تقدر ان تصرف بها لان حليفتها فرنسا تريدها ، والتي تؤلف ما يسمى اليوم لبنان ومن هذا يستنتج نتيجة واحدة ونتيجة واحدة فقط وهي ان كل بلد ليس لفرنسا فيه مصالح فهو من ضمن المملكة العويبة . اما فلسطين التي ليست تحت السيطرة الفرنسية ، فلسطين التي لا تريدها الدولة الفرنسية ، فلسطين التي لم تطالب بها الحكومة الفرنسية ، فلسطين التي ليس لفرنسا فيها مصالح او منافع ، فكانت اذن بموجب هذه العهود من الحدود التي وعد بها الحسين في تلك المكاتبات الرسمية . وهكذا يثبت بدون ادنى ريب او شك ان فلسطين واقعة ضمن نطاق العهد وانها خارجة عن البلاد الواقعة غربي الاقضية المتقدم ذكرها فمن حقا ان يعترف بحريتها واستقلالها . وقد افهم الوفد العربي ذلك للوزير عندما جاء لندن في سنة ١٩٢٢ ولكنه يرد ان يفهم .

ولست هذه المعاهدات هي الوحيدة من نوعها التي يرتكز عليها عرب فلسطين في دعواهم . فقد وعد العرب ليس مرة او مرتين فحسب بل مراراً عدة بالاستقلال وبوحدة تكون حكومتها حسب رغبات السكان فمن ذلك ان الجنرال اللنبي لما دخل فلسطين ذاع بيانا على الاهالي في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ في جميع الملل الفلسطينية وقرائها جاء فيه . « ان الغاية التي يقصدها الحلفاء من الاشتراك في غمرات هذه الحرب انما هي تحرير الشعوب التي ترزخ تحت نير عبودية الاتراك وتأسيس حكومات وطنية لها تستمد سلطتها من ارادة السكان الوطنيين و كامل اختيارهم ، وان بريطانيا العظمى وحليفتها فرنسا ليس لها اقل قصد في سيطرة او نفوذ على هذه الحكومات او في وضع نظمات خاصة لها <sup>(١)</sup> وقد صرح الجنرال اللنبي للوفد العربي الفلسطيني في لندن سنة ١٩٢٢ بأن فلسطين كانت مقصودة في هذا البيان مثل سائر البلاد العربية الاخرى وهذا عدا البيانات العديدة التي كانت تلقياها الطائرات وينشرها القواد الانكليز كاقادة مود وغيره باسم حكومة جلالة الملك ، والتي كانت تضمن استقلال العرب وحريتهم

والجيجة الثالثة التي يرتكز عليها العرب في دعواهم هي ان تركيا لما حاولت ان تدخل بمعاهدة منفردة مع العرب في سنة ١٩١٨ على أساس اعتراف تركية باستقلال البلاد



العربية أبرق الملك حسين بذلك الى الحكومة البريطانية ، فاجابه وزير خارجيتها  
المستتر بلفور بواسطة المعتمد البريطاني في جدة الكولونيل « رابست » بكتاب جاء  
فيه : « ان السياسة التركية لا تنقطع عن خطتها التي ترمي الى خلق الشكوك والريبة  
بين العرب والخلفاء ، وإيهام العرب بأن للدول الخليفة مطامع في أراضيهم ، ولهذا  
فحكومة صاحب الجلالة البريطانية تصرح من جديد انها مستعدة لتأييد الامة العربية  
في جهادها لاعادة بناء امبراطورية عربية يسود فيها الحق والشرعية بدلا من الظلم  
التركي . وان الحكومة البريطانية تكرر وعودها السابقة المتعلقة بتحرير الشعوب  
العربية ، وهي قد عازمت على الاستمرار على هذه الخطة بشرف وقررت عدم السماح  
باعداء العرب المحررين الى لجة الاستعباد ثانية ، كما قررت مساعدة العرب الباقين تحت  
النير على نيل حريتهم<sup>(١)</sup> » . . . هكذا !! . . .

واللجنة الرابعة التي يتركز عليها عرب فلسطين هي ما جاء في معاهدة سيكس  
بيكو في المادة الحادية عشرة ؛ وهاك نصها : « ان المفاوضات التي تجري مع العرب  
بما يتعلق بحدود الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية - لبنان ، سوريا ، فلسطين  
شرق الاردن ، العراق - تستمر جارية مع العرب في السبل عينها التي جرت فيها فيما  
مضي باسم الحكومتين الانكليزية والفرنسية .

فلو لم يكن للعرب سوى هذا البند الوحيد من اتفاق ليس لهم فيه أقل رأي أو  
كلمة ، في الدفاع عن حقهم في الاستقلال ، كلفاهم ذلك مستنداً قانونياً يثبت ان الخلفاء  
كانوا يفاوضون أبا علي - رحمة الله عليه - على انه يمثل العنصر الذي يملك الاقطار  
المذكورة في هذا البند وليس لانه شريف مكة فحسب .

واللجنة الخامسة هي تلك التصريحات والاقوال التي نادى بها رجال الخلفاء  
الشعوب المستعبدة المظلومة لتثور معهم وتقف بجانبهم زاعين ان حربهم حرب تحرير  
وحرية تقرير المصير<sup>(٢)</sup> .

(١) ذكرها يوسف يزبك في كتابه : النقط مستعبد الشعوب « صفحة : ٢١٧ - ٢١٨

(٢) راجع يوسف يزبك : النقط مستعبد الشعوب ، صفحة ١٨٨ - ١٩٤ ، ٢ - ٢٥ « ففيها

الكثير من هذه الاقوال التي كان ينادي بها الخلفاء



والحجة السادسة هي أن انكلماتنا لم تنشر المراسلات التي دارت بينها وبين الملك حسين وذلك على الرغم من الحاح الكثيرين من النواب بضرورة نشرها وعلى الرغم من أن أحد الملحقين بنشرها كان السيد ادوارد غراي . أما السبب الذي عاق انكلماتنا عن نشرها فلا يخفى على القارىء ، فهو يعني ابضاح الحقيقة ، وابطضاح الحقيقة يعني ان فلسطين من ضمن البلاد التي وعد العرب باستقلالها .

واكن كل هذا ليس له من قيمة بل ليس الاكلمات فارغة خاوية لا وزن لها ولا قدر ، ليس الا وعود تعتمها بريطانيا جهراً على ورق ، ليس الا وعود أرخص من «الترمس» يعطيك منها العرب ما تشاء وتريد طالما لا يكف انتاجها أقل خسارة مادية ، ليس الا بضاعة رخيصة الثمن ، بخسة القيمة ، تستطيع ان تعرف منها ما تريد طالما ليس من شرف يعطيها وزناً وقدرأً ولا من شهامة وناموس يعلي شأنها ويرفع مقامها وقيمتها .

فيا أخي العربي : رجائي اليك ان تتمعن وتبصر في هذه المهزلة التي كان العربيتا شعبك العربي الكريم ، وان تنظر الى هذا الموقف الذي وقفه الاسد البريطاني تجاه بلادك واستقلالها ، وكيف انه اختلق ولاية اختلاقاً ، وابتدع ارضها ابتداءً ، وبُطلاً ما اختلق وبطلاً ما ابتدع ، وكل ذلك ليسهل عليه حكم اخوانك عرب فلسطين وتقديمهم القمة سائغة لليهود المشتمين . تمن بتلك الاقوال المعسولة التي قام ينادي بها المتحاربون ، والتي لم تكن الا احبولة وشباكا اصطيد بها شعبك العربي الكريم الذي ضحى بخيرة رجاله وزهرة شبابه بغية حريته واستقلاله ، فكانت النتيجة انه سعى الى حتمه بظلفه وحفر قبره بيده ، تمن في كل هذا تلهس لس اليد وتجلى الحقيقة الحرة التي ذهبنا ضحيتها وهي انه ليس من حق ، ليس من حياة للشعوب الضعيفة في الحياة ، وان الحق دائماً وابدأً للسير والمدفع . تبصر في كل هذا تجد انه ان كنت تريد الحرية والبقاء والحياة فعليك يا أخي ان لا تتكلم على عهود ومعاهدات ، بل عليك ان تتمسك بالمبدأ الطبيعي الذي سارت عليه الانسانية منذ أمس الأزمنة ، والذي تسير عليه في الحاضر ، والذي سوف تسير عليه في المستقبل ألا هو مبدأ القوة ، فجلب حبك يا أخي بجلاب القوة ان كنت تريد حياة حرة مستقلة :



ومما يجدر ذكره في هذا المقام هو ان فرنسا زعمت انها كانت جاهلة بهذه المعاهدات والاتفاقات التي وقعت بين حليقتها والملك حسين ، وحجتها بذلك ان الانكليز هم الذين اجروها بواسطة معتمدهم هنري مكماهون ، فهي والحالة هذه بريئة مما لحق العرب من نكث لتلك العهود والاتفاقات ، ولكن ليس هذا الكلام الناعم مما يرضي الضمير ويهدر موقف فرنسا تجاه العرب اعلنت فرنسا هذا وتناست . يسالون والزعيم فيصل والدروز ودمشق . تناست وجهلت ان ذلك محفور في قلوب العرب باحرف من نار الى يوم يستطيعون فيه ان يفرجوا كربتهم ويأخذوا ثأرهم . فكل من له اقل اطلاع بجوى الاحداث السياسية يعلم ان الحقيقة الواقعة غير ما زعمته فرنسا المعاصرة التي تريد بزعمها هذا ان تثبت سوء نية حلفائها الانكليز ومساوئهم فتظهور عفتها وحسنات حكمها واستعمارها

ادعت فرنسا هذا لاكتساب مودة العرب دون الإنكليز ، ولكن بما يؤسف له ان الحقيقة الواقعة تظهر انها ليست اكثر عفة واعظم انسانية ونبلا ، بل اكثر ضرراً واعظم شراً وجاءت وقائع استعمارها في لبنان وسوريا البقعتين العربيتين ، تهرهن باجلى برهان على انها سبقت باستعمارها وما ينطوي عليه من كل استعمار عرفه التاريخ<sup>(١)</sup>

(١) وهنا لا بد من توجيه نظر القاري الى امر مهم وهو ان الواقع السياسي الاولي يلائمنا كل اللاتمة ويتوافق معنا كل الموافقة لاجلاء الفرنسيين من البلاد وتطيف الكيان العربي من السموم التي نقتوها بيننا طيلة خمسة وعشرين من السنين ، ولكن بما يؤسف له ان قادتنا يتركون هذه الفرصة تمر دون انتهازا واستغلالها وهم لو كانوا اقوياء لصدوا الفرنسيين منذ مدة ولم اجلوهم منذ حين بعيداً ، فيجب عليهم ان لم يكن عندنا اسباب للاضطدام ان نخلق هذه الاسباب ونبتدعها ، فانه كلما تقدمت الظروف مال الواقع السياسي والظروف الدولية الى الفرنسيين والفرنسيون يلمون هذا ولذا فهم يماطلون . ويسترضون قادتنا وقادتنا يرضخون ويسايرون ، ولا عجب وهم في معظمهم قادة ضعفاء تحوجهم القوة لا يستطيعون اقل اشرف على مقدرات امة ومصير شعب ولذا فان ترك هؤلاء القادة في سوريا ولبنان ، هذه الساعة تمر دون ان نستفيد منها افادة كلية يسجل لهم بالتاريخ صفحة سوداء



واليك ايها القاريء بعض الادلة التي تظهر فساد ادعاءات فرنسا وبطلانها :  
 ففي معاهدة سيكس - بيكو ، يقول البند الحادي عشر : ان المفاوضات التي  
 ابدت بين الانكليز والعرب لاجل تحديد الدولة العربية المنوي انشاؤها تظل جارية  
 كالسابق وبدون اقل ابطاء او تعديل باسم الحكومتين الانكليزية والفرنسية فماذا  
 يفهم من هذا يا اخي العربي ؟ : ليس يفهم جلياً وبكل وضوح ان فرنسا  
 كانت عازمة بما كان يجري من مفاوضات بشأن « افتراس » البلاد العربية ولبنان منها  
 « اخواننا بقايا الامم المنقرضة » وانها تقبل ان تظل المفاوضات جارية باسم الحكومتين  
 الفرنسية والانكليزية ، وانها تعترف بتلك الاتفاقات التي جرت سابقاً بين الانكليز  
 والملك حسين ، رحمة الله على الحسين ؟ : . . . وليس هذا بالبرهان الرسمي الوحيد الذي  
 نستشهد به ، بل هناك عدة اقوال وبراهين نأخذ منها ما نشرته جريدة ( الديلي تلغراف )  
 في مقال جاء فيه « ان الذين يجهلون الاتفاق الذي تم بين الحكومة الانكليزية والشريف  
 حسين يؤكدون ان المسيو بيكو كان يجهل هذا الاتفاق عندما وقع على معاهدة  
 سيكس بيكو ، وهذا ليس بالحقيقة ، فقد عرض الانكليز جميع التفاصيل المتعلقة  
 بتحديد المملكة العربية على فرنسا حسب الواجب عليها ، وقد قبل الفرنسيون بهذه  
 الاتفاقات في معاهدة سيكس بيكو <sup>(١)</sup> وقد علق الكونت دي غونتهريون على هذا  
 المقال ، فقال « ان مقالات الديلي تلغراف كانت تكتب في ذلك الوقت بوحى من  
 الوزير الاول لويد جورج ، فهي من تعاليمه ان لم يكن قد كتبها بخط يده » <sup>(٢)</sup>

والان ايها القاريء الكريم انتقل بك الى تلك الادعاءات الباطلة التي يقوم بها  
 ابناء سارة ، وهي ان عرب فلسطين لم يشتركوا في الحرب مع الحلفاء ولم يناضلوا  
 بجانبهم ، فجوابا على هذا واطهاراً للحقيقة الناصعة وبرهاناً على ان الادعاءات اليهودية  
 لا تقوم الا على التضليل والبهتان والاحتمال نقول :

لقد كانت الثورة العربية ثورة شاملة عمت الشرق العربي بأسره ولم تكن اقليمية  
 تختص باقليم عربي دون الاخر . اعلن الشرق العربي ثورته الكهري بجانب الحلفاء

(١) عدد ١١ ايلول سنة ١٩١٩

(٢) الكونت دي غونتهريون : كيف استقرت فرنسا في سوريا : ص ٣٥٥



واخذ يحارب الترك سعياً وراء استقلال ووحدة فلسطين وسوريا والعراق والاقطار العربية الاخرى ، فكان لهذه الثورة اثر عميق في نفسية الذين اخذوا يتلقون النشرات التي كانت الطائرات الانكليزية تلتقيها في فلسطين والتي كانت تدعو العرب للالتحاق بجيوش الثورة العربية بابتهاج وحماس عظيم . وكان كلما تقدم الزمن بالثورة يزداد نطاق الالتحاق بجيوش الحلفاء وجيش الثورة توسعاً وانتشاراً حتى اخذ يشمل شباب العرب ورجال الجمعيات المدنيين علاوة على الجنود والضباط العرب الذين كانوا يتركون الجيش التركي ويالتحقون بجيوش الثورة العربية . لم تكن هذه الثورة تختص باهل الحجاز وحدهم بل اشترك فيها جميع العرب من فلسطينيين وسوريين وعراقيين . . . . ثم ان العرب لم يكونوا يومئذ مقسومين الى فلسطينيين وعراقيين وسوريين وما شاكل ذلك من هذه التسميات النكراء ، بل كانوا كلهم عربا اولاً وآخراً . وكانت الجمعيات التي قام بتأسيسها قادة الفكر عندهم تعمل لنيل حقوق العرب السياسية بكونهم عربا وليس بكونهم فلسطينيين وعراقيين وحجازيين . وكانت تضم بين صفوفها رجالاً من جميع البلدان العربية . فالفكرة الاقليمية التي نواجهها اليوم بجرارة والم هي نتيجة سياسة الحلفاء « فرق تسد » هذه السياسة التي عادت عليهم بالنفع الجزيل وعلى العرب بالنوبل الوبيل

فلسطين اشتركت بالثورة العربية مثلما اشتركت فيها بقية الاقطار العربية ، اذ ان كل مجاهد عربي كان يناضل ويجاهد سعياً وراء استقلال البلاد العربية بأجمعها وليس لاستقلال اقليم واحد منها . « وكانت فلسطين في ذلك الوقت بدون اقل ريب احدى البلاد العربية ، وكان سكانها العرب يؤفون ٩٣ بالمئة من مجموع السكان ، وعلى الرغم من وجود الجيوش التركية فيها فان مفاتيحها كانت في ايديهم ، وقد قدموا جيش اللنبي مساعدات عظيمة في اثناء تقدمه <sup>(١)</sup> . وقد كان كثير من العرب في فلسطين في عداد الجمعيات والمؤسسات العربية السياسية وفي مقدمة حاملي لواء الثورة . وقد أعدم منهم وسجن ونفي العدد الكثير . « ففي اثناء الحرب العظمى كان لدى القواد الترك ما يدعوهم الى الشك في اخلاص الرعايا الفلسطينيين ؛ ولذلك اتخذوا ضدهم اجراءات شديدة الوطأة فعدا أحكام الاعدام التي كانت تتوالى فتتخذ عنانية ضدهم ،



فقد جردوا القرى من الحيوانات والوقود والمؤونة<sup>(١)</sup> . اما عدد الفلسطينيين الذين التحقوا بالثورة فقد كان كبيراً جداً وقد ذهب منهم مئات الشهداء صرعى في ساحات الوغى ، « وعندما تقدم اللنبي الى القدس تركت جماعات كبيرة من العرب صفوف الاتراك ، فانتقل قسم منها الى جيش الانكليز ، وتوجه الباقي الى العقبة ليلتحق بالجيش العربي . وبينما كان الانكليز يتقدمون نحو القدس وجدوا انفسهم يحاربون في بلد صديق ، بينما وجد الاتراك الذين كانوا يدافعون عن بلادهم الخاصة يقاتلون في وسط شعب محاصم<sup>(٢)</sup> » . ولما احتل الانكليز القدس « قوبلوا بفرح زائد واستقبال باهر لم يسبقه مثيل قام به شعبها المنهوكه قواه من الظلم والاستبداد التركي<sup>(٣)</sup> » . « وقد كان يرحب بهذه الجيوش بفلسطين والبلدان العربية الاخرى بصفتها منقذة للبلاد من تلك الحالة التي سادت فيها الفوضى والضيق ، وبما لا ريب فيه ان موقف العرب في فلسطين ، السلبي منه والايجابي قد ساعد على فوز هذه الجيوش<sup>(٤)</sup> » . وعلى الرغم من الحالة البائسة التي كان يزرع تحتها عرب فلسطين ، « فقد تطوع منهم في جيش الثورة عدد وفير بلغ ألفي رجل ، ومع حالة البلاد المادية اثر الحرب فقد كان هذا العدد بازياد دائم وارتفاع مستمر<sup>(٥)</sup> » . « وقد ظل التجنيد قائماً في فلسطين حتى شهر حزيران سنة ١٩١٨ وأفهم الذين جنّدوا بأنهم ان كانوا يحاربون ، فان حربيهم تكون في سبيل وحدتهم وتحرير بلادهم من الترك ، وقد اشترك هؤلاء الجنود في الهجوم على الترك<sup>(٦)</sup> » .

هذه هي الوضعية الفلسطينية في الحرب الكبرى ، وهذه هي اقوال صرح بها كبار رجال الانكليز لبيان اشتراك فلسطين اشتراكاً فعلياً في الثورة العربية ، ومنها يتضح ان الادعاءات اليهودية لا تقوم الا على اساس من التضليل والترريف . . .

(١) تقرير بيل : صفحة : ٢٠٠

(٢) جورج انطونيوس : بقطة العرب : ص : ٢٢٧

(٣) جورج انطونيوس : بقطة العرب : ص : ٢٢٩

(٤) بيل : صفحة ٢٠٠

(٥) جورج انطونيوس : بقطة العرب : ص : ٢٣٠

(٦) تقرير شقر : ص : ١٦٧



## الفصل التالي

### الحق التاريخي

لقد طبقت الدعاية الصهيونية أقطار العالم بأجمعه منادية مؤكدة ان لليهود حق التملك لفلسطين ، فالبلاد بلادهم والارض أرض أجدادهم وأسلافهم . « والتخدع » الرأي العام الغربي بملك الدعاية الواسعة المنظمة فأخذ يعتقد أن أصل اليهود من فلسطين وأنهم قتلوا هذه البلاد بكاملها وقامها ؛ ففيها ولدوا وترعرعوا ونشأوا ، فهل هذا الادعاء ياترى صحيح ؟ وهل التاريخ يحكم لهم بذلك ؟ . فمتى ابتدأ تاريخ اليهود بفلسطين ؟ ومتى ابتدأ تاريخ العرب بهذه البلاد ؟ ومن كان أسبق الى استيطانها العرب أم اليهود ؟ وهل كانت يهودية في كل شيء أم كانت عربية في كل شيء . ؟ . فإظهاراً للحقيقة وخدمة للواقع نرى من الافادة أن نعرض تاريخاً موجزاً لفلسطين يتضح منه للقاري . الكريم مبلغ صحة الادعاء اليهودي بفلسطين ومبلغ حقيقته ويسمع حكم التاريخ العادل وقوله الفصل فيما يدعيه أبناء الصهيونية من حقوق . هذا اذا كانت هذه البدعة وأعني بها « الحق التاريخي » يصح أن تؤخذ حجة يستند عليها .

١

### نظرات تاريخية

العرب وفلسطين : - لم تكن فلسطين في الادوار التاريخية التي مرث عليها في العصور القديمة تابعة لامة واحدة ، بل كانت مرتبطة المصير بتاريخ الامم التي كانت تجاورها وتحيط بها ، وذلك يرجع الى صغرها وموقعها الجغرافي ؛ فهي لا تقدر ان تؤلف وحدة جغرافية وسياسية ، اذ كانت في سائر ادوارها ، اما مندجة بسوريا واما ملحقة بمصر ، وقد قطنتها أمم متعددة ، منها الامم العربية ، واليك أهم الاقوام العربية التي توطنتها وسكنتها .

من الشعوب القديمة التي يذكرها التاريخ بين صفحاته والتي سكنت فلسطين قبيلة



عربية تدعى قبيلة «مغان» توطنت القسم الجنوبي من فلسطين . وقد ورد ذكر هذه القبيلة في آثار بابل فقبل أن يرام سين بن سرجون حارب تلك القبيلة في جزيرة سينا عام ٣٧٥٠ ق م . فأسر أميرها ونقل بعض الاحجار منها الى بلده .

والكنعانيون الذين سميت فلسطين أرض كنعان نسبة اليهم ، كانوا من قبائل العرب التي تركت الجزيرة العربية وجاءت فلسطين . فقد احتل الكنعانيون العرب الارض الفلسطينية قبل اليهود بزمن طويل فأسسوا فيها حكومة منظمة تمتد أطرافها حتى حدود حماة . ولما دخل اليهود البلاد غازين ناصبين « كما يفعلون اليوم » قاومهم الكنعانيون مقاومة عنيفة وحاربهم حرباً متواصلة ، وظلوا على الرغم من نضعفهم أعداءاً ألداء لليهود ينتهزون الفرص السانحة للانقضاض عليهم . والعاقبة ، أولئك العرب الاقدمون الذين كانوا مستوطنين شمالي الحجاز وجزيرة سينا والذين افتتحوا مصر ، فكانوا تارة يدعون بالبدو او الرعاة وتارة يطلق عليهم اسم الهيكسوس ، لعبوا دوراً هاماً في تاريخ فلسطين . فقد كانوا أولاً يشتغلون بالتجارة ، وذلك حوالي سنة ٢٥٠٠ قبل المسيح ، وكانوا ينقلون بضائعهم الى مدينة بابل . ثم انتقلوا بعدئذ فكان موقعهم بين المصريين والفلسطينيين والكنعانيين . وعندما دخل أبناء اسرائيل الى فلسطين لم يكن لهم مع العاقبة ذلك الحظ الذي حالفهم في حروبهم ضد اخوانهم الكنعانيين . فقد حاربهم العاقبة وهزموهم ومدوا سلطنتهم الى نابلس وتغلبوا على جدعون وشاورل . وعندما عاد اليهود من القطر المصري بعد غياب طويل الى فلسطين تحت قيادة يشوع بن نون فاحتلوا قسماً منها وسيطروا عليه كان اليوسيون وهم عرب يسكنون القدس وما جاورها . ولما أراد اليهود الاعتداء عليهم « كما هي عادتهم » قاومهم اليوسيون بشدة وعنف حتى انتصروا عليهم وردوهم على أعقابهم خاسرين خائبين وظل اليوسيون العرب محافظين على القدس ومسيطرين عليها وعلى ما جاورها حتى حاربهم داود وكانت دلائل الضعف قد اخذت تظهر عليهم ، فانتصر اليهود في هذه المرة ودخلوا القدس عنوة وجعلها داود مركزاً له وعاصمة مملكته وذلك في سنة ١٠٤٩ ق م ومن القبائل العربية التي كان لها القسط الاوفر في تكوين تاريخ فلسطين قوم الانباط الذين اتوا من الجزيرة فأسسوا في جنوب وشرق البحر الميت حكومة عربية



كان يتعاقب عليها ملوك وكان لها وزارات وادارات منظمة ، أما العاصمة فكانت مدينة بطراء وكانت هذه المملكة العربية متسعة الأطراف تشمل سيناء والقسم الجنوبي من فلسطين وشرق الاردن وتمتد الى سوريا الداخلية مع دمشق حتى بلاد العراق . وكان الأنباط يشتغلون بالتجارة فهدروا فيها وساعدتهم مركز بلادهم الجغرافي فأصبحت مملكتهم تعد مركزاً تجارياً عظيم الأهمية بين أمهات المدن التجارية في ذلك العصر . وظل نفوذ هذه المملكة العربية يزداد ونجمها يتصاعد حتى القرن الثاني قبل الميلاد ، فقد أخذت منذ ذات الوقت في الإنحطاط والتأخر والتدهور . وعندما جاء طيفس ، القائد الروماني فدور القدس ، قدم له الانباط كل مساعدة ممكنة واشتركت فرقة منهم مع الجيوش الرومانية في هجومها على اليهود وتشتيتهم وتدمير منازلهم ومساكنهم . والقبائل العربية الاخرى التي سكنت فلسطين فكانت تارة تسود وتسيطر وتارة تتأخر وتنحط كثيرة جداً وأشهرها الحديانيون الذين كانوا في حرب مستمر مع اليهود والعمونيون والمؤابيون الذين سكنوا شرق الاردن وظلوا في حروب متواصلة مع اليهود الذين على الرغم مما بذلوه من جهود لم يقفوا على ان يكسروهم وبسيطروا عليهم ويخضعوهم لحكمهم ونفوذهم .

أهم دولة عربية قبل الفتح الإسلامي  
 وذكر بعض المؤرخين ان العرب كانوا يؤلفون حامية مدينة غزة في تاريخ فتح الاسكندر المقدوني لفلسطين سنة ٣٣٣ قبل المسيح . وبعد الميلاد وقبل الفتح العربي الاسلامي كان لهم الصلة وثقى بفلسطين القبائل الغسانية التي جاءت من الجزيرة العربية فأُسست دولة يمتد حكمها على حوران وشرق الاردن وجنوب فلسطين وشمال الشام ، ( ٣٥٠ - ٦٣٠ ) بعد المسيح .

هذه هي ايها القاري . نبذة مختصرة من تاريخ العرب القدماء في فلسطين ومنها يتضح لك ان العرب جاؤا فلسطين قبل اليهود وظلوا طوال هذه المدة التي سبقت الفتح العربي يسيطرون ان لم نقل على فلسطين كلها فعلى بعض اجزائها سيطرة تامة كاملة وانهم كانوا دائماً في نزاع مستمر مع اليهود الدخلاء على البلاد وعلى الحكم والسيادة هذه هي الادوار التي مرت على العنصر العربي في فلسطين فكان فيها اما سائداً أو مسوداً ، كان فيها يؤلف دائماً وأبداً جزءاً من السكان الذين يستوطنوها . واليك



## الفتح العربي

تقويته : الا ان الكيفية التي اصبحت فيها فلسطين عربية محضة خاصة  
 ففي بدء العصر السابع بعد الميلاد ترعرعت في الحجاز دولة عربية عظيمة كان لها  
 النور الاول والكلمة النافذة التي لا ترد طيلة العصور الوسطى فنفتحت العالم بمدنية  
 كهى ليس لها من مثيل ما زال الى اليوم يستقي من ينابيعها وينهل من افاريقها .  
 ففي سنة ٦٣٧ جاءت جيوشها القدس بقيادة خالد بن الوليد وعبيدة بن الجراح فحاصرتها  
 ثم افتحتها سلمية وأخضعت بعدها البلاد بكاملها ، وبعد هذا الفتح توطنت الجحافل  
 العربية فلسطين وسكنتها فاندمج بها من كان في البلاد من غير العناصر العربية  
 واصبحت فلسطين منذ ذلك الوقت الى يومنا هذا عربية في روحها وشعبها وقلبها  
 وقالها . ولما دالت دولة العروبة ودخلت هذه البلاد تحت لواء الجامعة العثمانية ، لم يغير  
 هذا الانقلاب شيئاً من وضعية السكان العرب بفلسطين اذ ان الشعب التركي لم يسكن يوماً  
 من الايام البلاد الفلسطينية ، فبقي السكان والحالة هذه عرباً يتمتعون بكافة حقوقهم  
 فلسطين وغير العرب : - لم يقتصر تاريخ فلسطين في هذا الدور على العرب وحدهم  
 بل تعداه الى غير العرب من العناصر الاخرى التي جاءت فلسطين غازية فاتحة فاستوطنتها  
 واليك اسماء البعض منها :

عندما انقرضت دولة الحثيين الذين أسسوا دولة قوية في سوريا قبلت أوجها عام  
 ٤٥٠ قبل المسيح ، جاء فوريق منهم الى فلسطين فسكن ما بين القدس والخليل وظلوا  
 مدة طويلة سائدين على هذه البقاع الفلسطينية ومسيطرين .

ومن اهم القبائل التي سكنت فلسطين في العصر القديم قبيلة الادوميين الذين  
 كانوا يقطنون البلاد الواقعة الى الجنوب من البحر الميت ، فكانوا اعداء الداء لليهود  
 وبما يجدر ذكره في هذا المقام ان هيرودوس الذي عينه اغسطس قيصر اميراً على  
 اليهودية فحارب الدولة المكابية وقضى على سلطانها وبه ابتدأ تاريخ الدولة الهيرودوسية  
 في فلسطين كان من هذه القبائل الادومية .

واعل اهم شعب سكن فلسطين غير العرب واليهود هم الفلسطينيون الذين هاجروا  
 اليها من جزيرة كريت فاحتلوا القسم الواقع ما بين يافا وغزه فدعت البلاد بالبلاد  
 الفلسطينية نسبة اليهم واعل اعظم منافسة حصلت بين الشعوب التي سكنت هذه



البلاد في هذا الدور هي هذه المنافسة التي اندلع فيها بين الفلسطينيين واليهود ، فقد ظل الفلسطينيون في حروب متواصلة متتابعة مع غير انهم اليهود ، وحالفهم الحظ فاخذوا يتقدمون في الممتلكات اليهودية حتى وصلوا مرج بن عامر ، وهناك حاربوا اليهود فهزموهم شر هزيمة ، وقتل عندئذ شاول نفسه من شدة الغيظ والحقد ، خوفاً من الاعتقال والاسر . وقصة شمشون وداود مع الفلسطينيين شهيرة جداً ، فكل منا يعلم عنها شيئاً ويعلم ما تنطوي عليه من الحقد والبغض المتأصلين بين هذين الشعبين

\* \* \*

اليهود وفلسطين :- لعل كان للدعاية الواسعة المنظمة التي قام بها اليهود اثر فعال على الرأي العام الغربي ، فاخذ قسم كبير يعتقد ان اصل اليهود من فلسطين على الرغم من ان الحقيقة والصواب ينطقان بغير ذلك

فاليهود جاؤا فلسطين من بوادي الشمال القاحلة مخترقين صحراء العرب في اتجاه البحر الميت حتى وصلوا الى فلسطين فعرفوا فيها بالعبرانيين<sup>(١)</sup> وهكذا يظهر انه من الخطأ الفادح انه يقال بأن اصل اليهود من فلسطين ، فهم قبيلة كانت تسكن بقعة تدعى أور الكلدانيين في جهات العراق ، ولما هاجر ابراهيم واهله الى سورية ثم سار الى الجنوب يرعى ماشيته في سهول سوريا الخصبة انتهت مرحلته الى فلسطين حيث سكن في ارض تدعى بوادي الخليل حيث اخذ واهله يرعون ماشيتهم في هذا الوادي الكبير ثم اطلق على هذه القبائل التي انحدرت من صلب يعقوب حفيد ابراهيم الاوري لقب الاسرائيليين نسبة الى يعقوب او اسرائيل حفيد ابراهيم<sup>(٢)</sup>

وعندما حصل القحط والجفاف في ارض فلسطين تابع اولاد يعقوب او « الاسرائيليون » مسيرهم تجاه مصر حيث اخصب والمراعي الطيبة الزاهية . ولكنهم على اثر ذلك الاضطهادات التي نالتهم من المصريين عادوا الى فلسطين حوالي سنة ١٤٠٠ قبل المسيح وبذلك ابتداء تاريخ الاسرائيليين بتكوين صفحة من تاريخ الارض الكنعانية . وقد بقوا مدة تقرب من خمسة قرون بعد رجوعهم من مصر وهم يعيشون في منطقة الخليل

(١) تقرير بيل : ص ٢

(٢) تقرير بيل : ص ٢٠



عيشة البداوة لاشأن لهم ولا مقام ، بل كان جل همهم ان يردوا غارات اعدائهم الذين كانوا يحيطونهم من كل جانب ، وقد كانت هذه المرحلة من تاريخ اليهود التي تدعى بعصر القضاة مرحلة تناوب وشحناء بين الاسباط الاثني عشر ، وحرب وقتال مع الاعداء المجاورين

ولكن على اثر هذا العصر الذي دعي بعصر القضاة جاء عصر اليهود الذهبي وهذا العصر الذهبي الذي تمتع به اليهود في فلسطين كان قصيراً جداً بلغ مئة وعشرين عاماً فقط ، وهو يقسم الى ثلاث حلقات ، الاولى شاول والثانية داود والثالثة سليمان ، وهالك ايها القاريء نبذة موجزة عن هذه الحلقات :

فعند ما دخل اليهود الى فلسطين وجدوا ان الكنعانيين الذين يسكنونها قد بلغوا درجة عالية في الرقي والحضارة فاخذوا يقلدونهم ويقتبسون عنهم . وبعد ان مضى عليهم ما يقرب من الخمسة قرون وهم يعيشون تلك المعيشة البدوية التي قضيها في حروب خارجية وثورات داخلية شعر اليهود بضرورة توحيد صفوفهم واتفقوا على تنصيب ملك يحكمهم ، فاختروا لذلك شاول ، وكان هذا في سنة ١٠٩٥ قبل المسيح فلم يتخذ شاول عاصمة له ، لان حياته كانت سلسلة نضال وقتال ضد الاعداء الذين كانوا يحيطون بهم .

ولما انتحر شاول ، اراد سبط يهوذا وبنيامين تنصيب داود ملكا عليهم ، والاسباط العشرة الباقين ارادوا تنصيب ابن شاول . ولكن لما وقعت الحرب ورأى انصار ابن شاول كفة داود راجحة ، خانوا ملكهم وقدموا راسه الى داود الذي توج ملكا عاما على بني اسرائيل ، وفي سنة ١٠٤٩ افتتح القدس من البيوسيين وجعلها عاصمة ملكه . وورث سليمان ملك ابيه داود في سنة ١٠١٥ قبل المسيح ، فكان عهده عهد سلام وصفاء ، عقد فيه المحالفات السامية مع اعدائه المجاورين وبني الهيكل بمساعدة حلفائه الفينيقيين

وتبع هذا العصر الذهبي عصر الاضطهاد والانهيار . فقد كان سليمان من الملوك الذين يضحون بصحة الشعب في سبيل مطامعهم ولذتهم الشخصية . فكان المال الذي ينقده يتطلب زيادة في الضرائب من وقت الى آخر مما أثقل كاهل الشعب وأقره .



وما مات سليمان حتى كان الاستياء قد بلغ أشده بين طبقات الشعب الذي انقسم الى مملكتين ، مملكة ~~الجنوب~~ <sup>الشمال</sup> ودعيت بمملكة اسرائيل ، ومملكة ~~يهوذا~~ <sup>يهوذا</sup> في الشمال . ولم يكتب اليهود بهذا الانشقاق الذي وقعوا فيه بل اخذت هاتان المملكتان تتحاربان وتحالفان مع الدول المجاورة ضد بعضهما بعضاً الى ان جاءت مملكة آشور فقضت على مملكة اسرائيل بعد حياة دامت ما يقرب من المائتي سنة قضتها في الانتقامات والحروب الداخلية ، فدمرت السامرة عاصمتها وأبعد اصحاب النفوذ والثروة من اهلها الى بلاد نائية ، الى نينوى في العراق . ولكن مملكة يهوذا نجت من هذه المحنة التي قضت على شقيقتها في الجنوب لانها تلافت الامر قبل وقوعه فأدت الطاعة الاشوريين وخضعت لسيادتهم .

وقد كانت المملكة اليهودية في الشمال اثناء المائة والخمسة وعشرين عاماً التي عاشتها بعد سقوط مملكة اسرائيل عرضة للثورات والحروب التي كانت تهددها من كل جانب ومكان . فالشعوب التي كانت تسكن فلسطين قبل مجيء اليهود اليها ، كانت تبغضها وتنظر اليها سائبة لخرقها معتمنة الفرض الملائمة لاسترداد القسم الذي استولى عليه اليهود الدخلاء من البلاد . وكان لهذه الدولة الصغيرة اعداء خارجيون أشد خطراً وأعظم وطأة من اعدائها الداخليين ، وهم حكومتا مصر وبابل . فكل واحدة منهما كانت تطمح بالسيادة على فلسطين لموقعها الجغرافي العظيم الاهمية ولاقامتها حاجزاً تقني به غارات وغزوات الدولة الأخرى عليها . وكانت البلاد على الرغم من وجود مملكة يهوذا خاضعة تارة لدولة بابل وتارة لدولة مصر . وأخيراً عندما عصى اليهود ملك بابل والتجأوا الى ملك مصر ، غضبت بابل عليهم فجاء « نبوخذ نصر » الى القدس ودخلها عنوة في سنة ٥٨٦ قبل المسيح ، وهدم الهيكل وحرق المدينة وأخذ معظم السكان اليهود سبايا الى بابل .

ولكن هذه المرحلة الاولى من التشتيت لم تدم طويلاً ففي سنة ٥٣٩ قبل الميلاد احتل كورش ، مؤسس الامبراطورية الفارسية ، بابل وسمح لليهود بالرجوع من السبي الى اليهودية ليستند عليهم في فتح مصر . وقدر ؟ الدين رجوعوا الى فلسطين من اليهود باربعين ألفاً اخذوا يعملون على اعادة بناء الهيكل وتنظيم حياتهم في دولة داخلية



ولما احتل الرومان فلسطين بعد انتصارهم على اليونانيين ، اخذ اليهود يقومون  
بشاعات وقلال ، فجاءهم بومبي القائد الروماني واكتسح القدس وسنت أهلها . وفي  
سنة ٦٤ بعد الميلاد ثار اليهود على الدولة الرومانية ، فقدم طيطس من روما الى القدس  
فجاصرها وبمساعدة العرب الانباط دخلها عنوة فشرّد أهلها ودمر مساكنهم وهدم  
منازلمهم وحرث الموقع الذي كان قائما فيه الهيكل ، وقتل عدداً كبيراً وسبى عدداً  
يتجاوز عدد القتلى وأسماه الى العبودية . وبعد ذلك بسنين قلائل تشتت اليهود وتبعث  
شملهم وانقرض اسمهم من الارض الفلسطينية .

هذه هي أيها القاريء نبذة موجزة ونظرة سهلية شاملة من تاريخ فلسطين ومنها  
يتضح لك ثلاث نقاط مهمة :

فالنقطة الاولى هي ان اليهود جاؤا البلاد العربية الفلسطينية غزاة وبعد حروب  
متتابة طويلة الامد تغلبوا على من كان يسكنها من العناصر العربية وغيرها فأسسوا  
فيها حكومة يهودية لم تكن حكومة بالمعنى السياسي الامدة تقرب من الاربعة قرون  
وان هذه المدة التي كان لليهود فيها كيان سياسي لم تكن متتابة متواصلة ، بل كان  
يتخللها التسلط الاجنبي والنفوذ الخارجي

والنقطة الثانية هي ان العنصر العربي كان موجودا قبل العناصر اليهودية في  
فلسطين وفي اثناء وجودها وبعد تشتتها وانقراضها من فلسطين .

والنقطة الثالثة هي ان اصل اليهود ليس من فلسطين ، وان فلسطين لم تكن في  
يوم من الايام يهودية في كل شيء ، واكتنفا بعد الفتح العربي ، ابتداء من عام ٦٣٧ بعد  
الميلاد اصبحت عربية في كل شيء ، عربية بجملة خاصة ، وظلت هكذا حتى الاحتلال  
الانكليزي ، اي مدة تزيد على الثلاثة عشر قرنا

وهكذا يرى القاريء بجلاء ووضوح ما بعدهما من جلاء ووضوح اننا اذا اردنا  
حكم التاريخ الفاصل العادل في ملكية فلسطين ، فانه يحكمم بذلك لابناء العروبة  
الذين استوطنوها قبل جميع الناس وظلوا فيها حتى جاءهم يوم استطاعوا فيه ان يصغفوها  
كأى حكومة وشعبا بالصيغة العربية ، فظلت كذلك عربية الى يومنا هذا .



ولكن على الرغم من هذه الحقائق التاريخية الناصعة فاليهود والانكليز يخلقون  
بدعا عجيبة غريبة وكل ذلك طمعا في بلادنا

- ٢ -

### بدعة فارغة

كلام هراء وادعاءات فارغة وحقوق باطلة خاوية تلك التي نادى بها اليهود وطالبوا  
بتحقيقها . فاني لا اعلم كيف تدعي العصابات الصهيونية مؤيدة بالحكومة الانكليزية  
حق ملكية فلسطين . واصلمهم كما رأينا ليس من فلسطين ، وعندما جاؤوا فلسطين  
كانت البلاد مأهولة بالاقوام العربية وغيرها . كيف يدعون ذلك والمدة التي اقاموها  
بفلسطين هي اقصر من المدة التي اقامت فيها بقية الامم و اقل بكثير من المدة التي  
اصبحت بها فلسطين عربية في كل شيء . . . .

فكل من له مسكة من العقل وذرة من التفكير الصحيح اذا اراد حكم التاريخ  
الفصل في هذه القضية فانه يحكم بان فلسطين عربية وهي من حق العرب ، والعرب  
وحدهم ، لانهم كما شرحنا واوردنا كانوا بفلسطين منذ ابتداء تاريخها وبقوا فيها عندما  
هاجت البلاد بعض العناصر الخارجية وما زالوا فيها تارة سائدين وتارة مسودين الى ان  
اصبحت فلسطين عربية في كل شيء . منذ ثلاثة عشر قرنا الى يومنا هذا . فهم كانوا  
فيها قبل العنصر اليهودي وفي اثنا وجوده وبعد تشتته وتبعته . . . . . ابعد هذا يحق  
انسال اسرائيل ان يدعوا ملكية فلسطين . . . . . ولكن هو الباطل والبهتان المحتمين  
بظل المدفع والدينار .

حقيقة انها مهزلة ما بعدها من مهزلة هذه الادعاءات اليهودية . فاعطاء اليهود حق  
التملك لفلسطين والتصرف بها لان اسلافهم الاقدمين توطنوها منذ ثلاثين قرنا ، لا يقبل  
به من له اقل فهم للتاريخ وسنته و اقل حب للعدل والانصاف وتطبيقها . هو عمل  
غريب في بابه يدعوا الى العجب وروعة الدهشة والى التساؤل والاستفهام . ولكن لا  
تعجب يا ايها العربي ولا تدهش ولا تستفهم ولا تسأل ، فنحن في عصر يدعى على . ما  
يقولون بعصر النور والحورية والحضارة والمدنية ، وتجميل لواءه احدى الدول القائدة  
وهي الدولة البريطانية



« فاننا ننفي بكل شدة وجود شيء يدعى بالحق التاريخي ، فالتكلم عن هذا الحق معناه انتشار « vicious circle » (١) . فهذه السياسة الصهيونية شيء غير طبيعي ولم يكن لاحد من الناس في كل ادوار التاريخ وطن مثل هذا الوطن ، وطن يبقى رهن اشارة احدى الامم ومملك يمينها ، يدوم لها فيه الحق فلا ينازعها فيه منازع ، تتناسل وتتموالد فيه الى ماشاءت الاقدار والطبيعة ، فاذا تركته او ضربت عنه على اثر بعض العوامل القهارة والفواعل القاسية الجبارة يبقى « مسجلاً » باسمها ، حتى لتقدر أن ترجع اليه وقت يعن لها ذلك ويطيب لها الهواء حتى ولو مرت على هجرتها منه مئات وألوف السنين ؛ ترجع حتى اذا وجدت بعض الاقوام الذين استوطنوا هذه الارض مكانها وحلوا محلها ضغطت عليهم وسدت دونهم منافذ الهواء والحياة بغية اخراجهم وطردهم باسم « الحق التاريخي » . . . انه والله شيء عجيب ، فكل القوانين العالمية تعطي ملكية كل منزل او ارض للشخص الذي يسكنها مدة معينة فلا يداعيه بها احد ، فكيف ياترى يحرم العرب من ملكيتهم للارض الفلسطينية وقد تملكوها قبل اليهود وما زالوا يملكونها من مئات الاجيال ؟ . . . نعم انه والله شيء غريب ، ولكن الأشد غرابة منه هو تصديق دول المدينة والحضارة — الحلفاء لهذا الفعل المشين والعمل الغير منطقي ، ولكن الأشد غرابة وعجباً نشيت انكثرتا هذا الاجرام المنكر بدفع سكبت فيه وحشية العصور الاولى فليس لشعب على وجه الارض ان يحتفظ بثقافة نسله وصفاء دمه ؛ فالتاريخ لم يشهد في كل ادوايه من قديمه وحديثه شعباً أو امة أو جنساً بقي ضمن حدود جغرافية واحدة لا تتغير ولا تتبدل معها توالت عليها الايام وتتابع الزمان ، فلم يندمج بغيره ابداً ولم يمزج شعباً قط ؛ لان الشعوب والامم كانت ولم تزال من الازمان البعيدة حتى الاصر الحديثة يغير بعضها على بعض فتمتدح ويندمج أفرادها ويختلط حابلها بنابلها وتصبح ارض هذا لذلك ، وارض ذاك لهذا ، ولا تضي مدة يسيرة حتى يستقر كل واحد مكانه راضياً مقتنعاً ناسياً انه وجد مرة على غير الارض التي يملكها ويعتاش من خيراتها وارضاقها .

وهذه حقائق واقعية واضحة يقبلها التاريخ وكل باحث بأسلوب علمي صحيح حديثاً



ويفهمها كل مفكر ذو عقل ومنطق صحيحين . ولكن انكلمترا لا ترضى بهذه الحقيقة الاجتماعية التاريخية الطبيعية ، وهي تأسى الا ان تكون غير طبيعية وان تحتلق مبدأ يخالف كل هذه السنن العقلية التي ذكرناها ، فتنتقل الجماعات الصهيونية واليهودية من اوطانهم الحقيقية التي بها ترعروعا فكونوا لانفسهم برحباتها مصالح ومراكز وتحلقوا باخلاق اهلها وعاداتهم ، الى وطن جديد ، كل شيء فيه غريب عنهم ويشغله شعب آخر كوطن له ، لا يتنازل عنه ولا يرضى به بديلاً .

ولو اخذنا بالنظرية الصهيونية الانكليزية وآمننا بها ، فنحن العرب ، ايحق لنا اذن ان نطالب باسبانيا كبلاد لنا حق ملكيتها وذلك لان اجدادنا تملكوها فصبغوها بالصبغة العربية مدة ثمانية قرون ، فكان لهم فيها مملكة راجحة وازدهت حتى انها كانت مركزاً للمدنية والحضارة في الغرب اثناء العصور الوسطى . ويحق للانكليز ايضاً ان يطالبوا بالمانيا لان جدودهم كانوا يوماً ما من هذه البقاع ، كما انه يحق للولزيين ان يطالبوا بالبلاد البريطانية كلها بحجة انهم كانوا قبل الانكليز فيها . وتبعاً لهذه النظرية ايضاً فانه يحق لليونانيين ان يطالبوا بجزيري ايطاليا لان اسلافهم كانوا قد اسسوا قديماً بهذا القسم من ايطاليا مملكة كان لها عزها وسطوتها ، كما وانه يحق للايطاليين ان يطالبوا بالقسم الجنوبي من فرنسا على الاقل لان اجدادهم تملكوه ، فكانت مدينة « نيم » في العصور الحالية عاصمة لامبراطوريتهم ، ويحق لهذا الشعب ايضاً ان يطالب بقسم من شاطيء افريقيا الشمالي مع مصر وسورية . لان امبراطوريته الرومانية القديمة كانت تمتد على هذه البلدان . فهذه الادعاءات الغير منطقية تدعو الى الابتسام والاستهزاء والسخرية وفي حالة تطبيقها فاذني اقترح على الرأسماليين في العالم كما اقترح عليهم الدكتور يوسف هيكل في كتابه « القضية الفلسطينية » ان يؤسسوا شركة « للتفعل الدولي » وانا الضمين لها بارباح طائلة وعمل متتابع متواصل ، لان تطبيق المنطق الصهيوني يضطر الامم الى الرحيل والتنقل من بلد الى اخرى

ولليهود ادعاءات اخرى يستندون اليها في مطالبتهم بارض فلسطين ، فهم مثلاً يقولون ان فلسطين مقدسة لديهم لان لهم فيها آثار وذكريات دينية ، فهم يحنون اليها ويريدون الرجوع الى ربوعها ، ولكن هل ينسى اليهود انه يوجد هناك في العالم ما يقرب



من ٣٥٠ مليوناً من المسلمين يقدسون فلسطين لانها كانت قبلتهم الاولى وفيها المسجد الاقصى ثالث الحرمين . وهل ينسى اليهود ايضا ان المسيحيين الذين يبلفون ما يقرب من ٦٠٠ مليوناً يقدسون فلسطين وهي عندهم في المكان الاول قداسة وطهارة . فهذه الادعاءات الدينية هي سلاح يشهروه الصهيونيون على انفسهم ، اذ انه لا يحق لقوم يبلغ عددهم ستة عشر مليوناً ان يطالبوا بارض يقدسها ما يقرب من المليار من المسلمين والمسيحيين ، ففلسطين اذا لم تعتبر الحق القومي للعرب فيها وغضضنا النظر عنه هي ، هي بلاد مقدسة لدى الاديان الثلاثة ، ويجب ان تكون حسب هذه النظرية خاضعة لنظام دولي كما جاء في معاهدة سيكس بيكو

ولكن كل ما يقدر ان يستند عليه اليهود بادعاءاتهم بفلسطين العربية هو انهم قوم مشتتون مضطهدون طريدون في كافة انحاء العالم ، يعيشون حياة شقاء وبؤس ، حياة مفعمة بالمعاملة السيئة ، وانهم شعباً يحب فلسطين ويتعشقها فيريد الحبي اليا . . . فنحن العرب ، نأسف جل الاسف ونحزن كل الحزن على تشتت اليهود واضطهادهم ونرى انهم يغمروننا بغضهم لما يضررونه من حب ابلادنا الفلسطينية ، فنشكرهم على ذلك شكراً جزيلاً ، ولكن مع الاسف لا نقدر ان نفهم كما « نفهم » انكلاترا أن تشتيتهم وحبهم لفلسطين يكفيان لهدم كيان سكانها الحاليين وانقراضهم ، . . . فنحن والحالة هذه لا نرضى بشيء لا نفهمه . . . ونقرر شيء . . . كيف أسميه . . . أظن بشيء من العناد . . . بأننا لانسبغ حرمان اخواننا العرب بفلسطين من حقوقهم الطبيعية الاولية كما اننا لا نرضى بتلك الحالة التي اصبحوا فيها كالعبيد واليهائم ولو كلفنا ذلك فناء السبعين مليوناً التي نعدها .

هذه هي القاعدة التاريخية الطبيعية التي تظهر خطأ الصهيونية الفادح ، وهذه هي الحقائق والوقائع التي تظهر بطلان وبهتان ادعاءات اليهود بفلسطين استناداً على الحق التاريخي القائم على غير اساس من الحقيقة والعقل والمنطق ، والذي لم تتخذة الصهيونية عذراً لها وحنة تستر بها مطاعمها إلا لانها لا تملك أدنى حجة قانونية ، ترتكز عليها في ادعاءاتها بملكية فلسطين والذي لم تعلمه انكلاترا الا لانها تريد ان تستر غاياتها ونواياها في بلادنا العربية العزيزة ، :



فتفهم ذلك جيداً يا أخي العربي واعلم انه سوف يأتيك يوم لا ينفكك فيه جدال  
وقلم بل كل ما ينفكك فيه سيف ومدفع .

ولسكن هل ثم أسس تبعاً لها يحق لدولة ما ان تطالب بأرض ما ؟ ٠٠٠ هل توجد  
قواعد بموجبها يحق لشعب ما أن يطالب بشعب آخر ؟ ٠٠٠ نعم هناك قواعد وأسس  
بموجبها يحق لدولة معينة ان تطالب بالحق ارض معينة ، وهذه القواعد قسمها السياسة الى  
اربع :

١ - أن تكون لغة الشعب المطالب به لغة الدولة المطالبة بضم هذا الشعب اليها .  
٢ - ان يكون الشعب المطالب به قد اقتبس مدينته وثقافته عن الدولة المطالبة ،  
أي ان تكون مدينته وثقافته ، مدينية وثقافة الدولة المطالبة .

٣ - ان تكون ، على الأقل ، الاكثية الساحقة من سكان الارض المطالب بها  
من جنس الدولة المطالبة .

٤ - ان تعبر ارادة الشعب المطالب به عاملاً اساسياً في عملية ضم هذا الشعب  
الى الدولة المطالبة .

وسننظر الآن الى السياسة الانكليزية الصهيونية ان كانت راعت هذه الشروط  
ام لم تراع ، ولننظر الى فلسطين على ضوء هذه الشروط التي ذكرناها انرى للعرب  
تحكم بملكيتها أم لليهود ؟ ٠٠٠

لنأخذ اولاً اللغة المسيطرة ، اللغة الرسمية ، اللغة الاصلية واللغة الوحيدة التي يتفاهم  
بها سكان فلسطين ، هي اللغة العربية أم اللغة العبرانية ؟ ٠٠٠ فالجواب طبعاً  
اللغة العربية .

ولننظر ثانياً الى مدينية وثقافة سكان فلسطين ، هي مدينية عربية وثقافة عربية  
او مدينية يهودية وثقافة يهودية ؟ ٠٠٠ فالجواب طبعاً ثقافة عربية ومدينية عربية .

ولننظر ثالثاً الى جنس سكان فلسطين أهم من العرب أم من اليهود . فالجواب  
طبعاً هم من العرب ، فلسطين بلاد عربية يسكنها قسم من الشعب العربي يؤلف ٩٣  
بالمئة من مجمرع السكان .

أما من ناحية الشرط الرابع والاخير اي ارادة سكان الارض المطالب بها في



الانضمام الى الدولة المطالبة ، فأظن ان العرب في فلسطين قد برهنوا بوضوح في ثوراتهم المتواصلة وسياساتهم السلبية غير التعاونية واستشهاد الالوف من ابنائهم منذ ابتداء الانتداب على أنهم لن يقبلوا حتى التعاون مع شيء حقير يدعى « يهودي » وان فلسطين عربية وستظل عربية .

هذه حقائق واضحة جلية لا يختلف فيها اثنان ولا يجهلها مطلع ، فلكية العرب لفلسطين لا تحتاج الى برهان وعقريية وحجة ونبوغ ، بل هي قضية بسيطة لا تحتاج الى شرح وايضاح ؛ أما لماذا طمست انكلمترا هذه الحقائق البينة ونبتت أسس وقواعد العقل والمنطق وسنن التاريخ ، فليس ذلك لانها تكره العرب وتحنو على اليهود ، بل لان ذلك ؛ كما سيبين في فصل لاحق ، يوافق المصالح البريطانية التي تستهدفها سياستها فتجعلها غايةها القصوى .

## الباب الثاني

اسس السياسة الانكليزية الفلسطينية

### الفصل الاول

#### الانتداب وفلسطين

لقد جاوبنا في الباب السابق على السؤال الاول الذي ينحصر في تفهم الاسانيد التي ارتكزت عليها السياسة الانكليزية الصهيونية ، فشرحنا في فصلي فلسطين من الوعود « والمعاهدات » و « الحق التاريخي » بطلان فساد وعدم قانونية هذه المستندات ، وهالك الآن يا ايها العربي الاسس التي اكدت انكلترا بانها ستسير سياستها الفلسطينية بموجبها ، الاسس التي اعلنت ان سياستها في بلاد فلسطين ستكون مستمدة منها فلا تحيد عنها قيد شعرة . ولكي نصل الى غايتنا فاننا نبدأ بالاساس الاول وهو الانتداب . فاهي بواعث الانتداب وقواعده ؟ . وما هي غاياته واهدافه الحقيقية ؟ ما هي روح الانتداب ؟ . وهل هذا النظام الجديد حق مشروع ام هو غير قانوني وغير مشروع ؟ ما هي أسسه ومبادئه ؟ . هذه هي السؤالات التي سنجرب ان نجاب عليها ونشرحها فيما يلي من صفحات هذا الفصل .

- ١ -

#### روح الانتداب

لقد صرح الحلفاء في كل مناسبة وفرصة ، من على المنابر وفي المؤتمرات ، على صفحات الجرائد وبواسطة اللاسلكي وبالاعلانات ان نظام الانتداب لم يكن الا نتيجة البدايه اشريفة التي اعلنوها ، الانسانية الحقة التي يريدونها ، للعاطفة النبيلة التي يحملونها حبا بالشعوب الضعيفة وهنأها وراحتها . فهل هذه الادعاءات صحيحة ؟ وهل



نية الخلفاء تجاه هذه الشعوب حسنة أم سيئة ؟ . . . .

وجوابا على هذه الاسئلة يجب علينا ان نستوضح بعضاً من المعاهدات التي عقدت ما بين الخلفاء فتفهم من روحها ما ينتفي من حقيقة .

عندما ابتدأت الحرب الكبرى في عام ١٩١٥ ، أخذت الدول الحليفة ، روسيه وانكلترا وفرنسا ، تتفاوض في وضع أسس لسياسة عامة يتبعونها بعد الحرب ، وكانت هذه المفاوضات ، كما يتضح مما يلي تستهدف غاية واحدة لا غير وهي اقتسام البلدان الغير تركية في الدولة العثمانية واخضاعها لسيطرتهم المباشرة بعد عقد الصلح .

ففي ايار سنة ١٩١٥ ابتدأت المفاوضات بين انكلترا وفرنسا وروسيا وانتهت بقرارات اولية في اقتسام السلطنة العثمانية . وفي ربيع علم ١٩١٩ عقدت معاهدة لندن التي حددت حصة كل من هذه الدول من « الفريسة » المذكورة .

وبوجب هذه المعاهدة كان على روسيا ان تسيطر على ارضروم طربزون فان - بتليس ، ومقاطعة في الجنوب من كردستان . اما فرنسا فكانت حصتها القسم الساحلي من سوريا مع ولاية اطنه مع البلدان الواقعة في الشرق والشمال الشرقي حتى الحدود الروسية الجديدة . اما الأسد البريطاني فكانت حصته القسم الجنوبي من العراق مع بغداد مع مرفأي عكا وحيفا .

وفي نفس هذه السنة عقدت معاهدة في لندن ولكن هذه المرة بين الطرفين ، الانكليزي والفرنسي فقط ؛ وبهذه المعاهدة جزئت البلاد العربية وقسمت وأخضعت لمنطقتي نفوذ ، منطقة تحت حكم فرنسا والاخرى تحت سيطرة انكلترا . أما هذه المعاهدة ، معاهدة سكس بيكو التي لا يخفى أسماءها على احد والتي لا تزال منها قلوب العرب دامية ، فقد أمضيت وفي وقت كان به الخلفاء بواسطة حكومة لندن يؤكدون للعرب ويضمنون لهم بالوعود والمعاهدات الحرية والاستقلال . « وقد كان تقسيم المملكة العربية التي نصت عليها المعاهدة بين العرب والانكليز على هذه الصورة الى منطقتي نفوذ ، مجرد حكم اعدام على شخص قبل ان يولد <sup>(١)</sup> » . ولا عجب في ذلك اذ ان

(١) ستوتوفسكي : الانتداب<sup>٢</sup> لفلسطين : ص : ١٣٩ رسائل لورنس : صفحة ٢٢٥ - ٢٢٦



روح معاهدة سيكس بيكو هي بدون أقل شك روح استثمارية ترمي الى استثمار الارض والشعوب واستعبادهما (١) «

وزيادة في ايضاح سؤ نية الحلفاء التي كان الانتداب نتيجة لها ، اليك ايها القاري . ما جاء في رسائل لورنس ؛ فقد قال فيها محررها : « وما اني لست بالمجنون الكامل فقد رأيت ان الوعود المقطوعة للعرب ستكون بعد الحرب الكهري اوراقاً ميتة . وكنت مع ذلك اؤكد للعرب ان انكلمنا لفظت كالمتهماً نصاً وروحاً ، مما حملهم على القيام بتلك الاعمال الحميدة . ولكنني كنت اخجل على الابرام مما عملنا معاً بدلا من ان اكون فخوراً (٢) .

واليك ايضاً ما رواه الجنرال بريون الفرنسي الذي كان رئيساً للبعثة العسكرية الفرنسية في جده من حديث دار بين السر هنري مكهاون وبين المسيو ميله ؛ فقد قال الانكليزي خليفه الفرنسي « بدون شك ، فان العرب سيميلون البلاء الحسن في هذه الحرب ، ولكننا سنجعلهم يعتقدون انهم يحاربون من أجل استقلالهم ، ٠٠٠ ثم أردف يجب ان نسعى الى الفائدة السريعة ٠٠٠ اما من جهة اقتسام الاراضي ، فلدينا متسع من الوقت لاقتسامها بعد انتهاء الحرب (٣) «

هذا قليل من كثير من الادلة والبراهين العديدة التي تظهر بجلاء ووضوح ان نية الحلفاء كانت نية سيئة وان تلك الادعاءات والتصريحات لم تكن الا ستاراً وضع لتضليل الجماهير والشعوب وفي الصفحات التالية التي سوف تكمل شرح الانتداب يجد القاري الكثير من الادلة التي تظهر للملاء بان الانتداب ليس الا مؤامرة دبرها الحلفاء بلباقة بغية التحكم والسيطرة على الشعوب والامم الضعيفة

فالانتداب نظام ابتدع بعد الحرب فاستحدثت في مؤتمرات الصلح على اثر تلك الخلافات والمشاحنات التي وقعت بين الحلفاء ، وعلى اثر تضارب الاراء والاهواء في كيفية توزيع البلاد التي ٠٠٠ اسعدها الحظ ٠٠٠ فوقعت في قبضتهم وسقطت في حوزتهم فقد كان الحلفاء يريدون استعماراً واستشاراً ولكن وعودهم الملائكية للعالم الضعيف

(١) الدكتور موش موش : الانتداب البريطاني في فلسطين . ص : ٣٩

(٢) الجنرال بريون : الحجاز في الحرب العالمية . ص : ١٤٢



والمبادي، الانسانية التي كان يصر على تنفيذها الرئيس واسن وينادي بها كانت تقف سدا قويا وحاجزا منيعا بينهم وبين ما يريدون ويشتهون ، فلكي يتخلصوا بلباقة ومهارة من العوائق التجار الى هذه الخيلة التي اوصلتهم الى اهدافهم الاستعمارية وشواطئهم الاستعمارية آمنين مطمئنين

اما الاراء والالبحاث فيما يتعلق باقتسام الشعوب الضعيفة والتي وضعت على بساط البحث والتشريع في مؤتمرات الصلح فانتجت هذه البدعة الخبيثة ، فاننا نورد هنا بعضا منها بما يجاز واختصار لكي يكون القاري، العربي على بيته تامة من الكيفية التي تم بها تفكيك اوصال بلاده وتقطع عراها وروابطها

فعندما اجتمع الحلفاء على اثر الانتصار الذي احرزوه لاقتسام الغنائم والمكاسب كان تشعب الاهواء عظيما واختلاف الاراء كبيرا الى درجة كان يخاف معها ان تقف الشجناء ويعلمن البراز بين دول « الحب والسلام » فقد عرض عليهم كمجول لهذه القضية المعقدة الشي . الكثير اهمها ما يأتي .

اولا - وضع البلدان التي وقعت في قبضة الحلفاء . فدخلت في حوزتهم تحت ادارة دولية او تحت اشرف مباشر من عصبة الامم .

ثانيا - اعطاء الشعوب التي انسلخت عن الدولة التركية والامة الالمانية استقلالها التام واعلان هذا الاستقلال

ثالثا - عدم سلخ او اخلق وبقاء الشعوب التي انسلخت عن تركيا والمانيا تحت سيطرة هاتين الدولتين

رابعا - اعتبار الشعوب المنفصلة عن تركيا والمانيا ارباح وغنائم حرب وحق مكتسب للدول الخليفة افضت اليها به انتصاراتها في الحرب العظمى

فالحل الاول الذي اعطى على ما يظهر استرضاء لوسن ، لم يرضى به الحلفاء اما سبب ذلك فانه لا يخفي على القاري . الكريم . والخلان الثاني والثالث رفضا رفضا باتا . اما الحل الرابع فقد رحب به وقوبل بالتصفيق والتهليل . . . . . ولكن ما هذا ؟ . . . . . ما بال الحلفاء يسكتون فيسيطر عليهم الانقباض والعبوس بعد ذلك الفرح والسرور . . . . . هل كان ذلك حزنا على الشعوب التي ارادوها مطية وحدادا على تلك البلاد والامم



التي حطموها وزقتها؟ ٠٠٠٠ هل كان ذلك اسى وحزن على الدموع التي سوف تسكب وعلى الارواح التي سوف تزهدق من ابناء هذه الشعوب التي قرروا استمادها بدون رحمة او شفقة؟ ٠٠٠ ام هل كان ذلك لانهم انتهبوا ومن سكرتهم استيفظوا فوجدوا دون تطبيق اهدافهم ومشاريعهم حواجز وعراقيل من الصعب التغلب عليها وتذليلها؟ ٠٠٠ لا شك ان الجواب سهل هين ، فبسبب ذلك كان في حواجز وعراقيل قامت تحول بين انكلماتا وفرنسا وبين ما تستقيانه من غايات وما رب بهيجة .

اما هذه الحواجز والعراقيل فاليك بعضها منها فيما يلي بالتبين والتفصيل :

اولا - الشعور القومي العربي الذي انتشر بسرعة بين افراد وجماعات الامة العربية بعد اعلان الثورة الكبرى ، فقد اصبح نتيجة له من الخطر والخطر الكبير تطبيق استعمارهم بصورته العلنية المباشرة .

ثانيا - الثورة الروسية التي اعلنت مبدأ الصالح بدون الحاق وبدون سيطرة ، على اساس واحد فقط وهو حرية الشعوب التامة بأن تقرر مصيرها .

ثالثا - الزأي الاشتراكي العالمي . فقد كان يعلن في كل مناسبة تأييده لاسلوب من الحكم يعنى لحرية اقتصادية واسعة ويكون ، مع احترام حرية كل قومية من القوميات ، تحت ادارة عصبة الامم .

رابعا - ولسن ومبادؤه . فقد اعلن ولسن بنوده الاربعة عشر رفضه التام وعدم رضائه عن هذه الاهداف ومقارنته العنيفة لهذه الغايات . وقد جاء في البند الثاني عشر من هذه البنود « بان مبدأ عدم الاحاق سيطبق على البلدان التي كانت خاضعة لحكم الاتراك ، وان هذه البلدان سوف تعطى سيادة تامة مطلقة واطمئنانا كاملا شاملا »<sup>(١)</sup> ونتيجة لهذه العوامل وجد نظام الانتداب ونتيجة لها ابتدع وخلق . فقد نظرت الدول العظمى وعلى رأسها انكلماتا وفرنسا الى هذه الحواجز فوجدت انه اصح من المستحيل تطبيق تلك المعاهدات التقسيمية وتلك النوايا والغايات الاستعمارية بشكلها العلني المفضوح ولذا فهي ارادت طريقا غير مباشرة ، طريقا يكون ظاهرها خبز وديباج وداخلها عوسج واشواك لكي تصل بدون ضجة الى امانتها المنشودة المبتغاة



ولكن الحاجة التي هي أم الشرور والاثام التي تنن منها البشرية وتتألم من جراءها بالانسانية ، لم تحيب رجاء الحلفاء ، فقد اعطتهم هذا الاختراع المنشود الذي كانوا ياشد الحاجة اليه للتخلص من هذه الورطة المعقدة فاعلنوه لمؤتمر السلام على لسان الجنرال سمطس احد مطايا الزعمال . ولما كان هذا الاختراع او الانتداب او البدعة او الحيلة او كما تشاء فسميه لماعاً براقا في قوله ، شريفاً ذا مبادئ . انسانية نبيلة في ظاهره فقد خدع به ولسن وبقية الاعضاء فصدقوه واعتمدوه . وهكذا تم المؤامرة على الامة العربية وغيرها من الشعوب الضعيفة المظلومة . هكذا تم الانتداب الذي لم يكن الا نتيجة الهادى . الولسونية من عدم الحاق وحرية تقرير المصير لكل شعب من الشعوب . وقد فرض على بعض الاقطار نتيجة للنظرية القائلة بان هذه الشعوب او الاقطار لا تملك الاستعدادات الكافية للوقوف وحدها في تلك الظروف الدولية الصعبة <sup>(١)</sup>

هكذا تم الانتداب ، هذا الانتداب الذي لم يكن الا لعبة ماهرة شاطرة قام بها الفرنسيون والانكليز ليظفروا بما يطعمون به من سيادة ونفوذ <sup>(٢)</sup>

هكذا تم الانتداب الذي كان نتيجة لسياسة الحرب ، « هذه السياسة التي حملت علينا الشىء العظيم من المفاجئات ولكن انفق واكذب شيئاً شيناً حملته تلك السياسة هونظام الانتداب الذي لم يكن الا ستارا المطامع والاهواء <sup>(٣)</sup>

هذه هي البدعة الجديدة المبتكرة بانكلترا وفرنسا يوم ناديا بجرية الشعوب الضعيفة واستقلال الجماعات المظلومة ذات الحقوق المهضومة

هذا هو السلاح الجديد المشهور في يد القوة ، المرفوع فوق رؤوس الامم الضعيفة التي نحن منها يا اخي العربي ، لتأييد وتأمين مرافق ومصالح الامم القوية المستبدة المتعجرفة

هذا هو الانتداب الذي كان مغذياً لامراضنا الحاضرة ، ومصدراً للبعض منها

(١) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين : ص ٣٣٢

(٢) رسائل لورنس : ص ٢٨٢

(٣) من قول للاستاذ ديوا ، الضوء في المجمع العلمي والمدير الثاني لمعهد العلوم السياسية في باريس

ومدرس الحقوق الدولية فيه : ذكرها راشد طباره في كتابه الانتداب وروح السياسة

الانكليزية : ص : ٤



يا أخي العربي

هذا هو الانتداب الذي بوجهه مزقت اليهودية الكبرى وقطعت الوحدة العظمى  
هذا هو الانتداب الذي جعل من الاسود ابيض ومن الابيض اسود فقرر بيع سوريا  
الجنوبية ، قرر بيع اخواننا عرب فلسطين الى الشركات الصهيونية واليهود المبعثين في  
كل حذب وصب من الحاء الكورة الارضية  
فتمعن جيدا في كل هذا يا أخي العربي وتبصر

### قواعد الانتداب

ان الانتداب نظام استحدث وغايته مساعدة واعانة الحكومات الحديثة النشأة  
في سيرها الصعب حتى تقدر على الوقوف وحدها والسير بفردتها . فيجب ان يكون هناك  
حكومتان ، حكومة منتدبة وحكومة منتدب عليها . اما الحالة بفلسطين فهي كما  
سيظهر على العكس من ذلك تماماً . . . . .

وحسب درجة القطر المنتدب عليه من الرقي والحضارة والموقع الجغرافي والاموال  
الاقتصادية وما الى ذلك لا بد من التباين والتفاوت والتفريق بين انتداب وانتداب  
ولهذا فقد قسمت الانتدابات الى ثلاثة اقسام ، الاعلى والاوسط والادنى ، وقد جرت  
العادة بتسميتها بالحروف الثلاثة : ألف وباء وجيم . فالصنف الاول او « الألف »  
الذي خصصت به الممتلكات المسلحة من الامة التركية والمأهولة بسكان متمدنين  
ظن ان ليس عندهم المؤهلات الكافية بصورة وقتية على النهوض وحدهم بترتيب فيها  
على المنتدب ان يسدي المشورة والمساعدة الاداريتين فقط للحكومة الوطنية . ولكن  
كما سيظهر فالحالة في فلسطين لا تطابق هذه الاحكام .

ان الانتداب يتطلب من الحكومة المنتدبة مهمة يجب ان تقوم بها ، وهذه المهمة  
يجب ان تكون في خير ومنفعة الشعب المنتدب عليه لا في خير ومنفعة الحكومة  
المنتدبة . وهذا مبدأ اساسي صرح به الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم  
وشعب قطر انتدائي من الصنف الاعلى لا يجهر على قبول انتداب دولة لا يريد لها  
بل نه المشيئة التامة والحرية الكاملة في تخير المنتدب الذي يريده . وهذا من احكام



الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ . من عهد عصبة الامم . ان الحكومة التي تعين الانتداب على شعب آخر يجب عليها ان تارس سلطتها في البلاد المنتدب عليها باسم عصبة الامم وليس باسمها .

والشعوب التي هي من الصنف الاعلى يعترف بها كأمم مستقلة استقلالاً يقيد الارشاد والمساعدة الاداريات من ناحية الحكومة المنتدبة . من الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ ايضاً .

ويجب على المنتدب بصورة سلبية ان يتجنب كل ما من شأنه ان يتصدى لوحدة القطر الذي في ادارته او اكيانه السياسي . وبصورة ايجابية يجب عليه ان يقوم بالادارة على وجه يكفل حسن الحال للسكان ورفقيهم وتدريبهم تدريجياً في مناهج الحكم الذاتي .

ولهذا الانتداب التزامات تجاه عصبة الامم يجب على الدولة المنتدبة ان تسيّر بموجبها وهي :

١ - يجب على مجلس الجامعة ان ينقض الانتداب إذا وجد ان المنتدب لا يقوم بالالتزامات فيه .

٢ - اذا نكلت الدولة المنتدبة عن التزاماتها الانتدابية ، فليس هناك من قصاص يلحقها .

٣ - وليس هذا النكول ممكناً فقط ، بل يبلغ مرتبة الوجوب في حالة انتداب

٤ - التخيير في مواد صك الانتداب هو من حق المجلس وحده ، فله وحده ان يحدته اذا شاء ولا سيما اذا اراده المنتدب نفسه ، وذلك بموجب المادة الانفة الذكر . هذه هي المبادئ التي كتابتها أسهل من قراءتها ، هذه هي المبادئ التي ان كان المرء ان يعجب من شيء في الوجود فليعجب من قانونيتها وحقوقيتها طالما ان واضعها هم الذين ينفذونها وقضاتها هم الذين يطبقونها والمشرفون عليها هم الذين يسيرون ويقومون بابعائها .



## عدم قانونية الانتداب

ما علمت الشعوب العربية بالانتداب ، البدعة الجديدة ، الذي اعلن عليهم ، حتى ثاروا وهاجوا هياج البحور الزاخرة المتلاطمة واندفعوا بقلوب كانوا قدت من الحجز الجلود وافئدة لا تهاب ولا تفزع لاستخلاص حقوقهم المندثرة المهضومة . ثاروا للانتقام اشرف أهين وكيان ذل وبيد ؛ ثاروا وهدفهم الانتقام من قوم قطعوا مملكتهم وخطموها وحدثهم ومزقوها . ولكن هيهات للحجم والدم ان يتغلب على المدفع والرشاش ، هيهات لشعب ليس من سلاح لديه الا ايمان وطيد وعقيدة راسخة في حقوقه الطبيعية الاولية ان ينتصر ويظفر على شعوب مجهزة بكل اجهزة « المدنية الحديثة » . . .

ثار العرب جميعهم ، في العراق ، في سوريا ، في فلسطين ، في الشاطي ، العربي الافريقي وفي كل مكان من اقطار العروبة حتى اصبحت البلاد و كانها شعلة وآتون نار . فهل كانت كل هذه الثورات يا ترى لان القائمين بها من العرب هم قوم ثائرون لا يققهون كما يدعي الاجنبي ، ام كان السبب يا ترى استبداد هذا الاخير وجوره ، استعباده وظلمه ؟  
فالانتداب كما قلنا وذكرنا سابقا هو نظام استحدث بعد الحرب العامة التامين مصالح الخلفاء ومرافقهم ، وقبل الحرب لم يكن هناك شيء . يدعى بالانتداب وما شابهه فمن الطبيعي والحالة هذه ان لا يكون العرب قد قبلوا به وطلبوه . ولو ان العرب تنبثوا بما تحبثه لهم الدولة الانكليزية لما كانوا ثاروا لمجانها ؛ بل كانوا رفضوا رفضا باتا كما لا كل تعاون واتصال معها .

اما ان دول الخلفاء وجامعة الامم قد اقرته وصدقته فهذا لا ينفى عدم مشروعيته ولا يبرر عدم قانونيته وحقوقيته ، ويجب ان لا يغرب عن البال اننا عندما نذكر جامعة الامم ، فاننا بالحقيقة الواقعة لا نذكر الا فرنسا وانكلترا التين كان لهما الكلمة النافذة التي لا ترد في كل ما اتاه المجلس من افعال واعمال ، ويكون ذلك واضحا جليا في ذهن القاري . عندما يعلم ان هذه العصبة التي يدعونها « بعصبة السلام » كانت تتألف في ذلك الوقت من فئتين ، فئة تضم الدويلات الصغرى وفئة تضم الدول الخمس الكبرى



وهي اميركا وانكلترا واليابان وايطاليا وفرنسا . وكان على هذه الفئة الاخيرة ان تكون بموجب الحكم والقاضي من الفئة الاخرى التي كان عليها ان ترفع القرارات والاقتراحات اليها فتصدقها او تنبذها . عندما يعلم القاري . هذا ويعلم ان اميركا لم تكن تريد اقل تداخل في السياسة الاوروبية ، بل تريد قطع علاقتها مع عصبة الامم ، ويعلم ان ايطاليا واليابان لم ينالا شيئا يذكر من الغنائم ، يثق كل الثقة ويتأكد كل التأكيد ان فرنسا وانكلترا هما المسؤولتان الوحيدتان عن كل ما حدث في تلك المؤتمرات « السامية » وعن كل ما تبع تلك المؤتمرات من مشاكل ومن هدر دماء وزهق ارواح .

ثانيا : - عندما صادق المجلس الاعلى لعصبة الامم على مبدأ الانتداب فسر هذا المبدأ بما يلي « ان الانتداب هو نظام اعتنقه الحلفاء بطلب ارادتهم لتحديد سلطتهم في البلدان المفتوحة (١) . فلسطين والبلاد العربية ليست بلادا مفتوحة ، ليست بلاد اعداء حاربهم ، بل هي بلاد يسكنها حلفاؤهم العرب الذين ثاروا بجانبهم وحاربوا التركي معهم بغية استقلالهم وحريتهم . فالعرب الذين يسكنون هذه البلدان كانوا حلفاء لهم ولم يكونوا اعداء ، كانوا انصاراً استشهد منهم الالف في ساحات الحرب سعياً وراء نصر الحلفاء وظفر قضية الحلفاء . وهكذا يكون الانتداب على فلسطين وبقية الاقطار العربية قد ناقض المبدأ الاساسي الذي لاجله وجد وهو ممارسته في بلدان الاعداء المفتوحة وبلدان الاعداء فقط .

ثالثا : - لقد كان الانتداب من نتائج مؤتمر سان ريمو<sup>(٢)</sup> ومقررات مؤتمر سان ريمو ليست سوى تطبيق لاهداف وغايات معاهدة سيكس بيكو فقد شرحنا عنها شيئا فمما تقدم .

رابعا : - عندما اعلن مبدأ الانتداب في مؤتمر الصلح ، كانت اميركا الدولة الوحيدة التي رفضته رفضا باتا على اساس انه يناقض الاهداف التي لاجلها خاضوا غمار الحرب ، ولكن عندما وضعت اميركا حداً لتدخلها المباشر في مؤتمرات الصلح واعلنت سياستها الانفصالية لم يبق في تلك المؤتمرات اقل مقاومة لاهداف ومعاهدات الحلفاء الدرية

(١) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين : ص : ٥٧

(٢) شنوفسكي : الانتداب الفلسطيني : ص : ٢٢



الاستعمارية<sup>(١)</sup> . وعندما تداخلت اميركا بعدئذ في مشكلة الانتدابات نوّط حل هذه المسألة بالمجلس الاعلى الذي كان يضم الدول الكبرى التي كانت تحتفظ بالاكثريّة في هذا المجلس<sup>(٢)</sup> .

فالذي يستنتج عن هاتين الفقرتين هو اولاً : - ان نظام الانتداب هو نظام غير مشروع . ثانياً - ان الانتداب لم يكن في الحقيقة الا من مبتكرات انكلترا وفرنسا واهدافها الاستعمارية .

ولست هذه هي البراهين الوحيدة على عدم قانونية الانتداب وعلى أنه من عمل بريطانيا وفرنسا وحدهما ، بل هناك عدة براهين أخرى على عدم حقوقيته ، فها مخالفة نظام الانتداب للعهد المقطوع للعرب ، ومنها مخالفة هذا النظام ايضاً للوعود المقطوعة للعالم اجمع . واكتننا نكتفي هنا بذكر معاهدة سيكس بيكو من تلك البراهين التي تظهر عدم قانونيته ، والتي تبين ان هذا النظام مؤامرة مدبرة من قبل انتهاء الحرب بزمن بعيد ، وهو من عمل انكلترا وفرنسا وحدهما :

فبينما كان اللورد سيسل يردد في مجلس العموم الانكليزي « فيقول : « اننا نزيد سلاماً قائماً على العدل والانصاف والعواطف الشريفة واحترام العفاف ، اننا نزيد سلاماً نستطيع من بعده ان نبني سدوداً في وجه الحروب المحرّبة المدبرة<sup>(٣)</sup> » .

وبينما كان المسيو ريبو ، رئيس الوزارة الفرنسية يزعم ويقول : « ان فرنسا لا تريد ظلم اية قومية من القوميات حتى ولو كانت امة من اعدائنا » « كلام ناعم لطيف » ، ان فرنسا تجاهد وتناضل في سبيل حرية العالم اجمع واستقلال الشعوب باسرها ، فالصالح الوطيد الذي تنشده فرنسا لا تشيده الا على دعامة من العدل وحق الشعوب بتقرير مصيرها » وبينما كانت الحكومة الفرنسية تعلن « ان فرنسا لا تفكر في استعباد اية امة على وجه الارض . فهي لم تسلب في يوم من الايام ارضا ما من اصحابها الشرعيين . وانهما قد اضضرت الى امتشاق الحسام لاجل الدفاع عن حياضها وتأمين احترام استقلال

(١) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين - ٤٤

(٢) الدكتور موش : الانتداب البريطاني لفلسطين : ص : ٥٧

(٣) في ١٦ ايار سنة ١٩١٧ امام مجلس العموم



الشعوب وحرمانها <sup>(١)</sup> . وبينما كان رئيس الوزارة الانكليزية ، لويد جورج ، يقول :  
 « اننا نحارب في سبيل مبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، بين الامم الكبيرة منها  
 والصغيرة ، القوية والضعيفة ، المتغترسة والمتواضعة ، فعلى جميع الشعوب التي نحارب معنا  
 لاجل هذه المبادئ ان تثبت حتى تصل الى تحقيق العدل بين الدول وتحطيم البربرية ،  
 ليعيش مجداً الحق بعدئذ بسلام <sup>(٢)</sup> »

بينما كان هؤلاء القادة ينفثون بهذه الاقوال المسولة البراقة وهذه التصريحات  
 الانسانية النبيلة ، المعجونة بالدهاء والمحبوكة بالبهتان والرياء ، كان هناك في احدى  
 بيوتات لندره رجالان ، واحد فرنسي هو جورج بيكو ، والاخر انكليزي وهو مارك  
 سايكس ، وقد وضعا على طاولة امامهما خريطة البلاد العربية التي جزءاها على اصول  
 انتدابية لم يكن يعرفها العالم من قبل والتي بوجوبها قسمت البلاد الى منطقتين ، منطقة  
 «زرقاء» يكون فيها فرنسا حق مطلق بادارتها مباشرة او غير مباشرة كما تشاء وتريد ،  
 ومنطقة «حمراء» ، والعياذ بالله من اللون الاحمر فانه نذير الشر والدم ، يكون فيها  
 لانكلترا ذات الحقوق التي لفرنسا في المنطقة الزرقاء . هذه هي اتفاقية سيكس بيكو  
 ومنها يظهر لنا نقط ثلاث :

١ - ان انكلترا وفرنسا كانتا تنويان الكيد للعروبة من بدء الامر ، وان  
 معاهدتهم وعهودهم للشعب العربي لم تكن سوى شباك وضعت لاصطياد هذا الشعب  
 واكتسابه

٢ - ان الذي وضع قوارات عصبة الامم وحلولها والذي كان يرسم لها كل خطوة  
 تحطوها ويجدد لها كل عمل تأتبه لم يكن في الحقيقة الا فرنسا وانكلترا اللتان وضعتا  
 اثناء الحرب قرارات وافق عليها المجلس بخدافيرها بعد انتهاء الحرب

٣ - ان الانتداب لم يكن وليد عصبة الامم وابن جامعة الدول ، بل هو انتاج  
 الطمع والجشع ووليد معاهدة سيكس بيكو الظالمة الجائرة . فهاذا يقولون وماذا

(١) ٢٢ ايار سنة ١٩١٧

(٢) من جواب الحكومة الفرنسية في ١٣ حزيران سنة ١٩١٧ على بيان الحكومة الروسية

(٣) من خطاب لويد جورج في مدينة غلاسكو في ٢٩ حزيران سنة ١٩١٧



تقول بعد هذا؟

وهل يوجد شخص واحد له ذرة من العقل ومسكة من التفكير الصحيح واقل حب للعدل والانصاف يؤمن بحسن نوايا الخلفاء ومشروعية هذا النظام وقانونيته ، عندما يتمثل ذينك الشخصين وقد ربضا في بعض قصور لندن حول طاولة وضعت عليهما خريطة البلاد العربية ، فامعنا في تزييقها وتحطيمها بشره وقسوة ما بعدها من شره وقسوة . اين ذلك الرجل الذي عنده مسحة من العدل فيظل على حسن اعتقاده في نوايا الخلفاء عندما يتمثل ذينك الرجلين وقد حملقا في خريطة البلاد العربية بجشع ونهم ، فهمها ودمدما وانقضا انقراض الصقور الكواسر ينهشان ويأكلان تلك الامة التي كانت تجاهد وتناضل بدماء شبابها في سبيل نصره الخلفاء وهي على يقين من حسن نواياهم واخلاصهم ، فلم يحظر لها ببال انها تستبدل سلطانا بسطان واستعبادا باستعباد .

ولعمري انني لا اعلم ولا استطيع ان اعلم كيف يمكن التوفيق بين هذا النظام الانتدائي والاستقلال الذاتي ، بين روحه الاستعماوية وبين الروح الاستقلالية ، بين الحرية وبين العبودية

اللهم انها لمهزلة ما بعدها من مهزلة كان العربيتها الشعب العربي الكريم ، اللهم انها لمأساة ما شاهد التاريخ لها مثيلاً ذهب ضحيتها الشرق وقسم من العرب وفي طليعتها ما سجعون مليوناً من العرب قد عاهدوا انفسهم واقسموا ايمانهم على انهم لا ينسامون على ضيم ولا يرضخون لذل وهوان ولو فنوا عن بكرة ابيهم وانعدم اثرهم من الوجود والكائنات



## الباب الثاني

### الفصل الثاني

#### صك الانتداب

لقد شرحنا فيما تقدم «لعبة الانتداب» شرحاً موجزاً ولكنه كافياً لتنوير اذهان القراء فيما يتعلق منه بهذا الموضوع اي لذنعالجه ونحل عقده ومشاكله ، وهو ما نزمي اليه ونقصده ، وقد قلنا ان الانتداب لم يكن الا بدعة اراد بها الحلفاء ستر مطامعهم الاستعمارية واهدافهم الاستثمارية . وفيما يلي يرى القاري بالحجج البينة والبراهين الدامغة ما وصفناه وقررناه .

١

#### عدم قانونية صك الانتداب

نفرض الان جدلاً ان نظام الانتداب هو الحق كل الحق ، ففيه العدل مجسم والانصاف ممثل ، فهل يا ترى راعت انككترا هذه الانظمة التي وضعتها واقرتها ، وهل ادعنت لمبايدي صدقتها ونادت بها ٩ - ٠٠٠ مما يؤسف له ان يكون جوابنا بالنفي . فالحقيقة الواقعة الراهنة على عكس تلم من ذلك . فانككترا التي كانت هي وحليفها فرنسا الكتل في الكتل فيما يتعلق بسياسة جامعة الامم قد وضعت كما قلنا سابقاً هسذه المبايدي . قصد التمويه والتضليل ولهذا لم تتقيد بما جاء فيها من نصوص وقواعد . واليك ايها القاري البرهان الدامغ القاطع على عدم قانونية هذا الصك :

اولا : - ان الكلمة الاولى التي نقولها في عدم مشروعية صك الانتداب هي مخالفته التامة لروح الانتداب المذكورة في المادة الثانية والعشرين من عهد الجامعة ، والتي هي المادة الوحيدة التي ذرت الانتداب والمستند الوحيد لهذا الصك . ولكي يكون ذلك بارزاً واضحاً فاننا نذكر هذه المخالفة بنقط متتابعة فنقول :



١ - لقد صدقت الفقرة الرابعة من عهد جامعة الامم بان الشعوب المنسلخة عن تركيا المشيئة الثامة في تخير المنتدب الذي تريده من دول الحلفاء . ولكن على الرغم من ان عرب فلسطين طلبوا انتداب امير كا اولا وفرنسا ثانياً <sup>(١)</sup> ، فان انكلترا انتدبت نفسها على البلاد ، فكان ذلك انتهاكاً فاحشاً لعهد الجامعة .

٢ - وقد صرحت الفقرة الاولى من هذا العهد بأنه على المنتدب ان يضمن حسن حال السكان وخير الشعب ورفقته . فاذا فعلت انكلترا جواباً على هذه الفقرة ؟ . . . انها هاجمت البلاد بـ ٥٠٠ الفاً من متشردي العالم ومبوذيه وخاربت الاهالي حرباً سياسية واقتصادية شديدة قاسية ، فأصبح الاهالي يرزحون في حالة من البؤس والشقاء ما بعدها من حالة . . . فكان ذلك الخير الذي اسبقته الحكومة المنتدبة على البلاد ، ثورات لم يقطع هيبها ولم تنطفأ نارها طوال مدة انتدابها وحكمها ، والتي فاضت اخيراً على البلاد في عام ٣٦ خيراً عميماً ورزقا وفيراً . . . وهكذا سجل انتهاك ثاني لعهد عصبة الامم

٣ - واعترفت الفقرة الرابعة من عهد الجامعة بالشعوب المنسلخة عن تركيا كأمم مستقلة استقلالاً يقيده الارشاد والمساعدة الاداريتان من جهة المنتدب . فموجبها يجب ان يكون هناك حكومتان ، حكومة منتدبة وحكومة وطنية منتدب عليها . ولكن الحالة في فلسطين هي على العكس من ذلك تماماً ، فالشعب الذي اريد الاعتراف موقتما باستقلاله لا وجود له ، وهذا يتنافى مع هذه الفقرة ، ويتنافى مبدئياً مع المعاملة التي انبعتها في شأن البلاد الاخرى المنفصلة عن تركيا كفلسطين <sup>(١)</sup> فالحكومة الانكليزية بفلسطين منتدبة على الاراضي وليس على الناس ، وكل ما يمكن قوله هو ان الحكومة الانكليزية في لندن منتدبة على الحكومة الانكليزية بفلسطين . وهكذا تم انتهاك ثالث لعهد الجامعة .

ثانياً : — انه حسب مباديء الانتداب التي تضمنها عهد جامعة الامم يجب على العصبة ان تضع نصوص الانتداب وليس الامة المنتدبة . ولكن انكلترا هي التي

(١) نورمن بنتو ميش : انكلترا في فلسطين : ص : ٣٧

(١) تقرير بيل : صفحة : ١٤٣



وضعت وفوضت صك الانتداب بنفسها وهي التي على العكس من المبادئ الانتدابية التي قام عليها عهد جامعة الدول قد عرفت ونفذت صك الانتداب على فلسطين قبل ان تقدمه عصبة الدول ، مما يدل على ان التصديق حدث بصورة شكلية وليس بصورة حقيقية ، وان القول بأن المجلس قد ايد هذا الصك واثبته وصدق على شروطه ونصوصه ليس الا تمويه مرمي ومغالطة مقصودة ضد الحقيقة التي وقعت وهي وضع انكلترا للدول الاخرى الممثلة في عصبة الامم امام الامر الواقع الحاصل . فانكلترا انتدبت نفسها على فلسطين قبل ان تلقي عليها عصبة الامم مهمة القيام بالانتداب<sup>(١)</sup> « فقد نفذت انكلترا صك الانتداب ابتداء من سنة ١٩٢٠ ، على الرغم من ان عرضه على عصبة الامم وتصديقه منها لم يحصل الا في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢<sup>(٢)</sup> »

وهكذا يرى القاري ان المهزلة لم تقف عند تلك البدعة الانتدابية . « فالدول الانتدابية العظمى » « اي فرنسا وانكلترا » هي التي كان لها حق تعيين الحكومات المنتدبة وهي التي يتعين عليها تحديد مناطق الانتداب لهذه الحكومات المنتدبة<sup>(٣)</sup> ثالثا - : وقد جاء في مقدمة صك الانتداب : وبما ان الاعتراف بالحق التاريخي بفلسطين قد اعطي للشعب اليهودي لكي يؤسسوا من جديد مملكتهم الماضية ، وبما ٠٠٠ فهذه العبارة يعترض عليها ، لانها تتضمن ارجاع وضعية اليهود في فلسطين كما كانت على زمن داود النبي وهذا يتنافى مع وعد بلفور الذي بشرطه الثاني منع بتاتا وجود وضعية صكهذه<sup>(٤)</sup> .

رابعا : - مغالطة صك الانتداب لمبدأ الانتداب . فبينما تبحث مقدمة صك الانتداب في الانتداب ، تنكز المادة الاولى منه وجود الانتداب بالمعنى الصحيح ، بمنحها الدولة المنتدبة كافة السلطات التشريعية الادارية<sup>(٥)</sup> .

خامسا - مخالفته للمادة ١٦ من معاهد لوزان . فقد اعترفت هذه المادة باستقلال

(٢١) نورمن بنتوميش : انكلترا في فلسطين : ص : ٧٢

(٣) ستونوفسكي : الانتداب بفلسطين : ص : ٥٧

(٤) ورسفلو : الانتداب لفلسطين ص : ٦

(٥) تقرير بيل : صفحة : ١٤٢



البلاد العربية ومن ضمنها فلسطين ، ولكن انكلترا « مسخت » هذا الاستقلال واستعمرت البلاد كاحدى مستعمرات التاج .

سادسا : - من مبادئ الانتداب الاساسية وقواعده الرئيسية انه يجب ان يحفظ كيان وذات الامة المنتدب عليها . « ولكن هذا الشكل من الحكم في فلسطين ليس من الانتداب في شيء ، اذ انه قد اذاب شخصية الشعب الفلسطيني في شخص الحكومة المنتدبة ذوبانا تاما <sup>(١)</sup> » فهي والحالة هذه لا تؤلف قسما من البلاد الواقعة تحت نظام الانتداب <sup>(٢)</sup> »

ولا عجب في ذلك « اذ ان انكلترا بحكمها لفلسطين تحكم هذه البلاد لمنفعة شعب غائب <sup>(٣)</sup> » . هذا في حين ان « فلسطين من البلدان التي يجب أن تكون خاضعة لانتداب « ألف » اي لارقى نوع من الانتدابات <sup>(٤)</sup> » .

سابعا - : مخالفة المادة ٢٠ من عهد الجامعة ، وسنأتي على ذكر هذه النقطة في كلامنا عن وعد بلفور .

هذه هي عدم قانونية صك الانتداب الذي وضع لمصلحة القوم اليهود ، أما ماذا قامت انكلترا بهذا العمل المشين فوق هذا التناقض والاختلاف بينه وبين روح الانتداب الحقيقية ، فهو ان بريطانيا تريد ان تضمن مصالحها في فلسطين عن طريق تطبيق رسالة تبدأ بكلمات « عزيزي اللورد روتشيلد » وعدت بها ابناء اليهود ببذل افضل جهودها في سبيل انشاء وطن قومي يهودي بفلسطين . ولذا فهي وضعت الصك لانتدابي « الذي لم تكن غاية الا لتحقيق لمثل الصهيونية العليا <sup>(٥)</sup> » .

(١) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين ص : ٢٦٢

(٢) بريدال كاث : تضارب القوانين : ص ٧

(٣) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين : ص : ٩٧

(٤) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٣٠٣

(٥) تقرير بيل : صفحة : ٥٧



## مبادئ صك الانتداب

على الرغم من ان المبادئ التي تضمنها صك الانتداب لم تعط معنى بيناً للوطن القومي ولم تظهر متى يتم انشاؤه ، فانها كانت تنطوي على بعض الوضوح والجلال ، مما لم تتعده السياسة البريطانية . وهو مؤلف من مقدمة وثمان وعشرين مادة ، أهم ما يتعلق منها بالوطن القومي المادة الثانية والمادة السادسة .

فالمادة الثانية تقول : « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية ، تضمن معها انشاء وطن قومي لليهود ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة ايضاً عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين » . ومن هذه المادة يستنتج ثلاثة امور :

- ١ - ترقية الحكم الذاتي ومؤسساته .
- ٢ - انشاء وطن قومي لليهود بالبلاد الفلسطينية .
- ٣ - صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

اما المادة السادسة فتقول : « على ادارة فلسطين ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضعية سائر الاهالي ، ان تسهل الهجرة اليهودية الى فلسطين في شروط مناسبة واحوال ملائمة » . ومنها ايضاً يستنتج ثلاثة امور

- ١ - تسهيل الهجرة اليهودية
  - ٢ - في شروط وأحوال ملائمة
  - ٣ - عدم الحاق أى ضرر من جراء هذه المهاجرة بوضعية وحقوق سائر الاهالي .
- وهكذا يرى القارىء ان انشاء الوطن القومي قد وضع ضمن حدود يجب ان لا يتعداها وقيود شروط يجب ان لا يتخطاها . ومن هاتين المادتين يستخلص ما يأتي :
- اولاً - لا يجوز للحكومة المنتدبة ان تستمر في سياسة انشاء الوطن القومي اذا كان ذلك الاستمرار يلحق أضراراً بالحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين .



ثانياً - على الحكومة ان ترقى مؤسسات الحكم الذاتي لاهالي فلسطين في اثناء انشاء الوطن القومي وليس بعد انشاءه .

ثالثاً - على الحكومة ان تسهل الهجرة اليهودية ، ولكن تلك الهجرة فيجب ان لا تستمر حتى اصبحت بحجة بحقوق ووضعية كافة الاهالي

وعلى الرغم من هذه المسحة من الصراحة التي تسيطر على المباديء ، فالقاري . الفطن لا يخفاه ما يتضمنه هذا الصك من تناقض عظيم وتعقيد كبير وتضارب مصالح بما كان العامل الاهم في تلك الثورات والفتن التي كانت تجتاح فلسطين بين الفينة والفينة فالمصاعب والمشاكل الناشئة عن ماهية الانتداب الفلسطيني معلوم امرها ولا حاجة الى التوضيل في هذه الناحية من نواحي المسألة ، لانها ناحية اصبحت في حكم المعروف المؤلف بعد تصريحات لجنة الانتدابات التي سبق لها البحث فيها على ضوء التفصيل في سياق الملاحظات التي دونتها اللجنة في شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٢ عندما نظرت في اول تقرير رفعته حكومة فلسطين ، ومن ذلك الوقت قالت هذه اللجنة ان الانتداب الفلسطيني كثير التعقيد في تكوينه يسبب ما فرض فيه على المندوب من « واجب مزدوج » أي واجب ترويج انشاء وطن قومي للشعب اليهودي علاوة على واجب ادارة البلاد وفقاً لمصالح السكان بصورة عامة . والنتيجة كما قالت اللجنة حدوث مصالح متناقضة لا بد من اقامة القسطاس فيما بينها . وهذه الملاحظات التي دونتها لجنة الانتدابات الدائمة في سنة ١٩٢٢ تنقص شيئاً من صحتها في الوقت الحاضر <sup>(١)</sup> فعدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات شي . مشبوت فلا بد من بقائها متضاربة على قدر ما يجتد اليه نظرنا ٥٠٠٠٠ ودوام هذه الحال معناه قلق واضطراب متواصلان في وقت السلم وخطر عميم في حالة الحرب وقضاء مستمر على سمعة بريطانيا في الشرق ، فعرب فلسطين استوت عليهم روح عدائية شديدة وبنو قومهم في جميع انحاء العالم العربي اوشك صبرهم ان ينفذ <sup>(٢)</sup>

ومن هذه الكلمات يظهر للقاري . ان العرب واليهود هم فريقا متناقضان ، لكل

( ١ ) راجع الفقرة الثالثة من بيان الممثل البريطاني امام لجنة الانتدابات

( ٢ ) تقرير بيل : ص ٢٨٩ - ٢٩٠



منها هدفه وغايته ، فلا تتوجه جهود الفريق منها الا ضد جهود الفريق الاخر ، اما موقف انكلترا تجاه هذا التضارب بالمصالح والتناقض في الاهداف والمقاصد ؛ فاقبل ما يقال فيه انه كان مستبدا غير شريفا . فالحكومة المنتدبة لم تعامل كل فريق منها حسب مبادئ العدل والانصاف التي كانت تدعيها وتنادي بها ، بل كانت بكل ماأنته من اعمال واجورته من افعال الساعد الايمن والمساعد الاكبر لليهود في خططهم ونواياهم الاستعمارية الشريرة ولا عجب في ذلك اذ انها قد طبقت الانتداب بصيغته الحاضرة البعيدة عن اسس الانتداب الحققة على البلاد ، ليس لان عرب فلسطين هم اقل رقيبا واستعدادا للوقوف وحدهم من اخوانهم في سوريا والعراق ولبنان ولكن لهدف واحد لا غير وهو ادخال اليهود من الخارج الى فلسطين ٥٥٠٠ . وهكذا فالحكومة لم تكن منتدبة بل كانت حكومة مستعمرة تستعمر فلسطين لمنفعة شعب غائب <sup>(١)</sup> ولكن الادهي من كل هذا والاشد نكايه خضوع انكلترا للصهيونية خضوعاً مدلا معييا واعظم مثال على ذلك ما يأتي :

كان لوصايا الحبير جون هوب سمبسون ، ولتقرير ولترشو ، الذين اوفدا من قبل الحكومة الانكليزية الى فلسطين على اثر الاضطرابات التي وقعت عام ١٩٢٩ وقع عظيم في الدوائر السياسية اللندنية اذ انها نظرت بجلاء كامل خطورة الحالة في البلاد التي اصبح كيان العرب فيها مهدداً ، ولهذا فانها عزمت على تغيير السياسة التي كانت تتبعها الى ذلك الوقت واتباع سياسة مستقاة من تقارير شو ووصايا سمبسون وفي تشرين الاول سنة ١٩٣٠ اصدرت كتابها الابيض الذي كان ينطوي على غموض وابهام اقل من المعتاد

وقد اظهر هذا الكتاب سوء تفسير الصهيونية لصك الانتداب وأبان خطأها الفادح بادعائها ان الغاية الرئيسية من الانتداب هي تأمين انشاء وطنهم القومي ، وأن الالتزامات الأخرى هي شيء ثانوي . وأكد للعرب ان حكومة جلالاته لا توافق الصهيونية في رأيا هذا الذي ليس الا مغالطة مقصودة قائمة على غير اساس ، وانها تعتبر ان واجبات الحكومة نحو العنصرين ، العربي واليهودي في فلسطين تتساوى تمام

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين ص ٤٢ راجع بنتوميش ايضا : ص : ٤١



المساواة<sup>(١)</sup>». ثم نهبت اليهود قائلة : « انه ليس من الحكمة في شيء ان يظلوا متابعين الضغط على حكومة جلالته لتتبع سير سياستهم في انشاء وطنهم القومي اذ معنى ذلك انهم يتجاهلون واجب الحكومة تجاه السكان غير اليهود<sup>(٢)</sup> ». ثم قالت : « ان حكومة جلالته امعنت النظر في هذه المشكلة التي تجابهها ونظرت الى الواجب الملحق على عاتقها ، فقررت ان الوقت اصبح ملائماً للتقدم خطوة الى الامام في سبيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تطابق مبادئ الانتداب . ولهذا فحكومة صاحب الجلالة تنوي تأليف مجلس تشريعي ينطبق على الاصول المتبعة في الخطة السياسية التي أعلنها مستر تشرشل في عام ١٩٢٢<sup>(٣)</sup> ». ولكن ما سمع ابناء الصهيونية بهذا التصريح حتى هاجوا وثاروا ثم هجموا على الحكومة البريطانية فهاجموها مهاجمات شديدة . وانتقدوا سياستها بشدة وقام انصارهم في البرلمان البريطاني يؤيدونهم ويوجهون قوارص الكلام وشديد الحمالات ضد اللورد باسفيلد ، وزير المستعمرات . رفض الصيونيون السياسة الجديدة التي تنوي الحكومة اتباعها فعدوا الاجتماعات وقاموا وقعدوا حنقا وسخطاً ؛ ملأوا الدنيا صياحاً وضجيجاً وأرسلوا العريقات والاختجاجات واخيراً هددوا الحكومة باعلان حرب اقتصادية عليها ، ان هي قامت بتنفيذ ما جاء في محتويات الكتاب الابيض لصالح العرب .

فهاب رئيس الوزراء المستر مكدونلد الامر وتراجعت حكومة جلالته اما عن ضعف او عن خوف او نتيجة خطة مرسومة . . . . . وخضعت لارادة ويمن وجماعه فارسلت اليهم رسالة فسرت فيها الكتاب الابيض تفسيراً جديداً قضت به على كل ما جاء فيه لصالح العرب . وهكذا عدلت الحكومة الانكليزية عن قرارها وتصميمها في انشاء مجلس تشريعي اظهرت ضرورته القوي ومنفعته العظمى لجميع اللجان الرسمية . ولكن الصيونيين لم يرضوا بذلك بل ارادوا الانتقام من المندوب السامي ، السير يون تشانسلور الذي خالفاً لارادتهم جرؤ على انشاء مجلس تشريعي في الديار الفلسطينية فاستعملوا

(١) الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ص : ١١-١٢

(٢) الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ص : ٥

(٣) الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ص : ٤



نفوذهم لدى حكومة لندن التي ما لبثت ان أفادت السير تشانسلور ونقلت بعض كبار  
 المتوظفين الهنطانيين من فلسطين ، واستمرت بريطانيا تحكم البلاد مباشرة تحت  
 ضغط الصهيونية التي بقيت جاثمة وراء الستار .

وهذا الخضوع من الحكومة الانكليزية لتهديد الصهيونية أذل واسقط الهيمية  
 البريطانية ، وبرهن للعالم عامة وللعرب خاصة ان آراء اللجان الرسمية والخبراء الثقة ليس  
 لها من قيمة او تقدير لان انكثرا لا تريد ان تطبقها وتنفذها بل ترمي من وراء ذلك  
 الى كسب الوقت عن طريق المماطلة والتسويف كي يتاح لها الوصول الى محجتها الاستعمارية  
 الامة العربية . . . .



## الفصل الثاني

— تصريح بلفور —

بينما كان الوزير الانكليزي يقول «٠٠٠٠ ان من يدعون للسلام ويسبحون في عالم الخيال من اهالي بلادنا يجهلون ان الدولة المستعمرة والتي اعلنت الحرب للسيطرة والاستعمار دائماً هي الدولة الالمانية<sup>(١)</sup>

وبينما كان ريبو يرد على المستشار الالمانى ميكاليس الذي اتهم فرنسا وحلفاءها بمشاريع استعمارية كبيرة تقضي باستعباد الشعوب بعد انتهاء الحرب مؤكداً قائلاً « ان في رؤية المستشار ميكاليس اخطاءً فادحة واكاذيب صريحة ، فاننا نكذبه بحق لانه سمح لنفسه بتزوير معنى الرسائل التي تبادلناها نحن وحلفاؤنا والتي يعرفها حق المعرفة<sup>(٢)</sup> وبينما كان رئيس الوزارة الانكليزية لويد جورج يصرخ قائلاً : « لقد سمعت افتراءات كثيرة عن اتفاقات عقدت بيننا وبين حلفائنا تقضي حسب قول المفترين باقتسام المملكة العثمانية ، فنحن مستعدون كما كنا دائماً لتكذيب هذه الادعاءات الفارغة الكاذبة ، فاننا نحارب لاجل صلح عادل ثابت مكين ٠٠٠٠ ولكي نحصل على هذا الصلح المنشود يجب ان يكون الاتفاق على تسوية الاراضي وتنظيم العالم ، قائماً على حقوق الامم في حكم نفسها بنفسها والشعوب البريطانية كما صرحت سابقاً مستعدة دائماً على تقديم تضحيات جديدة تفوق تلك التضحيات التي قامت بها سابقاً لتحقيق هذه الاهداف وهذه الشروط<sup>(٣)</sup>

بينما كان هؤلاء المستعمرون المدعون ينادون بهذه الاباطيل والخزعبلات ، كانت المصائب الصهيونية تتجمع بالسيرمارك سيكس وتقول له ان يجب ان يكون في فلسطين دولي لان اليهود يريدون هذا القطر لينشئوا فيه نشأة قوية تحت الحماية الانكليزية

(١) في ٢٦ تموز اقام مجلس العموم

(٢) في ٣١ تموز في مجلس النواب

(٣) اقام وفد العمال في لندره في ٥ كانون الثاني سنة ١٩١٨



وكان اقطاب هذه الجمعية من امثال دانتيفي وآحادهامام وصيمون ، وكورن ، موماركس وهاري ساكس ، وليون سيمون ، وسيف ، وفولكو سكلي ، واكنسون ، وجامبوفتسكي ، وغيرهم من اركان هذه العصبة يتوافدون على الوزارة الخارجية الانكليزية التي لم تشأ في بدء امرها ان تقيد بشيء يكون اكثر من الاعراب عن مبدأ عام . ولكن بعد ان بعثت الوزارة الفرنسية في اليوم الرابع من حزيران سنة ١٩١٧ برسالة الى صوقدولوف الصهيوني على اثر تلك المساعي والمفاوضات « والسعايات » التي قام هذا الرجل ندى موظفيها من امثال جول كامبل وجورج بيككو ومارجيري ، والتي جاء فيها ان الحكومة الفرنسية ليس بمقدورها بعد ان يصبح استقلال البلاد المقدسة مضمونا مكفولا الا العطف على القضية الصهيونية المتوقف نجاحها على نجاح الحلفاء .<sup>(١)</sup> تبدل الموقف في الوزارة الانكليزية التي ارادت ان تسبق حليفها فرنسا بعقد هذه الصفقة الرائجة ، فبعث عندئذ وزير خارجيتها بلغور الى اللورد روتشيلد ؛ بكتاب هذا نصه : يسرني كثيرا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة بالتصريح التالي ، الذي ينطوي على العطف على اماني اليهود الصهيونيين ، والذي رفع الى مجلس الوزراء فأقره « ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف والاستحسان الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستقوم بافضل جهودها لتحقيق هذا المشروع ، ولكن يجب ان يفهم جليا انه ان يؤتى بعمل من شأنه ان يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين ، ولا الحقوق او الوضع السياسي بما يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى

ولما وصل هذا التصريح الى ابناء يهوذا ، لعب النفوذ الصهيوني في اميركا وحمل الرئيس ولسن على ارسال كتاب شخصي منه الى الحكومة الانكليزية يعلن فيها موافقته على ذلك التصريح المالي للصهيونية ، وفي ١٤ شباط سنة ١٩١٨ ايدته الحكومة الفرنسية تأييداً علنياً ثم تلتها الحكومة الايطالية فأيدته بتاريخ ٩ ايار سنة ١٩١٨ وهكذا تمت المؤامرة الاجنبية على الامنة العربية التي كوفئت على نضالها وجهادها بتجزئة وعمودية واسترقاق من الحليقة التي وضعت تقفها بها ٠٠٠ من انكلترا

(١) الكونت دي غوتبريون : كيف استقرت فرنسا في سوريا : ص ١٥٣



## روح الوعد ١٩١٨

ان هذا التصريح الدبلوماسي كتب بأسلوب سياسي أريد فيه الغموض والابهام فكان رائده التيقظ ومسيره الاحتراز ، فوزنت كل كلمة من كلماته موارد عديدة وقلبت على جميع وجوهها وكافة معانيها ومراميتها ، وذلك ليكون المجال واسعا والفضاء رحبا للحكومة الانكليزية في فلسطين فلا تتقيد بخطة واضحة صريحة ، بل تتلون حسبما تقتضيه الظروف والاحوال والمصلحة ؛ وقد قبل به اليهود لكي ينالون بجهدهم ما لم ينالوه بالوعد ، ولكي يكون عند القاري صورة واضحة عن التلاعب السياسي الذي ينطوي على هذا التصريح ويظهر له مبلغ ما هي عليه روح هذه السياسة من مدهانة وتزويره وتضليل ، فاننا نقول :

اولاً - لقد وردت في هذا الوعد كلمة « الوطن القومي » فما هو الوطن القومي الذي ينوي انشاؤه ؟ متى يتم انشاء هذا الوطن وكيف ؟ ٠٠٠٠٠ ومتى يجب ان يقف اتساعه ونموه حتى لا تتحول فلسطين بكاملها الى مملكة يهودية ؟ ٠٠٠ وما هي الضمانات التي تضمن للعرب بأن الوطن القومي لا يتخطى الحدود التي اذا تحطها اضرو بكيانهم ومركزهم ٠٠٠ من يجذر ذلك ؟ ٠٠٠ لا احد ٠٠٠

فهذا التصريح الذي اعلنه بلفور ليس له حداً ينتهي اليه ٠ فالعبارة التي صيغ بها هي عبارة غامضة مطاطة تجعله طليقاً من كل وقت معلوم ومدة معينة ؛ وكأني به يريد بهذا التصريح ان يبقى الى او تحل الساعة وتقوم القيامة ، او حتى يفنى العرب فلا يبقى عربي واحد في فلسطين كما صرح اليهود بذلك مراراً عديدة ٠ وكل ما أعطته بريطانيا من تفاسير لهذه السؤالات الهامة في تفاسير سطحية تمكنت بها ان تقوم بما شاءت وارادت من مناوشات ومناورات بعثت في نفوس الصهيونيين أملاً وثقة بمستقبلهم ، وحملت بها الى العرب أرزاء ومصائب كبار ، واسوداد في مستقبلهم وظلام ٠

وكانت حمأة هذا الابهام والغموض سبب في استفسار المستر لنسنگ ، وزير خارجية أميركا ، في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس بعد مرور خمسة عشر شهراً على اعطاء هذا



الوعد ، فقد وقف وقتئذ وسأل الدكتور ويومن عن معنى الوطن القومي ، فأجابته هذا :  
ان معنى الوطن القومي المقصود هو ان تقوم في الارض المقدسة احوال وظروف تؤدي  
في النهاية صيرورة فلسطين دولة يهودية كما ان امير كما أمير كية ، وقد سر هذا الجواب  
الطالق السيد بلفور ،

ثانياً - : لقد ورد في هذا التصريح ايضاً : يجب ان يفهم جلياً انه ان يؤتى  
بعمل من شأنه ان يغير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية  
في فلسطين . . . . . عبارة فائقة وانسانية حققة . . . . . وكلام طيب حسن يرن في الاذن  
رناً لطيفاً . ولكن ما هي تلك الحقوق المدنية ؟ وما المراد منها ؟ . . . . من يعلم  
ذلك . . . . لا أحد يعلم .

ولا عجب اذن من تعمد هذا التصريح ضمانته وحماية شيء مبهم وغامض غير محدد .  
فلو قيل في هذا التصريح ، الحقوق السياسية بدلا من الحقوق المدنية ، لكان شيئاً  
مفهوماً وقولاً مستوعباً مهضوماً ، اذ ان حقوق الشعب السياسية هي ان بلاده وأرضه  
ملك له . ولكن بما ان هذه « الحماية » للحقوق السياسية تؤول الى تمكين الاكثرية  
العربية من القضاء على فكرة انشاء الوطن القومي ، فقد اراد الانكليز التظاهر بشيء  
من مثل هذه الحماية « فدحشوا » عبارة الحقوق المدنية والدينية بطريقة مبهمه غامضة .  
ثالثاً - لقد اشار التصريح الى سكان فلسطين بعبارة المجتمعات غير اليهودية ، وهي  
اشارة نكراء . من جانب انكليترا اذ ان الذي يفهم منها هو ان هذه المجتمعات هي من  
عناصر مختلفة وقوميات وجنسيات متعددة وهيئات متنوعة لا تؤلف اكثرية في البلاد  
وذلك على الرغم من انه لم يكن يوجد في فلسطين عند اعطاء هذا الوعد غير ٥٠ ألفاً ،  
وعلى الرغم من ان العرب كانوا يؤلفون ٩٣ بالمئة من مجموع السكان . فما الذي قصده  
اللورد بلفور بهذه الجماعات ؟ . . . أسخرية واستهزاء بهذه الجماعات ؟ . . . أم تليفياً  
وترويقاً للحقيقة الناصعة الظاهرة ؟ . . . كما هي العادة في سياسة بريطانيا الخارجية ؟ .  
رابعاً - : عندما اعترف هذا الوعد بالحق التاريخي لليهود ، كان عليه ان يقف  
عند هذا الاعتراف فلا يتعداه الى القول بأن ذلك يجب ان لا يغير شيئاً من وضعيتهم  
وحقوقهم في البلدان المختلفة ، اذ معنى ذلك ان اليهود الذين في بولونيا وانكليترا



واميركا وغيرها يجب ان يعاملوا كأميركيين وبولونيين وانكليز ٠٠٠ لا كحانبا  
 هاجروا من بلادهم الى بلاد اخرى ؛ فالمهاجرين في اية بلاد كانت يعاملون 'معاملة  
 أدنى من معاملة ابناء البلاد ذاتها . وهكذا يكون هذا الشرط الاخير من هذا  
 الوعد مناقضا تاما كلمة الوطن القومي الذي احتواها هذا الوعد ؛ فكلمة الوطن  
 القومي اليهودي الفلسطيني تعني انه ليس لليهود غير هذا الوطن المذكور ، بينما ان الشرط الاخير  
 اوجد لليهود اوطاناً عدة ، اذ كفل لهم في كل بلد يوجدون فيها خارج فلسطين معاملة  
 متساوية مع ابناء ذلك البلد ، وذلك خلافا لكل معاملة يعامل بها اي مهاجر في العالم ،  
 « فالاعتراف بالوطن القومي اليهودي معناه ، ان لم يكن القضاء التام على حقوق اليهود  
 في البلدان الاخرى ، فهو على الاقل تدني تلك الحقوق الى مرتبة ثانية عن مرتبة ابناء  
 البلاد الاصليين » <sup>(١)</sup> . فالوطن القومي اليهودي « يعني ان اليهود في كل دولة يتوطنوها  
 عليهم ان ينتخبوا بين امانتهم لهذه الدولة وبين امانتهم للوطن القومي اليهودي ؛ فان  
 انتخبوا الثانية فعليهم ان يحمسوا في كل بلد يوجدون فيها الحقوق التي حصلوا عليها  
 كابناء لهذا البلد <sup>(٢)</sup> . ولكن الوعد ناقض نفسه بنفسه فحفظ لليهود قومية ثانية  
 ومعاملة متساوية مع الابناء الاصليين لكل بلد يوجدون فيها ؛ ولهذا السبب فان  
 اميركا عندما بعثت برسالة تؤيد بها انشاء الوطن للقومي اليهودي في فلسطين لم تؤيد  
 نظرية عدم تغيير وضعية اليهود السياسية والدينية في البلدان الاخرى » <sup>(٣)</sup> .  
 هذه هي بعض غوامض هذا التصريح قد اوضحناها ومنها يتضح للقاري ان هذه  
 الوثيقة التي هي مثال للسدهاء السياسي ، تحتوي على شقتين او تفسيرين متناقضين  
 مختلفتين وهما :

الاول- المساعدة على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وليس تحويل  
 فلسطين بكاملها الى وطن قومي يهودي . وهذا يعني ان فلسطين تظل محافظة على  
 عربيتها ويقام فيها وطن قومي لليهود ، وان كان يراد غير ذلك فكان يجب ان يقال

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٦٣ و٥٣

(٢) ورسفولد : فلسطين والانتداب : ص : ٥

(٣) ورسفولد : فلسطين والانتداب : ص : ٥



تحويل فلسطين» الى مملكة يهودية وليس اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . هذا يؤيد بالكتاب الابيض الذي اصدره مستر تشرشل في سنة ١٩٢٢ فقد جاء فيه : « ان حكومة جلالاته تلتفت النظر «الى الواقع بأن احكام التصريح المشار اليه ، لا ترمي الى تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود ؛ بل الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» (١) .

الثاني : — ان هذا الوطن القومي يظل ينمو ويتطور الى الوقت الذي يصبح فيه هذا النمو مغيراً ومجهداً بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية المقيمة في البلاد الفلسطينية ، فعندئذ يجب ان يقف فلا يتقدم خطوة واحدة .

« ولكن لو ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، حبا في مصلحة جميع السكان في فلسطين وحبا في مصلحة الادارة « الحكومة » ايضاً ، فسرت بصراحة وجمالا ما تعلقه على تصريح بلفور بكامله من معاني سياسية ريبنت بتلك الصراحة نفسها السياسة التي تريد ان تتبعها في هذه البلاد في المستقبل لكان علمها جزيل الفائدة (٢) » .

فهذان الشقان المدان يتألف منها الوعد البلفوري يوجبان على الحكومة التي تعمل بموجب هذا التصريح ان تراعيهما كل المراعاة وتسير بموجبها بدون اقل تميز او محاباة . ولكن على الرغم من تصريحات الدولة المنتدبة ولجنة الانتداب بأن اهمية الشق الثاني معادلة لاهمية الشق الاول ، فلا يصح انشاء الوطن القومي دون مراعاة لما جاء في الشق الثاني من التصريح (٣) فالعصابات الصهيونية تدعي بطلاً وبهتاناً بأن القسم الرئيسي من هذا التصريح والمقام الاول فيه هو للشق الاول ، وان واجبات الدولة المنتدبة تنحصر في انشاء الوطن القومي قبل كل شيء . اما الشق الثاني فانها تراعيه وتعمل به متى ثم انشاء هذا الوطن اليهودي ، وبما يؤسف له حقاً ان الصهيونية تمكنت من تسخير الحكومة المنتدبة لاهوائها فنفذت لهم الشق الاول وغضت النظر عن الشق الثاني فاهملته وتركته تحت رحمة الاقدار . . . . والصهيونيين . . . .

وقد ادت هذه السياسة الى « عدم نجاح بيان المستر تشرشل الذي اعلنه سنة ١٩٢٢

(١) الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢

(٢) تقرير شو : ص : ١٨٣

(٣) راجع الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ض : ١٠ و ١١ :



في ازالة الغموض الذي ساد فلسطين ، ذلك البيان الذي كانت غايته تصحيح الايمان التي ادعاه اليهود ، وليس تفسير حقوق غير اليهود من سكان فلسطين»<sup>(١)</sup> . وكانت هذه السياسة ايضاً فيما يعترها من ايهام وغموض وتلون ، وهدف الصهيونية وطمعها في جعل فلسطين يهودية كما ان امير كا امير كية العامل الرئيسي في تحوّل العرب وعدم اطمئنانهم الى مستقبلهم الذي يبدر مظلماً قائماً ، مما كان يؤدي الى حدوث تلك الثورات والاضطرابات المتتابة المتواصلة في الارض المقدسة .

هذا هو وعد بلفور الجائر الذي يستند عليه ابناء اسرائيل فيهدرون به اعمالهم وافعالهم في فلسطين العربية ، هذه هي اكذب وثيقة شاهدها التاريخ ونظر اليها العالم اما هل الادعاء الانكليزي - الصهيوني بشروعية هذه الوثيقة حق عادل ، فهذا ما يبيناه فيما يلي :

## ٣

## عدم قانونية وعد بلفور

ان وعد بلفور لمن اشد الاعمال التاريخية فظاعة وهولا ، وعلى الرغم من حقيقته هذه ، فانكلترا تدعي بمسكنة وبسطاطة ٠٠٠ وذلك لتبرير عملها ٠٠٠ ان اليهود قوم تعساء اشقياء يرسفون بقيود واغلال ظالمة ، وهم ممقوتون مضطهدون محقرون حينما يحلون وكيما يتوجهون ، فهي تريد خلاصهم من هذه الحياة الذليلة الضيقة الصعبة لانها تريد ان تدافع عن الانسانية المضطهدة المظلومة «تشرفنا ٠٠٠» ، وتحمل مشعل العدالة والانصاف وتصحح التاريخ من الشرور والآثام ، وما شاكل ذلك من هذه الاقوال ٠٠٠ اما الايضاحات التي تظهر خطئ هذا الوعد وفساده وعدم قانونيته ، فهاكها ايها القارىء بالترتيب :

اولاً - لم يكن لانكلترا اي حق باعطاء مثل هذا الوعد ، لانها منحت به اليهود حقوقاً في بلاد لم تكن لها وليس لها فيها اقل حق سياسي او حق فتح . ففلسطين ليست بالبلاد المكتسبة في اثناء الحرب ، لان انكلترا لم تفتحها ولما احتلت قسماً من بلاد حلفائها العرب الذين كانوا يجارون ويناضلون في جانبها فعمل انكلترا هذا كعملها

(١) يوسف هيكل القضية الفلسطينية : ص : ١٨٢



لو انها جريت اقتناع اميركا بالدخول في الحرب اقا الاعتراف لها بحقوق خاصة في بعض المقاطعات الفرنسية بدون علم حكومة باريس التي كلنا يعلم الموقف الذي تقفه تجاه حالة مثل هذه الحالة ، وعمل مثل هذا العمل لا ينجفى على القارىء الكريم مبلغ ما يكون عليه من عدم القانونية .

ثانياً - ان هذا التصريح اعطي لقوم لم يكن لهم اي وجود او كيان سياسي في البلاد الفلسطينية . فكان هذا العمل كاعطاء شهادة الميلاد قبل ان يحصل الميلاد . فهو والحالته كناية عن غزوة او غارة تقوم بها امة قوية تجاه امة ضعيفة لكي تطردها ارضها وتمحي اثرها وتشتتها من بلادها واوطانها . وهذا مما يخالف مبدأ « حرية تقرير المصير » الذي ادعى الحلفاء انهم خاضوا غمرات الحرب في سبيله الاعلاء من شانها وتطبيقه .

ثالثاً - مخالفته للمعاهدة العربية . الانكليزية ، فالوعد يتضارب مع هذه المعاهدة . وفي الحقوق الدولي اذا وقع اختلاف او تناقض بين اتفاقين دوليين ، فانه لا يمكن الاتفاق الحديث ان يسبى الاتفاق القديم ، فكل معاهدة جديدة تتضارب مع معاهدة قديمة لا يكون لها اقل وزناً او قيمة حقوقية بل تعتبر لاغية . وهكذا ينضح ان وعد بلفور من هذه الوجهة القانونية يعتبر حابطاً ، وانه يجب تقديم المعاهدة العربية . الانكليزية .

رابعاً - مخالفته لمعهد جامعة الامم . فقد جاء في الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من هذا العهد ان الشعوب المنساختة عن الدولة التركيبية يعترف بها كأمم مستقلة استقلالاً يقيده الارشاد والمساعدة الاداريتان من ناحية المنتدب ، ولكن وعد بلفور يمت هذا الحق في الاستقلال الذاتي الذي يجب ان يتمتع به عرب فلسطين حسب هذه المادة ، « وذلك لان انشاء مجلس تشريعي في فلسطين يمثل فيه العرب حسب عددهم يحول بين الحكومة وبين تنفيذ الشق الاول من وعد بلفور ، أي انشاء الوطن القومي اليهودي »<sup>(١)</sup> ( فوعد بلفور انتهاك فاضح للحق المشروع لكل شعب بقيادة نفسه بنفسه<sup>(٢)</sup> )

(١) يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ص ٨٣ (٢) ستونوفيسكي : الانتداب لفلسطين



خامسا - مخالفة المادة العشرين من عهد الجامعة ، فقد كان من الواجب على حكومة البريطانية ان كانت تقيم اقل وزنا للمهود والمعاهدات ان تنقض وعد بلفور قياما بما عليه عليها واجب الاخلاص والامانة تجاه المادة العشرين من عهد الجامعة الذي ثبت قبل تصديق الانتداب الفلسطيني بامد طويل فانكلمترا بتصديقها لهذا الوعد فتمتلك انتهاكا مزريا حرمة هذه المادة التي تقول « يوافق اعضاء الجامعة عضواً عضواً على ان قبول احكام هذا العهد هو الغاء لكل ما بين الواحد والاخر من التزام او اتفاق يتعارض مع هذه الاحكام ، ويتمهدون ايضا بين يدي الوقار والجلال بأنهم لا يرتبطون فيما بعد أي ارتباط يكون من شأنه معارضة ومناقضة احكام هذا العهد

وكل عضو من اعضاء الجامعة يكون قبل صيرورته عضوا فيها قد تحمل أي التزام يتعارض مع احكام هذا العهد ، فمن الواجب عليه ان يبادر الى التخلص من هذا الالتزام وهكذا يظهر للفقاري ان تناقض ومخالفة وعد بلفور لهذه المادة شيء واضح جلي بينما ان اليهود المقطوعة الملك حسين ثلاثم كل الملازمة وتنسجم كل الانسجام معها . ولكن انكلمترا طوت في طي الاكفان والنسيان ما كانت تحملته نحو العرب من ارتباط والالتزام وتعهات

سادسا - في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني أرسلت عيغنة وعد بلفور الى العصابات الصهيونية ، ولكن الجيش الانكليزي الذي كان يومئذ في فلسطين لم يتجاسر ان يعلن هذا الوعد بصورة رسمية الا في سنة ١٩٢٠ وقد جاء في التقرير الصهيوني في هذا الصدد انه هو لا ريب ان الجزال الانبي كان في ذلك الوقت عالما بصدور التصريح ولكن السلطات العسكرية تصورت ان اقل ذكر رسمي لهذه الحادثة في الاقطار العربية المفتوحة فتحا جديدا قد يكدر على فئات معينة من السكان صفوها ويشوب انتهاجا وكان بهم تلك السلطات ان تمتجب كل احتكاك يكون شأنه ان يعوق الحرية اللازمة للقيام بالبقية الباقية من الحركات العسكرية ، فرجح بطبيعة الحال السكوت عن حقيقة ما كان من تأييد الحكومة البريطانية الالمانى الصهيونية<sup>(١)</sup>

اذن فالحكومة الانكليزية تقر وتعرف بانها كتتمت هذا الوعد وسكتت عنه



لان اذاعته واعلانه يعرفلان حركات جيشها في الشرق الادني ، واكن لماذا يعرفل  
 هذا الوعد العمليات العسكرية التي تقوم بها جيوشها في الشرق العربي؟ .. الأأنه عادلا  
 نصفاً ؟ ام لانه ظالم غير مشروع ؟

اما ان هذا السكوت الذي جاوز ما يزيد على السنتين كان بامر عسكري او بامر  
 من الوزارة فان فيه الدليل القاطع والبرهان الدافع على ماهية هذا التصريح وعدم قانونيته  
 واني لا استطيع ان افهم واهضم قول بريطانيا ان عملها هذا كان عدلا وانصافا ، فبأي  
 ابليس من اباسة الشرف والشهامة وبأي شيطان من شياطين صدق المبدأ والشعائر  
 يحق لها ان تدعي هذا الادعاء وتقول هذا القول ؟ .. ولكن هي القوة يا اخي  
 العربي ، هي القوة التي حقها بجد السيف وفوهة المدفع ، هي القوة يا اخي التي عليك ان  
 تلتجأ اليها وتستند عليها ان اردت حريتك ووحدةك العربية وابيت ان تعيش تحت  
 قيود من الذل واغلال من الهوان والعبودية هي القوة المسربة بسريال الدم والتي يجب  
 عليك ان تلجأ اليها كي ترغم انكلماتا .. الوصية الامينة .. على احترامك ..



## الباب الثالث

### السياسة الانكليزية الفلسطينية

#### الفصل الاول

#### الحكم الذاتي

لقد جاوبنا في الباب السابق على السؤال الثاني فشرحنا الاسس السياسية التي ادعت انكلترا انها ستسير سياستها الفلسطينية تبعاً لها وبوجوبها فلا تحيد عنها قيد شعرة ؛ وقد بينا بالبراهين والحجج الدامغة عدم قانونية هذه الاسس وانها لا تتركز على اي اساس من العدل والحق ، ولكن لنفرض الآن ان هذه الاسس هي عين الحق والعدل وانه ليس من شيء يشوب قانونيتها وحقوقيتها ، ولنجاوب على السؤال الثالث فنبحث في سياسة انكلترا الفلسطينية على ضوء هذه الاسس ونورها لترى هل هي راعت هذه الاسس فسارت بوجوبها أم هي نكصت عنها فلم تراعيها . ولكي نصل الى غايتنا نبدأ اولاً بالاحوال السياسية او الحكم الذاتي ، بالاحوال الادارية والاحوال الاقتصادية ، التي جاء ذكرها في المادة الثانية من صك الانتداب .

أما نص المادة المذكورة فهذا هو : « تكون الدولة المنتدبة مسوولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية يمكن معها انشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في مقدمة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسوولة ايضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين » . وهذه الواجبات الثلاث المزدوجة التي نصت عليها هذه المادة يجب ان تتم في ذات الوقت فلا يتقدم احداها على الآخر ، بل يجب ان تسير معاً وبساواة فتطبق بالسوية ، فهل ياترى راعت انكلترا هذه النصوص والواجبات كلها فسارت بوجوبها بدون تحيز ومحاباة ؟ . . . هل جعلت من هذه الامور الثلاثة قاعدة تسير عليها سياستها بعدل وانصاف وتطبيقها لخير جميع الاهالي والسكان ؟ . . . أم هي مالت عن التطويق



القويم كعادتها فلم تراخ غير واجباتها تجاه الوطن القومي ؟ . . .  
 ولنأخذ اولاً النقطة الاولى أي الاحوال السياسية ؛ فها هي يا ترى هذه الاحوال  
 وهل راعت انكلترا فيها نصوص صك الانتداب ؟ هل راعت فيها مبادئ هي  
 وضعتها واعلمتها ؟ . . . هل سارت حسباً تلميه عليها واجباتها أم تبعاً لاهوائها وأطباعها ؟ . . .  
 هل طبقت مبادئ الانتداب وصكه ومبادئ الوعد فعملت على ترقية مؤسسات  
 الحكم الذاتي أم هي نبذت كل قيد وشرط فكانت اعمالها مستوحاة من سياسة  
 استبدادية بحتة واستثمارية محضة ؟ . . .

## ١

## خطة بريطانيا تجاه الحكم الذاتي في البلاد

ان المبدأ الاساسي الذي ينطوي عليه نظام الانتدابات هو انه بمثابة امانة في عنق  
 الدولة المنتدبة ينتهي أجله عندما يصبح اهل البلاد قادرين وعندهم الاهلية  
 لحكم أنفسهم بنفسهم . اما مسألة تحديد أجل الانتداب ومدته فانها لم تكن موضع  
 بحث وتدقيق . ولكن كل صك من صكوك هذه الانتدابات قد تضمن مادة تشير  
 الى انتهاء أجله ، فالمادة التاسعة عشر من صك الانتداب على سوريا ولبنان ابتدأت  
 بعبارة « عندما ينتهي أجل الانتداب » والمادة العشرون من صك الانتداب على العراق  
 استهلت بعبارة « في انتهاء أجل الانتداب » ، والمادة الثامنة والعشرون من صك  
 الانتداب على فلسطين تبدأ بعبارة « وعند انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة  
 بهذا الصك » . « وقد اكدت الحكومات المنتدبة بان واجباتها ومسؤولياتها تجاه  
 الشعوب المنتدب عليها ليست في انتظار من فرصة مناسبة لانتهاء الانتداب ، بل هي في  
 السعي المتواصل لتدريب هذه الشعوب تدريجياً فعلاً منتجاً على انظمة الحكم الذاتي  
 لكي يستطيعوا بسرعة ان يقفوا لوحدهم <sup>(١)</sup>

وبما ان الانتدابات أنظمة يقصد فيها ان ينتهي أجلها بعد اداء مهمتها ، وبما ان

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٢٥١



نتمناه أجلها يعني ان البلاد المنتدب عليها ستصبح متمتعة بحكم ذاتي ، فكان من الواضح اذن ان أولى الواجبات وأهمها من الواجبات المترتبة على الدولة المنتدبة هي ان تعمل على ترقية المؤسسات التي بواسطتها يكون من الممكن ان يقوم حكم ذاتي في البلاد في يوم من الايام .

ولكن من المؤسف حقا ان لا تراعي الحكومة المنتدبة هذه القاعدة الاساسية في الانتداب ، فتقضي على الحقوق السياسية التي كان يتمتع بها عرب فلسطين في زمن الاتراك بدلا من ان تعمل على ترقيتها وتقدمها في طريق الحكم الذاتي ، فهي تنفذ الشق الاول اي واجباتها تجاه اليهود من الالتزامات التي يلقيها على عاتقها صك الانتداب ولكنها تهمل تنفيذ الشق الثاني من تلك الالتزامات . اي واجباتها تجاه العرب ، فلا تنفذها ولا تعمل بها . وهذه حقيقة ايدها تقارير الخبراء واللجان الرسمية ، ولا تغيب عن ذهن من يدرس صك الانتداب ويطلع على ما نفذ منه . وهذه هي نظرة سريعة نسرد فيها بإيجاز ما قامت به الحكومة الانكليزية لسرقة الحكم الذاتي في فلسطين ومنها يتضح للقارىء صدق قولنا ودعوانا .

« ففي اليوم السابع من تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وعد اللورد النبي شعب سوريا وفلسطين باقامة حكومات وادارات تستمدسلطانها من ارادة سكان البلاد (١) وعندما حلت الادارة المدنية محل الادارة العسكرية في صيف عام ١٩٢٠ ، وتأسست الحكومة الانتدابية ، صرح السير هربرت صموئيل ، المندوب السامي الاول على البلاد الفلسطينية ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا ترضي الا رغائب القانونية للشعب اليهودي في العالم فيما يتعلق بالاراضي المقدسة ، ويكون ذلك مصحوبا بالصيانة التامة لحقوق السكان السكان الحاليين .

وتعزى العرب عن بلوهم بهذه التصريحات وبتوايتتظرون تنفيذ الدولة الانكليزية لهذه الوعود الكثيرة .

فأذا كانت نتيجة هذا التصريح للمندوب السامي السير هربرت صموئيل ؟ انه عندما استلم السلطة الحكومية ألف في تشرين الاول سنة ١٩٢٠ مجلسا استشاريا كان

(١) بورمن بنتوش : انكاترا في فلسطين : ص ٣٣



فذا وغربيا في نعره ، واعظم مظهرا من مظاهر ادارته وانظمتها الجائرة ، والمع بارقة من بوارق الطغيان والاستبداد والظلم فقد كان نصف اعضائه من الموظفين البريطانيين ، والنصف الاخر الذي عينه المندوب السامي يشمل اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود ، وبما ان الموظفين لا يخرجون عن رأي الحكومة ولا يجيدون عن سياستها ومقاصدها ، وبإضافة اليهود اليهم الذين هم ايضا لا يخرجون عن رأي الحكومة كما انها هي ايضا لا تخرج عن رأيهم ، تكون الاكثوية الساحقة من اعضاء هذا المجلس حكومية تشد ازر الحكومة وتقف بجانبها . وهكذا ضاعت الفائدة المرجوة من انشائه وأصبح وحالة هذه اداة حكومية لا يمثل البلاد في قليل او كثير ، تتخذ السلطة ستارا تستر به اهوائها الاستثمارية واغراضها الاستعمارية وما تريد الانصراف اليه من عسف وظلم بثياب وألبسة من الديموقراطية الحديثة .

ومما يجدر ذكره في هذا المقام « ان الاختبارات والتجارب قد برهنت على ان الموظفين الانكليز من غير اليهود يتقنون على سياسة الحكومة المصبوغة بالصبغة الصهيونية وهم غير راضين عنها ولكنهم لا يقدرون على معاكستها ولا يستطيعون الوقوف ضدها حفظاً لمراكزهم وصيانة لمصالحهم . . . »<sup>(١)</sup> .

والادهى من كل هذا والاشد نكايه ان المندوب السامي قال في حفلة افتتاح المجلس انه الخطوة الاولى في سبيل ترقية الحكم الذاتي .

وفي ٣ حزيران سنة ١٩٢١ اعلن المندوب السامي « ان حكومة جلالة الملك تنظر باهتمام زائد الى من يمثل الراي العام الفلسطيني لكي تمكنهم من الاعراب عن رايهم بل الحرية » وبعد ذلك بوقت قصير نشرت الحكومة اللندنية مشروع دستور فلسطين الذي ما اطلع عليه العرب وعلى بنود المجلس التشريعي الذي يتضمنه حتى اعترضوا عليه أشد الاعتراض وشخص وفد منهم الى لندن برئاسة موسى كاطم باشا الحسيني لاصحاح صوت فلسطين عن قرب الى حكومة لندن وافهامها ان الدستور الجديد المنوي انشاؤه لا يحقق مطالب الشعب ولا يصون حقوق البلاد ، بل هو محجف بهذه المطالب والحقوق ولكن عبثا حاولوا وعبثا ارادوا تحصيل حقوقهم أو بعضها منها عن طريق المفاوضات

(١) الدكتور يوسف هيكل : القضية الفلسطينية : ص : ٢٧



الدبلوماسية والمشاورات السلمية فالوزير الخطير الذي كان مستر تشورشل آنشد أصراً على تنفيذ هذا الدستور ، وكان من النزاهة والاستقامة وعدم التعرض والمحابة انه لم يعر اقوال الوفد العربي الفلسطيني اقل اهتمام ، وكان كل ما تفضلت به حكومة صاحب الجلالة بدلاً من مطالبهم المشروعة بحكومة نيابية وطنية ينتخبها الشعب على اساس ديموقراطية حقة هو تثبيت هذا الدستور بدون اقل تحوير او تعديل ، وقبيل عودته الى الاوطان ارسل الوفد العربي في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٢ كتابا للوزير جاء فيه : « ان حقوق العرب في فلسطين ان تكون مضمونة الا بتأسيس حكومة وطنية فوراً ، تكون مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخب جميع اعضائه اهالي البلاد المسلمون والمسيحيون واليهود » (١) .

وصدر الدستور بصيغته النهائية واصبح نافذاً في البلاد ابتداءً من اول ايلول سنة ١٩٢٢ ، ونشر في الجريدة الرسمية للحكومة الفلسطينية موضوعاً بصورة « امر صادر من مجلس الملك الخاص بمقتضى السلطات المخولة اليه بقانون الاختصاص الاجنبي عام ١٩٢٠ » ، ومهد له بمقدمة كذلك التي جاءت في صك الانتداب واحتوت على تصريح بلفور وصك الانتداب .

وهكذا يرى القاري ان هذا الدستور الذي يجب ان تسنه لجنة منتخبة من اكابر مشرعي البلاد ، تدرك ميول الشعب وتعرف أخلاقه ومبادئه وتفهم روحه ونزاعته ، فتعرف الطرق الصالحة التي يجب السير فيها وسلوكها خوفاً من الانزلاق والخطل والوقوع فيما يودي لسن شرائع وقوانين لا تتفق مع عادات البلاد ومزاجها العقلي ، ان هذا المجلس الذي يجب ان يحتوي على مبادئ اساسية من حكم وقضاء وادارة وتشريع واقتصاد تبعا لعادات البلاد وتقاليدها الموروثة ، قد سنه « مجلس الملك الخاص في لندن » حيث المزاج الانكلي وسكسوني والدم البارد . . . وحيث ابعد نقطة عن الشواطي البحرية تبلغ الخمسة واربعين ميلاً فقط . فكان هذا الدستور وسيلة لهدم الكيان القومي للشعب العربي ، تحت ستار من النظام الديموقراطي المقلد والحكم النيابي المزيف .



والكي يظهر للقاريء جلياً ان هذا المجلس التشريعي الذي نص عليه هذا الدستور لم يكن سوى وسيلة ترمي الى الاستبداد بعرب البلاد بطريقة غير مباشرة ، نذكر هنا بعضاً من مواد الفصل الثالث الذي جاء فيه ذكر المجلس وهو ما يتعلق بفصلنا هذا :  
 ففي المادة التاسعة عشر ، حدد اعضاء المجلس باثنين وعشرين عضواً ما عدا المندوب السامي الذي يكون رئيساً له . فعشرة من هؤلاء الاعضاء يـكـوـنـون من الموظفين الانكليز ، وعشرة من الوطنيين العرب بين مسلم ومسيحي ، واثنان من اليهود ، ويكون الاعضاء الموظفين الاشخاص الذين يعملون قانونياً في وظائف ، السكرتير العام ، مدير المالية ، النائب العام ، مدير المعارف ، مفتش كافة بوليس السجون ، مدير الصحة ، مدير الزراعة ، مدير الجارك ، مدير التجارة والصناعة ،

ونصت المادة الرابعة والعشرون انه لا يصار الى تنفيذ قانون الا بعد ان يوافق المندوب السامي عليه فيوقعه دلالة على موافقته

ونصت المادتان الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون على انه يجوز للمندوب السامي ان يقبل او يرفض القانون الذي يشاء ويريد وان يحتفظ بأي قانون يتعلق باهـ و ذكرت في صك الانتدب

وجاء في المادة الثانية والثلاثين أن جميع المسائل في المجلس التشريعي تقرر باكثرية الاصوات التي من بينها صوت الرئيس او العضو الذي يرأس الجلسة والذي يكون له حق ترجيح الاكثرية اذا تساوت الاصوات

اما من جهة المهاجرة اليهودية فان سلطة هذا المجلس لم تكن تتناولها اذ ان الدستور قد نص على ان تكون المهاجرة خاضعة للمفوض وللجنة ينتخبها تكون مؤلفة من خمسة اعضاء من المجلس التشريعي ، أي انه لم يعط العرب اي نصيب اية سلطة في الاشراف على اعظم خطر يهدد كيانهم في البلاد ، الا وهو الهجرة المتدفقة

فبانه ايها القاريء . تمن جيداً في هذه المهزلة وانظر الى هذا المجلس الذي جعل من المندوب السامي ديكتاتوراً مطلق السلطة والصلاحية فيه ، له الحق ان يرفض من اقراراته أي قرار لا يروق في عينيه وان ينفذ ما شاء واراد من القوانين التي تحلو في ناظره ، فهو المعز المذل ، هو القابض على كل شيء . بين يديه ، هو الكل في الكل واليه



مرجع الامور ومحط نصابها

ومما زاد الطين بلة في هذا المجلس ان العرب كانوا فيه اقلية لا حول لهم ولا قوة منهم عشرة اعضاء ، مقابل عشرة اعضاء من الموظفين واثنين من اليهود مع صوت الرئيس الذي يحق له ترجيح الجانب الذي يريد اذ تساوت الاصوات ، فتكون الاكثوية والحالة هذه حكومية لا تخرج عن رأي الحكومة ولا تميل عن سياستها وهكذا يتضح ، ان هذا المجلس كان مهزلة ما بعدها من مهزلة « ، ليس لايتاء العروبة الفلسطينية فيه من صلاحية تذكر الا صلاحية « تدفئة » الكراسي التي يجلسون عليها اثناء جلساتهم الطويلة المملة ، ولكن بما انهم لا يركزون وراء المناصب والكراسي بل وراء المصلحة العامة وحرية البلاد واستقلالها فقد رفضوا هذا المجلس المزيف بشدة وعنف ، بألم ومرارة ، وقوروا عدم الاشتراك فيه ومقاطعة انتخاباته مقاطعة تامة في نداء وجهوه الى الشعب جاء فيه : « لقد نص الدستور انه ستشكل لجنة من اعضاء المجلس المنتخبين لكي تنظر مع الحكومة في امر مراقبة المهاجرين ، ان هذه اللجنة ستكون مقيدة بنظام لا تتخطاه ، وان تنفيذ قراراتها يعود الى المندوب السامي الذي أنيط به امر تهديد السبل بجميع الوسائل لهذه الهجرة ، التي علمت الأمة انها هي التي ستلتهم البلاد بما فيها من اخضر ويابس ، ولهذا فلن يكون للجنة الا الموافقة على عدد هاجرين الذين سيدخلون البلاد للقضاء على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية (١) »

ومما يجدر ذكره في هذا المقام « ان بعض الجرائد الانكليزية « كالتيمس » و « الديلي ميل » احتجت على هذا المجلس واطهروا عدم قانونيته وصلاحيته وانه غير منصف وعادل بالنسبة الى العرب (٢) » ،

« وعندما رجع اللورد نورثكليف الى لندن من زيارة الارض المقدسة في سنة ١٩٢٠ اخذ يحارب هذه السياسة معلنا انها سياسة خاطئة خطيرة ، وأيدت جريدتا « الديلي اكسپرس » و « المورننغ بوست » نظريته فأعلنتا ايضا ان هذه السياسة تخالف مخالفة

(١) ورسفولد : فلسطين الانتداب : ص : ٢٣

(٢) نورمن بنتوش : انكلترا في فلسطين : ص ٩٩



تامة معاهدة فورساييل ومبادئ الانتداب الصحيحة<sup>(١)</sup> ، وقد فشلت الانتخابات فشلاً تاماً عندما بوشر فيها « فن ٦٠٨ ناخبين ثانويين من العرب لم ينتخب غير ١٦٠ ، ولهذا فقد أعلنت الحكومة فشل الانتخابات لأنها لم تكن تمثل الرأي العام<sup>(٢)</sup> » ، فوقف عندئذ الجزء الخاص بإنشاء المجلس التشريعي من الدستور ، واكتفت الحكومة بتعيين مجلس شورى يكون عدد اعضاءه وتمثيلهم كعدد وتمثيل اعضاء المجلس التشريعي الآنف الذكر . ولما دعي هذا المجلس للاجتماع في ١٣ حزيران سنة ١٩٢٢ حضر اجتماعه سبعة من الاعضاء الوطنيين ، وبعد افتتاح الجلسة وقف الاعضاء السبعة وأعلنوا انسحابهم من هذا المجلس تضامناً منهم مع الامة وتأييداً لها في الخطة التي اختطتها ، وهكذا برهنوا ثانية الاجنبي ان عرب فلسطين يؤلفون جبهة واحدة فقط في المطالبة بحقوقهم المستخلصة المهضومة وانهم ليس من قوة على وجه الارض تسطيع زرع التفرقة والانقسام فيما بينهم ، وهكذا فشلت الانتخابات وتم خزلان هذا المشروع الذي لم يكن المقصود منه الا الاعتداء على العرب وهضم حقوقهم بقالب ديوقراطي مقلد قد اصبحت تجيده على الوجه الاكمل الديمقراطية الاولى ٠٠٠ انكلترا ٠٠٠ .

وعندما فشلت كل تجربة للتعاون « الفارغ » مع العرب وضعت كل سلطة تشريعية وتنفيذية وادارية بين يدي المفوض على ان يعاونه في ذلك مجلس شورى يؤلف من الموظفين .

وبعد مضي ثلاثة اشهر ، في ٤ تشرين الاول ، ارسل الدوق ديفونشير ، خلف مستر تشرشل في وزارة المستعمرات ، كتاباً الى المندوب السامي في فلسطين يقول فيه :

« ان حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر في تأسيس وكالة عربية في فلسطين يكون لها نفس المركز الممنوح للوكالة اليهودية بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب اي ان يعترف بهذه الوكالة العربية كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى الادارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي تؤثر في مصالح السكان غير اليهود ، وتساعد وتشارك في ترقية البلاد تحت رقابة الادارة<sup>(٣)</sup> » ،

(١) نورمن بنتوش : انكلترا في فلسطين : ص : ٨١ - ٨٢

(٢) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٩٩

(٣) تقرير بيل : صفحة : ٢٣٩



ولكن الحكومة البريطانية في عرضها هذا « لتأسيس وكالة عربية لم تعترف باليهود الشاسع الذي سيكون بين الوكالة اليهودية والوكالة العربية المقترحة فالوكالة اليهودية تمثل يهود العالم اجمع وهم شعب يبلغ ستة عشر مليوناً ، ويتمتع بنفوذ واسع في الشؤون المالية والسياسية ويضم عدداً كبيراً من اعظم المهرزين والحبراء في مختلف المسائل العامة . اما الوكالة العربية فانها تمثل نجراً من ثمانمائة ألفاً من العرب في فلسطين فقط وهم شعب فقير تغلب عليه الأمية ؛ فاليهود شاسعاً وكان يجب ان تكون تشكيلاتها أقرب الى التساوي ، وان يكون بينهما توازن في القوى (١) » ،  
وقد رفض الزعماء العرب هذا الاقتراح للاسباب التالية :

١ - ان قبولهم بهذه الوكالة يعني اعترافهم بمستوى مساو لمستوى اليهود الاجانب عن البلاد .

٢ - ان اسم الوكالة العربية يحد ذاته يعني انهم مثل اليهود اجانب عن بلاد هي بلادهم وملك عيנם .

٣ - ان قبولهم لهذه الوكالة يعني اعترافهم بشرعية وعد بلفور والوكالة اليهودية أما الفروق بين الوكالة العربية والوكالة اليهودية والتي تظهر عدم صلاحية هذه الوكالة ، فهي :

١ - ان هذه الوكالة يجب ان تنتهي مهمتها عندما يؤلف مجلس تشريعي في البلاد أو مجلس شورى ، بينما ان الوكالة اليهودية تظل تمارس صلاحياتها وتقوم بمهمتها إن أوف هذا المجلس أو لم يؤلف .

٢ - ان الوكالة اليهودية تمثل يهود العالم بأجمعه بينما الوكالة العربية لا تمثل غير عرب فلسطين فقط « وذلك لان انكلترا لم تعترف باي حق لبقية العرب في فلسطين (٢) » ،  
اما اليهود فنعتزف بحقوقهم « الحقاء » . . . . الله الله ! من هذا « الطمس » للحقائق الواضحة البينة ومن هذا الظلم والجور والاستبداد

(١) تقرير بيل : ص : ٢٣٩ - ٢٤٠

(٢) الدكتور موش : الابداب البريطاني في فلسطين : صفحة : ١١٦



٣ - ان الصلاحيات التي تمارسها الوكالة العربية اقل بكثير من الصلاحيات التي تمارسها الوكالة اليهودية . « فالوكالة اليهودية بلغت من السلطة درجة تقدر بها ان تمنع الحكومة من كل عمل اقتصادي او اجتماعي او سياسي ان لم تكن موافقة عليه »<sup>(١)</sup> . ولا عجب في ذلك « اذ ان هذه الوكالة امتياز خاص حازه اليهود من دون العرب »<sup>(٢)</sup> . وفي كانون الاول عام ١٩٢٣ ، انشأت الحكومة مجلساً استشارياً مؤلفاً من كبار الموظفين الانكليز ، وتابعت سياستها بحكم البلاد مباشرة ، غير ابهة الى الواجبات الملقاة على عاتقها في ترقية الحكم الذاتي في البلاد . وهي على الرغم من وعودها الكثيرة للعرب قد رفضت رفضاً باتاً ما طلبه هؤلاء من تأسيس حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود ، وعذرها في ذلك انه يتعارض مع الوعود المقطوعة لليهود ، وهذا على الرغم من عدم مشروعية تلك الوعود وعدم قانونيتها . . . . ولكن كان الامر بالدولة المنتدبة ان تصدق ولو مرة فتقول ان ذلك يتنافى مع مصالحها وليس مع الوعود المعطاة لليهود ، فلا تتخذ هذا العذر الساذج مهراً لاعمالها وافعالها الثلثية . . . وفي دورتين متتابعتين لاجتماع عصبة الامم ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، اجابت حكومه جلالته بصراحة بانـه لا يمكن انشاء مجلس تشريعي في فلسطين يكون العرب فيه ممثلين حسب عددهم ، لان ذلك يحول بين الحكومة وبين تنفيذ الواجبات المتعلقة بائشاء الوطن القومي ، « واقل ما يقال في هذا الجواب انه ساذج ومعناه الخنث بالوعد الذي اعطي عام ١٩١٨ ، لالسكان الوطنيين »<sup>(٣)</sup> .

وفي كانون الاول عام ١٩٢٨ ، عين السيرجون تشاسلور مندوباً سامياً على فلسطين ، فاعار ترقية الحكم الذاتي في البلاد اهتمامه . وبعد ان اخذ رأي ممثلي طبقات الاهالي ، وبعد ان انعم النظر في مسألة التطور الدستوري في البلاد اهتمامه . وبعد ان اخذ رأي ممثلي طبقات الاهالي ، وبعد ان انعم النظر في مسألة التطور الدستوري في البلاد . من جميع نواحيها ، رفع بعض مقترحات الى وزارة المستعمرات في حزيران عام ١٩٢٩ اعتمدت

(١) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٩٦

(٢) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٩٨

(٣) الدكتور يوسف هيكل : القضية الفلسطينية : ص : ٩٨ نقلاً عن البروفسور



مكتومة ، وكانت موضع نظر عندما وقعت اضطرابات آب عام ١٩٢٩ ، فتأجل البحث فيها .

وبعد انتهاء تلك الاضطرابات ارسلت الحكومة اللندنية لجنة مؤلفة من بعض النواب تحت رئاسة السيد واترشو ، للتحقق من الاضطرابات ودرسها درساً وافياً دقيقاً ووضع اقتراحات لمنع تكرارها . وبعد ان درست الحالة وضعت تقريراً فيها قالت فيه اهم الاسباب التي تؤدي الى هذه الاضطرابات هي الاستياء العام في البلاد من جراء سياسة الحكومة . وقد قالت في هذا الصدد : « ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً ان شعور الاستياء الذي يسود الاهالي العرب ، والناسي . عن عجزهم المتواصل عن نيل اي قسط من الحكم الذاتي ، يزيد في خطورة ومصعب ومشاكل الادارة المحلية ، وانه كان سبباً ساعد على وقوع الاضطرابات الاخيرة ، وهو عامل لا يمكن تجاهله عند البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات في المستقبل ، لذلك تقتصر على القول انه من المؤكد تقريباً ان يوجه طلب لاستئناف المباحثات في موضوع الحكم الذاتي ، وان رفض مثل هذا الطلب يكون ظلامه دائماً الاثر »<sup>(١)</sup>

ولما استلمت وزارة المستعمرات هذا التقرير مع تقرير الجبير هوب سمبسون وضعت الحكومة الانكليزية الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ ، الذي نضفت فيه العرب بعض الانصاف الجزئي . ولكنها كما ذكرنا سابقاً ندمت ونقضته ، وعذرنا فيما علمته ان الفئة اليهودية « الغنوجة » لم ترض عنه . . . .

وفي سنة ١٩٣٥ ، اهتم المندوب السامي لفلسطين ، السير آرثر واكبوب ، بانشاء مجلس تشريعي ، ففاوض بذلك وزارة المستعمرات فقبلت برأيه بعد ان رأت ضرورة وفائدة مثل هذا المجلس للبلاد . وكان مشروع هذا المجلس اوسع حرية من الدستور الذي اقترح عام ١٩٢٢ . فقد خفض عدد الموظفين من احد عشر عضواً الى خمسة اعضاء ومن الاعضاء الثلاثة والعشرين الباقين كان المقرر ان يعين احد عشر عضواً تعييناً ،

(١) شو : ص : ١٨٢



يكون منهم سبعة من العرب واربعة من اليهود وان ينتخب الاثنا عشر عضواً الباقين  
انتخاباً ، فيكون منهم ثلاثة من اليهود وتسعة من العرب . اما الرئيس فيكون بريطاني  
يوثى به من خارج البلاد الفلسطينية .

وكان على هذا المجلس ان يقوم بالمهام التشريعية الاعتيادية بما في ذلك اقرار الميزانية ،  
وكان له ان يناقش السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالشؤون الادارية . وكانت القيود التي  
قيدها ما يأتي :

١ - لا يسمح بطرح اي قرار او تعديل اي قانون يكون من شأنه ان يضع  
الانتداب الذي قبل به جلالة الملك موضع الريبة ، او يرمي الى الغائه او عدم اعتباره ،  
او ان ينال من كرامة اية حكومة اجنبية مرتبطة بصلات ودية مع حكومة  
جلالة الملك .

٢ - يكون المندوب السامي بالاضافة الى حقه في الرفض ، صلاحية عرض اي  
تدبير تشريعي على المجلس . فاذا لم يقره المجلس خلال المدة التي حددها المندوب ،  
يجوز عندئذ لهذا المندوب ان يوصي بوضع ذلك التدبير موضع التنفيذ كقانون .

٣ - اذا لم يكن المجلس منعقداً وكان ثمة ضرورة ملحة ، فللمندوب السامي ان  
يشتمع بصلاحيته التشريعية عن طريق اصدار قوانين .

٤ - اما تحديد جداول هجرة العمال فتظل منوطة بالمندوب السامي .

وما أعلن هذا المشروع حتى جابهه العرب بامعان وترو ، وبعد التداول والاختد  
والهدد قبلته مبدئياً اكثرهم الممثلة في أحزابهم على ان يحدث فيه بعض التبديل فتوسع  
صلاحياتهم فيه ، ولكن اليهود اثاروا ضجة قوية عنيفة حوله ، فجماعوا عليه حملة شعواء  
وهاجموه مهاجمات متتابعات متواليات ، واخذوا يلغون المحاضرات ويذيعون الخطب  
ويجرون المقالات ويؤلفون الكتب للقضاء عليه والحيولة دون تنفيذه وتطبيقه ،  
واخذوا يدعون كعادتهم في الكذب والنفاق ادعاءات شتى وأكاذيب  
مختلفة باطلة متهمين العرب بفلسطين بأنهم لا يهتمون بالسياسة وان الذين يثيرون هذه  
الضجة حول المجلس التشريعي ويطالبون باقامة حكومة نيابية هم أفراد قلائل لاهم



لهم الا المناصب والكراسي ولا غاية لهم الا منافعهم الشخصية ومصالحهم الذاتية . . .  
الى ما هنالك من باطل وأضاليل تمكن بها اليهود من اكتساب الرأي العام في البرلمان  
البريطاني . وفي ٢٤ آذار في الجلسة المنعقدة في مجلس العموم حمل انصارهم من النواب  
حملة شعواء على مشروع هذا المجلس التشريعي واخذوا يدعون ويتهمون عرب فلسطين  
بانهم ليسوا اهلاً للحكم الذاتي ، وان الوقت لم يحن بعد لاقامة مجلس تشريعي ، وطلبوا  
من الحكومة ان هي قامة بانشاء هذا المجلس أن يكون اليهود ممثلين فيه بنصف  
الاعضاء على الأقل . . . . .

وخشيت عندئذ حكومة بلدين تألب النواب عليها فعدلت عن مشروع تأسيس  
المجلس التشريعي ، « واعيدت بذلك قصة الخضوع الخفير من الدولة الانكليزية  
للنفوذ الصهيوني ، فترك المشروع الجديد ، على الرغم من انه كان نتيجة قرار الوزراء ،  
وعلى الرغم من الوعد الذي اداه المندوب السامي بطلب من الحكومة الى لجنة  
الانتدابات (١) .

وبعد ان اعلن المندوب السامي بان هذا المجلس سيؤلف رغم كل معارضة ولو  
بتعيين الاعضاء عن الفريق الذي يرفض الاشتراك فيه ، عاد فأعلن بايعاز من حكومته  
الى ممثلي الاحزاب العربية ان تأليف المجلس التشريعي يعتبر سياسةً عليا تحتاج السفر  
الى لندن والمفاوضة بشأنها مع وزير المستعمرات راساً . ولما اشترط ممثلو الاحزاب مع  
السفر الى لندن توسيع نطاق البحث مع وزير المستعمرات وجعلها تشمل المفاوضة في  
الهجرة اليهودية وبيع الاراضي ، وافق الوزير على ذلك ، وبينما كان اعضاء الوفد العربي  
الفلسطيني يعدون معداتهم تاهباً للسفر ، اندلعت نيران الثورة في البلاد ، فرأى اعضاء  
الوفد حينئذ ان وجودهم في الوطن أجدى وانفع من السفر الى لندن فلم يسافر . . . .  
ولكن ابناء « ساره » لم يكتفوا بالغاء الحكومة الانكليزية لهذا المجلس  
التشريعي ولكنهم ارادوا الانتقام من المستر توماس ، وزير المستعمرات الذي دافع  
عنه وابان ضرورته وحيوية تفيذه ، فحسبوا حوله تهماً ملفقة ، ادت الى استقالته من  
الوزارة ومجلس النواب ، فعينوا محله صديقه المخلص الامين وخادم قضيتهم الحميم ، السيد



اورمسي غور والثورة تأكل الاخضر واليايس في الارض المقدسة . وهكذا ظهر للعالم بجلاء ووضوح ما بعدهما من جلاء ووضوح ان نفوذ الصهيونية دخل وتمكن في مجلس النواب البريطاني الذي لا يعمل فيما يتعلق بالسياسة النلسطينية الا لصالح الصهيونية وخيرها غير مكترث بحقوق العرب وكيانهم في هذه البلاد العربية .

وهنا يحق للمرء ان يتساءل عن سبب رفض الصهيونيين لهذا المجلس التشريعي مع انهم كانوا قد قبلوا بمشروع عام ١٩٢٢ الذي يمنحهم مقاعد اقل مما منحهم هذا المشروع الاخير ؟ . . . . .

فالجواب ، هوان الصهيونيين كانوا في بدء حركتهم يشكون في نجاح وطنهم الذي كان في طور التجربة ، فكانوا والحالة هذه يريدون رضاء العرب عليهم والعمل معهم ولو موقتا ، بينما هم يكتنون قد علموا عن طريق التجارب والاختبار العملي اذا كان يقبض لمشروعهم النجاح ام الخذلان . ولكن في عام ١٩٣٥ كان وطنهم القومي قد خرج عن طور التجربة (١) بفضل الحكومة المنتدبة . . . فأصبح عددهم يزيد عن الاربعمئة وخمسين الفاً . وكانت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي قد وطدا مركزهما كلسان حال لليهودية العالمية بما فيها يهود فلسطين (٢) ، ورأوا من جهة ثانية ان الحكومة الانكليزية لا تجسر على مخالفتهم ، بل تسير حسب اهوتهم واغراضهم فشعروا عندئذ ان الوقت قدحان للكشف عن نواياهم واماطة القناع عن حقيقة اهدافهم ومقاصدهم ، وانه لا خوف عليهم ولا حرج انهم رفضوا الاشتراك في مجلس تشريعي يكون فيه العرب ممثلين باعضاء اكثر منهم ، « وانهم لا يقبلون بجلس كهذا الا ان يكون أعضاؤه العرب واليهود متساوين في العدد (٣) » ،

وهذه الادعاءات الصهيونية ليست الا مماثلة مقصودة حتى يصبح اليهود اكثرية في البلاد ، وقد صرح الدكتور ويزمن ان المقصود من وعد بلفور هو احياء ارض فلسطين وإعطاؤها الى اليهود لكي تصبح يهودية كما ان انكلترا إنكليزية . وقد ذهب

(١) تقرير بيل : ص : ١٤٣

(٢) تقرير بيل : ص : ١٥٢

(٣) آربر بيل : ص : ٤٦



حزب الاصلاحيين الى ابعد من هذا بكثير ، فهم يطالبون بتوسيع الوطن القومي عن طريق استعمال القوة بحيث يشمل فلسطين وشرق الاردن <sup>(١)</sup> .

وعندما أدى الدكتور ويزمن شهادته امام اللجنة الملكية صرح : « ان اليهود قد عارضوا المجلس التشريعي لانه قبل اوانه ، ولأن العرب يستعملونه وسيلة لحوالة توسع الوطن القومي <sup>(٢)</sup> » ، ٠٠٠ فتى يا ترى يجين انشاء مجلس تشريعي ؟ ٠٠٠ . عندما تصبح في البلاد اكثرية يهودية فتسود وجهة نظر اليهود كما صرح جابوتشكي <sup>(٣)</sup> » ؟ ٠٠٠ أم عندما تصبح فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية كما صرح بذلك زعيم الصهيونية ! بما لا شك فيه ولا أقل ريب ان اليهود لا يريدون ان يكون هناك اي مجلس تشريعي الا عندما يصبحون اكثرية في البلاد فيحكمونها بستار من الديموقراطية . . . . . وعندئذ ومتى حل ذلك الوقت ، الذي لا ريب انه سيحل في وقت قريب ان ظلت الحكومة الانكليزية تجعل من سياستها مطية الهادي . والاعراض الصهيونية ، فجاذا يا ترى تعتذر بريطانيا امام التاريخ عندئذ بنقض الواجبات التي يلقيها على عاتقها وعلى بلفور وصك الانتداب ؟ ٠٠٠ ألا تخاف لعنة التاريخ ؟ ٠٠٠ .

## ٢

## الاستقلال الذاتي وعرب فلسطين

انتقلت الامة العربية ومن ضمنها فلسطين من الحكم العثماني الى نظام الانتداب بعد ما تقرر فصل سوريا والعراق وفلسطين عن الدولة العثمانية « لسوء ادارتها » ، وذلك في القرار المتخذ في مؤتمر الصلح من بريطانيا وفرنسا واطاليا واميركا واليابان في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ ، وحسب هذا القرار كان من الطبيعي ان تمتثل البلدان التي فصلت عن تركيا « لسوء ادارتها » الى وضعية اعسن من تلك الوضعية التي كانوا يرضخون لها فهل يا ترى راعت انكلترا هذه القاعدة فعملت على تحسين وضعية العرب السياسية في

(١) تقرير بيل : ص ١٥٨

(٢) تقرير شو : ص ١٤٤

(٣) (١١ ايمس ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣١)



فلسطين عما كانت عليه في أيام الدولة العثمانية ؟ ام هي حرمتها من حقوق كانت تتمتع بها في « سوء تلك الادارة » ؟ ٠٠٠ هـ هذا ما سوف نشرحه ومنه يتضح ان وضعية العرب السياسية في فلسطين هي أدنى بكثير مما كانت عليه أيام الدولة العثمانية .

اقد أينما في الكلام السابق انه لا يوجد اي نوع من الاستقلال الذاتي في فلسطين ، ولا اقل مجلساً يمثل الشعب العربي فيه « فالحكومة الموجودة هناك هي من نوع الحكومات القائمة في مستعمرات التاج وهي غير ملائمة لحكم العرب المثقفين<sup>(١)</sup> » ، فسياسة الحكومة الانكليزية في فلسطين تسيير كما لو كانت الصهيونية تنفذ صك الانتداب بنفسها اذ انه لم ينفذ منه الا ما جاء في صالحها ؛ فقد تمكنت من القضاء على اقامة حكومة نيابية ، وحالت دون اقامة مجلس تشريعي بسيط لا يمثل العرب حسب عددهم فحرم بذلك ابناء البلاد من حق سياسي هو من حقوقهم الاولية ، كانوا يتمتعون به قبل الانتداب البريطاني .

وعلى الرغم من ان عرب فلسطين ، حسب قول انكليترا نفسها ، ليسوا اقل رقياً وتقدماً من بقية الاقطار العربية الأخرى فانهم لا يزالون يحكمون بطريقة مباشرة بدون أقل تمثيل بينما ان الولايات العثمانية ومنها فلسطين كانت تتمتع قبل الحرب باستقلال داخلي ، « فالدستور العثماني الذي صدر عام ١٩٠٨ أثار آمالا جديدة في نفوس رعايا المملكة العثمانية ؛ ففي مختلف الولايات ، وفي سوريا وفلسطين على الأخص انتشرت حركة واسعة النطاق تجبذ « اللا ركنية » بلغت في سنة ١٩١٢ حداً كان يجشى معه ان تصبح حركة انفصال خطيرة ، ورأت الحكومة العثمانية ان من الحكمة وضع قانون الولايات الموقت الذي تلقاه الاهالي بنوع خاص من الارتياح والألفة ، وقد جاء هذا القانون ليس كمنتهى سخية جادت بها عليهم الحكومة العثمانية ، بل اعترافاً عادلا بحقوقهم وامانيهم<sup>(٢)</sup> » ، « وقانون الولايات هذا ، عدل بقانون عثماني آخر صدر في ١٦ نيسان عام ١٩١٤ ، وكان من اثره بعد تعديله ، ان منحت ولايات المملكة العثمانية سلطة انشاء حكومات محلية مستقلة استقلالاً حقيقياً<sup>(٣)</sup> » ،

(١) تقرير بيل : صفحة : ٤٨٧

(٢) تقرير شو : ص : ١٤

(٣) راجع تقرير لجنة الحكومة المحلية الى المندوب في ٢ حزيران سنة ١٩٣٤



« وقد نجّم عن الانقلاب الذي حدث سنة ١٩٠٨ انشاء برلمان عثماني مؤلف من مجلس اعيان ومجلس مبعوثان ، وكان المبعوثون ينتخبون من قبل الدوائر الانتخابية فيمثل كل مبعوث خمسين الفاً من الذكور ، وكان عدد المبعوثين المنتخبين من القطر المسمى الآن بفلسطين ستة اعضاء <sup>(١)</sup> ومما يجدر ذكره في هذا المقام ان نائب الرئيس في برلمان سنة ١٩٠٨ كان عضو القدس وهو يوسف ضيا باشا الخالدي : « والحقيقة التي لا ريب فيها هي ان الفلاح ايضاً كان يشعر ، اذا دفع ضريبة لا تتجاوز العشرة شلنات في السنة التي تحوله حق التصويت ، ان له رأياً في ادارة شؤون قريته ، ثم بصورة غير مباشرة في ادارة شؤون الولايات ، حتى السلطنة العثمانية نفسها ، عن طريق نظام الانتخاب الثنائي . وهذا المركز يختلف عن مركز البلاد الخالي حيث ان الحكم الذاتي الآن محصور في مناطق البلديات ، وحتى في تلك المناطق لا يباشر الا تحت رقابة شديدة <sup>(٢)</sup> .

وكان من ادعاءات الصهيونيين الباطلة في تضليلهم الرأي العام العربي للحيولة دون ترقية الحكم الذاتي ان الفلاح الفلسطيني لا يهتم شخصياً بالشؤون السياسية وان الشعور السياسي الذين يظرو في القرى والمطالبة بتأسيس حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ليس سوى نتيجة لدعاية مصطنعة يقوم بها الأعماء العرب لاغراض شخصية

وبغية اظهار بطلان هذا الادعاء وفسادة نكتفي بما ذكرته لجنة شو في هذا الصدد فقد قالت « ادعي امامنا ان الفلاح العربي لا يهتم مطلقاً بالشؤون السياسية ، وان هذا الشعور العام الذي يمه عنه في كل قرية وفي اغلب انحاء البلاد بالهتاف وبعبارة « فليسقط وعد بلفور » وفي طلب تأسيس حكومة وطنية ليس الا نتيجة لدعاية مصطنعة . . . . .

« فالادعاء بان الفلاح الفلسطيني لا يهتم بالشؤون السياسية لم يؤيده اختبارنا في فلسطين ولا يستطيع من يتجول في البلاد كما تجولنا وسمع اصوات الهتاف التي قاطعت عبارات

(١) تقرير بيل : ص : ١٩٨

(٢) تقرير شو : ص ١٦٨



كثيرة وردت في الخطب الذي القاها رؤساء القري والشيخ ان يرتاب بان القرويين والفلاحين يهتمون اهتماما حقيقيا وشخصيا في نتائج سياسة الوطن القومي وفي مسألة ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين وفي فلسطين على الاقل اربع عشرة جريدة عربية ، وفي ذلك الفصل الطويل من السنة بعد الانتهاء من حوارة الاراضي ، يتناول الفلاحون البحث في الشؤون السياسية لعدم وجود شاغل آخر يشغلهم ، ويوجد ايضا في كل قرية تقريبا من يقرأ الجرائد في مجتمعات القرويين الاميين ، كما انه ليس من غير المعتاد ان تتناول بعض الخطب التي تلقى في المساجد يوم الجمعة الشؤون السياسية ، واننا نرى ان الفلاحين العرب يهتمون في الامور السياسية أكثر بكثير من اهالي اوربا (١) ومن شاهد سير الاضراب الاخير او قرأ بعضا من اخباره التي كانت فذة وليس لها مثيل في التاريخ يعلم عمدا ان ابناء العروبة الفلسطينية كانوا متكئين كتلة واحدة متراسة الاجزاء مترابطة الاطراف والحلقات حول مثلهم الاعلى من حرية واستقلال واستخلاص البلاد من نير العبودية والاستعباد ، فيضجون بكل غال ونفيس في سبيل انقاذ بلادهم من الاستعمار وتحويرها من الاستعمار الانكليزي - الصهيوني . فالحاس بلغ اشده ففاق حد الوصف ، والتضحية التي قام بها هذا الشعب المسكين بلغت حدها الاعلى فلم يسبق لها مثيل في كل الادوار التي مرت على التاريخ ، فالفلاح الذي كان في حالة يرثى لها من الفقر المدقع كان يبيع كل ما تملكه يده لكي يتمكن من شراء بندقية يخرج بها الى الجبال فيحارب ويقاقل الذين يعملون على النيل من كرامة بلاده وباداة شعبه وتشيته . فالوطنية التي اظهرها هذا الشعب الكبير في روحه ومبادئه ، المستميت في سبيل تحصيل حقوقه توجب الاحترام والاعتبار والاكبار والاجلال . فقد قام كرجل واحد فود للذود عن كيانه وحياضه ، وعاهد نفسه ان لا يذل ويستكن للظلم والاستبداد ولو فني على بكرة ابية وعفت آثاره ومحت اخباره ، وما يستوجب عجب كل شخص ما تدعيه الحكومة المنتدبة من حب للعدل والانصاف في وقت تقوم فيه بفلسطين باعمال اقل ما يقال فيها انها غير شريفة وغير انسانية وليس لدينا ما يحملنا على الريب بان زعماء العرب اجمالا وهم يسعون لتحقيق



مطالبهم لانشاء حكومة ذاتية في البلاد ، كانوا مدفوعين بشعور وطني حقيقي ، وهكذا فليس بوسعنا ان نقبل الادعاء القائل بان زعماء العرب السياسيين قاموا بشعر دعاية واسعة حول المسألة الدستورية بغية اشباع ما ربههم الخاصة ، او تحقيقا لغاياتهم الشخصية<sup>(١)</sup>

- ٣ -

### - أعمال بريطانيا وعدم قانونيتها -

لقد برهننا في الفصول السابقة من الباب الثاني على عدم قانونية الاسس التي اتخذتها الحكومة الانكليزية قاعدة لسياستها الفلسطينية ، ولكن على الرغم من الحججة والبرهان فقد « عدت » الحكومة المنتدبة وأبت ان تفهم . . . ونحن حساباً للاسراع والجدال فقد افترضنا حقوقيتها . . . فهل ياترى راعت انكلترا تلك الاسس على عدم قانونيتها فنفذتها بعدل وانصاف وبدون تعرض ومحاباة ؟ . . . ان من يطالع على مجرى السياسة البريطانية في فلسطين يقول بلا تردد ، ويكون قوله ثقة ، ان انكلترا خالفت مخالفة ظاهرة جليلة تلك الاسس والمبادئ التي يجب ان تبني سياستها عليها وعليها وحدها . ولكي يكون ذلك واضحاً جلياً ، فاننا نقول :

اولاً - ان اعمال بريطانيا هي مخالفة روح الانتداب . فكلمة انتداب الذي تضمنها صك الانتداب على فلسطين ، تفرض وجود دولة منتدبة ودولة منتدب عليها ، حكومة منتدبة وحكومة منتدب عليها ، ولكن في فلسطين ليس من اثر هذه الدولة والحكومة الثانية . والانتداب يجب ان يضمن خير ورتي شعب القطر الاتدادي اما في فلسطين فقد ضمن تأخير وتشتيت الاهالي ، فقرهم وبؤسهم . . .

ثانياً - ان اعمال بريطانيا في هذه الناحية من نواحي سياستها في فلسطين ، تخالف وعد بلقور . فهذا التصريح يلقي على عاتق الحكومة واجبين :

١ - العطف على انشاء الوطن القومي اليهودي . . .

٢ - ان لا يغير هذا الوطن القومي بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف



الغير اليهودية في فلسطين .

ولكن اذا داومت الحكومة على سياستها هذه الجائرة في تنفيذ ما آرب اليهود وتسخيرها لاهداف الصهيونية ، فان اليهود يصبحون اكثرية في القريب العاجل ويصبح العرب اقلية وهم اصحاب البلاد الشرعيين . وعندما يصبحون اقلية ، فاني لا افهم كيف يجوز عندئذ للحكومة المنتدبة ان تدعي انها صانت حقوق العرب المدنية لجعلهم اقلية بعد ما كانوا اكثرية .

ومتى اصبحوا اقلية اصبحت امورهم الدينية ، ومعاهدتهم ومعابدهم تحت رقابة الحكومة اليهودية التي تستطيع آتئذ ان تنفذ آمنيتها الكبرى ، وهي بناء هيكلها السلياني في مكان المسجد الاقصى الشريف ، ولا اعلم كيف تقدر انك لترا بعد ذلك ان تدعي وتقول انها حافظت على حقوق العرب الدينية ؟ . . .

ثالثاً - ان ما قامت به بريطانيا في هذا الصدد يخالف صك الانتداب نفسه . فمواد هذا الصك تبحث كلها في واجبات حكومة فلسطين وعلاقتها بالحكومة الانكليزية ، ولكن حكومة فلسطين هذه لم تولد بعد ، فالحكومة الانكليزية قائمة اليوم مقام الحكومة المنتدبة والحكومة المنتدب عليها معاً . وترقية معاهد الحكم الذاتي مبدأ اساسي في صك الانتداب وبدونه لا تكون البلاد تدار حسب نظام الانتداب . ولكن على الرغم من صراحة صك الانتداب في هذه الناحية فالحكومة البريطانية لم تحكم فلسطين بموجب المبادئ التي نص عليها ، بل حكمتها حكماً مباشراً منذ الاحتلال حتى يومنا هذا ، فلم تراع حق الشعب في اشراكه على الاقل بالتشريع والادارة والحكم . وكل ما فعلته أنها عينت موظفين في الوظائف الدنيا وينفذون ما يتلقونه منها من أوامر .

وفلسطين ليس فيها من مؤسسة عربية رسمية توازي اقل ما لليهود من مؤسسات ، فيقدر العرب بواسطتها من ابداء رأيهم واطماع صوتهم في كيفية سير الحكم في بلاد هي بلادهم . فالمدنوب السامي بفلسطين يجمع بين الحكومتين السياسيتين ، فهو يمثل من جهة الحكومة المنتدبة ، وهو من جهة ثانية يحكم البلاد حكماً مباشراً بمساعدة مجلس تنفيذي مؤلف من كبار الموظفين الانكليز . « ومن الطبيعي ان هذا النوع من



الحكم غير ملائم للعرب الذين يصلحون لحكم انفسهم بانفسهم<sup>(١)</sup> ، ولا يوصل الى الغاية التي من اجلها وضع الانتداب على فلسطين ، وهي جعل عرب البلاد قادرين على حكم انفسهم بانفسهم ، اذ انه لا يمكن الوصول بالشعب الى هذه الغاية دون اشتراكه اشتراكاً فعلياً في الادارة والحكم .

« وفي هذه الحالة ، اذا ظلت السياسة الانكليزية سائرة على هذا الاساس فان الالتزامات العامة التي ينطوي عليها كل انتداب والتي تقضي بتمكين للشعب المؤقتة عليه الدولة المنتدبة مع الزمن من حكم نفسه بنفسه لا تكون قد نفذت<sup>(٢)</sup> .

ولكن الدولة الانكليزية تعتذر على مخالفتها لمبادئ الانتداب فتقول : « من العيب ان يصير الزعماء العرب على مطالبتهم بشكل من الحكم الدستوري يجعل في حكم المستحيل على حكومة جلالته أن تقوم اوفى قيام بالالتزام المزدوج المعطى للشعب اليهودي من جهة واسكان فلسطين من غير اليهود من جهة ثانية<sup>(٣)</sup> » وهكذا فهي تقول انه ليس من الممكن انشاء حكومة نيابية يمثل فيها العرب حسب عددهم على اساس ديموقراطي لانهم يصبحون اكثرية فيجولون عندئذ دون انشاء الوطن القومي والانكى من هذا انها تريد ان يقبل العرب بهذا العذر الذي لا يقبل به المجازين والحكومة الانكليزية باستمرارها على هذه الموارد السياسية ، فانه سيأتي يوم ، ولعل ذلك اليوم قريب ، تعلن فيه الصهيونية للعالم اجمع انها قد اصبحت اكثرية في البلاد الفلسطينية . فهل ياترى تعتقد الحكومة المنتدبة انها تكون قد قامت بواجبها تجاه العرب ؟ ٠٠٠ وهل تظن انك لترا انها تكون قد نفذت واجباتها الانتدابية عندما يحل ذلك الوقت ؟ ٠٠٠ وهل يرضى ياترى العالم العربي بامر ان تقوم عندئذ في فلسطين حكومة نيابية تجعل البلاد يهودية كما ان انك لترا انكليزية ؟ ٠٠٠

ومن جهة ، فاحكام تصريح بلفور لا ترمي الى تحويل فلسطين بروتها الى وطن

(١) - تقرير بيل . ص : ٣٧٣

(٢) تقرير بيل : صفحة : ٤٧٣

(٣) تقرير بيل : ص ١٠٢



قومي لليهود بل الى انشاء وطن قومي لليهود بفلسطين<sup>(١)</sup> وهذا الوطن قد تم انشاؤه من زمن بعيد واصبح له كل مميزات القومية الحديثة<sup>(٢)</sup> فيجب والحالة هذه ان تقف الحكومة الانكليزية عن تلك السياسة العائشة التي تتبعها بحق العرب فتمنحهم حكومة نيابية لان واجبا تجاه اليهود قد اكملته على احسن وجه ممكن .

والانتداب نظام محدود ، الحد الذي يجب ان ينتهي عنده هو ان يصبح الشعب المنتدب عليه قادراً على قيادة نفسه بنفسه ، وليس في امكان الحكومة المنتدبة تدريب الشعب تدريجياً سياسياً يجعله قادراً على حكم نفسه بنفسه اذا لم تسلمه وتضع بين يديه زمام الامور تحت اشرافها وارشادها . ولكن انكلترا في فلسطين ابتعدت كثيراً عن مبدأ الانتداب ، واسترسلت في خطتها المخافة اصك الانتداب ، حتى انه اصبح من المستحيل عليها القيام بواجبها كدولة منتدبة . فسياستها تدل على ان مدة الانتداب ليست بمحدودة ، لان الشعب لن يصل الى الهدف الذي من اجله وضع الانتداب اذا ظلت الحكومة متبعة هذه السياسة .

» ان غلطتها لا يمكن تلافيا واصلاحها ان هي مكنت اليهود ان يصبحوا اكثرية في البلاد العربية الفلسطينية اذ يصبح من المستحيل لديها القيام بواجبات صك الانتداب التي اخلت بها ونقضتها

وشيء طبيعي ان عصبة الامم لم ترد هذه النتيجة ولا هذه السياسة من انتداب الدولة البريطانية على الاراضي المقدسة ، فهمة الحكومة المنتدبة مهمة مقدسة في عنق المدينة « انني اضحك من هذه المدينة . . . » وتقتصر على تدريب الشعب على الحياة السياسية المستقلة . ولكن يظهر ان انكلترا تناست وتجاهلت هذه الحقيقة ! . . . يظهر ان انكلترا في واد - وهذه الحقيقة في واد . . .

فجرمان العرب وهم الاكثرية الساحقة في فلسطين من ابداء رأبهم في سير الحكومة ليس فيه شيء من العدالة التي تدعيها انكلترا . . . وهكذا فالحالة في البلاد هي ان الاكثرية الكبيرة من الاهالي لا تجد لها مرجعاً معترف به للاتصال

(١) الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢

(٢) راجع تقرير بيل : ص ٦٢ - ٦٧



بالادارة ، بينما ان اقلية من شعب آخرها علاقات متينة ورسمية معها ، والحكومة بمباشرتها لهذه العلاقات توجه النظر الى مصالح تلك الاقلية .<sup>(١)</sup> فالمبادئ الديمقراطية وعهود بريطانيا ونظام الانتداب وصكه ووعده بلفور يوجب على الحكومة الانكليزية ان تراعي اقل مراعاة اليهود والمعاهدات ، انشاء حكومة نيابية في فلسطين . وان الامن يكون مفقوداً والسلام ضائعاً في الديار العربية الفلسطينية ما دامت الحكومة المنتدبة تسيّر وراء سياسة صهيونية مجتة . فعلى السياسة الانكليزية في فلسطين ان هي ارادت صداقة العالم العربي والعالم الاسلامي ان تؤمن السكان العرب على كياناتهم فتعيد اليهم حقوقهم وذلك بتأسيس حكومة ديمقراطية وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي يمثل كافة اهالي فلسطين . . .

ونحن الان ، وقد اخذت البلاد العربية المنتدب عليها استقلالها واسترجعت حريتها ، فانه نساءل الدولة المنتدبة على فلسطين اذا آن الاوان لاخواننا عرب هذه البلدان ياخذوا حريتهم ويسترجعوا حقوقهم المهضومة ، وهم ليسوا اقل رقياً واستعداداً للوقوف وحدهم من اخوانهم عرب لبنان وسوريا ومصر والعراق كما اكدت هي نفسها ذلك مراراً عديدة ؟ اننا نساءلها اذا كانت تريد ان تعلن موقفها تجاه القضية الفلسطينية وتبرز بوضوح اهدافها ونواياها ، اننا نساءلها اذا كانت تريد ان تخرج من « الظلام » وتحدد سياستها مجردة من حمأة الغموض والابهام التي تتخبط فيها ، اننا نساءلها بل نطالبها بشدة ان تقرر موقفها وتتخلص من هذه الموارد الموقفة لا يحتمل تسويةاً ومماطلة

اننا نساءلها اذا كانت تريد ان تستعد عن السياسة الرجعية القديمة وتتخلص من العنينة الماضية فتطبق مبادئ الانتداب الصحيحة باقامة حكومة وطنية مستقلة ينتخبها اهالي فلسطين كافة من عرب ويهود تبعاً لانظمة التمثيل النيابي والديمقراطية الحقة ؟ اننا نساءلها اذا كان قد حان الوقت لان يأخذ العدل مجراه فتترك سياستها الصهيونية المستبدة العاشمة تجاه اخواننا في فلسطين وتنبع سياسة عادلة منصفة ، فتربح بذلك صداقة العرب ووفاءهم المشهور بدل حقدهم وبغضهم المشروع ؟ اما ان لم تنجح هذه الوسائل فعندنا ذرائع تعرفها انكلمترا حتى المعرفة . . .



## الباب الثالث

### الفصل الثاني

#### الادارة

لقد جاء في المادة الثالثة من صك الانتداب انه : « يترتب على الدولة المنتدبة ان تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف » .

فما هو مبلغ ذلك الاستقلال المحلي الذي باغته فلسطين في ظل انتداب بريطانيا ؟ وهل يا ترى شجعت الحكومة المنتدبة هذا النوع من الاستقلال ، ام حاربتة وقاومته ؟ وما هي الاعمال التي قامت بها بريطانيا في هذا الصدد ؟ . . . هذا ما سوف نحاول ان نشرحه ونبينه فيما يلي فيتضح منه للقارى ان الادلة الانكليزية لا تنظر الى الامور الا بمنظار صهيوني ، وانها استخلصت ما كان للعرب من حقوق لكي تسهل لليهود الوصول الى ما يبتغون من حقوق . . . . .

- ١ -

#### تقسيم الادارة

ان من يطالع على انظمة الادارة وقوانينها في الحكومة الفلسطينية يعلم علماً اكيداً ان هدف الحكومة البريطانية لا يتعدى امراً واحداً لا غير وهو ان تسعى سعياً فعالاً قويا بكل وسيلة ممكنة مهما كانت حقيرة وغير مشروعة لابعاد العرب وحرمانهم من كل المراكز الادارية الاولية » وذلك لتسهيل غزو الوطن القومي ووضع العرب في حالة لا يستطيعون معها اقل الدفاع عن مصالحهم التي تدوب امام المارب الصهيونية الاستعمارية فليس في فلسطين من يرجع او مؤسسة رسمية يقدر بها الاهالي ان يسمعوا صوتهم فيقاضون الحكومة على ظلم خفهم او حيف حلق بهم . وليس لهم اقل حق معترف به بالاعتراض



على القوانين التي تثقل كاهل الشعب بالاضرائب وتقيدهم بقيود شتى وتشل حركتهم عن العمل الناجع المفيد ، وهذه الحالة التي لا يوجد فيها مرجع اداري للتظلم لا يمكن تسميتها بغير سياسة ارهاقية من الدولة البريطانية تجاه العروبة الفلسطينية بغية اضمحلالها واندثارها والحلقة الاولى من هذه الادارة هي المندوب السامي . فديكتاتور فلسطين وامبراطورها الغير متوج هو هذا المندوب الذي ينعم بسلطان واسع كبير ويتمتع بنفوذ رحب عظيم يعادل نفوذ هتلر وموسوليني وسليمان اشرف القرون الوسطى ، الامراء الاقطاعيين . فهو رأس الادارة وزعيمها الاول ، هو الحاكم الاعلى والمسيطر الاعظم ، هو القائد العام والمنفذ الاكبر ، عنه يصدر التهريرع ومنه تنبعث القوانين ، به ينتظم كل حكم ونظام ، واليه ترجع الناس فتحط عند اقدمه نصابها وامورها .

وله بموجب دستور فلسطين « العادل » ان يقسم البلاد ويجزئها ، يبعثها ويقطعها بموافقة وزير المستعمرات اخطير الى ادارات ومقاطعات ، اقصية ونواح ادارية ويضع لها ما يشاء من حدود واسماء على الاسلوب الذي يوافقه ويناسبه وعلى النمط الذي يراه ويجل في ناظره وله ان يتصرف كيفما شاء في الاراضي العمومية وما يتعلق بها ، ويجميع المناجم والمعادن على اختلاف اشكالها وانواعها وواصفها سواء كانت موجودة تحت الارض او فوقها ، تحت الماء او على سطحها ، وسواء كان ذلك الماء بجرأ او نهراً ، جدولاً او ساقية ، وهذه المعادن والاراضي يحق له ان يهبها وان يؤجرها وان يسمح باسغالها مؤقتاً بالشروط التي يرضاها ويرتاها او يشاؤها ويأجرها .

اما من جهة التوظيف والوظائف فله ان يعين من يشاء ويريد وله ان يحتفظ بهؤلاء الموظفين او ان يستغني عنهم وفقاً لاجراضه وما ربه . وله الحق ان يخفف الغرامات او يتنازل عنها كما انه يقدر ان يعفو عن اي مجرم قبل الحكم عليه او بعده ، وان يعبد من يشاء من المحكوم عليهم او المشبهين من الذين يعتقد ان في وجودهم خطراً على الامن العام ، الى المكان الذي يريده من املاك جلالة الملك التي هي خارج المملكة المتحدة الانكليزية .

وله سلطة كاملة يقدر بها ان يحور مبادئ دستور فلسطين وان يلغياها اذا شاء وان يزيد عليها ان اراد ان يزيد .



ويساعد المنسوب السامي في ديكتاتوريته المطلقة لمجلسان ، مجلس تنفيذي ومجلس استشاري . ويتألف الاول من السكرتير العام ، والنائب العام ، ومدير المالية ويتألف الثاني من هؤلاء ، ومن معظم رؤساء الدوائر الانكليز .

ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد هو « ان هذين المجلسين ليس لهما اقل سلطة على المنسوب السامي ، وليس لهما الاحق المساعدة وابداء المشورة <sup>(١)</sup> »

والحلقة الثانية من هذه الادارة المباركة هي دائرة ( السكرتيرية ) التي يرأسها السكرتير العام . وهذا الموظف هو المرجع الاعلى بعد المنسوب السامي لجميع موظفي حكومة فلسطين ، الذين عليهم ان يتصلوا به ويتلقوا التعليمات عنة في كل ما يتعلق بشؤون دوائره . اما واجبه تجاه المنسوب السامي فينبصر في ابداء المشورة والنصيحة للمندوب في المشاكل والاعمال الحكومية والامور ذات الاهمية التي تتعلق بالاشخاص والطوائف المختلفة . فهو الموظف الاداري الاعلى ، ودائرته تشرف على اعمال بقية الدوائر <sup>(٢)</sup> وهو في الوقت نفسه الصلة الوحيدة والواسطة التي لا ثانية لها بين هذه الدوائر والمنسوب السامي مما يجعل له ميزة « خصوصية » . . . في هذه الحكومة الفلسطينية . . . وهذا النظام الذي يقضي بجعل موظف واحد « اي السكرتير العام » الذي قد لا تكون له خبرة سابقة في البلاد ، واسطة الاتصال الوحيد بالمنسوب السامي ، هو نظام غير مرض سواء كان ذلك من وجهة نظر الجمهور ام رؤساء الدوائر المختلفة ام الموظفين الذين يخدمون في الولاية <sup>(٣)</sup> ومما يزيد الطين بلة في نفوذ هذه السكرتارية ان موظفيها ليس لهم خبرة في الاعمال الادارية ، هذه الخبرة التي ان لم تتوفر في موظفي اية سكرتارية فانها تجنح الى ان تصبح في حالة عزلة لا اتصال لها بنجاشق الادارة <sup>(٤)</sup> والانكسار من هذا انها في خطتها في التوظيف تنبذ دائماً الموظفين العرب فلا توظفهم الا في الوظائف الدنيا <sup>(٥)</sup> . . .

(١) تقرير بيل : ص ٨

(٢) تقرير بيل : ص ٢١١

(٣) تقرير بيل : ص ٢١٢

(٤) تقرير بيل : ص ٢١١

(٥) راجع بيل : ص ٦٣٦



« واخيراً نود أن نؤكد ضرورة تعيين موظفي السكرتارية من الذين سبق لهم أن خدموا في الالوية وأصبحوا يعرفون الشعب ولغته <sup>(١)</sup> »

والحلقة الثالثة من هذه الادارة هي تقسيم فلسطين، فالارض المقدسة تقسم ادارياً الى اربعة الوية : اللواء الجنوبي ومركزه يافا - تل أبيب . اللواء الثاني لواء القدس ومركزه مدينة القدس . اللواء الثالث الشمالي ومركزه حيفا . اللواء الرابع لواء الجليل ومركزه الناصرة . وهذه الالوية الاربعة تقسم ايضاً الى ثمانية عشر قضاءً يحمل كل منها اسم المدينة المركزية فيه . ويتولى ادارة كل لواء من هذه الالوية حاكم بريطاني يطلق عليه اسم مندوب اللواء ويساعده في مهمته موظف انكليزي يُدعى بمساعد حاكم اللواء ، ثم بعض الموظفين العرب واليهود . ووظيفة هؤلاء الحكام البريطانيين هي المحافظة على النظام وجباية الضرائب واصدار التعليمات للسلطات المحلية .

أما السلطات الادارية والقضائية فانهم ينعمون بالقسم الوافي الكثير منها . فليس من سلطة ل احد عليهم الا المندوب السامي ، وهم الذين يفرضون الغرامات ، عمال بقانون العقوبات المشترك ، على القرى العربية اذا وقع جرم ما في اراضيها من قبل يد مجرولة غير معلومة ، فيعاقبون على الشبهة والشك كما حدث في سنة ١٩٢٠ عندما هجم اناس مجبولون على مستعمرة يهودية فاتفقوا قسماً من مزرعاتها ، فقد وضعوا غرامة قدرها ستة آلاف جينياً على عرب طولكرم لانهم اشتبهوا بأن المهاجرين كانوا من سكانها ، وبما أنهم لم يستطيعوا أن يدفعوا هذه الغرامة فقد حصلت لها الحكومة بحجز الغلال وبدون اقل عدل او رحمة . ووفقاً للحق الذي يخولهم اياه قانون منع الجرائم فانهم يقدرون عند الاشتباه بأي شخص ما من الممكن ان يكون خطراً على الامن العام ان يعاقبوا هذا الشخص العقاب الذي يشاؤره ويريدوه <sup>(٢)</sup> كما حصل في حادث السطو على سيارة المطران الانكليزي ، فانهم شقوا عرباً اتضح بعد شتمهم أنهم ابرياء وما قتلهم الا كون بريطانيا في فلسطين وقد تعدت جميع الحقوق الانسانية والمبادئ المنصفة العادلة . . .

(١) تقرير بيل : ص : ٢١٦

(٢) رحم الله ايا مسلم الخرساني . . .



- ٢ -

## التعليم

كلنا يعلم مبلغ اهمية التعليم في بنيان الامم وتشديد القوميات الصحيحة المتينة. فمن دون علم راق صحيح لا تقدر أمة من الامم ان تحافظ على كيائها من الانهيار والتهدم وعلى حياضها من الانحطاط والتبعثر ، فهو الطريق المؤدية الى نشر الافكار الجديدة ، وهو الوسيلة التي بها يمكن بعث الروح الحرة الاستقلالية ، التي يتوقف غورها وازدهارها على درجة رقي الثقافة وصلاح التربية واستقامتها. ولكن انكلترا في حكمها لفلسطين عمدت الى قتل كل حركة فكرية وخنق الحركة التعليمية مخالفة بذلك مخالفة ظاهرة الواجبات التي تلقيها على عاتقها المبادئ الانتدابية ، ومستخلصة من العروبة الفلسطينية حقوقاً في نظام التعليم كانت تتمتع بها في زمن الدولة التركية ؛ أما المرمى الذي ترمي اليه من وضع العرب في بؤرة من الجهل والامية فهو تسهيل حكمها للبلاد وعدم عرقلة نمو الوطن القومي وإنشائه .

فالحكومة الانكليزية تتوخى غاية واحدة رئيسية من وراء سياستها الفلسطينية وهي وضع البلاد في اجوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي . ولهذا فهي استلمت زمام التعليم عند العرب فوضعت بأساليب إما ان تساعد على تكثيف العرب لتلك الحالات التي أتينا على ذكرها وإما أنه لا غاية معينة منها بحيث لا تتعارض مع اهداف السياسة المتبعة .

فقد كان التحصيل الابتدائي اجباريا في الحكومة العثمانية وذلك بموجب المادة ١١٤ من قانون المعارف العثماني ، ولكن بريطانيا في فلسطين قد رفعت هذه الاجبارية فاصح العدد الاكبر من الاطفال محروم من مقاعد في المدارس الابتدائية وأصبح عدد الاميين في البلاد ٨٥ بالمئة<sup>(١)</sup> ونسبة المتعلمين بين الذكور منخفضة ، وبين النساء منخفضة جداً

(١) راجع تقرير سبسون : من : ٦٤ - ٦٥



اذ ان واحدة فقط في الثلاثين بينهن ، تعرف القراءة والكتابة <sup>(٢)</sup> ولعل اعظم ظاهرة  
 محجفة بحق العرب في هذا الصدد هي عدم اشرافهم على معارفهم التي يشرف عليها  
 مدير ونائب مدير وضابط اعلى ، ومراقب للتعليم الفني ، وكل هؤلاء بريطانيون ،  
 وذلك بخلاف اليهود الذين تدار مدارسهم رأساً من قبل جمعية «العادسا لومي» ونتيجة  
 لهذه الرقابة وهذا الاشراف أصبح العرب لا يقدرّون ان يقرأوا حتى تقرير مدير المعارف  
 عن معارفهم بلغتهم . فالانكليز هم الذين يضعون برامج التعليم والكتب المدرسية  
 للعرب ، فلا يستعينون على الاقل بأبناء العرب الذين حصلوا علومهم في الخارج . أما  
 البرامج التي يقومون بها فليس لها من غاية معينة بما يتعلق بالثقافة العربية ولا في العرب .  
 وذلك بخلاف التعليم عند اليهود الذي يقوم على اساس خلق الصهيونية وتشجيع الثقافة  
 العبرية . وهم في رقابتهم هذه يعارضون كل صلات ثقافية مع العالم العربي ويسمحون  
 لمدير المعارف بطرد كل معلم ينشر تعاليم من النوع الغير الامين ، وهذا «الغير الامين»  
 معناه ، على ما اضن ، كل شيء يناقض السياسة الانكليزية المصبرغة بالصنعة  
 الصهيونية . . . .

ولم يكف الانكليز بوضع برامج التعليم بأنفسهم ، بل إنهم حاولوا دون انتشار  
 المدارس فخنقوا كل حركة ثقافية في مهدها . فعدد القرى العربية تبلغ ٨٠٠ قرية  
 ولكن ٥١٧ قرية منها لا يوجد مدارس فيها لا للذكور ولا للاناث <sup>(٣)</sup> والحكومة  
 منذ الاحتلال حتى اليوم لم تقم بنفقات كافية لبناء أية مدرسة في البلاد . فعدد العرب في  
 سن التعليم - « وذلك سنة ١٩٣٥ » - ٢٣٣٦٣٤ ، ولكن لا يوجد منهم في المدارس  
 الحكومية والغير حكومية إلا ٦٩٠٦٤ ، وذلك لعدم وجود مدارس تأوي الباقين .  
 وليس هذا ناتج عن عدم رغبة الاهالي ، ولكنه نتيجة اهمال الحكومة لهذه  
 النقطة الحيوية ، فقد جاء في تقرير المعارف لعام ١٩٣٥ انه لم يقبل غير ٥٩ بالمئة من  
 طلبات الالتحاق بالمدارس ورفض ٤١ بالمئة . « فتعليم العرب يتوقف على ابناء العرب

(٢) راجع سعيد حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين ص : ٢٥

(٣) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٣٩



انفسهم ، اذ هم الذين يدفعون من جيوبهم الخاصة لفتح مدارس غير حكومية بغية تعليم نشأهم العربي<sup>(١)</sup>

والمدارس الموجودة في فلسطين لا تملك من العلم الا اسمه اذ ان المدرسة عبارة عن غرفة واحدة فيها اربعة صفوف وعدد تلامذتها من ٥٠ الى ٧٠ تلميذاً ، وليس لهم غير معلم واحد لا رقابة عليه ولا معونة او ارشاد يقدم اليه . وهذا التعليم في القرى اولى جداً لدرجة يخشى على من يلتحق بمدارس القرى ان يعود الى الامية حين يخرج منها . فقد جاء في تقرير المعارف بهذا الخصوص أن ٢٠ - ٢٥ بالمئة من تلامذة مدارس القرى لا يقرأون ابداً بعد ترك المدارس . ومن جهة ثانية « فان المدارس التي يصرف عليها العرب من جيوبهم الخاصة هي اكثر من المدارس الحكومية<sup>(٢)</sup> » ، « فيينا أن في انكلترا يصرف سنوياً ما يزيد عن ١٢ ليرة انكليزية على كل تلميذ في المدارس الابتدائية ، فان معدل ما يصرف على كل تلميذ في المدارس الابتدائية الفلسطينية ٥ ليرات فقط<sup>(٣)</sup> » هذه نبذة من موقف الحكومة البريطانية تجاه التعليم في فلسطين ، وهي على الرغم من توصي لجنة بيل عام ١٩٣٧ بزيادة الاعتمادات المخصصة لتعليم العرب ، وبخاصة المدارس الزراعية والثانوية في القرى ، لان النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية يجب ان يعتبر في المرتبة الثانية من الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ، فانها ظلت تسير الى يومنا هذا على تلك السياسة الغير عادلة .

- ٣ -

### الامن العام

إنّ الأمن العام في فلسطين يستندف دماء الخزينة ويتطلب القسم الأكبر من ميزانيتها ليحافظ على « العزة الانكليزية » و « الكرامة السكسونية » وسبب ذلك تضارب السياسة الانكليزية التي تأبى إلا جعل فلسطين دولة يهودية صهيونية مع

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٢٥٨

(٢) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٢٦٣

(٣) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٢٥٩



أماني العرب القومية ووطنيتهم الابية التي لا تتنازل عن الديار الفلسطينية ما دام يوجد في الشرق شي يسمى بالعرب والعروبة . فالدولة الانكليزية تريد إنشاء وطن قومي لليهود والعرب يأبون عليها ذلك ، فتقع من جراء ذلك التنافر والتنافس بين الانتداب الانكليزي وظلمه والحق العربي وعدله اضطرابات وثورات تحارب فيها الحكومة أبناء العروبة بمال هذه الاخيرة وسلاحها لانها هي المستولية على ادارة الامة المسيطرة على إنتاج البلاد ومقدراتها « فقد كانت نفقات الامن العام سنة ١٩٣٦ ، ٦٢٣ ، ٢٢٣ جنياً من واردات الحكومة التي بلغت في تلك السنة ٩٥٣ ، ٦٣٩ ، جنياً » (١) فتأمل ايها القاري . ٠٠٠٠ ولكن على الرغم من الزيادة الكبرى في نفقات الامن لتقويته وتعزيزه ، فقد ظل العرب يطالبون بشدة وعنف ، بدون اقل خوف أو وجل بحقوقهم المهضومة بسياسة الحكومة الصهيونية ، ولا عجب في ذلك فالعرب لم يتعودوا أبداً الخوف من اية قوة على وجه الارض بالمطالبة بحقوقهم ، لم يتعودوا قط أن يتراجعوا أمام الاجنبي . بها كانت جهوته وصولته وطمعانه . فقد كانوا ولا يزالون أبداً ودائماً مستعدين تمام الاستعداد أن يهرقوا دماءهم في سبيل الزود عن كيانهم وحريتهم واستقلالهم .

وكانت الحكومة على أثر كل ثورة او اضطراب تريد في قوى البوليس حتى اصبح في ابتداء ثورة سنة ١٩٣٦ يعد الفبوليساً من الفلسطينيين يعملون في الوظائف الدنيا تحت قيادة ورئاسة سبعائة بوليساً من الانكليز . وهذا عدى الحفراء والحراس والبوليس اليهودي .

أما معاملة الانكليز للعرب في دوائر الامن العام فإنها تظهر بوضوح وجلاء ما بعدهما من وضوح وجلاء تلك الوضعية المحزنة والحالة الموجعة المؤلمة التي يقاسمها العرب من جراء تلك السياسة الصهيونية المستبدة الظالمة . واليك بيان ذلك يا اخي العربي في أربع فقرات متواليات :

(الاولى) - سيطرة الانكليز على الادارة . لقد قلنا سابقاً ان فلسطين تقسم إلى أربعة أوية ، ففي كل لواء من هذه الالوية يتولى إدارة البوليس مدير انكليزي يساعده عدد من الضباط العرب واليهود أما في المراكز الاخرى الصغيرة فلا يوجد ضباط



من العرب لان الذي يتولى ادارتها هم ضباط من الانكليز لهم الكلمة النافذة العليا في كل ما يتعلق بالامن ودوائره ، ويتولى ادارة هذه الدوائر كلها مدير البوليس العام الانكليزي ومركزه القدس ، ويساعده في عمله عدد من الضباط الانكليز فقط .

( الثانية ) - احتقار الانكليز للعرب . ولا يقتصر الامر بالانكليز على تمتعهم بالمراكز الادارية في دوائر الامن العام ، بل ينهم يعاملون البوليس العربي معاملة سيئة ويحتقرونه ويذرونه ازدراءً موجعاً مؤلماً . فانهم كلما اشاروا إلى عربي بترك مكانه وبتنفيذ أمر يقولون « اذهب يا عربي . . . » وفي هذه العبارة الكفاية لما يكنه الانكليز من احتقار للعرب وازدراء للعروبة . ومن الوجهة الثانية ، فان الفرق بين الاجور التي يتناولها البوليس الانكليزي والبوليس العربي عظيم جداً . فذلك يتقاضى راتباً شهرياً ستة عشر جنياً ، وهذا يتناول ستة جنيات فقط . وهذا عدا العلاوات المتعددة التي تأتيه ، وعداد تلك المعاملة الممتازة التي يعامل بها بتجيز سكاناته بكثير من اسباب الراحة والتسلية كالبلياردو والرايدر وتقديم كل ما يلزمه من مأكل وملبس وسكن . وكل هذا من « جيب » عرب فلسطين ، لان الحكومة تدفع ذلك من واردات البلاد ومنتجاتها التي تسيطر عليها وتتصرف بها كيفما تشاء . وتريد .

ومما يجب ذكره في هذا الصدد ان رجال البوليس العربي في مدينة القدس وماجاورها لم يطبقوا صبراً على استماع مثل هذه الاقوال البذيئة والاهانات المتتابعة الدنيئة تصدر عن رجال الامن ذوي التربية « الانكليزية » والثقافة السكونية . . . فعمدوا اجتماعاً في ٣١ ايار سنة ١٣٣٦ في قشلاق البوليس في القدس وطلبوا طلبات معينة من الحكومة المنتدبة اجيب معظمها وكان في مقدمة تلك الطلبات قرار يقضي بأمر البوليس البريطاني بأن يلزم احترام البوليس العربي والتورع عن التفوه بكلمات بذيئة مهيجة للعواطف والاحساس . « وهذه الوضعية الشاذة للبوليس الفلسطيني كانت سبباً في استقالة ٦٠ بالمئة من افراده في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ <sup>(١)</sup> » .

( الثالثة ) . محاربة القومية العربية يهدم لغتها ، لم تكتف الحكومة بتلك الاعمال التي تقوم بها في دوائر الامن العام ، بل اخذت في مقاومة اللغة العربية ومحاربتها لتهدم



بذلك الرابطة المتينة والعروة القوية الوثقى التي تربط ابناء فلسطين ببقية الامة العربية .  
 فقد كان سجل كل دائرة من دوائر البوليس يكتب باللغة العربية لبضع سنوات من بدء  
 الاحتلال الانكليزي . ولكن ما لبثت الحكومة المنتدبة ان ثبتت اقدامها في اراضي  
 فلسطين حتى اصدرت امراً يقضي بالاقتصار على اللغة الانكليزية في تدوين كل ما يجب  
 تدوينه في هذه السجلات . وكانت نشرة البوليس الاسبوعية التي تصدر من رئاسة  
 البوليس والتي تحتوي على الانظمة والقوانين والتعليمات ، تكتب باللغات الثلاث ،  
 ولكن في المدة الاخيرة عدل عن اصدارها بهذه اللغات واقتصر على اللغة الانكليزية  
 وحدها ؛ فأصبح رجال البوليس الذين لا يفهمون اللغة الانكليزية ، والفضل لهذا القانون ،  
 لا يعلمون الاوامر والتعليمات التي تصدر اليهم الا عندما يشرحها لهم احد الذين يتقنون  
 هذه اللغة . . . . .

والانكى من هذا ان انكلترا حصرت ترقية رجال البوليس في من يحسن اللغة  
 الانكليزية منهم ؛ واذا برع احدهم فيها واحسن كل اعماله وافعاله في مناهضة بين  
 قومه . . . . . فانه لا يمكن ان يرقى الى اكثر من مساعد مدير بوليس انكليزي . وغاية  
 انكلترا من هذه القوانين التي تقضي « بدحش » اكبر عدد ممكن من رجال البوليس  
 الانكليزي في كافة مراكز الادارة ، هي غاية استعمارية مجتة واستثمارية محضة مما لا  
 يخفى على القارىء الفطن النبيه . وتبعاً لهذا القانون الاخير أصبح رجال البوليس  
 الانكليزي يقومون بأعمال لا يؤديها على الوجه الاحسن الا من اتقن اللغة العربية ، كتدوين  
 الوقائع والشهادات والاحبار عن الجرائم والسرقات ؛ اذ أنه اذا تقدم شخص الى احد  
 رجال البوليس الانكليزي وقص عليه الاذى او الغدر الذي لحقه بلغته العربية فإنه  
 يدون الحادث على مبلغ فهمه والمأمه باللغة العربية ، فتضيع بذلك الفائدة المرجوة  
 من هذه الافادات المعطاة عقيب الحادث وتشوه الحقائق ويضيع الوقت .

وصلاحية البوليس واسعة رحبة ، فهم الذين يتولون التحقيق الاولي بكامله بدون  
 اقل مراقبة او اشراف من قبل رجال القضاء ، حتى انهم يقدرون بموجب السلطات  
 المخولة لهم القاء القبض ، على اي شخص كان وزجه في السجن لمدة ثلثي واربعين ساعة .  
 واطلاق سراح المتهم قبل موافقة دوائر البوليس الانكليزي هو شيء يقرب من المستحيل .



وخلاصة القول « ان رئاسة كل دائرة من الدوائر واهم المراكز في كل من هذه الدوائر يشغلها موظفون من الانكليز ، اما الفلسطينيين فلا يظهرون الا في المراكز الثانوية ، وسبب هذه السياسة ، الصهيونية التي تتبعها الحكومة المنتدبة »<sup>(١)</sup> فالعرب يتدمرون من هذه الحالة التي جردتهم من كل سلطة في الادارة ، فهم يدفعون الضرائب لكي تذهب الي جيوب كبار الموظفين من اليهود والانكليز ، وذلك على الرغم من انهم يؤلفون الاكثية الكبرى من السكان ، وعلى الرغم من انهم كانوا في زمن الاتراك يشغلون معظم المراكز »<sup>(٢)</sup>

- ٤ -

### القضاء والتشريع

ان من يدقق وينعم النظر في اعمال الحكومة القضائية والتشريعية يجد مجلداً ووضوح ان فكرة تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي قد سيطرت على افكار الحكومة فجعلتها تقوم بالقضاء والتشريع لهذا الهدف فقط غير ملتفتة الى واجبهما موجب صك الانتداب ووعده بلفور . وكما انه نشأت سياسة جائرة في امر الحكم الذاتي ، فقد نشأ جور فادح وظلم صارخ في امر الاستقلال المحلي ، فالطريقة التي تسير عليها الحكومة في القضاء والتشريع هي طريقة تؤدي تدريجياً الى سلب صلاحيات العرب وحقوقهم في المحاكم فتبعدهم عنها الى الابد ، وذلك بخلاف ما كانت عليه الحالة في زمن الدولة التركية وبدء الاحتلال الانكليزي ٠٠٠٠

فقد كان العرب ايام الجامعة العثمانية يتراأسون المحاكم النظامية بما فيها المركزية والاستئناف ، ولكن في زمن الانكليز سلبت منهم هذه الصلاحيات وحصرت في القضاء الانكليزي فقط .

والحكومة الانكليزية في بدء عهدها بفلسطين كانت قد حولت الموظفين العرب في سلك القضاء بعض الصلاحيات والحقوق ، ولكنها ما لبثت ان غيرت خطتها فاخذت تتجه في اتجاه خطري يقضي بتزع هذه الحقوق والصلاحيات من العرب واعطائها لغيرهم

(١) بنتويش : انكلترا في فلسطين : ص : ٢٦٧

(٢) بنتويش : انكلترا في فلسطين : ص : ٢٦٨



من اليهود والبريطانيين .

فقد كانت محاكم الجنايات مثلاً تؤلف من اربع قضاة ، قاضيين بريطانيين هما قاضي القضاة ورئيس المحكمة المركزية ، وقاضيين وطنيين ، ولكنها في سنة ١٩٣٥ وضعت قانون المحاكم المعدل الذي يوجبه نزع حق المساواة بين العرب والانكليز في هذه المحاكم التي صارت تشكل من قاضيين بريطانيين هما قاضي القضاة وقاضي آخر ومن قاض عربي واحد ،<sup>(١)</sup> وكانت محكمة الاستئناف العليا تؤلف من ثلاث قضاة يكون اثنان منهم من القضاة العرب ، ولكن بموجب قانون المحاكم لسنة ١٩٣٥ صارت هذه المحاكم تشكل من قاضيين ، احدهما بريطاني في القضايا المدنية ، ومن قاضيين بريطانيين وقاض عربي واحد في القضايا الجزائية<sup>(٢)</sup> وفي المحاكم المركزية كان للقضاة الوطنيين صلاحية النظر في اية قضية حقوقية مهما بلغت قيمتها ، ولكن قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ نزع هذه الصلاحية منهم وحصرها في القضايا التي لا تتجاوز الخمسة جنيهاً ، وكانت هذه المحاكم عندما تنظر في قضايا محاكم الصلح التي تستأنف اليها تؤلف من ثلاث قضاة ، اثنان منهم من العرب ، ولكنها بعد هذا القانون الذي اصدرته سنة ١٩٣٥ صارت تؤلف من قاض انكليزي وقاض عربي واحد وفي هذا القانون المعدل لسنة ١٩٣٥ اشترط في تشكيل جميع المحاكم العليا ان يكون رئيسها بريطاني في كافة الاحوال ، وتزعت الصلاحية التي كانت للعرب بترأس الجلسات في زمن الدولة التركية .<sup>(٤)</sup>

ومن جهة ثانية فقد اوجدت الحكومة وظائف لحكام صلح انكليز لم يكن لها اثر من قبل ، فعيّنت عدداً عظيماً منهم وميزتهم عنحكام الصلح العرب برواتب باهظة وصلاحيات واسعة ، فاصبحت صلاحية قاضي الصلح الوطني محصورة في الدعاوي الحقوقية حتى مئة وخمسين جنيهاً وفي الدعاوي الجزائية الموجبة الجبس حتى السنة الواحدة

(١) المادة الرابعة من هذا القانون المعدل .

(٢) الثانية : : :

(٣) الخامسة : : :

(٤) الفقرة الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون المعدل .



، بينما ان حاكم الصلح البريطاني يحنق له ان ينظر بالدعاوي الحقوقية حتى مائتين وخمسين جنينياً وان يحكم في الدعاوي الجزائية بالسجن حتى السنتين ، هذا قليل من كثير من الامثلة التي تظهر ان الحكومة تستخلص حقوق العرب شيئاً فشيئاً ، خطوة خطوة ، فتسير بالموظف العربي الى الورا بدلا من التقدم به الى الامام كدولة منتدبة من اولي واجباتها الانتدابية ان تسيّر بالشعب في مدارج الحكم الذاتي وان تريد وتقوي الاستقلال المحلي ، وليس ان تعمل على استخلاص صلاحيات كانوا يرحون بها وهضم حقوق كانوا يتمتعون بها .

ولم تكشف الحكومة المنتدبة بما قامت به من مظالم في القضاء تجاه العرب الكرام بل انها زادت على الموت فهدمت القبر . . . وذلك بإهمالها اللغة العربية وجعلها اللغة الانكليزية اول شرط من شروط الترقى والعمل في هذه الدوائر القضائية ، وذلك بخلاف ما كانت عليه الحالة في زمن الدولة التركية وفي السابق من حكم الدولة الانكليزية . وهذا الامر لا يؤثر على الحركة القومية العربية فحسب بل يؤثر على مصالح العرب المسادية إذ يجبره يخرج كل موظف عربي موجود في هذه الدوائر لا يفهم اللغة الانكليزية كما انه يحول أيضاً دون توظف أي عربي لا يحسن هذه اللغة . هذا ما يتعلق بالقضاء ، اما ما يتعلق بالتشريع وسن القوانين . . . فهناك الخبر .

ان اهالي فلسطين كانوا جزءاً من الجامعة العثمانية التي اقتبست منذ ما يزيد على السبعين عاماً الاوضاع والقوانين الفرنسية فمرجتها تدريجاً على أثر تطبيقات متوالية متتابعة . فكان كل قانون جديد يصل من الاستانة عن مجلس المبعوثان يفتن بوافقة مجلس الاعيان ثم يصادق عليه من السلطان ويصبح قانوناً نافذاً يسري على جميع أنحاء البلاد العثمانية . وقد أصبحت هذه القوانين التي وضعت بشكل يلائم عادات البلاد وتقاليدها ، نفسيتها ومزاجها ، على مر الابام والزمان جزءاً لا يتجزأ من هذه التقاليد والعادات والنفسية والمزاج .

ولكن لما جاء البريطانيون ، قلبوا هذا التشريع الفلسطيني دفعة واحدة وبمدة قصيرة وجيزة وتناولوا بيدهم السحرية القوانين العثمانية التي تعلقت في جميع نواحي حياة الشعب ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية « فسخوها » واستعاضوا عنها



بالقوانين الانكليزية وقوانين المستعمرات المختلفة المتباينة المتناقضة .

فهذه الطريقة مجحفة اجحافاً عظيماً بحق ابناء فلسطين البعيدين كل البعد عن أن يهضموا أصولاً وقوانين لم يعتادوا عليها كالأصول والقوانين الانكليزية إذا طبقت بدون اقل مراعاة لما كان للقوانين السابقة من تأثير على نفوسهم . وهذه قاعدة اجتماعية نفسية كان يجب على الحكومة المنتدبة ان تراعيها وتأخذها بعين الاعتبار . فتطبيق القوانين والأصول الانكليزية بكاملها على اهالي فلسطين بدون النظر للملائم والغير الملائم منها لعادات البلاد واحتياجاتها مضر بنشوء الامة ورفقها الاجتماعي لتضارب قوانين غير موافقة مع مزاج هذه الامة واخلاقها وعاداتها وتقاليدها .

فالحكومة الانكليزية بنقلها قوانينها والقوانين السارية على مستعمراتها بقلبها وقالها ، بأصلها وفروعها من دون ان تقيم اقل وزناً لما سبقها وتقدمها من قوانين وانظمة وبدون ان تنظر إلى عادات الاهالي الاخلاقية ومميزاتهم القومية ، قد خالفت مخالفة ظاهرة الاسس التي يجب ان يقوم عليها القانون ويكون وليدها . فمن المعلوم ان القانون يجب ان يكون ثمرة احتياجات الاهالي وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وهذه الاحتياجات والعلاقات تتناقض وتختلف فالقوانين التي تصح على بعضها لا تصح على البعض الآخر .

هذه هي الخطة الغريبة الشكل التي سارت عليها إنكلترا بسن القوانين ووضع الانظمة في فلسطين . هذه هي الخطة التي قال فيها السير هايكرت قاضي القضاة في فلسطين سابقاً : « اني اكاد اشم الرائحة اليهودية تتصاعد من التشريع الفلسطيني » وهي خطة تسيرها الصهيونية وتعمل بوحي الوكالة اليهودية التي لها بمقتضى صك الانتداب حق ابداء المشورة والرأي ، فتأتي موافقة لاغراض اليهود وأهوائهم الاستعمارية ، ومجحفة بحقوق العرب ووضعيتهم السياسية والاجتماعية ، وقد استرسلت انكلترا في ذلك كثيراً حتى أنها تغير وتبدل القانون الواحد مرات عدة في السنة الواحدة إذا وجدته يحافظ أقل المحافظة على وضعية وحقوق العرب ، وقد بلغت الفوضى في التشريع حداً أعلى « حتى ان القوانين التي تعدها السلطة التشريعية الانكليزية سنوياً في هذه البلاد



الصغيرة تعادل كل القوانين الي تصدرها انكلترا في الدولة البريطانية (١) . « وكثيراً ما تصدر القوانين التي تأتي شاملة لما سبقها وتقدمها من احداث غير قانونية ، مخالفة بذلك كل قاعدة حقوقية وكل اساس عدل وانصاف . ومثال لذلك ما حدث من تعديل لقانون الطوارئ . ، وسبب ذلك ان مساعد حاكم اللواء في غزة فرض على اهله الف جنياً بصفة غرامة مشتركة ، لانه « ظن » - والمسألة مسألة ظن وشك فقط - ان البعض منهم قد قاموا بأعمال غير قانونية اثناء بعض الاضطرابات ، فرفع الاهالي شكواهم إلى محكمة العدل العليا في القدس وطلبوا منها ان تنقض قرار مساعد حاكم اللواء لاسباب شرحوها وايدوها بالبراهين والحجج في دعواهم . وما ان عرضت هذه الدعوى على المحكمة حتى اصدرت حكمها بعدم قانونية القرار وجوب فسخه وابطاله لعدة اسباب ، منها ان القانون لا يجوز مساعد حاكم اللواء سلطة فرض الغرامات ، وان الحوادث التي صدر الحكم بسببها سابقة لتاريخ صدور قانون الطوارئ ، والقوانين يجب ان لا تشمل ما قبلها .

ولكن حكومة فلسطين «العفيفة» . . . لم يرق لها هذا الحكم ، فعدلت قانون الطوارئ . تعديلاً يجوز مساعد حكام الالوية حق فرض الغرامات واجازت الحكم في الحوادث التي سبقت التعديل فتأمل يا ايها القاري . في مدى ما وصلت اليه هذه السياسة الانكليزية النكراء . . . .

ونحن اذا اردنا ان نعرض لبحث هذه القوانين التي اتت مجحفة بحق الاهالي العرب وغير موافقة لآخلاقهم وعاداتهم وطبائعهم وتقاليدهم ، لضاق بنا البحث وطال المجال . فهذه القوانين منها ما يقصده مجرد الضغط على العرب كقانون منع الجرائم ، وقانون العقوبات المشتركة الذي يضع العقوبة على الشك والظن ، وقانون مداخلة الادارة بالقضاء ، الذي حوّل الحكم الاداريين والقائمين صفة القضاء باصدار اوامر توقيف بججز حرية الاشخاص وتفتيش المنازل والمسكن ، واحكام بالحبس الجزائي والتغريم وما شابه ذلك مما لم تعرفه فلسطين ؛ ومنها ما يرمي الى سلب حقوق العرب وهضم مصالحهم كقانون تزع الملكية وقانون تفضيل المحامين الانكليز واليهود على المحامين



العرب باللباس والمعاملة والصلاحية. ومنع هؤلاء الآخرين من تأسيس نقابة لهم في فلسطين  
وبكلمة وجيزة مختصرة فان التشريع الفلسطيني الذي وضع تبعاً للاهواء اليهودية  
ودفاعاً عن المصالح الصهيونية ، والذي قام بتبنيته واقتراره بعض الموظفين من الانكليز  
واليهود لا يعرفون شيئاً عن البلاد ، ليس الاضربة اليمية في وضعية العرب ، واداة فعالة  
في يد الحكومة في مقاومة الحركة العربية التحريرية في الديار الفلسطينية .

(ب) اما الحكم على عدم قانونية السياسة الادارية وعدم حقوقيتها بالنسبة الى  
الاسر السياسية التي ادعت انكليزاً بتسيير سياستها الفلسطينية بموجبها فشيء ظاهر لا  
يحتاج الى دليل فنحن نذكره للقاريء الكريم .

هذا هو شكل الادارة بفلسطين وهو شكل شاذ يقضي بحكم البلاد بصورة  
اسوأ من تلك التي تحكم بها المستعمرات المنحطة . هو شكل يحرم العروبة الفلسطينية  
من الحقوق التي يتمتع بها حتى اهالي المناطق الاستوائية . فالضرائب تجبى بلا تمثيل  
وبدون اقل شفقة او رحمة فتصرف على مصلحة الغير وتسهيل انشاء الوطن القومي  
اليهودي و ثروة البلاد الطبيعية تستخرج وتذهب الى صناديق الاجانب المستعمرين «

هذه هي السياسة البريطانية التي ترمي الى تسخيت العرب وانقراضهم ، وهذا هو  
المصير الذي ينتظر اخواننا في فلسطين ان لم توقف هذه السياسة عن طغيانها وجبروتها  
يا ايها العربي ، هذه هي اعمال بريطانيا التي ترى من واجبها افقار اخواننا واذا لهم ،  
حرماتهم من كل حق طبيعي ، منعهم من الاتصال باخوانهم في بقية البلاد العربية ،  
وهذه هي السياسة التي تسيير عليها الحكومة في فلسطين والتي دفعت اخواننا الى الثورة  
فعرفوا كيف يشورون ويستمتتون في ثورتهم للدفاع عن كياناتهم وحياتهم ، يا ايها  
العربي . هذه هي مدينة العصر العشرين ، عصر النور والحرية ، وهذه هي المطامع  
الانكليزية الصهيونية في بلادنا العربية ، يا ايها العربي ، والتي ستكون ضحيتها المقبلة  
ان لم تقاوم السيف بالسيف وتقارع القوة بالقوة ، هذه هي السياسة المستبدة التي ترمي  
الى تشريد اخواننا في الصحاري والبراري ، وبتشتيتهم في كل صقع وواد ، وهذه هي  
الخطة التي ترمي الى فناء اخواننا وانقراضهم في فلسطين واقامة دولة يهودية على  
انقاضهم ، يا ايها العربي . فما هو موقفك تجاه هذه الحالة المهينة ، ونجاه هذه الوضعية  
المخزنة والاليمة . . . .



## الباب الثالث

### الفصل الثالث

#### — السياسة الاقتصادية —

في الفصلين السابقين من هذا الباب رأينا بالحجج الدامغة والبيّنات الظاهرة القاطعة أن إنكلترا قد ضربت عرض الحائط بالواجبات التي تلقيناها على عاتقها المادة الثانية من صك الانتداب ، فلم تعمل شيئاً لترقية الحكم الذاتي وصيانة الحقوق المدنية والدينية لاهالي فلسطين ، بل كانت كل أعمالها من سياسية وإدارية ترمي الى تسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي ومعاضدتها بإنشائه بكل وسيلة ممكنة .

أما في هذا الفصل فسوف يرى القارىء أن إنكلترا لم تعمل شيئاً لكبح جماح الصهيونيين الاقتصادي ، فسأيرتهم وساعدتهم في سياستهم الاستعمارية الاستغلالية بدلاً من ان تعمل حسب واجباتها الانتدابية والانسانية على حفظ وصيانة وضعية الاهالي الاقتصادية وترقية اقتصادياتهم وازدهارها .

— ١ —

#### — السياسة الاقتصادية في محاربة الأمة العربية —

إن أسباب عدم الاستقرار وتلك الاضطرابات والثورات التي كانت تجتاح فلسطين من وقت الى آخر فتجعلها شعلة نار ، ليست سياسية فقط كما بينا وشرحنا سابقاً ، بل هي إلى حد بعيد اقتصادية . فالعرب لا ينظرون إلى الانتداب على فلسطين كأداة ترمي إلى سحقهم اجتماعياً وسياسياً فحسب ، بل إلى القضاء عليهم اقتصادياً واندثارهم اندثاراً ساحقاً لا يرجى من بعده نهوض أو حياة . فالصهيونيون لا يطعمون بتأسيس مملكة يهودية في فلسطين فحسب ، بل يطعمون بإستعمار الشرق العربي استعماراً



اقتصادياً فيضعون أيديهم على الاسواق المائيّة والتجاريّة لبلاد هذا الشرق ويحطون من فلسطين سوقاً مالياً ومصنعاً لهذه البلاد العربيّة لكي يكون المال اليهودي المسيطر الاعظم في الاسواق المائيّة والتجارية لهذه الاقطار العربيّة . وتكون فلسطين ايضاً مصنعاً ومعملاً يعملون فيه معظم احتياجات الشرق العربي ، فيوزعون منها مصنوعاتهم وما استوردوه من الخارج إلى البلاد العربيّة لكي يكون التاجر اليهودي المتحكّم الاكبر في اسواق هذه البلاد التي يقبضون عليها من «مخنقها» ويستولون على اقتصادياتها من «رقتها» فتصبح لا تستطيع الحركة والتنفس إلا اذا ممح لها الصهيونيون بذلك . وهكذا تصبح بلادنا العربيّة مستعمرة اقتصادياً لا قيمة ولا وزن معه للاستقلال السياسي ، إذ أنّ المستعمر الاقتصادي يتداخل في كل شيء ولا يسمح باتيان أقل شيء يخالف سياسته التي يريدوها ويسعى لتطبيقها . ولكي تصل الصهيونيّة إلى غايتها وأهدافها التي ترمي الى قتل وسحق الاقتصاديات العربيّة ، فإنها تتخذ قاعدة اقتصادية أساسها : الغش التجاري أولاً ، وحماية الانتاج الصهيوني مع حرية التجارة فيما ينتجه العرب ثانياً .

الغش التجاري : إنّ احتكار الصهيونيين « للقوميسيون » او الوساطة في البلاد سهل لهم خطتهم في محاربة الاقتصاديات العربيّة . فأصبح والحالة هذه كل تاجر يضطر إلى طلب ما يحتاجه من بضائع عن طريق الوسيط اليهودي المشبع بالآراء الصهيونية وروح العداة لامة العربيّة ، ولكي يتمكن هذا الوسيط من تطبيق برنامج الصهيونية من قتل الاقتصاديات العربيّة ، فإنه يلوذ بمخطة اقتصادية غشاشة فيقدم البضائع إلى التاجر اليهودي بسعر اقل من السعر الذي يقدمها به إلى التاجر العربي . وهنا يجب أن لا يتوهم القارئ أن الوسيط بهذه الحالة يربح من اليهودي أقل من ربحه من التاجر العربي ، فالوسيط في كاتما الحالتين لا يتنازل عن أي جزء من ربحه لأي كان ، ولكن كل ما يفعله هو :

يأتي اليه تاجران مثلاً ، واحد عربي والآخر يهودي فيطلبان نوعاً واحداً من القماش ففي هذه الحالة يطلب الوسيط للتاجر العربي الصناعة المطلوبة باوصافها المعتادة المعلومة ولكنه يستعمل وسائل أخرى لكي يوفر على عميله اليهودي الذي طلب نفس البضاعة



شيئاً من الثمن . ولنفرض انه يوجد في كل سنتيمتر مربع من ذلك القماش المطلوب عدد من الخيوط هو ج ، فالوسيط يتفق مع عميله اليهودي ان يطلب له نفس القماش ولكن عدد خيوطه بالسنتيمتر المربع يكون «ج - ٢» بينما يكون قد طلب الى عميله العربي هذا القماش بكامل اوصافه . وطبعاً يكون هذا القماش الذي يأخذه اليهودي اقل جودة و اقل ثمناً من القماش الذي يأخذه العربي . فيقدر التاجر اليهودي والحالة هذه ان يبيع بضاعته بثمن اقل من الثمن الذي يطلبه التاجر العربي . وحيث ان المشتري لا يستطيع ان يميز بين القماشين اللذين عليهما ماركة مصنع واحد ومن جنس واحد ، فانه يذهب وراء مصلحته فيشتري ما يلزمه من التاجر اليهودي على الرغم من الايمان المغلظة التي يقسمها التاجر العربي بان ربحه زهيد ، غير عالم وعارف ان ما اشتراه من اليهودي اقل جودة من البضاعة الموحدة عند التاجر العربي .

وهذه الطريقة في العش التجاري لا يستعملها اليهود في استيراد الاقشة فقط ، بل في كل البضائع التي تستورد من الخارج . فألواح الخشب مثلاً كانت تباع في المحلات اليهودية بسعر اقل مما كانت تباع فيه في المحلات العربية على الرغم من كونها من نوع واحد ومستوردة من مصنع واحد . والسبب في ذلك ان التاجر العربي قد طلب كمية من الخشب ، عدد الالواح فيها في كل متر مكعب «ع» ، ولكن التاجر اليهودي يكون منفقاً مع الوسيط على استيراد نفس ذلك النوع من الاخشاب بعدد «ح - ٤» في المتر المكعب . وهذا الفرق في عدد الالواح يكون ناتجاً عن تفاوت طفيف في سمك الالواح من الخشب ...

وهناك امثلة كثيرة على هذه الطريقة التي تسير عليها الصهيونية لقتل الاقتصاديات العربية ، منها علب الحليب . فقد كانت هذه العلب من بعض الماركات تباع في المحلات اليهودية بسعر اقل من السعر الذي تباع به في المحلات العربية ، وسبب ذلك ان كمية الحليب الموجودة فيها اقل من الكمية التي توجد في العلب التي تباع في محلات التجار العرب ... ومنها ايضاً ان معمل زيت ثمن للزيت الصناعي كان يوزع هذا الزيت بزيت الزيتون ويبيعه بأسعار منخفضة جداً . فرفع اهالي الرامه حيث يوجد اكبر موسم للزيتون والزيت النقي الصافي شكواهم الى الحكومة ضد هذه الحطة المتبعة بهذا المحل



فالت الحكومة لجنة بعثت بها الى الرامة لكي تستمع الى شكوى الاهالي واحتجاجهم ، ولكن كانت دهشة هؤلاء عظيمة وامتعاضهم كبيراً عندما شاهدوا على رأس هذه اللجنة الحكومية مدير شمن نفسه ، أي الشخص الذي ضده احتجوا وشكوا ، فخرجوا ولم يقبلوا بأية مفاوضة أو مشاورة . . . . فتأمل يا أخي العربي مبلغ وقاحة هذه السياسة البريطانية ومبلغ سخريتها بعروبتنا . . . .

حماية الانتاج اليهودي : - بما ان المصنوعات العربية في البلاد الفلسطينية ليست على جانب عظيم من الاهمية ، فقد حوّل اليهود الصهيونيون قواهم :

أولاً - الى قتل الزراعة العربية في فلسطين بغية افلاس المزارع العربي الذي يؤلف الاكثرية الساحقة من السكان فيبيع ارضه الى اليهود . وكان اول من نفذ هذه الخطة السير هيرت صموئيل ، المندوب السامي الاول ، الذي كان يهودياً متحمساً لافكاره الصهيونية . فانه على الرغم من علمه ان البلاد كانت ترزخ بحالة من الفقر والبؤس شديدة الوطأة ، فقد راح يزيد المزارعين بؤساً وشقاء فيرهبهم بضرائب ثقيلة لا قبل لهم بها ، ويؤزل اسعار غلات البلاد تزيلاً كبيراً يمنع تصدير الغلال والزيت الى خارج فلسطين . وقد كانت هذه الحاصلات خصبة جداً والطلب عليها من الخارج عظيماً واسعارها غالية . وكان المزارعون والفلاحون واثقين من تصفية ديونهم الناتجة عن الحوب وانشاء اساس مالي ثابت . ولكن آمالهم ضاعت وتبخرت على اثر منعهم من تصدير حاصلاتهم من الغلال والزيت الى الخارج ، اذ انه عقب ذلك هبوط عظيم في اسعار هذه الحاصلات التي هي مصدر ثروة البلاد . ولم تكثف هذه السياسة بل استرسلت بحظتها الغاشمة فزادت ضائقة المزارعين شدة بتصفيتها البنك الزراعي العثماني واجبارها الفلاح على دفع المبالغ التي كان قد استدانها من البنك المذكور . ولما لم يستطع المزارعون الاستفادة من محصولاتهم بسبب منع تصديرها كما أسلفنا ، فانهم وقعوا في ضائقة مالية شديدة ثقيلة الوطأة ، حتى ان كثيرين منهم وجدوا انفسهم بحالة لا يستطيعون معها ان يجرثوا اراضيهم ويزرعونها فتغلغل اليأس في قلوبهم وعرضهم الفقر والكي يتخلصوا من هذا العسر المالي فيدفعون ديونهم ويسددون ضرائب الحكومة ، منهم من استدان ربا فاحش لينجو من هذه الضائقة ، وهم وهم الاكثرون ، لم يستطيعوا حتى الاستدانة فباعوا اقساما من اراضيهم . . . وهذا ما كانت



تقصده الحكومة وتعمل كل الوسائط والوسائل الممكنة للوصول اليه والحصول عليه .  
والذي يستدعي الاسف والسخرية حقا قيام الحكومة المنتدبة بهذا العمل الشائن  
فقصفي ذلك البنك الزراعي الوحيد من نوعه في وقت توجد فيه البلاد ، ولا تزال ،  
بحاجة ماسة الى بنوك زراعية تقرض الفلاحين لآجال طويلة بفوائد قليلة ، والتي من  
واجبات الحكومات المنتدبة تأسيسها وانشاؤها ان كان عندها شيء . يسمى بالاصلاح  
والعدل اللذين يجب ان تترين بهما الحكومات . وما يزيد في هذا الاسف والسخرية  
ان الحكومة قامت بهذه التصفية بعد ان اذاعت على لسان مندوبها سنة ١٩٢٠ ، انها  
ستؤسس مصارف لاقرض الفلاحين لآجال طويلة بغية مساعدتهم وترويج المنتوجات  
الوطنية . . . ولكنها بضاعة اوروبية وعودغربية يا أخي العربي وقد اصابتنا حمة منها .  
واليهود لا يكتفون بتزليل اسعار الحاصلات العربية التي هم ينتجونها بل يعملون  
ايضاً على تزليل اسعار الحاصلات العربية التي لا ينتجونها ، مستعملين لهذه الغاية طرقاً  
اقتصادية تدعها وتسهر على تنفيذها الحكومة التي اصبحت آلة صماء في ايدي رجالات  
الصهيونية يوجهونها حيناً وحيناً شاؤوا وأرادوا . . . . .  
واليك ايضاح ذلك بالأمثلة :

ان المزارع العربي ، نجح في زراعة البطيخ بينا المزارع اليهودي لم ينجح فيها  
كسجاحه . ولكي يلحق اليهود الاذى والضرر بالمزارع العربي فقد ادعوا ان البطيخ  
في البلاد قليل . . . . . وبعد بضع زيارات رسمية « وغير رسمية » <sup>(١)</sup> قام بها اعضاء اللجنة  
الصهيونية . . الى دار الحكومة ، خفضت هذه الاخيرة الضريبة عن البطيخ الاجنبي ،  
فدخل البلاد وعم الاسواق فهبط من جوا . ذلك سعر البطيخ وقل ربح المزارع العربي  
ان لم تقل قد خسرو .

والمزارع العربي قد نجح في زراعة الموز بينا المزارع اليهودي لم ينجح بزراعته ،  
فادعى اليهود ، لقتل الزراعة العربية ، ان الموز الموجود في البلاد غير كاف ، فاسرعت  
الحكومة كما هي عادتها بتخفيف الضريبة الموضوعة على الموز الوارد الى البلاد فدخلها  
واغرق الاسواق ، فتضرر المزارع العربي من ذلك كثيراً . . . . . وهكذا دو اليك ،



فاليهود لا يزالون يتبعون مثل هذه الوسيلة لقتل معظم المحصولات العربية من الحنظل والفلال ، والحكومة لا تزال هي هي في مسايرتها ومعاضدتها لهذه الفئة اليهودية المدللة . . .

واليهود في حيفا معمل لاستخراج الزيوت يدعى معمل « شمن » ولكي تؤذي الزراعة العربية فان الصهيونية طلبت من الحكومة ان ترفع الضريبة عن الفول السوداني وخصوصاً عن السمسم الوارد من الخارج لحماية هذا المعمل ، وحثتها في ذلك ان اسعار السمسم الفلسطيني مرتفعة ، وان الكمية التي تنتجها البلاد غير كافية . ولكي تكفل الحياة لهذا المعمل فانها طلبت ايضاً زيادة الرسوم الجمركية على الزيوت المستوردة من الخارج ، فلبت الام الحنون ، <sup>(١)</sup> كمادتها الطلب . فتزل على اثر ذلك سعر السمسم الفلسطيني وارتفع سعر الزيت فتضور المستهلك الفلسطيني والمزارع العربي ، اما ادعاء اليهود ان السمسم الفلسطيني غير كاف ، فليس إلا مجرد مراوغة يراد بها التضليل ، فقد بلغت صادرات السمسم الفلسطيني عام ١٩٢٦ ، اي في السنة التي جناه فيها السعر سمسون لدرس حالة البلاد الزراعية ، ٣٥٣٦ طناً ، متوسط سعر الطن ٢٠ جنياً و ٢٧٨ ملاً الطن الواحد ، ويرد اكثر السمسم من الصين وهو اقل جودة من السمسم الفلسطيني <sup>(٢)</sup> يسد حاجة البلاد بدليل زيادة الصادرات منه على الواردات . والمزارع العربي لم يتضرر تجارياً فقط من هذه السياسة الحكومية تجاه السمسم الوطني ، بل ضرره كان زراعياً ايضاً ، اذ انه يستطيع زرع الارض بعد قلعه فوراً بمزروعات شتوية . <sup>(٣)</sup> وذلك لان السمسم لا يستنزف القوة الغذائية في الارض ، فهو اينما زرع فإن موسم القمح الذي يعقبه يأتي دائماً وافراً . <sup>(٤)</sup>

وربما يستغرب القارىء من رواج السمسم الصيني في فلسطين وهو اقل جودة من السمسم الوطني ويباع بسعر احسن من السعر الذي يباع به السمسم الوطني في الاسواق الخارجية . . . . ولكن استغراب القارىء يزول عند ما يعلم ان الوضعية بفلسطين

١ - كما يقول عنها بعض الاعضاء الفاسدة في البلاد ، والتي ستبتر في القريب العاجل . . .

٢ - تقرير سمسون : ص ١٦٨

٣ - تقرير سمسون : ص ١٦٩

٤ - سعيد حماده . النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٠



وضعية سياسية قبل كل شيء ، « فاليهود يريدون قتل المزارع العربي مهما كلف الامر ، وهم في سبيل ذلك يتحملون بعض الاضرار للمادية (١) »

وتتبع الحكومة الفلسطينية نفس هذه السياسة مع الزيت الفلسطيني الذي يؤلف اعظم محصول عند المزارع العربي ، فتخفف الضريبة الجمركية المستوفاة على الزيوت الاجنبية التي تدخل الاسواق فتفرقها ، ويهبط على اثر ذلك سعر الزيت الوطني هبوطاً عظيماً ويتضرر المزارع العربي ضرراً كبيراً . وهذه الخطة متبعة ايضاً بالحكومة قصد حماية المطاحن اليهودية . ففي حيفا توجد مطاحن يهودية اسمها البارون ادمون دي روتشيلد وابتدأت تدور عام ١٩٢٣ . ولكي تؤمن الحكومة رواجاً وسوقاً واسعاً للدقيق الذي تنتجه هذه المطاحن فانها وضعت ضريبة كبيرة على الدقيق الوارد من الخارج لكي تحول دون مزاحمته للدقيق اليهودي . ولكي تساعد الصهيونية في محاربتها للزراعة العربية وتؤمن لها بعض الارباح فانها رفعت الرسوم الجمركية عن القمح الاجنبي فألحقت بالمزارع العربي من جراء ذلك اضراراً فادحة (٢) .

واليهود ايضاً يستعملون سلاح المقاطعة في قتل الزراعة العربية . ففي اثناء الثورة الاخيرة كانوا ينشرون المنشورات تلو المنشورات داعين بعضهم بعضاً على عدم شراء اية بضاعة عربية . وقد جاء في احدها : « ايها اليهودي اعلم ان ٩٥ بالمائة من البطيخ الذي يباع في اسواق المدينة هو من محصول المجرمين اهالي قلقيلية وطولكرم . فكل من يدفع ملياً واحداً لشراء بطيخ فانه يزيد اعداءنا قوة في حريمهم ضد الاستعمار اليهودي ، فلا تأكل ولا تشتري بطيخاً » . . . . فرجائي اليك يا اخي العربي ان تأخذ من هذا المنشور عبرة تعتبرها فتقاطع مقاطعة تامة شاملة كل بضاعة يهودية فلا تشتريها ولو مهما كانت الظروف والاحوال التي انت فيها . . .

وكانت نتيجة هذه السياسة المتبعة من حماية الانتاج اليهودي وحرية التجارة فيما ينتجه العرب ، ان هبطت اسعار المحصولات الزراعية الى نصف قيمتها المعتادة ، « فالسوق

(١) تقرير سمبسون . ص . ١٤٨ ، فتتكن هذه السياسة امثلة لك يا اخي العربي المجاهد في سبيل حريتك فلا تشتري بضاعة يهودية ولو مهاكفك الامر من التضحية ونكران الذات »

(٢) تقرير سمبسون ص ١٥٩



مكتظة بالمحصولات الاجنبية ، ولم يعد في وسع المزارع ان يبيع الزائد من محصولاته»<sup>(١)</sup> ولكن الحكومة لم ترحم هذا المزارع فتعد له يد المساعدة والمعونة ، بل استرسلت في سياستها الاستعمارية « فرفعت نسبة ضريبة العشر وتعداد المواشي للدخل الصافي من زراعة الارض من ١٩ في المائة الى ٣٢ في المائة»<sup>(٢)</sup> .

ثانياً - : الى محاربة المصنوعات في جميع البلاد العربية لكي يخلو لها السوق في الشرق العربي ، وهي في ذلك تعتمد على التعريفية الجمركية . فانها تضع ضريبة جمركية كبيرة على كل بضاعة مستوردة من الخارج مما تنتجه هي في البلاد ، فتجعل بذلك رواج هذه البضاعة الاجنبية في الاسواق الفلسطينية صعباً جداً ان لم يكن مستحيلًا وهي في معظم البضائع التي تنافس بها المنتجات العربية ، تتكبد بعض الخسائر من الارباح التي جنتها من بضائعها في الاسواق الفلسطينية . ولناخذ معمل الامنت نيشن مثلاً على ذلك ، فهذا المعمل ملك للانكليز واليهود ومكانه حيفا . « فالحكومة مكنت هذا المعمل من الاحتفاظ بالسوق الداخلي ، وذلك بوضعها رسماً جمركياً على الامنت الاجنبي يبلغ ٧٠ في المائة»<sup>(٣)</sup> . « وقد زادت الحكومة الرسم الجمركي على الامنت الاجنبي من ١٢ شلناً الى ١٦ شلناً و ٦ بنسات على الطن الواحد ، على الرغم من انه في وسع الشركة ان تريح بموجب التعريفية الجمركية الاولى ، مما سبب انتقاداً شديداً لا يخلو من الحق»<sup>(٤)</sup> .

وقد يبيع الطن الواحد من امنت نيشن في فلسطين مجنيهين و ٧٠٠ ملاً . وكان قسماً من هذا الامنت يباع في مصر وقبرص ، « ولكن القسم الاكبر من الصادر كان الى سوريا ، حيث يبيع الطن الواحد بمعدل ٤٥ شلناً ، اي اقل من السعر الذي يباع به في فلسطين بتسعة شئات ، فضلاً عن مصاريف الشحن ، اي باسعار غير راجحة»<sup>(٥)</sup> . والهدف الذي تسعى اليه الصهيونية بمخبطها هذه هي اضعاف المركز المالي لمعامل الامنت العربية حتي تغلق ابوابها ، فيخلو السوق للامنت

(١) تقرير جونسون كروسي : ص ٦٥

(٢) كروسي : ص ٦٥

(٣) تقرير بيل : ص : ٢٨٠

(٤) تقرير سمجسون : ص : ١٥٧



## اليهودي .

وقد اعربت الصهيونية عن رأيها هذا ، وبما تسعى اليه من مضاربة المصنوعات المصرية القطنية والجلدية ، وصناعة التبغ ، ومن مضاربة البلاد العربية الاخرى في صناعة الملابس ، بالتقرير الذي قدمته الى السير هوب سمبسون <sup>(١)</sup> .

« وقد كانت التعريفة الجمركية في زمن الاتراك ١٢ ونصف بالمئة على كل مادة مستوردة ، ولكن الحكومة قد الفت هذه التعريفة وابدلتها بتعريفة تتراوح بين الصعود والهبوط تبعاً للمواد المستوردة والاحوال والظروف <sup>(٢)</sup> . » وقد كانت هذه الرسوم الجمركية المفروضة على الكبريت الموضوع في علب تبلغ ٥٣ بالمئة ، وكان الرسم المفروض على الجرادل المصنوعة من الحديد المطلي التي لا يتجاوز قطرها ٢٧ سنتيمتراً ، يبلغ ٩٠ بالمئة ، ومعدل الضريبة المفروضة على السكر ١٠٠ بالمئة وعلى الدخان ٤٩ بالمئة ، والبترول ٥١ بالمئة . <sup>(٣)</sup> وهكذا دواليك . . . » وفي سنة ١٩٣٦ بلغت قيمة الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية ٧٠٠٠٠٠٠ جنيهاً وبلغت الرسوم المستوفاة عنها ٢٠١٢٠٠٠ جنيهاً . <sup>(٤)</sup> فتأمل . . . .

« وكانت الارقام الوافرة التي تستمدّها الخزينة العامة من الجمارك وهذا التباين الكبير بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة باعثاً للقلق والانتعاج <sup>(٥)</sup> . » فقد بلغ الوفر الذي تستمده الحكومة من الجمارك في سنة ١٩٣٦ ، ٦٢٢٧٠٠٠ جنيهاً ، « وقد انتقد تراكم هذا الوفر الكبير ، كما هو المسأوف في مثل هذه الحالة ، على اساس ان دافعي الضرائب قد كلفوا بدفع مال لا حاجة اليه ، وانه ما دام هذا المال قد جمع فقد كان ينبغي انفاقه على الاشغال او الخدمات العامة <sup>(٦)</sup> . »

(١) تقرير سمبسون : ص : ١٦٤ - ١٦٦

(٢) بنتوش : انكلترا في فسطين : ص : ١٥٣

(٣) تقرير بيل : ص : ٢٨

(٤) راجع تقرير بيل : ص : ٢٨

(٥) تقرير بيل : ص : ٢٧٦

(٦) تقرير بيل : ص : ٢٧٤



ولا تقتصر الحكومة بمحايتها للصناعة اليهودية بالتعريف الجمركية التي تفرضها على البضائع المنافسة ، بل « اعفت الآلات والمواد الخام والمواد المصنوعة جزئياً التي تستورد لاستعمالها في الصناعة من الرسوم الجمركية <sup>(١)</sup> » . وقد اصبح من جراء ذلك « تقوية المشاريع الصناعية اليهودية في الوطن القومي يؤدي الى تقهقر الصناعات العربية فالحلها . فلقد تضررت صناعة الصابون في نابلس ، وهي كبرى الصناعات العربية ، تضرراً كبيراً من مزاحمة صابون المصانين اليهودية لها <sup>(٢)</sup> » . وعقب ذلك « هبوط مصدرات صابون غسل الثياب الى مصر من ٤٥٧٧ طناً الى ٧٩٢ طناً <sup>(٣)</sup> » . فاصبح عند العرب من اثني عشر معملاً للصابون في يافا ، اربعة معامل فقط ، وكانت قيمة الصادر من الصابون في سنة ١٩٣٠ ، ٢٠٦٤٥٩٠ جنيهاً ، فاصبح الصادر منه في عام ١٩٣٥ ، ٧٩٣١١ جنيهاً فقط <sup>(٤)</sup> . فتأمل . . . ومثل آخر على جمود الصناعة العربية من جراء هذه السياسة ، صناعة الاصداف العربية . فقد كان يعمل في هذه الصناعة ما يزيد عن ١٥٠٠ عامل عربي ، فنقص هذا العدد حتى اصبح في سنة ١٩٣٦ ١٥٠ عاملاً ، « على انسه بالرغم من هذه التدابير فعدد قليل من الصناعات المحمية يقدر الان ، - ١٩٣٦ - اذا كان هناك منها ما يقدر ، ان تراحم البضائع المستوردة من حيث سعرها ودرجة جودتها <sup>(٥)</sup> . . . »

ولا تكفي الصهيونية بوسائلها هذه في محاربتها للاقتصاديات العربية ، بل انها تجتهد في اقضاء العامل العربي عن جميع دوائر اعمالها . ففي دوائر الزراعة لا تسمح الصهيونية لاي يهودي كان باستخدام العمال العرب ، وان هو فعل فالمؤسسات اليهودية

(١) تقرير بيل : ص ٢٧٧

(٢) تقرير بيل : ص ٢٦٦

(٣) حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين : ص ٣٤٥ -

(٤) الاحصاء الاقتصادي لسنة ١٩٣٩ ص ١٠٦ راجع تقارير الحكومة لسنتي ١٩٣٢-١٩٣٥

ففيها كثير من الامثلة التي تظهر لسك تاثير السياسة الحكومية الجمركية على وضعية العرب الاقتصادية

(٥) تقرير بيل : ص ٢٠٩



الصهيونية تقاصه اشد القصاص (١)

وفي المصانع ايضاً لا تسمح باستخدام العامل العربي . فجميع عمال مصانعها هم من اليهود ، والويل ثم الويل لصاحب المصنع الذي يشغل في مصنعه ولو عاملاً عربياً واحداً .

وكما تؤمن الصهيونية على تطبيق سياستها هذه من مقاطعة العامل العربي وطرده من جميع الاعمال التي لها اقل صلة باليهود ، فانها الفت فرقاً من العمال دعتها باسم « الحاميات اليهودية » . . . . وقد اشتهر امر هذه الحاميات واصبح من غير الممكن تعداد حوادثها الاستعمارية التي تقع كل يوم وفي جميع انحاء فلسطين . اما مهمة هذه الحاميات فهي التعرض للعمال العرب ومنعهم من الاعمال التي يارسونها ويقومون بها ولو باللجوء الى القوة ، وعذرهم في ذلك ان هذه الاعمال يجب ان تكون خاصة الشعب اليهودي . وعند ما يتابع العمال العرب عملهم فلا يابهون لتهديد الحاميات اليهودية ، يعتدي عليهم افراد هذه الحاميات ، فتقع من جراء ذلك حوادث دائمة يذهب ضحيتها قسم من الجائنين . والانكى من كل شي . في اعمال هذه الحاميات انها تتعرض بعض الاحيان لاعمال هي عربية محضة ليس لليهود بها اقل علاقة او صلة . فهي تعتدي مثلاً على العمال الذين يعملون لحساب التاجر العربي الذي اشترى اثمار بيارة من شخص يهودي فتأبي عليه حق التصرف بشؤونه وتمنعه من تشغيل بني قومه ، والاشد نكابة من هذا انها تحاول ان ترغمه على دفع اجور للعامل اليهودي ضعف ما يدفعه للعامل العربي . هذا على الرغم من الحق الصريح الذي يعطي التاجر المشتري اثمار البيارة حق التصرف بالثمر كيفما شاء ، وقطفه باي شخص احب واراد ؛ ويقطع كل علاقة لصاحبها بالثمر والتصرف به .

ومما يدعو الى السخرية حقاً ان الصهيونية تعلن في الاندية والمجتمعات وعلى صفحات الجرائد والكتب انها عملت خيراً عمياً وجلبت صفاء عظيماً للعامل العربي ، وتصرخ دائماً وابدأ انها لا تريد غير فائدته ومنفعتة الذاتية . . .

اما مبلغ الاضرار التي لحقتها هذه الحطة الاقتصادية الاخيرة بالعمال العرب فهي



جد عظمية وفادحة كثيراً ، حتى أصبح ٩٠ بالمئة من العمال العرب بطالتهم جزئية<sup>(١)</sup> وقد قدر عدد العمال العرب الباطلين في سبع مدن مختارة في سنة ١٩٣٧ ب ٢١٤.٠٠٠<sup>(٢)</sup> فتأمل . . . . ولا يظن القاريء ان العمال اليهود كانوا في رخاء على الرغم من هذه الخطة التي اختطوها . فقد كان عدد الباطلين منهم حسب الاحصاء الذي اخذ في سبع مدن سنة ١٩٣٧ يبلغ ١٢.٠٠٠ عاملاً<sup>(٣)</sup> ، والقصد الذي تسعى اليه الصهيونية من مقاطعة العامل العربي هو :

- ١- إيجاد أعمال لأكبر عدد ممكن من العمال اليهود ، لتحول دون البطالة من جهة ولتطالب الحكومة بفتح أبواب الهجرة من جهة ثانية .
- ٢- سد أبواب الرزق والعيش في وجه العامل العربي لكي ترغمه على الرحيل من وطنه والهجرة من بلاده وأرضه . ويمكن للقاريء أن يعلم مبلغ الضائقة التي يوزخ تحت أثقالها العامل المسكين متى عرف أن الصهيونية واطعة يدها على معظم الموارد الاقتصادية في البلاد .

هذه هي خطة الصهيونية الاقتصادية في البلاد العربية قد أوردنا نقتاً صغيرة موجزة منها . وزعماء اليهود يعتقدون أن هذه الخطة وهذا المنهاج يضمنان للمملكة الاسرائيلية هنا ورخاء ، فهل ياترى يؤيد علم الاقتصاد خطتهم هذه ؟ وهل الوضعية السياسية والاقتصادية في البلاد العربية المجاورة تدعم منهاجهم هذا ؟

- ٢ -

### — مدى نجاح الصهيونية الاقتصادية في محاربة الامة العربية —

إن الحكومة ترمي من وراء سياستها الاقتصادية إلى إيجاد حالة مصطنعة تبرر معها زيادة هجرة اليهود الى البلاد ، لان عدد اليهود الذين يمكنهم أن يستوطنوا في الاراضي لا يمكن أن يتجاوز حداً معيناً ، ولذلك كان الاهتمام موجهاً في الاكثر نحو التقدم الصناعي وقلب البلاد إلى بلاد صناعية وما يتصل بها من حاجة الى العمال

(١) راجع سبسون : ص : ١٥٨-١٥٩ (٣) بالستين غازيت رقم ٧٦٧ سنة ٣٩٣٨

(٢) بالستين غازيت : رقم ٧٦٧ سنة ١٩٣٨ .



والمهاجرين بدلاً من توجيهه الى سير الزراعة البطي. (١) . ولكن هل ياترى لفلسطين المؤهلات الكافية التي تجعل منها بلاداً صناعية ؟ . . . وهل تقدر على الوقوف بوجه المزاومة الاجنبية ؟ . . .

انه حتى يُقيض لاي معمل في فلسطين النجاح الثابت يجب ان يحول انظاره الى الاسواق المصرية والسورية لاستهلاك القسم الاكبر من محصوله لا الى الاسواق الفلسطينية ، ولهذا فالمعامل التي تصنع البضائع الرائجة في تلك البلاد هي التي يؤمل نجاحها (٢) . . . انتبهوا الى هذه العبارة يا عرب سوريا ومصر اذ بموجبها يتوقف عليكم فشل الصهيونية لاقتصادية . . . ومتى فشلت اقتصادياً تنهار ويقضى عليها سياسياً . . . فهل ياترى لهذه المعامل اليهودية المميزات الكافية التي تؤمن نجاحها ورواج بضائعها في هذه الاسواق العربية فتضمن بذلك فوزها ؟ . . . ان الواقف على حالة فلسطين وبلاد الشرق الادنى ، لا يستطيع ان يأمل لهذا المنهاج الصهيوني الاقتصادي النجاح والفوز ، وذلك لعاملين :

( الاول ) - عامل اقتصادي . ان فلسطين اقل بلاد في العالم تستطيع سد حاجاتها بنفسها بدليل زيادة الواردات الهائلة على الصادرات (٣) . . . فهي بلاد فقيرة لا يمكن ان تصبح في يوم من الايام بلاداً صناعية ، اذ انها خالية من المواد الاولية التي هي العامل الاكبر في تفوق ونجاح كل صناعة ، فمن هذه الجهة فان للمصانع العربية عامل تفوق كبير على المعامل اليهودية ، لانه يوجد فيها بعض هذه المواد الاولية التي يجب على المعامل اليهودية ان تجلبها من الخارج . ففي مصر القطن ، وفي سوريا القطن والصوف والحرير وفي العراق الصوف والبتترول . فوجود هذه المواد الاولية يكون عامل تفوق عظيم في التجارة والصناعة . ولا يقتصر تفوق البلاد العربية على صناعة المصانع الیودية بالمواد الاولية فحسب ، بل ان اجرة العامل العربي التي لا تذكر ابداً بالنسبة الى اجور العامل اليهودي الذي لا يستطيع العيش ان خفضت هذه الاجور ، تلعب دوراً هاماً في هذا التفوق . وهكذا يكون للمصنع العربي عاملاً التفوق في الصناعة ، وهما المواد

(١) تقرير بيل : صفحة ٣٨١ .

(٢) تقرير سمبسون . ص ١٦٦ .

(٣) الأيمس : ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦



الاولية واجور العامل المنخفضة وذلك بخلاف المصنع اليهودي الذي ليس عنده مواد اولية ، والذي يدفع لعماله اجوراً عالية جداً لا تتناسب مع حالة البلاد الصناعية . ومن جهة ثانية فقد انشأت مصاريف عديدة في البلاد ، وقد اخذت هذه المصاريف بيد المشاريع الاقتصادية لمساعدة الحركة الزراعية والصناعية في البلاد ، فشجعتها وساعدتها على الوقوف والنهوض ، فعاد عليها من ذلك ربح وفير كبير . وعندما يقام في كل عام المعرض الصناعي والتجاري في احدى امهات المدن العربية ، يكون الاقبال عليه عظيماً والتشجيع الذي يلاقيه كبيراً . فالامل الذي كان يجازم الصهيونية في الاستيلاء على الاسواق العربية قد خاب وفشل ، حتى ان مصنوعات هذه البلاد قد وجدت لها مكاناً واسعاً في الاسواق الفلسطينية ، ويتضح ذلك من ارقام الصادرات والواردات بين سوريا وفلسطين :

السنة	الوارد من سوريا بالجنيه الفلسطيني	الصادر الى سوريا بالجنيه الفلسطيني
١٩٢٩	٤٧٣٠٧٦	١١١٩٠٨
١٩٣٠	٥١٢٦٨٨	١٠٦٧٠٣
١٩٣١	٣٠٤٧٩٥	١١١٢٠١
١٩٣٢	٢٦٦٥١٧	١١٤٢٢٨
١٩٣٣	٣٢٩٤٣٦	١١١٤٥٩
١٩٣٤	٤٢٩٤٠٥	٩٥٨٦٠
١٩٣٥	٥٢٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠

( الثاني ) - عامل سياسي : ان النهضة الاقتصادية التي عمت الاقطار العربية من عراقية ومصرية وسورية ، ليست الحاجز الوحيد الذي يقف سداً في سبيل رواج البضائع الصهيونية وتفوق التاجر اليهودي ، بل هناك عامل آخر ، عامل سياسي عظيم الحيوية أيضاً . فعندما ابتدأت الصهيونية بتطبيق برنامجها الاقتصادي الاستعماري على فلسطين والبلاد العربية المجاورة لم تظن فيدور مجلدها ان هذه البلاد الوارثة اعظم المدن والاحضارات ، ستفقد من ركبتها وتنهض من كبوتها فتعتمد بانظارها القوية وبصائرهم القوية الى بعيد ، الى ستائر المستقبل الكثيفة فتخرقها ونجد وراء الصناعة



والعمل فتؤسس المصانع والمتاجر ، والمصارف ، والفبارك سعيًا وراء تحرير نفسها اقتصادياً لكي تتم لها الحياة الحرة ، فتؤمن على استقلال كيائها سياسياً . لم يدر بجلدها ويخطر ببالها ان نهضة كبيرة عظيمة في عالم الصناعة والزراعة ، وفي الامور التجارية والمسائل المالية ، ستعم البلاد العربية فتنفخ فيها روحاً جديدة وتبث بين ضلوعها وحناياها مقاومة عنيفة ومحاربة قوية شديدة البأس والمواس لهذه العصابات الصهيونية التي تود وتسعى سعيًا حثيثاً متواصلًا لاستغلالها بمفردها واستثمارها وحدها فتسودها اقتصادياً لكي يسهل عليها استثمارها سياسياً . لم تؤمن الجماعات اليهودية ان العروبة المبعثرة في كل صقع وواد ، المستعبدة المستثمرة ، المكبلة بقيود ثقيلة من العبودية والاستعباد ، ستلم شعنها وتنفض نهضة مباركة جبارة عنيدة ، نهضة حريسة بابناء الراشدين والامويين والانديلسيين ، فتقف بانبائها وخيرة شبابها ورجالها غير آسفة او نادمة الى النار والموت طمعاً في الحياة الحرة وتحلصاً من الاستعمار الصهيوني والظفيان الاجنبي . لم تعتقد العصابات الصهيونية بذلك ولم تؤمن ان هذا الشعب العربي الكسول الحامل في رأياها ، الحقيق الذي حسب ادعاءاتها واعتقاداتها سينفض عنه ثوب الذل والحقول ، ويتعري عن ثياب الرضوخ والخنوع ، فيشمر عن ساعد الجد والنشاط ، عن ساعد النضال والجهاد فيثور كالصواعق وينقض انقضاض الصقور الكواسر على اغلال وقيود الاستعمار المقيد بها فيحطمها تحطياً ويغالب العواصف الاستمارية والسيول الاجنبية فكيف نفسه حسب الظروف والحالات وتمشيًا مع سنن التقدم لكي تتجد له الحياة فيكون من الخالدين الابديين . . .

لم تنتبه الصهيونية ابنة العصابات اليهودية الى هذا كله ، وظنت انه في استطاعتها ان تجعل من العربي مطية لها وآلة صماء في بناء وطنها القومي وتأسيس مملكته الاسرائيلية في قسم من اراضيها الفلسطينية / فتدوم حياة هذا الوطن عليه وعلى اسواقه . ولكن هي الحقيقة الواضحة تجيب هذه الآمال وتبخر هذه الاحلام والخيالات ، فاذا بالشعب العربي كالبنيان المرصوص يقوم دفعة واحدة وكتلة مترابطة الصفوف مترابطة الاجزاء والحلقات ليُدافع عن كيانه ويناضل في سبيل وحدته واستقلاله ضد كل طغمة من الطغمت الاجنبية ان كانت يهودية ام فرنسية ام انكليزية . . . هي الحقيقة الظاهرة



الواضحة تقضي على هذه الاماني والتصورات وتظهر ان المنهاج الذي تبني عليه مملكة اسرائيل حياتها في فلسطين هو منهاج خاطيء . اذ انه يقوم على نظريات اقتصادية مغلوطة وافتراسات سياسية غير صحيحة . فالعالم العربي قد فهم باجمعه وعلم باسره الخطر الصهيوني الذي يهدد كيان العروبة بالانحطاط والانحلال والفناء ، علم ان الصهيونية لا تهدد فلسطين فحسب ، بل جميع اقطار العروبة وامصارها سياسياً واقتصادياً ، فعاهد نفسه واقسم ايمانه على مقاومتها بشدة ومحاربتها بقوة وعنف لكي يقتل جراثيمها ويميت ميكروباتها قبل ان يستفحل امرها وتزيد شرورها وآثامها فيكبر خطرها ويعظم شرها ، وقرر مقاطعة المصنوعات والمتاجر الصهيونية مقاطعة شاملة كاملة .

اما في فلسطين فقد اشتدت روح المقاطعة والعداء اشتداداً كبيراً واطهرت العروبة الفلسطينية الالية النفس ، الكبيرة الروح ، رغبة ملحمة شديدة وارادة قوية عظيمة في مقاومتها ومحاربتها لما تنتجه المعامل الصهيونية ، وذلك لانها شعرت انه من الذل والعار والعيب والشنار ان تغذي بدراهمها وتساعد باهوالها ، الصهيونية التي تسعى بكل وسيلة ممكنة وتعمل كل الوسائط والطرق لاجراجها من بلادها وطردها من ارضها واوطانها (١)

وهذا العامل السياسي لا يقتصر على العرب وحدهم ، بل يتعداهم الى العالم الاسلامي ايضاً ، فالمسلمون ما تحققوا من الاخطار التي تهدد فلسطين ، قبلتهم الثانية ، وبقية الاقطار العربية حتى اعلنوا مقاومة الصهيونية ومحاربتها ، فاجتمعت هيئة العلماء في فارس وافغانستان وغيرهما من البلدان الاسلامية وحرمت شراء البضائع اليهودية وعدت الذين يشترون هذه البضائع مارقين من الدين كافرين به .

وفي عام ١٩٣٠ عقد في فلسطين - في مدينة القدس ، مؤتمر حضره ١٤٥ مندوباً من كافة انحاء العالم الاسلامي وترأسه سماحة الحاج امين افندي الحسيني ، مفتي الديار الفلسطينية وزعيم فلسطين الاكبر ، فكان مظاهرة لوحدة المسلمين وتضامنهم لها

(١) اما الآن وبعد ان اعز العرب مقاطعتهم للصهيونية الاقتصادية ، فان هذه المقاطعة تطبق بفلسطين بشكل يدعو الى الاعجاب . . . اما خارج فلسطين فان مقاطعة بقية الحكومات العربية لها فليس الامهزلة ، ليس الاوسيله جديدة يجني بها رجال هذه الحكومات المنافع والارباح .



مغزاها اذ انها اقيمت في ارض فلسطين<sup>(١)</sup> .

وقد قالت جريدة « ترسلان » الهندية على اثر قرار اللجنة الملكية في تقسيم فلسطين ما نصه : « اننا نقول بلسان كل بنغالي هندي ان قرار اللجنة الملكية لا يحل المشكلة ولا يطفىء نارها . وان الهنود لا يقبلون بتأسيس مملكة يهودية على حساب العرب وفي بلاد تحت كل شبر منها قهر ولي او نبي او مجاهد او صحابي . واننا ندعو كل مسلم الى مقاومة هذا التقرير ، ما استطاع الى ذلك سبيلا ، وان يؤيد عرب فلسطين في جهادهم » .

وهكذا يظهر ان الحالة الاقتصادية في البلاد العربية وتفوقها على الاقتصاديات اليهودية بالمواد الاولية وانخفاض اجور العامل والعوامل السياسية من موقف العالمين العربي والاسلامي ، تحول كلها دون تقدم الصناعة الصهيونية وانتشارها في بلاد العرب . واذا نظم ابناء العروبة خطتهم التي ترمي الى مقاطعة اليهود ومضروعاتهم واقاموها على اسس اقتصادية ، فانها تسد امام المنتجات الصهيونية ابواب الشرق العربي واسواقه وتقتضي عليها بالبقاء في الاحياء اليهودية من فلسطين فقط . وهكذا يتضح انه لاجل حياة المعامل والصناعة اليهودية في الشرق العربي الذي بدونها لا مستقبل اقتصادي للوطن القومي اليهودي .

٣

### — الصهيونية الاقتصادية والمنافسة الاجنبية —

هذا هو المنهاج الاقتصادي الصهيوني في البلاد العربية قد بينا بالحجج والبراهين خطاه وفساده . اما العدو الذي يحول دون نجاح هذا المنهاج الاقتصادي وفوزه ، فانه ليس بجالة العرب الاقتصادية وموقفهم العدائي فحسب : بل هو في منافسة المصنوعات الاوروبية ايضاً لهذه المنتجات اليهودية ، تلك المنافسة التي لا تقدر المصانع اليهودية على مزاحمتها والوقوف في وجهها ومقاومتها والتغلب عليها . فالصناعة والتجارة لا تعرفان المحاباة ولا تراعيان الحواطر والمحسوبيات . . . فان



وجد بضاعتان من جنس واحد واتقان واحد في سوق واحد ، فذات الثمن الاقل منها هي البضاعة التي تروج في ذلك السوق . فالمصنوعات الصهيونية في فلسطين لا تملك العوامل الرئيسية التي تؤمن رواجها وانتشارها في الاسواق الخارجية التجارية ؛ وذلك يرجع لعدم تمكنها من العاملين الاولين الوحيدين في تفوق كل صناعة ، وهما اولاً : المواد الاولية ، وثانياً : انخفاض الاجور التي يتقاضاها العامل . . .

فبلاد فلسطين ، كما اوردنا ، بلاد فقيرة ، بل « اقل بلاد في العالم تسد حاجات نفسها بنفسها <sup>(١)</sup> » فالصناعة فيها تعتمد الى درجة قصوى على المواد الاولية المستوردة <sup>(٢)</sup> « والحياة الاقتصادية بسيطة اولية <sup>(٣)</sup> » ، فهي خالية من المواد الاولية ، التي تكون العامل الرئيسي في تفوق كل صناعة وتجارة . فالصناعة تتطلب المواد الاولية التي لا غنى عنها لنجاحها وفوزها عدا الرؤوس الاموال الوافرة ، هذه الرؤوس الاموال التي لا خير يرجى منها ومن وجودها اذا فقدت هذه الاموال . فالمصنع اليهودي في فلسطين بحاجة ماسة الى جلب هذه الاموال من الخارج لخلو البلاد منها . فمن هذه الوجهة فان للمعمل الاوروبي عامل تفوق عظيم على المعمل اليهودي ، اذ انه ليس بحاجة الى جلب كافة مواد الاولية من الاسواق الخارجية . ومن جهة ثانية فان اجرة العامل تلعب دوراً هاماً في ارتفاع السعر وانخفاضه وتفوق مصنوعات على اخرى ، فان ارتفعت كانت حائلاً دون رواج الانتاج ، وان قلت كانت من مسهلات الرواج ، فالاجور لا تتناسب مطلقاً مع الوضعية الاقتصادية الصهيونية في فلسطين ، فالعامل اليهودي يتقاضى اجرة لا تقل عن اجرة العامل الانكليزي وتزيد على اجرة العامل الالماني والايطالي وغيرها من اعمال معظم البلاد العالمية .

ولهذين العاملين فالمصنوعات اليهودية لا تستطيع الوقوف بوجه مزاحمة الصناعات الاجنبية التي تتفوق عليها فلا تمكنها من تجاوز الحدود الفلسطينية . وهذه المزاحمة لا تقتصر على المعامل الاوروبية فقط ، بل هناك عدو اشد وطأة واكثر ضرراً على المصنع اليهودي من المصانع الاوروبية وهو مصانع اليابان . فقد

(١) - تقرير بيل : ص : ٣٩٤

(٢) - حمادة . النظام الاقتصادي في فلسطين ص : ٤٧٣

(٣) - حمده : ص : ٤٦٦



حازت هذه الامة الحديثة النشأة على عاملي التفوق في المزاومة التجارية والمنافسة الصناعية وهما المواد الاولية وانخفاض أجور العمال . وفي امكان هذه الدولة العجيبة ان تفرق أسواق الشرق باجمعه ان لم نقل اسواق العالم بمصنوعاتها ومنتجاتها . فالمصنع اليهودي ليس بمقدوره ان يواجه هذه المصانع الحديثة والمجهزة بكل اسباب التفوق الصناعي . وهكذا يتبين بعد هذا الشرح الموجز ان العوامل الاساسية التي تؤمن النجاح لكل صناعة من مواد اولية ورخص في الايدي العاملة واسواق واسعة امام المنتجات الصناعية لا وجود لها في فلسطين لدعم وسند الاقتصاديات الصهيونية ، وان المنهج الصهيوني الاقتصادي يقوم على اسس خاطئة مغلوطة غير صحيحة .

— ٤ —

### — الوضع الاقتصادي الصهيوني —

ولكن على الرغم من هذه الحقائق الواضحة الثابتة ، وعلى الرغم من ان « هذ السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة وتسير عليها هي سياسة خاطئة غالطة <sup>(١)</sup> » فإن زعماء الصهيونية يدعون مؤكدين ان للصناعة والتجارة في فلسطين مستقبلاً طيباً ناجحاً . فهذه الادعاءات الملفقة المزوقة لا يعتد بها ولا يؤخذ بظاهرها المطلعون اطلاقاً وافيها على حقيقة القضية الفلسطينية . فنحن ان نظرنا الى حياة المصانع اليهودية في فلسطين نجدتها اصطناعية تقايدية لا تستطيع البقاء والمحافظة على وجودها وكيانها بدون الاعانات الخارجية والمساعدات الحكومية وخصوصاً التعريفية الجمركية . فكلما ظهرت في الاوساط اليهودية صناعة من اي نوع كانت ، تعمل الحكومة الى اصدار تعديلات في نظام استيفاء ضريبة الجمارك على البضاعة الاجنبية المنافسة للبضاعة اليهودية فتفرض عليها ضريبة تؤمن معها الرواج للصناعة اليهودية ، فيقع بذلك عبء الضريبة على المستهلك العربي الذي يأبى ويأنف من شراء البضائع اليهودية ، بدافع وطني فيضطر لشراء البضاعة الاجنبية بما هي عليه من اسعار عالية . وقد افترطت الحكومة بحمايتها هذه حتى انه

(١) ورسفولد . فلسطين الانتداب : ١٨١

(٢) حمادة : ص ٥٧٣



« في بعض الاحيان كان الوعد بحماية المشاريع الصناعية يسبق تأسيسها <sup>(١)</sup> »

فالوضعية الاقتصادية في فلسطين وضعية اصطناعية لا تركز على اساس صحيح متين في اعمالها وخطتها ، « فالصناعات الكبيرة تكاد تكون ثابتة على حالها ومن الواضح ايضا ان معمل اسمنت فيشر يعتمد على الضريبة الوافية ليس لاستمرار الارباح فقط ، بل الاستمرار في الوجود ايضا ، ذلك انه لا يستطيع ان يزاحم الاسمنت الوارد من الخارج لو رفعت تلك التعريفة الجمركية الواقية . ومن الخلي ايضا ان معمل زيت « شمن » لم ينجح الا بعد ان انفي الرسم الجمركي المفروض على واردات الجبوب الزيتية المستوردة من الخارج كما ان اقبية « ريشون لزيون » و « ذكرون يعقوب » مدينة ببقائها الى كرم واهتمام البارون ادمون دي روتشيلد لا الى مجهوداتها الاقتصادية ، وصناعتها في تقدم بسبب الرسم المفروض على واردات النييد والكحول . وكذلك الحال في تجارة المنسوجات ، فقد استفادت من الغاء المواد الخام من الرسوم الداخلية ومن الرسوم الجمركية التي فرضت على ما ياتلها من المنسوجات الاجنبية ، وفي الحقيقة فان الصناعات الكبيرة في فلسطين تعتمد على التعديل او التبديل في التعريفة الجمركية ، وان سائر الاهالي يتحملون الضرائب لكي يتمكن اصحاب هذه المعامل من دفع اجور عاملهم وجني بعض الربح <sup>(٢)</sup> » وقد قال مدير التجارة الجمرك في فلسطين : « انه يرتاب فيما اذا كان بإمكان بعض المشاريع الكبيرة ان تحافظ على قيامها بدون مساعدة من الخارج ، وبين لنا من التدقيق في صادرات فلسطين الاخيرة ان الصناعة لم تحقق الآمال التي عقدتها الصهيونية عليها فلم تتقدم تقدماً سريعاً ، فبعض الصناعات مهددة بالانقراض ، ولا يزال الامل معقوداً على نجاح بعضها نجاحاً يسيراً بسيطاً <sup>(٣)</sup> »

« فالمعامل اليهودية ، بالمعنى المعروف في انكلترا ، هي تقريباً مفقودة في فلسطين فقد نجحت المشاريع اليهودية في تأسيس صناعات جديدة في آل ابيب وحيفا وغيرها ، وقد مدت الحكومة الفلسطينية يدها في احوال كثيرة لمساعدة هذه الصناعة الحديثة ، إما بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتوجها او بتخفيض والغاء هذه الرسوم

(١) تقرير سمبسون صفحة ١٦٣

(٢) تقرير سمبسون صفحة ١٦٦



عن المواد الضرورية لها . وقد اقام بعض هذه الصناعات لنفسه الآن مكاناً ثابتاً في الاسواق المحلية كما يرجع الفضل فيه الى هذه التدابير الجمركية <sup>(١)</sup> . فمن هذه النبتة الموجزة المستقاة من التقارير الرسمية ، يستطيع القاري ان يستنتج فكرة واضحة جلية عن الوان المساعدات التي تقدمها الحكومة الانكليزية للصناعات اليهودية ، ومنها يرى ايضاً ان المصنوعات الصهيونية لا تستطيع ان تشق لها طريقاً في الاسواق الفلسطينية إلا بصورة اصطناعية ترجع الى التعريف الجمركية ، وان امل زعماء اليهود في الاستيلاء على الاسواق الفلسطينية والخارجية ليس الا سراهاً وحلماً كاذباً فانياً لا تؤيده الحقيقة والاحوال الاقتصادية الواقعية .

فالحكومة تقدم كل الوان المساعدات للصناعة اليهودية ، « فتعفي لها من التعريف الجمركية المواد الاولية والآلات الصناعية والمواد المصنوعة صنفاً جزئياً <sup>(١)</sup> » . اما الصناعة العربية فلا تعيرها أقل اهتمام ، اللهم إلا عندما تعمل شيئاً لمخاربتها ، « وهذا على الرغم من ان الحكومة المنتدبة يجب عليها تبعاً لنصوص الانتداب ان تحافظ على مساواة اقتصادية تامة بين كل السكان <sup>(٢)</sup> » .

« فن المحلات الصناعية التي أسست منذ الحرب « الحرب الماضية » - وعددها ٢٢٦٩ ، ١٣٧٣ أي ٦٠٤٥ بالمئة كانت عربية وتمثل رأس مال مستثمر قدره ٦١٣٠٠٠ ليرة فلسطينية <sup>(٣)</sup> . ونحن مع اعترافنا ان المشاريع التجارية العربية التي تحتاج الى حماية هي قليلة ، الا ان هذا لا يمنع الحكومة من مساعدتها وحمايتها لتنهض وتتقدم ، ففي البلاد بعض الصناعات العربية ، خلاف صناعة الصابون ، كالتباعة وصناعة الفخار ، والحياكة وصناعة السجاد ، ولكنهما من الصناعات الفقيرة جداً ، فعلى الحكومة ان تهتم بما تحتاج اليه الصناعات العربية عندما تباشر تحقيق الخطة العمرانية <sup>(٤)</sup> . ولكن عملاً . فالحكومة دائماً وابدأ كانت تضرب بتواحي اللجان والخبراء عرض الحائط ، فلا تعمل

(١) تقرير شو . ص ٣٢

(٢) حماده ص ٥٧٧

(٣) ستوتوفسكي ص ٥٤

(٤) هيرويتر وهيندن . الاستعمار اليهودي في فلسطين ص ٢٠٨

(٥) تقرير سمبسون ص ١٦٩



إلا بما توحيه إليها سياستها الصهيونية الاستعمارية . . .

وقد بحثت الوكالة اليهودية مستقبل الصناعات الفلسطينية وتنشيطها في مذكرة جاء فيها : « يجب أن لا يؤبه من الناحية الصناعية لما يقال عن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بل انه يجب أن يصرف النظر عن هذا القول نهائياً ، اذ ينبغي أن ينظر في الدرجة الاولى الى الشعب اليهودي بالذات والى ما تستطيع البلاد تصديره من منتوجاتها <sup>(١)</sup> . وهي تعني بقولها ارادة اليهود في المحيي ، الى فلسطين ومقدرتهم الصناعية ولكن لنفرض جدلاً ان كل اليهود في العالم يريدون المحيي ، الى فلسطين وان كل شخص منهم امهر صانع في العلم ، فهل يحل ذلك العقدة الصناعية في فلسطين ، فتجول هذه البلاد الى بلاد صناعية في مقدورها ان تستولي على الاسواق الاخرى استيلاءً اقتصادياً ؟ . . .

ان نجاح كل صناعة يتوقف على المواد الاولية الموجودة في البلاد وعلى رخص الايدي العاملة وعلى الاسواق الخارجية التي يمكن لتلك الصناعة ان تروج بضائعها فيها . هذه هي الشروط الاولية والعوامل الرئيسية لفوز كل صناعة . وقد رأينا فيما تقدم من الكلام ان هذه الشروط الاقتصادية الثلاثة مفعودة في فلسطين ، وان هذه الحالة الاقتصادية مع العوامل السياسية تقضي على امل الصهيونية الصناعي في اكتساح الاقطار العربية . ولكن الوكالة اليهودية تراوغ عن الحقيقة فتجعل من الشروط الاولى شروطاً ثانوية ، وتحاول اقناع الخبراء والرأي العام انه في وسعها ان تحل المشكلة الاقتصادية بالمهاجرة الواسعة التي تروج البضائع اليهودية وتحث على اقامة معامل كبيرة لصنع المنسوجات ، وقد ردد اليهود بهذا الصدد انه يمكن حل مشكلة تصريف الالبان الزائدة باذخال عدد وافر من المهاجرين ، ورددوا ايضاً هذه الحجة بشأن المساكن اذ قيل ان زيادة عدد المهاجرين تفسخ مجال العمل لعمال البناء <sup>(٢)</sup> » ونحن ان نظرنا الى هذه المسائل من هذه الناحية ، نجد ان اذخال رأس المال والعمال ، وانشاء معامل كبرى للمنسوجات في حيفا وتل ابيب ، مما يجلب الرفاه الى البلاد ،

(١) تقرير سمبسون : ص : ١٦٦

(٢) سمبسون . صفحة ١٦٧ .



ولكن هذا الرفاء يدوم حتى تستهلك هذه الاموال<sup>(١)</sup>

فلسطين بلد زراعية وليست بلداً صناعية ، « فبا انه لا اثر في فلسطين للفحم الحجري او الزيوت او المعادن ذات القيمة التجارية فانه يجب على البلاد ان تبني حياتها الاقتصادية على الزراعة لا على الصناعة<sup>(٢)</sup> . فيكون والحالة هذه أعظم حاجز اقتصادي في طريق النهضة الصناعية في فلسطين استيراد الفحم الحجري والزيوت الغير موجودة في البلاد من الخارج بأسعار مرتفعة<sup>(٣)</sup> . وقد كانت مستوردات زيوت الوقود دائماً في ارتفاع<sup>(٤)</sup> » فالحياة الصناعية في فلسطين حياة اصطناعية « فالمطاحن المحلية غير قادرة على مزاحمة المطاحن الاجنبية بالرغم من الرسوم الجمركية المفروضة على الطحين المستورد<sup>(٥)</sup> . « وقد فشلت المحاولة الاولى التي قامت بها شركة دلفيد في الحرير ، فاضطر المعمل الى اغلاق أبوابه في وقت قصير<sup>(٦)</sup> . « وكذلك فشلت تحارب حياكة الحرير ، في بني براق وجدّه ، واضطر معمل مشي للاشغال الحربية وقد أسسه المستر ساكس في سنة ١٩٣٣ الى قفل أبوابه لانه عجز عن مزاحمة المعامل اليابانية<sup>(٧)</sup> . «  
« والرصيد التجاري للبسكوت والمعكروني . . الخ . . . وللشوكولاته والحلويات قد كان على العموم سلبياً ، الامر الذي يبين أن الصناعات المحلية عاجزة عن سد الطلبات المحلية على المصنوعات التي من هذه الفئات<sup>(٨)</sup> »

ومن مظاهر عدم بقاء فلسطين الاقتصادي أن « اعتماد صناعة فلسطين على السوق هو في مستوى واطى . ، ومجاري التصريف أقصر على وجه العموم . والاعتماد القليل

(١) سيمسون . صفحة . ١٦٧

(٢) ص : ٢٢٧

(٣) ورسفوالد . ص : ١٩١٦

(٤) حماده : ص : ٥٢١

(٥) حماده : ص : ٣٣٢

(٦) Palestine reviews ٢٢ ايار سنة ١٩٣٦

(٧) حماده : ص : ٣٤٩

(٨) - : - : ٣٣٢



على السوق نسبياً ظاهر من أن بعض الصناعات لا تملك المواد الأولية التي تستخدمها<sup>(١)</sup> .  
فالحقائق الاقتصادية تدل على أنه لا يمكن لفلسطين أن تكون بلداً صناعية تجدد  
لمنتوجاتها أسواقاً تدرُّ عليها الأرباح وتعيش العمال الذين يعملون فيها « فواجب الحكومة  
هو ان تنظر الى ابعاد من الحاضر القريب ، اذ لا يوجد دليل يقنعنا أن انشاء معمل كبير  
للمنسوجات في فلسطين سيكمل بالنجاح الباهر ، لاسيما وأن اجور العمال تتوقف على  
ما تقرره نقابة العمال اليهودية العمومية ، بينما معامل المنسوجات في اليابان وبيماي ،  
المجهزة بالماكينات الحديثة والتي تستخدم العمال بأجور رخيصة غير قادرة على إيجاد اسواق  
كافية لتصرف بضائعها<sup>(٢)</sup> . »

اما الغاية التي تسعى اليها الصهيونية بمخطتها الصناعية فهي غاية سياسية استعمارية  
بجته ، ترمي الى ادخال العمال بكثرة لكي توجد اكثرية يهودية فتسود الكلمة  
الصهيونية . وهذه السياسة تنتج اضراً فادحة عظيمة لانه ان تمكنت الصهيونية من  
إيجاد أعمال للمهاجرين ، فلا يمكن أن تكون تلك الأعمال إلا أعمالاً مؤقتة كما بينا  
وشرحنا فيما تقدم « ولكن الحكومة ليست مسؤولة عن الحاضر الذي يتيسر فيه  
رأس المال الجديد فقط ، بل هي أيضاً مسؤولة عن الاحوال المستقبلية لما ينفذ ذلك  
المال ؛ فلا حياة للمهاجر عندئذ إلا بالعمل ، وهذا العمل لا يتيسر إلا إذا تمكنت  
تلك المعامل من الوقوف امام منافسة معامل سائر البلدان<sup>(٣)</sup> . » . ولهذه الاسباب  
الاقتصادية نرى « أنه من الخطر تشويق أصحاب رؤوس الاموال إلى إنشاء المعامل  
التي لا يضمن نجاحها في فلسطين تهرباً لزيادة عدد المهاجرين<sup>(٤)</sup> . »

وهذه المهجرة الواسعة التي يريدونها الصهيونيون قد بلغت منذ سنة ١٩٣٠ ، أي  
بعد هذه التقارير التي أوردنا نتائجها منها ، الى سنة ١٩٣٦ ما يزيد عن ٣٠٠ ألفاً من المهاجرين ،  
فهل ياترى تمكنت الصهيونية بذلك أن تحل مشاكلها الصناعية فتجد لمنتوجاتها أسواقاً  
رائجة وهل استطاعت ان تؤمن عملاً للمهاجرين فتعبرهن على مقدرة البلاد الاقتصادية

(١) سيمسون ص ١٦٧

(٢) تقرير سيمسون . صفحة ١٦٨ .

(٣) - - - ١٦٩ .

(٤) حماده : ص ٢٥٣ .



على الاستيعاب ؟ ..... إن الحقائق الثابتة تظهر العكس تماماً ، ولا عجب في ذلك إذ أن فلسطين بلد زراعية ولا يمكن بأي حال من الاحوال أن تكون بلداً صناعية .

« فقد قدر عدد العمّال اليهود الذين كانوا باطلين في سبع مدن مختارة في سنة ١٩٣٧ ب ١٢,٠٠٠ عامل<sup>(١)</sup> ، وتظهر للقاري ، ضخامة هذا العدد العظيمة جداً عندما يعلم أن عدد جميع العمّال في تلك السنة كان ٤٠,٠٠٠ وأن ٢١,٠٠٠ منهم كانوا عمّالاً عرباً باطلين<sup>(٢)</sup> . » ومنذ ابتداء سنة ١٩٣٦ ، والتقدم الصناعي الجديد في الصناعات يظهر تباطؤاً عظيماً ، كما أن أكثر الصناعات التي كانت موجودة قد تأخرت تأخراً محسوساً ، فدرجة التقدم الصناعي الجديد هبطت إلى نصف ما كانت عليه في سنة ١٩٣٥<sup>(٣)</sup> . « حتى أن صناعات المواد الأولية للبناء ، والصناعات التي تنتج معدات زراعة الأشجار الحمضية ، قد هبط إنتاجها إلى نحو ٤٠ بالمئة عما كانت عليه في سنة ١٩٣٥<sup>(٤)</sup> ، « والمصنوعات التي تعتمد مباشرة على قوة الشراء المحلية ، كالمنسوجات والالبسة والكمياوات ، قد هبط إنتاجها من ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة تقريباً عما كانت عليه سنة ١٩٣٥<sup>(٥)</sup> » فالوقائع الواضحة والحقائق الثابتة تؤكد ان الصناعة اليهودية بفلسطين على الرغم من المهاجرة الواسعة الكبيرة والمساعدات الخارجية والحماية الحكومية العظيمة<sup>(٦)</sup> لم تستطع احتكار الاسواق الفلسطينية ، وذلك بدليل زيادة الواردات الماثلة على الصادرات<sup>(٧)</sup> .

فالمستوردات دائماً في صعود وازدياد « فقد كانت مستوردات فلسطين في سنة ١٩٢٩ ١٠٠ بالمئة من مجموع المستوردات العالمية في تلك السنة . فارتفعت في سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٠ بالمئة ، وفي سنة ١٩٣١ إلى ١٠٤,٣١ بالمئة<sup>(٧)</sup> . وقد تدهورت الصناعة وضاق نطاق التجارة حتى اصبح معدل عدد المستهلكين لكل شخص يشغل

(١) بالستين غازيت ، رقم ٢٦٧ سنة ١٩٣٨

(٢) بالستين غاريت : رقم ٢٦٧ سنة ١٩٣٨

(٣) هيرويتز وهيندن : ص : ٢١٨

(٤) حماده : صفحة : ١٦

(٥) هيرويتز وهيندن . ص ٩٢٠

(٦) التاميس ١٩٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

(٧) حماده ص ٥٠٣



بالتجارة ٣٣٤٧ مستهلكاً<sup>(١)</sup> . « وكون المستورد في سنة ١٩٣٥ بلغ ١ ونصف ضعف مجموع كلا الانتاجين الزراعي والصناعي برهان على درجة الاكتفاء الذاتي الواطئة التي فيها فلسطين<sup>(٢)</sup> »

ولكن الصهيونية لم ترضع لهذه الحقائق الاقتصادية الواضحة ، بل زادت هبتاناً وتضليلاً بمكابرتها وإصرارها على تضليل الرأي العام عن حقيقة الحال في الأرض المقدسة . وهي في ادعائها تقول إذا كانت اقتصاديات فلسطين ضعيفة غير ثابتة ، فكيف كان بمقدور مئات الألوف من اليهود الذين دخلوا البلاد أن يعيشوا برخاء وهناك ! . . . . . وقد كان لهذه الادعاءات أثر فعّال على قسم كبير من أعضاء البرلمان البريطاني ، فصاروا يظنون أن فلسطين فيها رخاء وغنى ؛ ولكن من له ادنى اطلاع على حقيقة فلسطين الاقتصادية ، فانه يرى المغالطة والتضليل واضحان كل الوضوح في هذه الادعاءات « البراقة » ؛ وذلك لأن حياة اليهود في البلاد الفلسطينية هي حياة اصطناعية . فجميع أعمالهم من صناعية وزاوية لا تقوم بمصاريفها وتسد نفقاتها . فحياة اليهود الصناعية لا تستطيع كما ذكرنا فيما تقدم أن تتابع أعمالها من دون المساعدات الخارجية والتعرفة الجمركية ، حتى أن الديون كانت قد تراكت على تل أبيب ، المدينة اليهودية وأغنى مركز صهيو في فيلغت سبعين الفاً من الجنيئات . فتملصت منها الابهة من الحكومة كان قدرها اربعين الف جنيهاً ، والباقي دفعته المؤسسات اليهودية<sup>(٣)</sup> .

وان كان الانتاج الصناعي يرتفع في بعض الفترات ، فذلك لا يكون ناتجاً عن التصدير الخارجي ،<sup>(٤)</sup> انما هذه الزيادة في الانتاج تكون اجابة لزيادة الطلب المحلي ، المسبب بالاكثر عن حركة المهاجرة الى البلاد والاستيطان فيها<sup>(٥)</sup> . ولهذا « لا يمكن اتخاذ المصادر من البضائع المصنوعة محلياً دليلاً صحيحاً على تقدم الصناعة اذ أن من

(١) حمادة . ص ٤٥٥ .

(٢) حمادة . ص ٤٥٥ .

(٣) بنتوش . ص ١٦٣ .

(٤) حمادة . ص ٣١٣ .



٩٠ الى ٩٥ بالمئة من المنتجات الصناعية تستهلك محلياً<sup>(١)</sup>. ومن مظاهر عدم رقي فلسطين الاقتصادي « انتاج السلع للاستهلاك المباشر ، كالمأكولات مثلاً ، فانه يؤلف القسم الاكبر من مجموع منتجات فلسطين الصناعية . وهذا مظهر تشترك فيه كل البلدان الغير الراقية اقتصادياً<sup>(٢)</sup> .

فاليهود يعيشون في فلسطين على الاعانات الخارجية التي ترد عليهم « فأحوال البلاد من رخاء وعتى ما هي الانظرية وقتية<sup>(٣)</sup> » وشيء طبيعي ، أن تدفق هذه الاعانات لا يستمر دائماً . وعندما تنقطع هذه الاعانات تواجه الصهيونية الحقيقة وجهاً لوجه ، وحينئذ يرى اليهود الذين خدعوا في محبتهم الى فلسطين أنهم لا يقدرّون أن يزاولوا فيها أعمالاً مرجحة تؤمن لهم مستوى المعيشة الذي اعتادوا عليه في الحياة . فعندما تنضب تلك السواقي الذهبية التي تنصب في فلسطين تحل في البلاد أزمة ما رأى التاريخ لها مثلاً . وتكون شدتها وصلابة وطأتها ومصائبها ونكباتها على قدر عدد اليهود الموجودين في البلاد .

« فالصناعة المحلية لا ترال طفلة إذا قيست بمثلها في البلدان الصناعية من حيث روؤس الأموال وعدد العمال المستخدمين فيها وكمية الانتاج<sup>(٤)</sup> . » فهي والحالة هذه ليس لها أقل نصيب في النجاح بأي سوق من الأسواق الخارجية ، « فكل ما ينتظر من صناعات فلسطين هو أن تسعى هذه الصناعات لتسدّ قسماً من الطلب المحلي أكبر من القسم الذي تقدر أن تسدّه في الوقت الحاضر ، وبذلك تقلل استيراد البضائع الاجنبية التي من النوع الذي تنتجه هذه الصناعات في البلاد<sup>(٥)</sup> » .

« فهذا الرخاء ليس الا فيضان موقت ، قائم على غير أساس اقتصادي . وإنني لا أرى إلا صدمة اقتصادية هائلة تحل بالبلاد ، ومستقبلاً مظالمًا قائماً يترى بالشر وسوء المصير<sup>(٦)</sup> » .

(١) هيرويتزدهنون . ٩٢

(٢) حمادة . ص . ٦٥٤

(٣) أرنست بانات . القرن التاسع عشر

(٤) حمادة . ص ٦٥٣

(٥) حمادة . ص . ٥٨٠ (٦) فلسطين وشرق الارض ٢٠١ حزيران



- نظرات أخرى في إظهار خطأ المنهج الصهيوني الاقتصادي وعدم نجاحه -  
في الابحاث السابقة من هذا الفصل بينا أن المنهج الصهيوني الاقتصادي يرتكز على أسس غير  
صحيحة، بل خاطئة ومغلوطه . وهناك، غير الحواجز التي ذكرناها، حواجز أخرى عديدة تحول  
دون أي نجاح لهذه السياسة والاهداف الاقتصادية، وأهم هذه الحواجز هي :

أولاً - : سوق محدودة . فالصناعة الفلسطينية تتقيد بسوق محدودة داخلية  
وخارجية . فانعدام المواد الاولية إلا القليل الذي لا يستحق الذكر، وصغر حجم  
البلاد وقلة دخل السكان نسبياً، تجعل من المستحيل الانتاج على درجة كبيرة، فلا  
يمكن للصناعة الفلسطينية أن تراحم في الاسواق الخارجية منتجات البلدان المتقدمة في  
الصناعة والتي تنتج على درجة كبيرة . « فالصناعات الفلسطينية لا تزال في طفولتها  
وكثير من الصناعات هي صناعات يدوية ضيقة النطاق <sup>(١)</sup> . » « فمن منتجات مجموع  
قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ليرة فلسطينية في سنة ١٩٣٥ صدر الى الخارج ما قيمته ٤٧٨٨٠٠  
ليرة فلسطينية او نحو ٨ ، ٤ بالمئة <sup>(٢)</sup> . » « فاعتماد صناعة فلسطين على السوق هو في  
مستوى واطى . <sup>(٣)</sup> . » « وقد عجزت بعض المحلات الصناعية لانه لم يكن لها مجال  
للنجاح منذ تأسيسها <sup>(٤)</sup> . »

(ثانياً) - مزاحمة شديدة داخلية وخارجية : فالصناعة الفلسطينية تتضرر أيضاً  
من كلتا المزاخمتين الداخلية والخارجية . فالمزاحمة الداخلية شديدة، ومسببة بالكثرة  
المفرطة من المحلات الصناعية التي تنتج أصنافاً متماثلة . وهذا ناشيء بالاكثُر عن تدفق  
رؤوس الاموال إلى البلاد وقلة السبل التي يمكن فيها استثمار هذه الاموال <sup>(٥)</sup> . ومن  
جهة ثانية، « فنتيجة تدفق رؤوس الاموال وضيق نطاق الاستثمار نسبياً، فانه لا تسنح

١ حماده : ص : ٤٠

٢ حماده . ص . ٣٨٨

٣ حماده . ص . ٤٥٣

٤ حماده . ص . ٣١٦

(٥) راجع حماده . ص ٣٨٨



فرصة للاستثمار بربح الا وينتهزها اكثر من مستمر واحد<sup>(١)</sup> . « وكانت نتيجة هذه المزاحمة الداخلية المسببة بكثرة مفرطة بالمحلات الصناعية التي تنتج اصنافاً مماثلة ان هبطت الاسعار في بعض الحالات الى اقل من نفقات الانتاج ، وفي سنة ١٩٣١ خفض بعض المعامل انتاجه الى كسر ما عنده مما يقدر ان ينتجه وبعضها افلس<sup>(٢)</sup> اما من جهة المزاحمة الخارجية فقد شرحناها في الابحاث السابقة من هذا الفصل ، وهي ناشئة عن نقص في وجود العوامل الرئيسية لنجاح كل صناعة في العالم ، « وهذه المزاحمة كانت دائماً شديدة فتريد بالاضرار التي تلحقها المزاحمة الداخلية في الصناعة<sup>(٣)</sup> » .

( ثالثاً ) - تدهور حركة البناء وزراعة الاشجار الحمضية . فان قسماً كبيراً من صناعة فلسطين يعتمد اعتماداً مباشراً على حركة البناء وعلى زراعة الاشجار الحمضية وقد ادى هذا الاعتماد الى انحطاط الحركة الصناعية في سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧<sup>(٤)</sup> . اذ ان « ثلث صناعة فلسطين يعتمد على حركة البناء وعشرة بالمئة يتوقف على زراعة الاشجار الحمضية<sup>(٥)</sup> ، وبما ان حركة البناء وذلك شيء طبيعي لا تظل قائمة بوجه دائم وسريع ، وبما ان زراعة الاشجار الحمضية لها حد تقف عنده ، فانه يعقب ذلك تدهور اكيد في الحركة الصناعية ؛ وقد حصل ذلك منذ سنة ١٩٣٥ ، « بسبب ضعف حركة البناء ضعفاً عظيماً ووقف زراعة الاشجار الحمضية وفقاً تماماً تقريباً منذ هذه السنة اخذت هذه الصناعات تعاني من هبوط الطلب على منتجاتها هبوطاً خطراً<sup>(٦)</sup> » .

رابعاً - ضعف الجهاز المالي . فضعف الكيان المالي نقص آخر في صناعة فلسطين فحركة رؤوس الاموال بطيئة والنفقات الادارية عالية ، فتكون النتيجة ارباحاً قليلة وقوة ضعيفة في المزاحمة . وهذه الحركة الضعيفة برووس الاموال تؤلف ضعفاً

(١) هيرونيز وهيلدن : ص ٢٠١

(٢) حماده : ص ٣٨٩

(٣) حماده : ص ٣٨٧

(٤) راجع حماده : ص : ٣١٦ وما بعدها

(٥) حماده : ص : ٣٩٠

(٦) حمادة : ص : ٣٩٠



خطيراً<sup>(١)</sup> . « وقد التجأت بعض الصناعات التي رؤوس اموالها اقل من اللازم ، الى الاستدانة بفوائد عالية ، فكانت النتيجة انخفاض في الارباح او خسارة بسبب دفع مبالغ كبيرة كفوائد<sup>(٢)</sup> ، هذا من جهة ومن جهة ثانية « فرؤوس اموال مستوردة كهذه لا يمكن الاعتماد عليها ، اذ انها لا تستمر الى زمن لا نهاية له ، والارجح ان بعضها سيرجع الى البلاد التي استورد منها عند ما تتحسن الاحوال في اوروبا واميركا<sup>(٣)</sup> وذلك لانه يلاحظ في الحياة الاقتصادية في البلاد ان دخول رؤوس الاموال يقل جد عندهم اتتحسن الاحوال الاقتصادية العالمية<sup>(٤)</sup> ، وقد حدث شيء من هذا ، فهبطت مبالغ رؤوس الاموال الجديدة المستثمرة في الصناعات اليهودية وهبطت قيمة الالات الصناعية المستوردة<sup>(٥)</sup> . وهكذا يظهر ان حركة الصناعة اليهودية غير مستقلة النشأة والمصدر .

(خامسا) - العلاقات السياسية المتوترة بين العرب واليهود ، فهذه العلاقات عائق هام في سبيل التقدم الصناعي لانه « لا يمكن لرأس مال ان يكون منتجاً اذا كانت الحالة مضطربة ، فاذا لم تحل المشاكل السياسية بطريقة تتوطد معها العلاقات السامية والحبية بين العرب واليهود فان الصناعة في فلسطين لا يقف نموها فقط ، بل تتأخر تأخراً خطيراً . وسيكون التأثير خطيراً على الصناعة اليهودية خاصة ، ولا سيما اذا ازدادت مقاطعة البلدان العربية المجاورة للمنتجات اليهودية<sup>(٦)</sup> » . فانتبه جيداً يا اخي العربي حيثما كنت واني وجدت واعلم انه بمقاطعتك للمنتوجات اليهودية تشهر سلاحاً قاطعاً ماضياً يدك الوطن اليهودي الى الحضيض . . .

اما هذه المشكلة السياسية فلا يمكن ولن يمكن ان تحل بطريقتة سلمية الا اذا وافقت السياسة الاجنبية الجائرة على مطالب العرب العادلة بتأليف حكومة وطنية عربية تمثل جميع السكان على اساس ديمقراطي حق .

(١) حمادة : ص : ٣٩٠

(٢) هيرونيز وهندن : ص : ١١٣

(٣) حمادة : ص : ٥٧٩

(٤) حمادة : ص : ٥٣٥

(٥) حمادة : ص : ٣١٥

(٦) حمادة . ص ٣٩٩



وهكذا يتبين للقارىء بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ، وبجلاء ووضوح ما بعدهما من جلاء ووضوح ان هذه الخطة الاقتصادية هي خطة مغلوطة وان هذا المنهاج الصهيوني الاقتصادي يرتكز على خطأ فادح عظيم لاحظ له في نواح او فوز ولا اقل نصيب .

وهذا الضعف الاقتصادي يساعدنا مساعدة فعالة في نضالنا السياسي ضد السياسة الصهيونية المتبعة في فلسطين ، ففشل المنهاج الصهيوني الاقتصادي في تحويل فلسطين الى بلاد صناعية وفي السيطرة الاقتصادية على البلاد العربية وفي قدرته على المنافسة في الاسواق الخارجية لا يعني فشل الوطن القومي فشلاً تاماً ، بل هو مجرد ضعف ومجرد ضعف فقط يسندنا في نضالنا السياسي الذي عليه وعليه فقط يتوقف فشل هذا الوطن التام الكامل ، الذي عليه وعليه فقط يتوقف قذف اليهود الى مياه البحر ؛ وذلك يعود الى الاسباب التالية :

(الاول) - ان اليهود يقدر ان يوجهوا قواهم الى الناحية الزراعية بدلا من الناحية الصناعية ، وذلك لان فلسطين بلد زراعية وليست بلداً صناعية . وقد حصل شيء من هذا « فالمؤسسات الصهيونية قد سعت لتحويل اليهود عن التجارة ، العمل الذي يتخذه اليهود عادة في الخارج الى الزراعة <sup>(١)</sup> »

( الثاني ) - أنهم في الميدان الصناعي يستطيعون أن يوجهوا اهتمامهم إلى الصناعات القليلة التي تتغذى من منتجات الأرض كصناعة السواكبر والمأكولات والمشروبات فيجنون منها بعض الارباح ، وذلك « لأن الصناعات التي حازت بعض النجاح كصناعة الصابون وصناعة السواكبر والزيت ، هي تلك الصناعات التي غذيت من الارض ومنتجاتها <sup>(١)</sup> » . ولكن في هذه الناحية أيضاً لا يستطيعون الفوز إن لم يستطيعوا الاستيلاء على الارض وبما أن القسم الاكبر من الاراضي الصالحة للزراعة لا تزال في أيدي العرب ، فان مستقبل فلسطين الاقتصادي يهدد بشر مستطير . فيجب والحالة

(١) حمادة : ص ٤٩٥

(١) ورسفولد : ص ٢٢٥



هذه على الحكومة المنتدبة ، حباً في خير ومنفعة جميع السكان أو على الاقل « حباً في أبنائها اليهود » ، أن تمنع المهاجرة إلى البلاد لكي تخفف نوعاً ما من أخطار واضرار هذا المستقبل الاقتصادي المظلم الذي سيحيق بالبلاد إن عاجلاً أو آجلاً .

ثالثاً - أنهم يوجهون جهدهم لجعل فلسطين مركزاً يصدرون منه ما يستوردون من الخارج ، وهناك اتجاه في الأوساط التجارية اليهودية يقضي بجعل البلاد مصدراً للمستورد المصدر .

رابعاً : - فمن جهة الاسواق الخارجية وضعف الصهيونية في هذه الاسواق وعدم استطاعتها المنافسة فيها فانها تقدر ان تغطي هذا النقص بأن تلتبس من احدى الدول الكبرى ان تفتح اسواقها لمنتجاتها على ان يكون ثمن ذلك تأييد الصهيونية لهذه الدولة والدخول في حقل نفوذها .

خامساً : - ليس هدف الصهيونية هدفاً اقتصادياً في فلسطين ، انما هو بالدرجة الاولى والرئيسية هدف سياسي يرمي الى تحويل هذه البلاد المقدسة من بلاد عربية الى بلاد يهودية عن طريق المهاجرة وشراء الاراضي . اما السياسة الاقتصادية فليست الا في خدمة الاهداف السياسية . وهي في ذلك تستطيع ان تتكبد كل انواع الحسائر ومستعدة ان تتحمل كل صنوف التضحيات المالية كي تصل الى ما تبغى اليه من انشاء الدولة اليهودية . . . . . ولست هنا بحاجة الى القول ان التمويل اليهود شيء بالنسبة لقضيتهم والتمولين العرب شيء آخر بالاضافة الى قضيتهم . . . . .

ومن هذه الكلمة الموجزة تستنتج الحقيقة الثابتة الاكيدة وهي : أن عدم انتقال أراضي عربية إلى الأيدي الصهيونية هو سر القضاء على تجربة الوطن القومي اليهودي ؛ هو الأساس الرئيسي الذي عليه يجب أن يبني العرب محاربتهم للحركة الصهيونية والذي به يستطيع العرب أن يفوزوا وينجحوا فيقضون على آمال اليهود وأهدافهم قضاءً مهراً ويطردونهم من بين ظهرانيهم يجرون أذيال الانكسار والفشل والاندحار والألم . ولهذا يجب على إخواننا عرب فلسطين أن يمنعوا انتقال الأراضي العربية إلى الأيدي اليهودية بأية طريقة كانت وبأية وسيلة ممكنة ، مها كانت « دموية » وغير مشروعة



في نظر مدنية الحكومة المنتدبة . فيمنع انتقال الأراضي خلاص البلاد ونجاتها ،  
انتصارها وفوزها نجاحها .

ولكن ماذا يجب على العرب أن يعملوا لكي ينعوا انتقال الأراضي العربية إلى  
الأيدي الصهيونية ؟ . . .

لو كان في البلاد حكومة وطنية تمثل السكان حسب عددهم ، لكان العرب  
الممثلين في هذه الحكومة وهم الاكثية منعوا انتقال الاراضي العربية الى الايدي  
الصهيونية . ولكن بما ان هذه الحكومة الوطنية النيابية غير موجودة ، فماذا يترى  
يجب على العرب ان يعملوا ؟ . . .

ليس هنا مجال للتفصيل والشرح الطويل ، ولكننا نكفي بالابحاز والتاميح ،  
فنقول ان المنهاج العربي في العمل على عدم انتقال الاراضي العربية الى الايدي الصهيونية  
يجب ان يقوم على اساسين :

(الاول) - يجب على العرب ان يوجهوا قواهم الى انعاش الفلاح العربي الذي ، نتيجة  
لحاربة الحكومة العنيفة له ، يتخبط في حالة يرثى لها من الضيق والعسر والشقاء  
والتعاسة ، فيؤلفون اولاً شركات او مصارف للتسليف الزراعي تقرض الفلاح العربي  
ما يحتاج اليه من مال بفوائد قليلة ولاجال طويلة لكي تمنعشه فتمكنه من ادخال  
الاصلاحات اللازمة على ارضه ومن تحسين وضعيته الاقتصادية ، وان يعملون ثانياً على  
نشر الحركة التعاونية وتعميمها بين الفلاحين ، هذه الحركة التي كانت من اهم عوامل  
تقدم العرب على الشرق ، وان يؤلفون ثالثاً : جمعيات زراعية تبشيرية تهدف الى  
تنوير ذهن الفلاح العربي وافهامه الطرق الاولية والوسائل الاصلاحية الحديثة التي  
يتمكن بها من زيادة انتاجه واكثر دخله . ويجب على هذه الجمعيات التي يجب ان  
يكون قوامها وعمادها النشأ الحديث من الشباب العربي ، ان توجه اهتمامها ايضاً الى  
الناحية الاجتماعية عند الفلاح العربي فتعمل على رفع مستواه الاخلاقي والاجتماعي  
والصحي خاصة .

(الثاني) - يجب على العرب ان يوجهوا انظارهم ثانية الى الملاك العربي . فهذا  
الملاك الذي الحق بالقضية العربية الفلسطينية خاصة والقضية العربية عامة اضراراً فادحة



عظيمة ، يجب ان يمنع عن بيع ارضه الى اليهود عن طريق القوة ، عن طريق يكون شعارها البارود والرصاص ، عن طريق يكون هدفها اوراق دماء كل عضو فاسد يقف حجر عثرة في سبيل تقدم العرب وسعيهم الى حريتهم ووحدهم . فالدور الذي نغر به يتطلب منا كل تضحية وجلد وإخلاص . فالامم لا تنهض على الملاطفة والملاينة والمسايرة ، إنما الامم نهض على الحديد والنار وعلى أساسات حجارتها وطينها من أجسام وجماجم وشحوم تالخونة الاندال . فالقضية اصبحت قضية حياة او ممات لا تحتمل ابطاء واهمال ، فكل من تحدته نفسه بالوقوف ضد الحركة العربية التوحيدية من الزعماء واصحاب النفوذ يجب ان يزاح من الطريق فيقتل . فهذه الخطة « الاغتيالية » التي يسيرو عليها اخواننا في العراق والتي بموجبها قتلوا معظم الزعماء الخونة ، هذه الخطة التي كانت شعار الثوار العرب في فلسطين عام ١٩٣٦ . والتي بموجبها قتلوا الذين ساروا ضد مصلحة البلاد فخانوها ، هذه الخطة هي احوح شي . الى العروبة الفلسطينية وهي منفذ الخلاص الذي تقدر به ان تؤمن سير حركتها التحريرية الى الاستقلال وتطهير البلاد من الحشرات الصهيونية .

فالاغتيال هو الاداة الاولى في حفظ الاراضي العربية بيد العرب . فيجب على شباب العرب في فلسطين تأليف جمعيات سرية اغتيالية يكون هدفها قتل كل عربي تدعوه نفسه لتأييد الاستعمار وبيع ارضيه . فالقضية لا تحتمل ملاينة ومسايرة انما القضية عطشى لدماء الخونة من ابناء البلاد . ولهذا فانا ارسلها صرخة داوية صادقة الى عرب فلسطين عامة وشبابهم خاصة داعياً اياهم الى تأليف هذه الجمعيات الاغتيالية التي لا تتردد في القتل ابداً بل يكون شعارها القتل والسفك ، مذكراً اياهم معلناً لهم حقيقة حيوية كبرى الا وهي : ان عدونا الرئيسي الاول ليس الاجنبي والصهيوني انما هو اخونا العربي الذي يتستر بعروبتة فيخون امته . فالاغتيال . . . الاغتيال لهذا العدو يا ايها العرب عامة ويا عرب فلسطين خاصة . . . .

اما تطبيق هذا المنهاج في فلسطين فيقع بمعظمه على عاتق الاحزاب السياسية في البلاد وعلى قواد الحركة العربية الذين برهنوا في فرص عديدة وسوانح كثيرة عن عظيم اخلاصهم لامتهم وعروبتهم ، الذين كانوا طيلة مايقرب من الثلاثين سنة مثلاً



اعلى يقتدى به في النضال والجهاد ، فيعملون على تنفيذه بما عرف عنهم من جلد وتضحية  
وبما امتازوا به من اهلية للقيادة والزعامة .

## ٦

## - عدم قانونية سياسة الحكومة الاقتصادية -

لقد برهنا في الفصلين السابقين على ان انكلترا لم تراع في الوضعتين السياسية  
والادارية غير القسم الاول من واجباتها ، أي انشاء الوطن القومي اليهودي ، اما  
واجباتها تجاه العرب فقد ضربت بها عرض الحائط ولم تنفذها . اما الوضعية الاخيرة  
او اعمال الحكومة الاقتصادية فهي مخالفة :

(اولا) - المادة الثانية من صك الانتداب . فهذه المادة تلتقى على عاتق الحكومة  
كما قلنا سابقا ثلاث واجبات : انشاء الوطن القومي ، ترقية مؤسسات الحكم الذاتي  
صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين . ويجب على الحكومة وضع البلاد  
باحوال ادارية وسياسية واقتصادية . تكفل تطبيق هذه الواجبات الثلاث وتطبيقها في نفس  
الوقت وعلى قدم المحاذاه . ولكن الحكومة كانت في كل الاعمال الاقتصادية التي  
قامت بها كما سردنا ذلك في الصفحات السالفة لاتراعي غير المصالح اليهودية ولا تسعى  
الالاقامة المملكة الصهيونية . فوضعت رسوما جمركية عالية على البضائع الاجنبية  
لمنافسة للبضائع اليهودية ، فالحقت بعملها هذا اضرارا مادية فادحة بالعربي الذي يأبى  
ان يشتري المتوجات اليهودية بدافع وطني فيدفع اسعارا كبيرة لشراء ما يلزمه من  
البضائع الأجنبية ، وهو لولا تلك الحماية الغير المشروعة من قبل الحكومة لما كان  
تكلف تلك النفقات التي إنما تكلفها بسبب السياسة الحكومية من حماية المصنوعات  
الصهيونية . وهكذا فالحكومة قد أجهفت إجحافاً عظيماً بحقوق أهالي فلسطين المدنية  
والاقتصادية غير آبهة للواجبات التي تلقينا على عاتقها هذه المادة من صيانة هذه الحقوق ومراعاتها  
(ثانياً) للمادة الحادية عشر . فهذه المادة تسمح للحكومة باستملاك أي مورد من  
موارد البلاد الطبيعية أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو  
بالسيطرة عليها ، ولكن بشرط مراعاة الالتزامات المزدوجة التي قبلتها الحكومة المنتدبة  
وهذه الالتزامات تنص على إنشاء وطن قومي لليهود بدون أن يكون ذلك مجحفاً



بالحقوق المدنية والدينية التي يتمتع بها اهالي فلسطين . ولكن الحكومة على الرغم من هذه الصراحة في هذه المادة ، فإنها سلمت مقدرات البلاد ومواردها الطبيعية ومشاريعها الاقتصادية إلى العصابات الصهيونية غير آبهة بحقوق السكان ومصالحهم مخالفة بذلك مخالفة بينة ظاهرة احكام هذه المادة من صك الانتداب .

( ثالثاً ) - لوعد بلفور . لقد قلنا سابقاً ان هذا الوعد يحتوي على شقين احدهما ينص على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي والآخر يوجب ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين في اثناء اقامة هذا الوطن ، فهل ياترى راعت انكلترا هذين الشقين على حد سواء ؟ . . . . ان الصفحات السابقة تعطي جواباً كافياً واضحاً على هذا السؤال ومنها يجد القارىء ان الحقوق العربية التي قضت عليها هذه « البدعة البلفورية » قد اصبحت في سلة الم . . . . . م . . . . . ت .

رابعاً - لروح الانتداب . فخير وترقية التطر الانتدائي مبدأ اساسي من مبادئ الانتداب صرحت به الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم . ولكن الحالة في فلسطين هي على عكس ذلك ، فالحكومة بدلا من العمل على خير البلاد وترقيتها فانها عملت على افقارها واذلالها ، على تأخيرها وتقهورها ، انما عملت على انحلالها وفنائها . اما اذا كانت الحكومة المنتدبة ترد في خير ورقي التطر الانتدائي ان تستنزف دماءه فبتبيع موارده ومقدراته وثرواته الطبيعية وتجاربه محاربة اقتصادية شديدة عنيفة يكون من جرائمها ان ٩٠ بالمئة من العمال بطالتهم جزئية اي انهم يعملون اليومين او الثلاثة في الاسبوع ، وان ٢١٠٠٠ عاملا في سنة ١٩٣٧ كانوا باطلين عن العمل ، وان ٢٩٤٨ بالمئة من العائلات العربية التي كانت تملك ارضا اصبحت بلا ارض في سنة ١٩٣٠ وان معدل البطالة كل سنة بين العمال العرب ١٠٠٠٠٠ . . . . فهذا شيء ثاني ، ومسألة على ما اظن تستحق النظر . . .

ولكن ليس . . . . . فلماذا الصرير . . . والعياط ؟ . . .

وماذا ينفع الجدال بالحجة والبرهان ؟ . . .

فقد اصبح من المعلوم والمفهوم ان المعاهدات والعهود والتعهدات ليست هي في نظر دول العرب جميعا الا حبر على ورق ، الا اسماء بلا مسميات الا خزعبلات واحتمالات



يرتكز عليها الاستعمار في استقلاله للشعوب الضعيفة المستعبدة المسكينه .  
 قد اصبح من المفهوم والمعلوم ان الاستعمار لا يتورع عن استعمال جميع الطرق  
 والوسائل والوسائط في سبيل غايته واهدافه .

قد اصبح من المعلوم والمفهوم ان الاستعمار لا يرحم ولا يشفق ، لا يراعي شرفاً  
 وناموساً ، ان الاستعمار لا يحترم الا القوة ولا يعتبر الا القوة ولا يراعي ويطأطيء الرأس  
 والهام الا للقوة .

فاحفظ هذا جيداً ، يا اخي العربي وتمعن به وتبصر . فانه سيأتيك يوم لا كلام فيه  
 ولا جدال ، بل كل ما فيه مدافع ورساشات يجب ان تسرع اليها للدفاع عن كيانك  
 وحياضك ، فان تباطأت قضي عليك قضا . أقاسياً مبرماً ليس لك مما بعده حياة ،  
 بل موت وفناء .





## الباب الرابع

عن السياسة الانكليزية الفلسطينية ايضاً

— الفصل الاول —

— مشكلتا الاراضي والمهاجرة —

ان مشكلتا الاراضي والمهاجرة اليهودية حلقتان متصلتان مترابطتان ، فكل  
 نقد يوجه للواحدة يوجه للاخرى . فازدياد انتقال الاراضي من الايدي العربية الي  
 الايدي اليهودية ينشأ عن ازدياد في سيول الهجرة ، فان قأت هذه او زادت نقصت  
 تلك او كثرت . وهاتان المشكلتان كانتا المصدر الرئيسي والنوع الاولي لكل تلك  
 الاضطرابات والثورات التي كانت تجتاح فلسطين بين الفينة والفينة ومن آونة الي اخرى .  
 وقد نص عليها صك الانتداب باءة واحدة ، هي المادة السادسة . ولهذا فقد حصرنا  
 بحثهما في فصل واحد قسمناه الي قسمين : الاول يبحث في مشكلة الاراضي والثاني  
 يبحث في مشكلة المهاجرة . ففي القسم الاول شرحنا بايجاز مفصل المشكلة الاولي ،  
 ومن هذا الشرح الموجز الذي توخينا فيه اصابة كبد الحقيقة ، يظهر للقارى . بالحجج  
 الواضحة والبيانات الظاهرة الواضحة ان اعمال انكلترا في هذا الصدد كانت جميعها ذات  
 صبغة يهودية ونزعة صهيونية . فقد عملت كل الوسائط الفعالة والوسائل الممكنة سعياً



وراء إيجاد حالة وخلق وضعية تساعد على اقامة الوطن القومي اليهودي وانشائه، كأنه ما وجدت بفلسطين الا لكي تؤمن اقامة المملكة اليهودية فقط ، ولذا فهي لم تحافظ على وضعية العروبة وحقوقها ولم تتخذ من التدابير ما تصون به بقائها ووجودها ، بل هي امعنت بسياستها العدائية واسرفت وخالفت بذلك مخالفة ظاهرة الواجبات التي تلقينا على عاتقها اسس سياسية هي اوجدتها ووضعها وادعت مؤكدة بأنها ستسير سياستها تبعاً لها وبموجبها . فما هي اعمال بريطانيا وسياستها تجاه هذه المشكلة العظيمة الحيوية في حياة فلسطين ؟ هل هي يا ترى نفذت الواجبات الملقاة على عاتقها بدون تميز ومحابة ؟ ... هل هي راعت الاسس السياسية لسياستها الفلسطينية تلك الاسس التي ادعت انها لن تحيد عنها قيد شعرة ؟ ... ما هي الوضعية الاقتصادية والسياسية التي وضع فيها الفلاح ؟ ... لماذا كان الفلاح يبيع ارضه ؟ ما هو موقفها تجاه الحالة المؤلمة التي رزح تحت اعبائها وازرائها الفلاح ؟ ... ما هو خطر هذه السياسة على الكيان العربي في فلسطين ؟ ... هذا ما سوف نجرب ان نشرحه فيما يلي . . .

- ١ -

### - وضعية الفلاح الاقتصادية والسياسية -

« لقد وجدت البلاد في عام ١٩٢٠ مضطربة من التأثيرات التي عقبته عواصف الحرب ، فقد كانت لسنوات خلت مسرحاً للاعمال الحربية التي قامت بها جيوش جرارة فهناك قرى تهدمت وقطعان من المواشي والحيل هلكت ، واشجار من الزيتون قطعت واحرق منها كميات كبيرة وقوداً للقطارات العسكرية والجيوش ، وسيارات ليمون عديدة تركت بلا ري ، فلم تعط ثمراً ، وكانت البلاد في حال فقر وبؤس عظيمين<sup>(١)</sup> . » وقد ارتفعت اسعار بقر الفلاحة حتى اصبح سعر كل واحد منها يتراوح ما بين ٤٠ و ٦٠ جنياً . وقد كان منظر الحيوانات التي تموت جوعاً مضطراً عادياً من مظاهر الحياة الفلسطينية بعد الحرب ، ويظهر لك سوء هذه الحالة بجلاء عندما تعلم ان النساء والرجال كانوا يشدون انفسهم الى المحراث بدلا من البقر الغير موجودة الا

(١) عن تقرير المندوب السامي : السير هربرت صموئيل : سنة ١٩٣٠ - ١٩٢٥ .



الاقليلا ، بغية حراثة ارضهم<sup>(١)</sup> . « ومن جهة ثانية فقد كان الفلاح معرضاً لمصائب طبيعية عدة ، كالقحط ، والطاعون والزلازل والجراد<sup>(٢)</sup> . وبدلاً من ان تراعي الحكومة شعور العرب ، فانها استرسلت في عدائها « فعينت مفوضاً يهودياً لفلسطين على الرغم من صدد الادارة العسكرية بأن تعيين مفوض يهودي في ذلك الوقت ليس من الحكمة في شيء ، اذ انه يؤدي الى ما لا تحمد عقباه<sup>(٣)</sup> . ولا عجب في ذلك اذ « ان الشرط الاول الذي كانت تنظر اليه انكلترا في انتقاء مفوض لها في فلسطين هو ان يعطف هذا المفوض على سياسة الوطن القومي اليهودي<sup>(٤)</sup> . وهكذا « فقد كان اول عمل قام به هذا المفوض انه طرد كل موظف انكليزي غير راض عن سياسة الوطن القومي اليهودي ثم اخذ يملأ المراكز الحكومية العليا بموظفين يؤيدون انشاء المملكة اليهودية ويتفانون في سبيل الاهداف الصهيونية<sup>(٥)</sup> » .

ولكن على الرغم من هذه الحالة التعمسة الضيقة الشقية التي كان يرزخ تحت اعبائها الفلاح العربي ، وعلى الرغم من اعتراف انكلترا على لسان مندوبها بفقره وبؤسه وعلى الرغم « من ان لجنة الانتداب قد نهبت الحكومة المنتدبة الى اهمالها حالة الفلاحين وعدم سعيها لتحسينها<sup>(٦)</sup> ، فقد راحت « الوصية التمدنية الامينة » تهتق هذا الفلاح وتثقل كاهله فترديه شقاءاً وبؤساً وقرراً . مدقعا بضرائب عظيمة ثقيلة لا قبل له بدفعها واحتمالها ، وبتزليل اسعار غلات البلاد تزيلا عظيماً عندما يكون الموسم جيداً بمنعها تصدير الغلال والزيت الى الخارج وابعائها من الضريبة الجمركية الغلال والزيت التي تأتي من الخارج ، فتهبط من جراء هذه السياسة الجمركية اسعار حاصلات الفلاح هبوطاً ذريعاً عظيماً لا يقدر معه ان يحافظ على كيانه ومركزه الاقتصادي فينظر الى الحياة بخوف وفرع والى المستقبل بشكوك وريب . ولا عجب في ذلك اذ ان الحكومة

(١) ورسفولد : صفحة ٢٣٠ .

(٢) بنتويش . صفحة ١٥٢ .

(٣) بنتويش ، ص ٦٣ .

(٤) بنتويش ، ص ٦١ .

(٥) بنتويش ، ص ٤٣-٤٤ .

(٦) بنتويش ، ص ٢١٦ .



ترمي من وراء سياستها الجرمية هذه ان تضعف مركز الفلاح وترزع مكانته الاقتصادية والسياسية لكي تسهل عليها محاربتة وسلبه اراضيه واملاكه .  
 « ومنذ ابتداء حكمها في فلسطين استهدفت الحكومة الارض الغير مزروعة وقتئذ لتضعها تحت سيطرة اليهود عن طريق المهاجرة<sup>(١)</sup> » . « ولكي ترغم الفلاحين العرب على بيع اراضيهم الى اليهود فانها اصدرت قانوناً يخولها حق تملك كل ارض لم ترزع في مدة ثلاث سنوات<sup>(٢)</sup> » ، وبما ان بعض الفلاحين ، نتيجة لتلك الوضعية الصعبة التي شرحناها ، لم يقدرُوا ان يزرعوا ارضهم فقد كان لهذا القانون غايته المنشودة . ونتيجة لهذه السياسة فقد ساءت حالة الفلاح العربي الفلسطيني كثيراً وتدهورت اقتصادياته تدهوراً هائلاً عظيماً . فحياته حياة فاقة وجهاد ، ودخله لا يقوم بما عليه من المصاريف الضرورية ، طعامه بسيطاً مطرد النسق . . . ومعظم وقعات طعامه مؤلفة من الخبز ، مع قليل من البصل او الفجل او البندورة والملح . . . « فاحتياجاته الحيوية قليلة وهو يعيش عيشة بسيطة ، وفقره بازدياد ، وارضه قليلة الارجاء ، وقيمة محصولاته زهيدة<sup>(٣)</sup> » . ومع كل هذا لم ترحمه الحكومة بل استرسلت في محاربتها الاقتصادية له بشدة وعنف حتى اصبح هذا المسكين بجالة يرثى لها من الفقر المدقع والبؤس المميت ، ووصل الى درجة من اليأس والقنوط لا مثيل لها . « فالفلاحون يتخبطون بوضعية بائسة تمسه لا يقدرُون معها ان يحصلوا القوت الضروري ليحفظون مستوى من المعيشة معقول<sup>(٤)</sup> » .

وقد قال مدير المعارف الانكليزي في هذا الصدد « ان حالة الزارعين الاقتصادية قد اصبحت على حافة اليأس والقنوط ، فلا تكاد توجد قرية عربية ناجية من الفرق في الديون ، والفلاحون مثقلون بالضرائب لدرجة انه يتعسر عليهم جداً دفع ضريبة العشر . وفضلاً عن ذلك فهم في المواسم الجيدة لا يستطيعون بيع ما ينتجونه من قمح او شعير او زيت . . . آه من التعريقة يا اخي العربي . . . وقد زرت في المدة الاخيرة

(١) ورسفولد ، ص ٢٣٥ .

(٢) ورسفولد ، ص ٢٢٦ .

(٣) تقرير فرانش ، ص ٦٦ .

(٤) بتويش ، ص ٢١٥ .



خمس عشرة قرية في منطقة الجليل ، فوجدت هذه الحالة بادية للعيان في كل منها . وقد شح النقد في بعض الاماكن حتى اصبح الاهالي ينتاعون حاجياتهم عن طريق الاستبدال وليس في وسعهم دفع الاعشار دون ان يلجأوا الى الاستدانة ، الامر الذي يؤدي الى زيادة ديونهم الباهظة للرايين ، وقد قال لي احدهم في احدى القرى : ما زلنا نجاهد في غمر من المياه منذ سنين عديدة وعمما قريب ستغمرنا المياه . . . وهذا قول يصح اعتباره مثالا للحالة النفسية في كل قرية<sup>(١)</sup> .

وفي هذا القول الصادر عن انكليزي أولا ، وموظف كبير ثانياً ، وعضو في المجلس الاستشاري ثالثاً كفاية لفهام القارئ ان هذه السياسة تجاه العروبة الفلسطينية هي سياسة خالية من كل ضمير انساني ومن كل وجدان شريف نبيل .

وهذه الوضعية الاقتصادية المؤلمة الموجهة لكل من يدين بدين العروبة ويؤمن بمبادئها وحقها في الحياة الحرة ليست نتيجة كسل او خمول أو عدم ذكاء ونقص في خبرة الفلاح الزراعية ، بل هي نتيجة تلك السياسة الانكليزية ، السياسة الاقتصادية التي ترمي الى وضع الفلاح في ازمة شديدة وضيق عظيم لا يطيق الصبر عليها ، فيضطر ان يبيع اراضيه الى اليهود حيث انه لا يوجد في البلاد سواهم من مشتري . « فالفلاح العربي في فلسطين ليس كسولاً ولا خاملاً ، بل هو مزارع قدير فطن ، ومما لا شك فيه انه لو تمكن من التدرب على اساليب أفضل من تلك التي يتبعها ، ويتيسر له الرأسمال الذي هو من الضروريات الاولية لمثل هذه الاساليب ، لاستطاع ان يحسن وضعيته واحواله بسرعة . اما في الوقت الحاضر فان الدخل الذي يكسبه من مزرعته الصغيرة لا يكفيه للاحتفاظ بمستوى لائق من العيش ولا يترك له مجالاً على الاطلاق لاجراء اي تحسين كان في اراضيه<sup>(٢)</sup> » . وكل من يختبر الفلاح العربي الفلسطيني عن كثب ويقف على حالته عن قرب يشهد له : « انه تجيب يعمل لتحسين مستوى زراعته واسلوب معيشته ، ولكنه لم ينل من العناية الا النذر القليل<sup>(٣)</sup> » . « فهو ساذج ولكنه في نفس الوقت

(١) سمبسون ، ص ٩٦ .

(٢) سمبسون ، ص ٩٩ .

(٣) سمبسون ، ص ٩٥ .



مفرد الذكاء. ومجتهد في عمله<sup>(١)</sup> . « وربما يحق له ان يقابل من وجهة المعرفة وحدة  
الذهن بطوائف مخصوصة من فلاحي جنوبي اوروبا . وليس ثمة على ما يتراءى لي من  
أمر يحول دون بلوغه مستواهم في النجاح ، واخذ نفسه باتباع طرق الزراعة المثلى على  
نحو ما يعملون<sup>(٢)</sup> . » . وليست قلة العناية من الحكومة وعدم وجود رأسمال هما  
المؤخران الوحيدان فقط لاخذ الفلاح بأساليب الزراعة التحسينية لاراضيه بل انه « ما  
دام الفلاح غير مطمئن على مصيره في الارض فلن يجد في نفسه ما يدفعه الى تحسين  
اراضيه بتكثيف زراعتها . والفلاح لا تعوزه الهمة ولا النشاط ، بل على العكس من  
هذا لا يستطيع من يقوده عمله الى الاتصال بالفلاحين الا ان يعجب بما يبذونه من النشاط  
بلاكل ولا ملل ، تحت ضغط زيادة السكان لتوسيع اراضيهم باحياء الاقسام الجبلية  
وتعميرها وتقطيعها الى حبلات<sup>(٣)</sup> . » .

هذا هو الفلاح العربي الفلسطيني وهذه هي مقدرته وحدة ذهنه ، وهذا هو  
نشاطه وذكاؤه كما ورد في تقارير كبار الخبراء الانكليز ، وهذه هي نتيجة  
سياسة الحكومة الاقتصادية التي ترمي الى تشريد العروبة الفلسطينية والحلها  
واضمحلالها . . .

اما حالته المالية فحالة يرثى لها ، وقد بلغت آخر حد من الافلاس . « فأهم  
مشكلة تجابه الفلاح العربي هي الدين الذي عليه ، فانه تحت وطأة دين دائم للدائن  
تجمع عليه الى درجة اصبح معها عاجزاً عن وفائه من دخله من الارض ، وقد زاد في  
وطأة الدين معدل الفائدة الفاحش ، وكان الدين اصلاً لامور غير منتجة في اكثر الحالات ،  
ولذلك لم يساعد الفلاح على زيادة دخله<sup>(٤)</sup> . » .

« فالوسيط الرئيسي لجمع الحبوب المحلية هو التاجر المداين ، وهو يسلف الفلاحين  
لآجال قصيرة بفوائد فاحشة<sup>(٥)</sup> . » . « وبما ان الفلاح لا يقدر ان يقدم ضماناً لما يستدينه

(١) سمبلين ، ص ١٣١ .

(٢) تقرير مستر ستد كلاند ، ص ٢ .

(٣) تقرير فرنش ، ص ٦٦ .

(٤) حماده ، ص ٦٦ .

(٥) حماده ، ص ٦٠ .



من المال، فانه يجد نفسه اديباً وفي اكثر الاحيان قانونياً مرغماً بأن يبيع حبوبه بواسطة  
التاجر المدين وغالباً بشروط معاكسة لمصلحته<sup>(١)</sup>. « وهكذا يضطر الفلاح عادة  
الى دفع ديونه حالاً بعد زمن الحصاد حينما تكون الاسعار منخفضة<sup>(٢)</sup> ». فدخله زهيد  
جداً لا يسد نفقات مزرعته وأراضيه ومعدل الدخل السنوي العادي لعائلة الفلاح الملاك  
٣١ جنياً و ٣٧٠ ملاً<sup>(٣)</sup>، وهذا قبل دفع الضرائب وفائدة الديون . « ففائدة معدل  
الدين البالغ ٢٧ جنياً هي ٨ جنيات<sup>(٤)</sup> ». وهكذا ينزل الدخل الصافي الى ٢٣ جنياً  
و ٣٧٠ ملاً . وهذا الرقم الحقيقي الذي هو صافي ايراد الفلاح ، ليس عرضة لضريبة واحدة  
فقط ، بل لعدة ضرائب مباشرة وغير مباشرة . فالضرائب المباشرة هي ضريبة العشر  
وضريبة الوركو وضريبة الاراضي . « والفلاح يدفع تسديداً لهذه الضرائب الثلاث  
٣ جنيات و ٨٧٠ ملاً ، اما الضرائب الغير المباشرة التي يدفعها بسبب تلك الحماية  
الجركية الغير مشروعة على المنتجات اليهودية فيبلغ جنيتين ، وهكذا ينزل ايراد  
الفلاح الصافي الى ١٧ جنياً و ٥٠٠ ملاً<sup>(٥)</sup> ». وفي سنة ١٩٣٠ هبطت اسعار محصولات  
الفلاح هبوطاً عظيماً ، فاصبح الدخل الصافي للفلاح الذي يملك الارض التي يزرعها ١١ جنياً  
و ٨٠٠ ملاً ، وللزارع المستأجر ٣ جنيات و ٦٠٠ ملاً<sup>(٦)</sup> . « فتأمل . . .

« وهذه الاحصاءات وضعت على اساس ان الفلاح يملك ١٠٠ دونماً<sup>(٧)</sup> » . ولكن  
معدل ما يملك الفلاح ليس الا ٥٦ دونماً<sup>(٨)</sup> . « وهكذا يكون الدخل الصافي للفلاح  
في الواقع نصف المبلغ الذي ذكرناه او ما يزيد على النصف قليلاً . فتأمل يا اخي العربي  
تأمل . . . تأمل . . . ولو كانت حالة الفلاح الاقتصادية حسنة او بالاحرى سياسة

(١) حماده ، ص ٤٧٤ .

(٢) حماده ، ص ٤٧٤ .

(٣) جونسون كروسي ، ص ٢٣ .

(٤) جونسون كروسي ، ص ٢١ .

(٥) جونسون كروسي ، ص ٢٥ .

(٦) تقرير سمبسون ، ص ١٠٣ .

(٧) تقرير سمبسون ، ص ١٠٥ .

(٨) جونسون كروسي ، ص ٥٠ .



الحكومة المنتدبة عادلة ومنصفة ، لما سقط الفلاح الى هذا الدرك المخزن والمستوى المولم من العيش فاضطر الى بيع اغزشي . لديه في الحياة ، اي ارضه . « ويستدل من الافادات التي تيسرت لي من مصادر مختلفة ان الفلاح العربي في حالة يأس وقنوط ، فليس لديه رأسمال لمزرعته ، بل بالعكس فهو يربح تحت عبء ديون طائلة ، وهو مكلف بدفع ضرائب فادحة ، وبلغ مبلغ ما يدفعه من الفائدة على ديونه درجة غير قابلة التصديق<sup>(١)</sup> » . اما رأس ماله فزهيد جداً . فهو اما مالك للارض التي يزرعها واما مستأجر لها ، وهو في كلتا الحالتين خالياً من النقد . ويبلغ متوسط ثمن ما يملك من الحيوانات والادوات التي يستعملها في حراثة اراضيهِ وحصاد محصولاتها ودرسها ٢٤ جنياً ، وفي بعض الاحيان يملك الفلاح حيوانات اخرى يستثمر البانها وطوراً يستفيد من بيضها ، ومتوسط كافة ما يملك يبلغ ٥٦ جنياً<sup>(٢)</sup> .

وامام هذا الدخل القليل وهذا العجز المالي العظيم يرى الفلاح نفسه مضطراً ان يستدين لكي يعيش ولو بربا فاحش يزيد في كثير من الاحيان على مئة بالمئة . « فكانت النتيجة ان اصبح كثير من الفلاحين مثقلين بديون باهظة ليس في طاقتهم تسديدها<sup>(٣)</sup> » . ووطأة هذه الديون شديدة لا تتقل عن وطأة الضرائب . « ففي منطقة احد المفتشين الاداريين التي تشمل ثلاثة اقسية يوجد ١٤ جايا لضرائب الحكومة ، بينما ان مرايا واحداً فقط ، في احد هذه الاقسية الثلاثة يستخدم ٢٧ محصلاً من الخيالة لتحصيل ديونه ، ومثل هذه الحالة ليست بالوحيدة<sup>(٤)</sup> » .

وبالاجاز فان حالة الفلاحين الذين يزلفون الاغلبية الساحقة من العرب والتي يجب ان تعتبر العامل الرئيسي في تقدير التقدم الاقتصادي الذي وصل اليه العرب لا تزال في مستوى من المعيشة منحطاً<sup>(٥)</sup> . « فعالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية ، ومن الواجب وضع سياسة خاصة بالاراضي ان كان يراد تحسين احوال معيشته<sup>(٦)</sup> » .

(١) سمبسون ، ص ٩٥ .

(٢) سمبسون ، ص ٩٧-٩٨ .

(٣) كروسي ، ص ٦١ .

(٤) فرنش ، ص ٣٨ .

(٥) تقرير بيل ، ص ١٦٦ . (٦) فقرة ١٧ من الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ .



ضروريات الحياة او بالتورط في الديون ، . . . واني اعتقد كل الاعتقاد انه لو تمتع هؤلاء ، عن اداء الضرائب وقالوا : ان نستطيع الدفع وليتنا نستطيعه للدفع ، لتعذر علينا تحصيل الضرائب بالطرق القانونية . وهذه حالة تستوجب الاهتمام من طرف الحكومة ، ولهذا ارى من الواجب ان يعفى من الضرائب حداً اذنى من الدخل بما يمكن من السرعة اذ ان المبالغ التي يدفعها هؤلاء القرويون ليست عظيمة ولكنها فاحشة بالنسبة الى دخلهم <sup>(١)</sup> .

والفلاح لا يدفع ضريبة واحدة بل عدة ضرائب ، منها ضريبة الوريكو والعشر وضريبة تعداد المواشي ، فالوريكو ضريبة مفروضة على المباني والاراضي ، وهي مبنية في الغالب على ضريبة جرى تخمينها قبل الحرب . وتوزيعها النسبي غير متعادل قط <sup>(٢)</sup> . وضريبة العشر كانت تستوفي كل عام بمعدل ١٠ في المائة من المحصول . وقد استبدلتها الحكومة عام ١٩٢٨ بضريبة مقطوعة ، بنتها على متوسط اعشار حاصلات الاربع سنوات السابقة . « غير ان الحاصلات الزراعية من اواسط سنة ١٩٢٩ قد هبطت هبوطاً فاحشاً <sup>(٣)</sup> . » « فاصبح العشر الذي كان يجبي بمعدل ١٢ ونصف بالمائة من مجمل الغلة يعادل ٣٥ بالمائة من الدخل الصافي <sup>(٤)</sup> » « وهذه الضريبة اصبحت منذ استبدالها بضريبة مقطوعة تتفاوت مع مقادير حاصلات الفلاح واثانها ، ولما كانت هذه الضريبة باهظة بالنسبة الى غيرها ، فان عدم مرونتها لفي مكان من الخطورة <sup>(٥)</sup> . » « وان تعديل العشر لم يبن على اساس علمي ، فقيمة الضريبة لم يبق لها علاقة معروفة لا يجعل غلة الارض ولا بصافيتها ، فبلغ الضريبة المبني على اساس المعدل المأخوذ كان يمثل اعلى حد للدفع في سنة جيدة الخصب بدلا من ان يمثل مقداراً متوسطاً . فالعشر المعدل لم يكن صحيحاً لا من الوجهة الاقتصادية ولا الادبية <sup>(٦)</sup> . »

(١) تقرير سمبسون ، ص ١٠٧

(٢) تقرير كروسي ، ص ٦٢ .

(٣) تقرير سمبسون ، ص ١٠٨

(٤) حمادة ، ص ٦٥ .

(٥) تقرير كروسي ، ص ٦٢ .

(٦) حمادة ، ص ٦٨٨ .



اما ضريبة المواشي فتجبي سنوياً عن كل رأس من الحيوانات التي يملكها الفلاح،  
ومقدارها يختلف باختلاف الحيوانات، والويل ثم الويل للفلاح الذي يجنبى المواشي  
وقت التعداد فانه يلحقه « قصاص انكليزي » . . . « ومزرعة الفلاح صغيرة جداً  
ومحصوله زهيد لدرجة يشعر معها هذا الفلاح بعبء وطأة الضريبة، فيضطر المزارعون  
الصغار في جميع أنحاء البلاد الى الاستدانة لدفع الضرائب، وفي حوادث كثيرة لم يستطع  
الفلاح دفع الضرائب على الاطلاق فاصبحت المتأخرات من الضرائب الزراعية ضخمة  
وهي تبلغ ٢٣٨.٠٠٠ جنياً . . . ووطأة الضرائب تظهر بجلاء عندما نعلم ان ضريبي  
العشر والاغنام فقط تبلغان ١٩ في المائة من صافي دخل الارض . . . والحكومة عندما  
استبدلت الاعشار، بدلا من ان يكون المبدل به، اي العشر الجديد، ١٠ في المائة  
من الدخل الاجمالي مثلما كان عندما جرى استبدال الاعشار، اصبح معدله ٢٠ في المائة  
من الدخل الاجمالي . ومن الواجب اعفاء الزارعين من دفع ضريبة العشر برمتها ان كان  
ذلك مستطاعاً، اما اذا كان ثمة صعوبة مالية في اتخاذ هذه التدابير، فبالامكان اتخاذ  
تدابير موقته، وذلك بجعل الاسعار تختلف باختلاف اسعار الحاصلات الحالية في الاسواق  
ولما كانت هذه الاسعار في الاسواق في الوقت الحاضر هي نحو نصف الاسعار التي كانت  
سائدة عندما جرى استبدال الاعشار فيكون مقدار التنزيل ٥٠ في المئة<sup>(١)</sup> .

« والفلاح على الرغم من فقره وقلة دخله وزهده، فان الضرائب التي يدفعها هي  
اعظم بكثير من الضرائب التي يدفعها المالك الغني في المدن » . وفي الاستطاعة القول  
انه لا يمكن المقارنة بين ما يدفعه الفلاح من الضرائب ويبلغ ٣٤ في المئة من قيمة  
الآجار « اي الدخل الصافي » وما يدفعه صاحب الاموال الغير منقولة في المدن ويبلغ  
اقل من ١٠ في المئة<sup>(٢)</sup> . ومن هذه الوجهة « فقد اعلنت الحكومة انها سوف تنظر  
في ضريبة الويركو كتفضعها على اسس جديدة تنصف الفلاح وتعدل بينه وبين اهالي  
المدن، فكان ذلك بمثابة اعتراف من الحكومة بأن هذه الضريبة تركز على اسس  
خاطئة غير قانونية<sup>(٣)</sup> » .

(١) سبسون : ص ١٠٨ - ١١٩

(٢) جونسون كروسي : ص ٦٢

(٣) ورسفولد : ص ١١٢



وهذا الفلاح العربي المسكين الذي يكبد ويشقى سعياً وراء الحصول على دخل لا يسد حاجته ويقوم بأوده الضروري ، يتحمل الضرائب وحده ، « اما المرابي الذي يحصل ايراده او جميع ثروته بالاكثر من عرق جبين الفلاح فيتمصل من دفع الضريبة في المرة (١) .

وهذه السياسة كانت « باعثة على الاستياء الشديد الناتج عن هذا الاجحاف الذي ينطوي عليه هذا النظام الذي يفرض الضرائب على اصحاب الارض او المتصرفين بها مهما كانت اراضيهم قليلة ، ويتجاوز عن المرابين واصحاب الحرف والصناعات على اختلافها ، الذين يزيد ايرادهم كثيراً على ايراد طبقة الفلاحين (٢) » .

ونظام الضرائب في فلسطين نظام شاذ وغريب في نوعه ، وهو مخالف لنظام الضرائب في العالم اجمع الذي يقوم على اساس « الدخل » وليس على اساس ضرائب مقطوعة كما تفعل انكلترا بالارض المقدسة . والسكان العرب يشكون ويتذمرون من هذا النظام ، وانكلترا عارفة حق المعرفة ان الفلاح العربي الفلسطيني بحالة يرثى لها من الفقر والبؤس وبأشد الحاجة الى المساعدة ، وان لا قبل له باحتمال الضرائب المرغم على دفعها ، وهي عالمه حق العلم ان ما اصرت عليه تقارير خبراءها الرسميين من وجوب ابدال نظام الضرائب الحالي بضريبة الدخل هو عين الحق ، فانها تأتي الا ان تسيرو ذلك السير المجحف بحق العرب وان تتبع نظام الضرائب هذا المرهق للفلاح العربي .

والحكومة تشعر بهذا الاجحاف المحقق لحقوق العرب ، ولكنها لا تطبق نظام « ضريبة الدخل » المتبع بكافة امم العالم ومنها انكلترا لان ذلك مناف لسياستها الاستعمارية في البلاد . فتطبيق ضريبة الدخل ، يرفع عن الفلاح الانتقال الكبيرة التي يئن منها ويخلصه من الحمل الذي ينوء تحته ، فينتعش ، وبانتعاشه يقضى على خطتهم التي ترمي الى ائصال كاهله بالديون ، وحمله اخيراً على بيع ارضه . هي تعلم ان النظام الذي تتبعه غير عادل ومنصف بل مستبد وظالم ، ولكنها لا تغيّره بنظام ضريبة الدخل

(١) تقرير فرنش : ص : ٢٧

(٢) تقرير فرنش : ص : ٣٧



العادل ، لعلمها ان نظام هذه الضريبة يهدد مشاريعها الاستثمارية ذات الصبغة الصهيونية ، هذه المشاريع التي لم تتمكن من الحياة ومن المحافظة على بقائها ووجودها الا باعفاؤها من الضرائب ومجابتها بالتعريفية الجزركية . لعلمها ان ضريبة الدخل تقع على اصحاب الدخل الحقيقي من اليهود فتجبرهم على دفع ضرائب عظيمة لا يدفعونها حسب نظام الضرائب الحالي ، فيعزل ذلك سير سياستها التي ترمي الى غاية واحدة فقط وهي وضع الفلاح بضائقة اقتصادية عنيفة شديدة يرغم بها ان يترك ارضه .

وعلى الرغم من ان الفلاح يدفع معظم الضرائب ، فالحكومة لا تسبغ عليه اقل حظ من عنايتها ورعايتها . وهي على الرغم من تقارير خبراءها وعلى الرغم من وعودها العديدة وعلى الرغم من واجبها الذي يقضي عليها ويتطلب منها ان تسهر على حقوق الفلاحين والمزارعين فتفتح لهم مصارف زراعية لا قراضهم بفوائد قليلة لآجال طويلة ، فانها لم تقم باي عمل من هذا القبيل للتخفيف عن الفلاح وتيسير حاله ، بل انها استرسلت بنفيها الاستعماري فصنعت البنك الزراعي العثماني الوحيد من نوعه في البلاد ؛ وقضت على كل تحسين يتناول القرى العربية ، ووجهت اهتمامها الى الطرق وتعميدها بين المستعمرات اليهودية . وقد احتج العرب على هذا التحيز بالمعاملة وطالبت صحافتهم وهياتهم السياسية الحكومة بتعميد الطرق الموصلة بين المدن والقرى العربية ، ولكن بدون جدوى و كأنهم ينادون الاموات ويحتجون الى ساكني القبور والحدود . فانكلمترا تصبح صما . بكما . عندما يطالب العرب بحقوقهم ، فهي لا تريد ان يتناول التحسين العمراني الاراضي العربية لكي لا ترتفع قيمتها ويزيد ثمنها ، فينتعش الفلاح اذ يسهل عليه عندئذ نقل محصولاته الى الاسواق المجاورة . ومن السخرية حقاً والاستهزاء العظيم بالعرب ، اسراع الحكومة بشق الطرق وتعميدها متى بيعت تلك الاراضي الى اليهود ، ... والادهى من هذا والاشد نكايته ان الحكومة عند انتقال الاراضي من العرب الى الصهيونية تحفض ضريبة العشر عما كانت عليه عندما كان يملكها العرب .

- ٢ -

- لماذا يبيع الفلاح ارضه -

تدعي الصهيونية مدافعة عن اعمالها في فلسطين ، انها لا ترغم ولا تجبر الفلاح ان



يبيعها ارضه ، بل هو الذي يقبل بل . رضاه وعن كل طيبة خطر ان يبيعها ويسر كثيراً عندما يدفع له ثمنها فيقبضه فرحاً منشراحاً . وهي تقول انه اذا كان الصهيونيون يلحقون أضراراً بالعرب من جراء شراءهم لاراضيهم فما عليهم الا ان يتنعوا عن البيع . . .

وهذه الادعاءات الدفاعية التي يقوم بها اليهود تقنع قصيري النظر من الذين يجهلون حقيقة الفلاح العربي في فلسطين ، ومن المؤسف حقاً ان بعض العرب آمنوا بدفاع الصهيونية هذا فرددوا معها انه كان على العرب بفلسطين ان لا يبيعوا اراضيهم لليهود . ولكن من حسن الحظ ان هؤلاء الذين قالوا هذا القول من العرب هم فئة قليلة جداً تكاد لا تذكر وهي بالاكث من الطبقة الجاهلة الرجعية ، والتي يجب تطهير العروبة منها بأقرب فرصة ممكنة لان العضو الفاسد يجب ان يبتز في امة تمر بدور كاللدور الذي غمر فيه . . .

ولكي يكون القارىء على بينة واضحة من هذه النقطة الهامة فينتبه للأسباب التي كانت تدفع الفلاح الى بيع ارضه ، نوضح ذلك باربعة نقط متوالية :

( الاولى ) سياسة الحكومة الاقتصادية . ولقد كانت هذه السياسة العامل الاثري والسبب الرئيسي في حمل الفلاح على بيع ارضه لليهود . وقد بينا هذه السياسة وشرحنا نتائجها ومضارها التي حاقت بالعرب في كلامنا السابق عن وضعية الفلاح الاقتصادية والسياسية ، فللقارىء ان يعيد قراءتها اذا شاء . واحب زيادة في الافادة ، ومنها يظهر ان الفلاح قد وضع في حالات اقتصادية ومالية وسياسية ارغمته ان يبيع ارضه . فقد جاء في تلك الفقرات المقطوفة عن تقارير الخبراء الانكليز ، ان محاربة الحكومة له قد اضطرته الى الاستدانة بربا فاحش لكي يدفع الفائدة التي عليه او يسدد ديوناً سابقة او ليدفع الضرائب التي تقسم ظهره . . . او ليتمكن من زراعة ارضه فيقدر ان يعيش . وعندما يستحق الوقت الذي يجب ان يفي فيه ديونه ، ينظر الفلاح الى موقفه فيرى ان المياه تعمره وان حالته المالية قد ازدادت سوءاً بمرور الايام ، ويتضح له بمرارة وألم انه امام عجزه المالي الناشئ عن سياسة الحكومة لا يستطيع سداد ديونه الا يبيع قسم من اراضيها ان لم يكن كلها . » وقد عرض علي الكثيرون من الفلاحين اراضيهم للبيع



رغبة منهم في الخلاص من ربقة الديون التي عليهم<sup>(١)</sup> . « وقد تناقصت مساحة الاراضي التي يملكها الافراد تناقصاً مطرداً حتى اني سمعت في كل قرية زرتها شكوى حول هذه النقطة ، وذلك ان بعض الاهالي اضطر الى بيع اراضيهم اما لتسديد ديونهم او لدفع ضرائب الحكومة ، او لاحراز نقد لسد رمق العائلة<sup>(٢)</sup> فكانت النتيجة « انه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة يوجد ٢٩٤٤ في المائة بلا اراضي وهذا سنة ١٩٣٠<sup>(٣)</sup> . »

فالفلاح يحب ارضه ويتعلق بها وهو لا يبيعها عن طيبة خاطر ، ولشدة تعلقه بها اصبح عند العرب مثل يقول : « الفلاح يموت بين اتلام ارضه » ، وهو من الامثلة العربية السائرة ، ولكن سياسة الحكومة التي ترمي الى افقار طبقة المزارعين لكي تحمّلهم على بيع اراضيهم هي التي تجبرهم ان يبيعوا هذه الارض ، ولولا هذه السياسة لما باع الفلاح ارضه الى الصهيونية ولو مهما كان الثمن الذي تقدمه له .

( الثانية ) . . في كل امة من امم الارض يوجد خونة وعاقون . ففي انكلترا والمانيا واميركا وايطاليا وروسيا وكل دول العالم يوجد اناس لا وطنية لهم ولا حمية ، لا نخوة لهم ولا مروءة ممن يبيعون اوطانهم للاجنبي جأ بالدرهم والدينار والمصلحة الشخصية والحب الذاتي غير مكترئين للمصلحة العامة وضارين عرض الافق بواجباتهم تجاه البلاد والامة . وفلسطين العربية لم تشذ عن هذه القاعدة العامة فقد وجد فيها مع الاسف فئة من الناس قد اتخذت السمسة وتسهيل انتقال الاراضي العربية الى الايدي الصهيونية ، ممنة تعيش وتثري منها ، لان المزارع العربي متى اضطر الى بيع ارضه ، فهو يأنف من بيعها الى اليهود ، فيبيعها الى هذا الفريق من العرب ظناً منه انها ستبقى بأيديهم وغير عالماً انها ستنتقل بطريق غير مباشرة الى اليهود .

وهؤلاء السامسة اللثام ، الخالين من الضمير والوجدان قد الحقوا بالقضية العربية ضرراً جساماً وجنوا على البلاد وعلى العرب جناية عظيمة لا تعتقر ، بسمرتهم هذه

(١) تقرير فرانش : ص : ٣٦

(٢) تقرير سيجسون : ١٠٣

(٣) نثرير بيل : ص : ٣١٧



التي ساعدت الصهيونيين في الاستيلاء على اراضي الفلاحين الوطنيين . . . ولكنهم عندما اندلعت نيران الثورة الكبرى في فلسطين كوفتوا مكافئة يستحقونها على اعمالهم هذه الخائنة ، فقتل القسم الاكبر منهم برصاص اشبال العروبة الثوار الذين ساروا على خطة حكيمه عادة منصفة تقضي بغناء وموت كل فرد يقف حجر عثرة في طريق العرب الى ما يبتغونه من حرية عظمى ومملكة كبرى . . .

( الثالثة ) ان القسم الاعظم من الاراضي التي انتقلت الى اليهود كانت ملكاً لبعض الملاكين الاغراب عن البلاد الذين اوقعوا بالشعب العربي عامة والمزارع الفلسطيني خاصة اضراراً فادحة لا يتلافى امرها . فهم الذين باعوا مساحات شاسعة واسعة من اخصب الاراضي في فلسطين الى الصهيونيين ، فأضروا بالفلاح العربي الشديد الوطنية والذي لا يبيع ارضه الى خصومه الا بعد ان تسد جميع ابواب الازق امامه ، فيبيع كي يعيش ويبقي على حياته ووجوده . « فحسر واحد حسب تقرير شو ، من الاراضي التي بيعت لليهود ، كانت من فلاحين ملاكين ، بينما ان التسعة الاعشار الباقية كانت من ملاكين ذوي اقطاعات واملاك واسعة هم في اكثر الاحيان غرباء لا يسكنون اراضيهم (١) » .  
والقارىء ايضا حاح على ذلك بثلاثة امثلة نوردتها متتابعة :

١ - وادي الحوارث ، وهو قسم من السهل الساحلي ، اراضيه خصبة جداً تبلغ مساحتها ٣٦ الف دونم ، باعه آل التيان الغرياء عن فلسطين الى اليهود ، عام ١٩٢٩ بمبلغ قدره ٤١ الف جنياً . ولما صدر الامر الى البوليس بأن يخلي الارض من الفلاحين ، لم ينفذه « لعدم وجود اي مكان آخر يمكنه نقل المزارعين العرب الذين كانوا يعيشون في الوادي ومواسيهم اليه (٢) » . ولكن الحكومة ، « الوصية الامينة » ، لم تأبه لذلك ولم تعدل وتشفق فترحم اولئك المساكين الذين أصبحت حالتهم مؤلمة موجعة فتفتت الاكباد وتمزقت الاحشاء ، بل امرت باجلاء الارض وتنظيفها من المزارعين العرب . وعندما قامت بعملية اجلاء اخرجت بشدة تزيية ١٥٥٠ عربياً بائساً من اهل هذا السهل الحصب مع مواسيهم التي كانت تبلغ ثلاثة آلاف رأس .

( ١ ) الدكتور موش : ص . ١٤٠

( ٢ ) شو : ص . ١٥٧



ولم تكتف «الحكومة المنتدبة» بعملها هذا الغير الانساني ، بل اصدرت اوامر الى الجند باطلاق الرصاص على المساكين الذين عزَّ عليهم ان يفارقوا ارضهم ومنازلهم فكان ان وقع بعضهم على الارض صرعى يتضرعون بدماء اسالتها مدينة . . . وحضارة . . . انكلترا . . . وهذا النموذج عن الكيفية التي تسعى بها الحكومة لهدم كيان العروبة الفلسطينية وتشتيتها في كل حدب وصوب وفي كل جهة وناحية .

وهذا الوادي من أخصب أراضي فلسطين «وتدل الأعمار التي دفعت عام ١٩٢٨ على ان قيمة محصول البطيخ فيه بلغت سبعة آلاف جنيهاً<sup>(١)</sup> مع العلم ان ثلثه فقط كان يزرع بطيخاً . وهكذا يرى القارى . انه اذا اعتنى بزراعته فانه يعطي إيراداً سنوياً لا يقل عن قيمة الثمن الذي يبيع فيه . . . . وعلى الرغم من هذا فالصهيونية تدعي أنها تدفع اثماناً باهظة ثمناً للأرض التي تشتريها .

٢ - مرج بن عامر . «وهذا المرج من أخصب سهول فلسطين ، واهم مصدر للغلال فيها ومساحته ٤٠٠ الف دونماً<sup>(٢)</sup> وقد باع آل سرسق ، أصحاب هذا المرج والاعراب عن البلاد ، الى اليهود بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٥ أكثر من مائتي الف دونماً تشمل ٢٢ قرية<sup>(٣)</sup> وأما القسم الباقي فباعوه بصفقات متوالية الى اليهود حتى أنه لم يبق في يد العرب شيء . فكانت النتيجة ان بيدت القرى العربية وشتت شمل اهاليها فشردوا وتألّب عليهم البرد والجوع وقتكت بهم الامراض ، فاضطر القسم الاكبر منهم الى الجلاء النهائي فهاجروا الى اميركا وحلت في المرج مكانهم العصابات الصهيونية المحمية بالخراب والمدافع الانكليزية . . . .

وكان يوجد في هذا المرج موزقق للآلاف من العرب من غير سكانه من اهل الجبال المجاورة ، الذين كانوا ينتقلون اليه بعد الحصاد لرعي مواشهم فانقطع رزقهم منه بعد انتقاله الى اليهود<sup>(٤)</sup> ويضاف الى ذلك أن هذا المرج كان مصدر خير وبركة ويسر

(١) تقرير شو : ص ١٥٧

(٢) تقرير سمبسون : ص : ٢٦

(٣) تقرير شو : ص : ١٥٥

(٤) تقرير سمبسون . ص : ٧٦ و ٧٧



وحركة المدن الحارورة كالناصرية وجنين وغيرها والتي تعتمد على ما يحيط بها من قرى  
ففقدت هذه المدن بزوال القرى العربية أهم عملاتها، وأغنى مصادر ثروتها وظهر التأخر  
فيها ظهوراً جليلاً واضحاً .

٣ - سهل الحولة . وهذا السهل هو ثالث الاراضي الخصبه بفلسطين ، وليس من  
سهل آخر أنعمت عليه الطبيعة بمثل ما انعمت به على هذا السهل من ماء غزير . وتقدر  
مساحة هذه المنطقة بـ ١٦٥٠٠٠ دونماً تقريباً ، ويقال ان بعض السوريين الغيرالمقيمين  
في البلاد يملكون منها ٦٦٠٠٠ دونماً ، وان نحو ٥٠٠٠ ع دونماً أخرى تملكها عائلات  
من الفلاحين والبدو ، اما ما بقى منها ، أي ٥٥٠٠٠ دونماً فهو مشمول بالامتياز الذي  
حازه بعض السوريين لدى الدولة التركية <sup>(١)</sup>

وقد قال السير سمبسون أنه « اذا رجع امتياز الحولة الى الحكومة وجب عليها أن  
تحتفظ به لاجل مشاريع التحسين » <sup>(٢)</sup> . وذلك « لأنه يمكن القول بكل تأكيد ان  
كل مشروع عمراني لا يتناول السهل كله لن ينجح منه فائدة حقيقية » <sup>(٣)</sup>

ولما أخذت الحكومة هذا الامتياز من صاحبه الاول لعجزه عن القيام بشروطه  
في المدة المضروبة ، نقلته الى الشركات اليهودية وضربت صفحاً عن تواصي خبراءها  
ولجانها ، واراد المندوب السامي أن يعبر موقف الحكومة بشأن هذا الامتياز ، فقال في  
اجتماع تم بينه وبين اللجنة التنفيذية العربية في صيف عام ١٩٣٤ ، أن الحكومة لا يمكنها  
أن تقوم بالتجفيف المطلوب في الامتياز لضخامة نفقات المشروع بينما ان الخبراء من  
انكليز ويهود قرروا ان نفقات التجفيف لسهل الحولة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ ألفاً  
من الجنيئات ، وهو مبلغ ضئيل اذا قيس بمساحة الأرض التي تبلغ ٦٠ ألف دونماً  
في بلاد أصبحت فيها الاراضي ضيقة على سكانها .

وفي الوقت الذي تدعي فيه انكلترا أن لا طاقة لها بتجفيف السهل المذكور . فانها  
قررت صرف ٣٠ الف جنيئاً في هذه المنطقة لأعمال مقاومة الملاريا ، تلك الاعمال التي  
كان من واجب « اللصوص اليهود » ، اصحاب الامتياز ، أن يقوموا بها . . . فتأمل

( ١ ) تقرير فرنش . ص : ٤٧

( ٢ ) تقرير سمبسون . ص : ٢١٥ - ٢١٦

( ٣ ) تقرير فرنش . ص : ٤٧ - ٤٨



يا اخي العربي هذا الاستهزاء الذي تعامل به الحكومة المتدبة اخواننا عرب فلسطين ...

ولم تكثف الحكومة بما فعلته ، بل استرسلت في جورها ومجاثمها فأعفت اصحاب الامتياز من اليهود من دفع خمسين الفاً من الجنيهاً كان يجب عليهم دفعها بموجب الامتياز ، كما أنها اعفتهم ايضاً من دفع الضرائب لمدة خمسة عشر سنة .  
أما نتيجة تحويل الامتياز الى اليهود ، فكانت أن نكبت العائلات العربية الموجودة في هذه الاراضي التي يشملها ، والتي يبلغ عددها ١٥٠٠ عائلة ، فأخرجت من هذه الاراضي التي استوطنتها منذ مئات السنين ، وحل اليهود مكانها بعد أن أضاعت كيانتها وتشردت في كل جهة وناحية .

هذا قليل من كثير من الامثلة التي تظهر للقارىء كيف ان سياسة الحكومة تعمل على انتقال الاراضي العربية الى الصهيونيين ، وكيف ان امتلاك اليهود لهذه الاراضي يوقع اعظم الازى واشد الاضرار بعرب فلسطين المضطهدين المظلومين ، ففقروا وتشبثت وآلام وبؤس وفناء واحياء قري عربية عديدة وضياع كيان العروبة ... هي النتيجة الواقعية لسياسة الحكومة الصهيونية وانشاء الوطن القومي اليهودي ، وهذا هو المصير الذي ينتظر الشعب العربي بفلسطين والعروبة عامة ، ان لم تتغير الحال ولو بالحديد والنار ...

ومن هذه الامثلة التي قدمناها يرى القارىء . « ان الاراضي التي تملكها الصهيونية تقع في اخصب بقاع فلسطين : في السهل الساحلي وفي مرج بن عامر وفي سهل الحولة <sup>(١)</sup> » .  
وخطة الصهيونية هي الاستيلاء على جميع الاراضي الخصب في فلسطين وابعاد العرب عنها وحصرهم في الجبال . وعلى الرغم من ان الصهيونيين قد استولوا على اخصب الاراضي الفلسطينية ، وعلى الرغم من انه « ليس بين المستعمرات اليهودية من هي قادرة على سد نفقاتها بنفسها ، بمعنى ان تستطيع القيام بنفقاتها دون مساعدة من الخارج وان الكثير من المستعمرات الصهيونية تتلاشى اذا حبست عنها الاعانات <sup>(٢)</sup> » ، وعلى

(١) تقرير شو . ص : ١٤٩

(٢) تقرير سمسون ص ٧٤ وقد ذكر ورسفولد في كتابه «فلسطين الانتداب» صفحة ٢٤٨

« ان المزارع اليهودية لا تكفي نفسها بنفسها لولا الاعانات الخارجية »



الرغم « من ان المستعمر اليهودي مهاكد وكان شديد الرغبة في دفع المبالغ التي انفقها عليه الصندوق القومي فلن يستطيع في اية حالة من الاحوال سداد هذه المبالغ ، ومها بذل من اليهود فلن يستطيع وفا . دينه <sup>(١)</sup> » . فالصهيونيون يدعون في الخارج انهم يذهبون الى فلسطين فيحيون الاراضي الموات ويحفقون المستقعات ويقيمون مكائنها حدائق خضراء ، وهذا على الرغم ايضاً من انه « في قرية العفولة اليهودية يتقطع المسافر مساحات طويلة ملاءى بالاشواك ؟ وقد قيل لي بصفه رسمية ان هذه الحالة قد سببت ظهور فيران الحقل التي اتلفت المزروعات اليهودية والعربية في المرح ، وجعلت . . . ٣٠٠٠ دوناً من اراضي اليهود بحالة يرثى لها كأنها مرج من الاشواك . ومن الثابت ان العشر الذي يدفعه اليهود بعد انتقال هذه القرى اليهم هو اقل من العشر الذي كان يدفعه العرب عندها كانت هذه القرى معهم . . . »

« ومن الخطأ ان يظن ان مرج بن عامر كان قفراً بلقاً قبل ان يحتله اليهود المستعمرون وانه اصبح الان جنة من الجنان ، وليس من العدل ان يقال بان الفلاح الفقير الذي اجلي عن هذه الاراضي كان عالة على الارض وانه لم يستتج منها شيئاً قط ، فهذا قول على ما يظهر جليلاً لا يمثل الحقيقة في شيء ، فالمرج كان قديماً غنياً في الجوب والعرب يعدونه حتى الان اخصب قطعة في فلسطين ، ولا يزالون ساخطين ، لان عائلة سرسق المتقيبة عن البلاد باعته الى اليهود مما ادى الى اخراج المزارعين العرب ، وقد تراهي لي هذا السخط في اثناء محادثاتي مع العرب الافنديه منهم والفلاحين على السواء <sup>(٢)</sup> » .

والكي يعرف القساري ، ان لهذه الالوف من العرب الذين اخرجوا من القرى والاراضي التي سكنوها هم واجدادهم منذ مئات السنين ، حق مبين فيها كان يجب على الحكومة ان تحافظ عليه وتصوره ، فاننا نورد بعض الفقرات من تقارير الخبيرين شو وفرونش ، يظهر منها كيف تمكن كبار الملاكين الذين باعوا اراضيهم الى اليهود من « تطويها » باصمهم وكيف ان الحكومة بعدم محافظتها على بقاء الاراضي في ايدي الفلاحين العرب ، كانت غير عادلة وغير منصفة

(١) تقرير ريل . ص . ٣٥٠ .

(٢) سمبسون : ص : ٢٧ - ٢٨



« ان الاراضي في فلسطين هي حق الفزارعين العرب الذين يتصرفون بها منذ مئات السنين . وقد حدث خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، ان اخذ بعض المتنفذين في البلاد في « تطويب » قطع واسعة من الاراضي على اسمائهم ، بطرق هي في كثير من الاحيان غير مشروعه ، واسندت بعض العائلات الارستقراطية واصحاب النفوذ في المملكة العثمانية الى نفسها ملكية مساحات عظيمة من اراضي تلك المملكة ومنها فلسطين ، تلك الاراضي التي كان يتصرف بها الفلاحون بلا منازع ولا معارض اجيالا وقروناً . على ان الفلاحين لم يشعروا بنجروح الارض من ايديهم ولم يعترفوا بوجود صاحب الارض المفروض انه تملكها <sup>(١)</sup> » وعندما تأتي جمعية يهودية وتشتري هذه الاراضي من الشخص المطوبه باسمه ، وتضع يدها على الارض « بقوة الجند البريطاني » ينشأ عن ذلك اخراج المزارعين المقيمين فيها والذين إنما سمعوا بصاحب الارض القديم كأفندي مجاور لهم ليس الا . وهؤلاء القوم يعسر عليهم ايجاد ارض اخرى يستقروا فيها ، ولا يستطيعون إدراك السبب الذي ادى الى تغيير وضعيتهم والى حرمانهم من مورد رزقهم الوحيد المألوف لديهم <sup>(٢)</sup> »

فالاغراب الذين يملكون اراضي واسعة في فلسطين ، ليسوا بموجب العدالة اصحاب تلك الارض ، فلا يحق لهم ان يتصرفوا بها حسب مشيئتهم فيبيعوها ويقصون الذين تصرفوا فيها قروناً طويلة عنها . فالعدالة والحق الادبي يقضيان بأن تبقى تلك الاراضي في تصرف الذين أخرجوا او قد يُخرجون من اراضيهم لا سيما وأنه ليس من الممكن ان يجد المزارع الذي يُحلى عن الارض التي يزرعها ، ارضاً اخرى يمكنه الانتقال اليها <sup>(٣)</sup> . واذا كانت الحكومة تريد المحافظة على الحقوق الواسعة المقررة التي تتمتع بها طبقة المتنورين وذوي الجاه والنفوذ من الجهة الواحدة ، وجب عليها من الجهة الاخرى ان تصون الحقوق الواسعة الغير مقررة التي لطبقة المعوزين والغير المتنورين ، فتحفظها تجاه اي تجاوز عليها <sup>(٤)</sup>

(١) تقرير فرنش : ص : ٣٤ - ٣٦

(٢) تقرير فرنش : ص : ٣٤

(٣) شو : ص : ١٥٨

(٤) فرنش : ص : ٣٥



ولكن اعمال الحكومة وسياستها بفلسطين قد اثبتت انها ليست في البلاد لكي  
تصون الحقوق الواسعة لطبقة المعوزين والفلاحين تجاه اي تجاوز عليها ، بل على العكس  
من ذلك لكي تزيد في شقاء وفقر هؤلاء المعوزين والفلاحين بغية انقراضهم وفنائهم  
من بلاد فلسطين .

- ٣ -

### خطر انتقال الاراضي الى الصهيونية

لقد وفي الخبراء واللجان الرسميون هذه الناحية من حياة فلسطين الاقتصادية بحثاً  
ودرساً فاتفقوا كلهم على أن الحد الأدنى من أراضي البعل الكافية لاعاشة عائلة الفلاح  
في مستوى متوسط يجب ان يكون على الاقل ١٣٠ دونماً<sup>(١)</sup>

ولكن متوسط ما يملكه الفلاح هو أقل من ذلك بكثير ، فقد جاء في تقرير  
اللجنة الحكومية التي عينت عام ١٩٣٠ لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين بعد  
أن درست أحوال ١٠٤ قرى ، أن متوسط ما كان يصيب العائلة من العائلات التي  
تملك أرضاً ، هو ٥٦ دونماً ، فتأمل . . . .

وهذه القلة في الاراضي التي يملكها المزارعون كانت من اكبر أسباب سوء حالتهم  
المالية ، مع العلم أن ٢٩٤٥٤ في المائة من عائلات الفلاحين كانت عام ١٩٢٩ ، بلا أرض<sup>(٢)</sup>  
ويا ليت الحالة بقيت على ما كانت عليه عام ١٩٣٠ ، إذ أنها ازدادت سوءاً وشدة  
فانخفض معدل ما كان يملكه المزارع كثيراً ، وذلك لسببين :

- ١ - بسبب زيادة السكان المزارعين على أثر زيادة المواليد على الوفيات .
  - ٢ - بسبب تسرب قسم كبير مما كان يملكه الفلاحون العرب الى الصيونييين .
- فقد ماكنت الصهيونية مثلاً منذ عام ١٩٣٠ ، التاريخ الذي وضع فيه السير سمبسون  
تقريره ، الى سنة ١٩٣٦ ما لا يقل عن نصف مليون دونماً من أخصب الاراضي الواقعة في السهول .  
وقد زادت ممتلكاتهم من الاراضي في السنوات الست السابقة ٣٠٠ الف دونم  
ثم زادت ٣٠٠ الف دونم اخرى في العامين الاخيرين

(١) فرنش . ص ٩٠ ، سمبسون . ص : ٩٠-٩٥ . شو . ص : ١٥٨

(٢) تقرير سمبسون . ص : ٤٠



ولكن على الرغم من قلة الاراضي هذه ، فالصهيونيون يوهون على الرأي العام ويدعون أنهم يأتون فلسطين فيحيون الاراضي الزائدة المتروكة والتي لم يزرعها العرب ولم يعتنوا بها ، وهم في ذلك يتناسون حقيقة الحال وواقع الامر في فلسطين «من أنه ليس في البلاد في الوقت الحاضر - عام ١٩٣٠ - اراض غير مزروعة أو مشغولة سواء من أصحابها أو من مستأجرين» <sup>(١)</sup> «فالحقيقة الناصعة هي أنه لا توجد أرض ميسورة يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها إلا بإحلافهم محل الاهالي الحاليين» <sup>(٢)</sup> . ويعلم القاري . مقدار الحاجة الى الاراضي من «افتتاح الاهالي العرب كل ما تيسر من الاراضي حتى القطع الصغيرة التي ينذر فيها استعمال المحراث ، فيلجأ الفلاح في فلاحتها الى الفأس والحرفة ، وحاصلات هذه الارض قليلة جداً حتى في السنين الجيدة» <sup>(٣)</sup> «ومهما يكن من أمر فيلوح لنا أنه لو اخذنا فلسطين على وجه الاجمال فإن البلاد لا تستطيع ان تعول عدداً من المزارعين يزيد على من فيها الآن «١٩٣٠» <sup>(٤)</sup> ولا يقتصر الامر على انه ليس بفلسطين ارض زائدة فحسب ، بل ان الاراضي التي كان يملكها العرب حتى عام ١٩٣٠ لم تكن تسد مجاحتها . فقد ابان الخبراء ان العائلة المزارعة تحتاج الى ١٣٠ دونماً من اراضي البعل على الاقل كما تقدم ، بينما انه كان متوسط ما تملكه العائلة المزارعة عام ١٩٣٠ لم يكن غير ٥٦ دونماً فقط .

وهكذا يظهر للقاري . من هذين الرقنين ان الارض التي يملكها الفلاح هي اقل بكثير مما يجب ان تكون لتسد حاجته ، وان الصهيونيين كاذبون في ادعاءاتهم المراوغة بانه يوجد اراض زائدة عن حاجة السكان ، «فكل المساحات القابلة للزراعة تزرع حالياً» <sup>(٥)</sup> ؛ «فلسطين خالية من اراض تزيد عن حاجة السكان» <sup>(٦)</sup> . وانتقال الاراضي العربية الى الايدي الصهيونية يولد اخطاراً اقتصادية عظيمة الخطر «فتنقص

(١) تقرير فرنش . ص : ٣

(٢) تقرير شو . ص : ١٦٣

(٣) «٣» تقرير سميسون . ص : ٢٢

(٤) تقرير شو . ص : ١٥٩

(٥) حماده . ص . ١٣٨

(٦) الدكتور موش . ص . ١٤٥



اراضيهم الى ما دون الحد الكافي لاعالتهم من جهة، ويؤدي الى اخراجهم من اراضيهم من جهة اخرى، اذ ان هذا النقل يجري بدون قيد او شرط<sup>(١)</sup>» « وقد اصّر السيد ممبسون في تقريره انه يجب على الحكومة ان تسيطر على توزيع الارض لكي تمنع الحيف الذي يلحق بالفلاحين العرب<sup>(٢)</sup> . « وفي الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ يستنتج بوجه عام ان نشوء اليهود ونموهم ليس من المصلحة العربية في شيء بل ضدها وان المصلحة العربية يجب ان تحتل المقام الاول من مسؤوليات الحكومة، وان بيع الاراضي يجب ان يمنع، وكذلك المهاجرة يجب ان تقف<sup>(٣)</sup> . « وعندما نشر تقريره السيد ولتر شو كان له رنة اسي وحزن بين الاوساط اليهودية وصدى سرور وفرح بين الاوساط العربية، لانه نفى مطالب الاولى وايد مطالب الثانية ووضح قانونيتها<sup>(٤)</sup> . وهكذا يظهر « ان المستأجرين الزراعيين في فلسطين هم احوج المستأجرين الى الحماية الخاصة من الاخراج من الاراضي التي يزرعونها ولا سيما عندما تنتقل الاراضي من ملك فرد الى اخر عن طريق البيع او الفراغ<sup>(٥)</sup> . وبما ان الحكومة لم تمنع انتقال الاراضي كما وصي بذلك خبراءها « كان يجب عليها ان لا تسمح بانتقال ارض الى اليهود الا عندما تتأكد ان الفلاح المستأجر والملاك يقدر ان يحصل عيشه من ارض غيرها<sup>(٦)</sup> . «

ومما يزيد في خطورة هذا الانتقال انه يفصل بين العرب وبين الاراضي التي تضع عليها الصهيونية يدها فصلاً تاماً، فلا يعود في وسع العربي ان يجني منها اية فائدة في الوقت الحاضر او المستقبل<sup>(٧)</sup> » ، اذ ان الاراضي التي تمتلكها الصهيونية تصبح وفقاً على اليهود، « فتسجل الاراضي المشتراة باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه الى الابد كي تظل هذه الاملاك ملكاً للشعب اليهودي، غير قابل

«١» تقرير فرنش . ص ٣٢٠

«٢» بنتويش . ص ٢١٦

«٣» بنتويش . ص ٢١٣

«٤» بنتويش . ص ١٩٥

«٥» حمادة . ص ١١٩

«٦» ستونوفسكي . ص ١١٧

«٧» سمبسون . ص ٨١



الانتقال<sup>(١)</sup> . وليس ذلك فقط ، بل فضلاً عن ذلك فإن العربي يصبح محروماً الى الابد من العمل في الارض التي كانت ملكه او ملك قومه « اذا ان المبدأ العام الذي يتبع في جميع الاشغال او المشاريع التي تقوم بها الوكالة اليهودية او تؤيدها هو استخدام العمال اليهود<sup>(٢)</sup> » .

والكي تتأكد الصهيونية من تنفيذ سياستها هذه ، فان جمعياتها تضع شروطاً صارمة شديدة في عهد الآجار على المستأجر اليهودي تضمن بموجبها عدم استخدام العمال العرب ، وانتقال الحق الخوّل في عقد الآجار الى اليهود فقط ، « فيتعهد المستأجر بان يجري جميع الاشغال المختصة بفلاحة الارض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط . واذا خالف المستأجر هذا الشرط ، بأن استخدم عمال من غير اليهود فانه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ، ويعتبر استخدام عمالاً من غير اليهود دليلاً قاطعاً على الاخلال بهذا العقد ؛ ويشترط قبول قيمة التعويضات الواجب دفعها الى صندوق رأس المال القومي بدون حاجة الى اخطار المستأجر بواسطة كاتب العدل أو تبليغه اي إخطار آخر . واذا خالف المستأجر احكام هذه المادة ثلاث مرات فيحق لصندوق رأس المال القومي اليهودي ان يسترد الملك المؤجر دون أن يدفع للمستأجر اي تعويض كان<sup>(٣)</sup> .

وقد اعترض السيّر سمبسون في تقريره على هذه الطريقة التي يسير عليها الاستعمار في فلسطين ، وعلى سيطرة العمال العظيمة<sup>(٤)</sup> ، « وقد انتقد الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ سياسة الوكالة اليهودية التي تجعل الارض التي تحصل عليها ملكاً للشعب اليهودي غير قابل للبيع ، والتي تبعد العمال العرب عن كل الاشغال التي تسيطر عليها او التي تشجعها<sup>(٥)</sup> ولكن كل هذا بدون جدوى ، فقد استرسل الصهيونيون في سياستهم الاستعمارية فاشتروا في عقد الآجار أيضاً « أن لا يتسلم الارض أحد من غير اليهود ، فاذا توفي

(١) سمبسون : ص ٧٨ .

(٢) تقرير سمبسون : ص ٧٩ . والفقرة الثانية من المادة ٣ من دستور الوكالة اليهودية في ذورنخ عام ١٩٢٩ .

(٣) المادة ٢٣ من عقد آجار « الكرون كالميت »

(٤) تقرير سمبسون . ص : ١٨٧ - ١٨٨

(٥) الدكتور موش . ص : ١٢٥



المستأجر اليهودي ، ولم يكن وريثه يهودياً يحق للصندوق أن يسترد الارض بشرط ان يعطي للوارث مهلة ثلاثة اشهر قبل الاسترداد ؛ ويشترط على الوارث في هذه المدة ان ينقل حقوقه في الارض الى يهودي والا يسترد الصندوق الارض دون ان يكون للوارث اي حق بالاعتراض <sup>(١)</sup> .

وقد جاء في مقالة رد القروض التي تقرضها «الكارن هيود» لرجال المستعمرات اليهودية الواقعة في السهل بما يلي :

« يتعهد المستعمر بأن يقيم في الارض الزراعية وان يقوم بذاته او بمساعدة عائلته بجميع اشغال الفلاحة اللازمة في مزرعته ، ويتعهد ايضاً ان يستأجر عمالاً من اليهود فقط اذا او كلما اضطر لاستخدام عمال <sup>(٢)</sup> » .

والهيئات الصهيونية تربط ايضاً افراد المستعمرات التي في مرج ابن عامر بعقود مثل العقود المذكورة ، واليك نصاً من نصوصها :

«يتعهد المزارع ان يعمل في الارض المذكورة هو بنفسه او بمعونة اهله وعائلته ، وان لا يستأجر عمالاً من الخارج إلا من العمال اليهود <sup>(٣)</sup> » .

وهكذا تكون « الحالة الحاضرة التي ترمي الى استثناء العرب من الاستخدام في المستعمرات اليهودية ليست بالحالة المرغوب فيها من وجهتي العدالة وحسن نظام الحكم في البلاد وما زالت هذه الشروط باقية في دستور الجمعية الصهيونية وفي عقود الأجار التي يعقدها «الكارن كاييت» وفي مقاولات «الكارن هيود» فلا يسوغ ان يعتبر انتقال مساحات كبيرة من الاراضي الى صندوق رأس المال القومي اليهودي من الامور المرغوب فيها . وانه لمن المستحيل ان ينظر بعين التسامح الى توسيع هذه المنطقة المستقلة في فلسطين التي استثني فيها جميع العرب . ان الشعب العربي قد اخذ ينظر بعين الفرع والخوف الى انتقال الاراضي الى الايدي الصهيونية . ولا يجوز اعتبار هذا الفرع والخوف بلا اساس في نور السياسة الصهيونية التي اتيت على وصفها فيما تقدم <sup>(٤)</sup> » .

(١) تقرير سمبسون : ص ٧٩ .

(٢) سمبسون : ص ٨٠ البند (سابع) من مقالة «الكارن هيود» بشأن رد القروض .

(٣) البند الحادي عشر من عقد الاجار المذكور

(٤) سمبسون : ص ٨٣ .



فهذه الشروط التي ذكرناها والمخالفة تمام المخالفة للمادة السادسة من صك الانتداب<sup>(١)</sup> ، « تكشف بجلاء عن السياسة الصهيونية في المستعمرات تجاه العرب ؛ وقد جرت محاولات عديدة لاثبات الفوائد التي نالها العرب من الاستعمار اليهودي وطالما اعربوا عما يضررونه من العواطف السامية نحو العرب في الاندية العامة ، وفي الدعاية الصهيونية للدلالة على الغاية النبيلة التي تكنها صدورهم نحو العرب ، غير ان الشروط التي اشترت اليها فيما تقدم والمثبتة في عقود الآجار الرسمية والتي يرتبط بها كل من ينتمي لاية مستعمرة يهودية لا تتفق مع هذه العواطف التي يعلنها الصهيونيون<sup>(٢)</sup> . »

ولا يكتفي الامر بالناحية الاقتصادية من انتقال الاراضي الى الصهيونية بل له اخطار اجتماعية وخيمة العواقب ؛ فالفلاحون الذين اخرجوا من الارض يؤلفون طبقة عظيمة من السكان لا ارض لها ، كانت نسبتها عام ١٩٣٠ ، ٤٤ ، ٢٩٦ في المائة من مجموع الفلاحين ، « واذ استمرت عملية اخراج الفلاحين ، على هذه الحال يصبح الفلاحون في الثلاثين سنة المقبلة معدمين من الارض .<sup>(٣)</sup> »

فهذه الطبقة الجديدة لا تستطيع ان تجد لها عملاً في الارض لانه ليس في البلاد ارض زائدة خالية ، ولان الصهيونية لا تشغلها في اراضيها . ولا تقدر ان تعمل في المصانع وغيرها لان الصهيونية قد قبضت - والفضل بذلك يعود الى الحكومة المنتدبة - على موارد الثروة في البلاد ، وهي لا تشغل عمالاً من العرب .

وهذه الطبقة من الاهالي التي لا ارض لها ولا عمل لتعمله هي مسنة اشد الاخطار الاجتماعية . « وليس هناك ريب بأن الاستمرار ، بل الاسراع في عملية تنجلي عن ايجاد طبقة كبيرة من الاهالي مستاءة وبلا ارض هو امر مفعم بالخطر الشديد لهذه البلاد . وتحويل فئات كبيرة من اولئك المزارعين الى طبقة لا ارض لها ليس فقط غير مرغوب فيه مجد ذاته ، بل سبباً محتمل ان يقضي الى الاضطرابات<sup>(٤)</sup> . »

(١) سمبسون ص ٨٢

(٢) سمبسون : ٨٤

(٣) فرنش : ص : ٢ - ٣ وقد مر على هذا التقرير الى الان ١٥ سنة والحال على ما هي .

(٤) تقرير شو . ص : ١٦٣



## ماذا عملت الحكومة؟ .. الوصية الامينة؟ ...

هذه هي حالة الفلاح الحرجة، التي تهدد كيان العرب بالزوال من فلسطين، وهذه هي تواعي اللجان والخبراء بضرورة مساعدة الفلاح ووضع حد لانتقال الاراضي من العرب الى اليهود . ورأت الحكومة مجلاء ونظرت بوضوح ، فلمست لمس اليدين وشاهدت بالعينين الاخطار الكبيرة العظيمة الناجمة عن استيلاء الصهيونيين على الاراضي العربية وابعاد المزارعين والفلاحين العرب عنها ؛ ووجدت ان هذه السياسة ان ظلت نافذة فانها تؤدي حتماً وأكيداً الى تشريد العرب وبه وانقراضها ، ومعمت اصوات الاحتجاجات المصحوبة بطلقات الرصاص تتصاعد وشعرت بزوابع الاستياء والتذمر وعواصف الحلق والغضب اليعربي تعلو وترتفع من صفوف العروبة المضطهدة المظلومة . . . . . فاذا عملت ؟ . . . . . إنها التجأت الى سياسة مراوغة ملتوية كلها رياء ومداهنة ، فبدلاً من ان تعمل :

اولاً - : على منع انتقال الاراضي العربية الى «الزمرة» الصهيونية حسب تواعي لجانها وخبرائها ، فيطمئن بذلك المزارع العربي الى مصيره ويشق بمستقبله فيعمل بجهد ونشاط كلي على تحسين ارضه وعمرانها اذ ان المبدأ القائل بعدم انتقال الارض وفراغها ليس من المبادئ المستحدثة . فهو يطبق في فلسطين على العقارات الوقفية وعلى الاراضي العائدة لجمعية رأس المال القومي اليهودي . وهو مبدأ يعمل فيه بانكلترا ولا يزال معمولاً به في الهند <sup>(١)</sup> . وقبل احتلال الانكاز كان هناك قانون تركي يمنع انتقال الاراضي ، «فالدولة التركية منعت بيع الاراضي والاموال الغير منقولة إلى اليهود» <sup>(٢)</sup>

ثانياً - : على فتح بنك زراعي ، يقرض المزارع قروضاً مالية لآجال طويلة يتمكن بها من تحسين حاله ، فيصلح ازمته المالية والاقتصادية ويتخلص من تحكم

(١) تقرير فرنش . ص . ٤٠

(٢) الدكتور موش . ص ٦٨



المرايين . . . .

فبدلاً من ان تعمل هكذا . . . . فانها عكفت كما هي عاداتها على «تقدير» النفوس «ومرونة» الاشددة والقلوب فأعلنت قوانين وانظمة لا ترمي الا لغاية واحدة فقط وهي حثُّ الشعب بحثِّن موقته تكفل معها القيام بسياستها ولو الى مدة من الزمن بدون ازعاج واطلاق راحة ، اذ كل ما تتكلفه في هذا العمل ليس الا مجرد وعود . . . . والعود قد اصبح امرها عند القاري . معلوم ، فقد اصبحت عند الحكومة المنتدبة كالمارك الالماني في الحرب الكبرى الماضية

«وبالطبع فهذه القوانين عجزت عن تحقيق الاغراض التي سُنتت من اجلها وهي حماية المزارعين العرب وصغار الملاكين وظهر انها لا تطبق فعلياً وعملياً<sup>(١)</sup> . ويا ليت الامر وقف عند هذا الحد من خزعبلات هذه السياسة الاستعمارية ولكنها زادت وأسرفت في طغيانها وجبروتها ، فكانت تضع بعض القوانين والانظمة وتنفذها مدعية ان ذلك خير للفلاح وصلاحه ، وحقيقة الامر انها كانت اعظم عامل في خراب الفلاح ودماره . وللقاري . ايضاح على ذلك بثلاثة امثلة متوالية :

(الاول) - انها انشأت في «باركليس بنك» فرعاً زراعياً وادعت - الله ينجينا - من ادعاءاتها - انها ما عملت ذلك الا لكي تهيب للفلاح فرصة يقدر بها ان يحسن حالته المالية والاقتصادية ، فهل يا تري الحقيقة الواقعة تؤيد ادعاءاتها ؟ . . . ان الفلاح المسكين الذي يستدين من هذا البنك يدفع فائدة اسمية ٩ بالمئة ، اذ في الحقيقة الفائدة تتجاوز ذلك كثيراً ، وهو ملازم ان يدفع الفائدة سلفاً ، وفي آخر السنة رأس المال ، وماذا تكون الحكومة عملت في هذا الوقت ؟ . . . انها تكون «بواسطة التعريفية الجرمية» قد عملت على تنزيل اسعار حاصلات الفلاح البائس ، فيبسط ثمنها هبوطاً عظيماً «لا يجد الفلاح على اثره ما يدفع به الضرائب ، فيضطر الى الاستدانة<sup>(٢)</sup>» ، وبما ان الفلاح لا يجد بفضل هذه السياسة شيئاً يقدر به ان يدفع الضرائب ، فهو ايضاً وذلك شيء طبيعي ، لا يقدر ان يسدد ديونه الى البنك ، فيضطر لوفاء هذا الدين ان يبيع

(١) تقرير بيل . ص : ٢٩٥

(٢) سبسون . ص . ١٧ - ١٨



قسما من اراضيهِ ولو بأجنس الاثمان ، لانه ان لم يعمل ذلك ، فالبنك يحجز املاكه .  
 ( الثاني ) - : انها وضعت قانوناً امنت فيه للمزارع العربي الذي يخرج من ارضه  
 تعويضاً مالياً زهيداً ، وادعت ايضاً ان عملها هذا كان للتخفيف عن عاتق الفلاحين الذين  
 يخرجون من اراضيهم ؛ اما الحقيقة فقد طمست كما هي العادة في « طمس » الحقائق ،  
 فحقيقة غايتها ليست الا اخراج المزارع بطريق غير مباشرة من الارض التي يعتاش من  
 عمله فيها ، اذ ان الفلاح بسيط ولا ينظر الى بعيد ، « فجرد وضع نص يقضي بدفع  
 تعويض تقدي للمزارع قد يشجعه على الخروج من الارض <sup>(١)</sup> » . ويتأكد القاري . من  
 صدق هذا القول عندما يعلم ان واضع هذه القوانين ، حتى عام ١٩٣١ ، كان مستر  
 نور من بنتويش ، الصهيوني الصميم الذي شغل منصب النائب العام حتى ذلك  
 التاريخ .

( الثالث ) لقد كانت ضريبة العشر تستوفي كل عام بمعدل ١٠ في المائة من المحصول  
 فاستبدلتها عام ١٩٢٨ بضريبة مقطوعة ، بنتها على متوسط اعشار حاصلات الاربع  
 سنوات السابقة وادعت ايضاً . . . انها عملت ذلك خوياً للفلاح وصلاحه ، والحقيقة انها  
 ما عملت ذلك الا بغية خراب الفلاح ودماره ، اذ انها على اثر ذلك منعت تصدير الغلال  
 ثروة الفلاح الوحيدة ، الى الخارج واعمت الغلال المنافسة من ارسوم الجركية « فعقب  
 ذلك تدهور فظيع في اسعار الحاصلات الزراعية <sup>(٢)</sup> » كان من جراءها « ان ضريبة  
 العشر هذه التي ربطت على اساس متوسط الاعشار الاعتيادية خلال السنوات الاربع  
 السابقة ، اصبحت تزيد على اسعار السوق الحالية ، بحيث اصبحت الضريبة بالنسبة الى  
 الدخل ، اكثر بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة <sup>(٣)</sup> » . وهكذا « ظهر ان  
 العشر المعدل اشد وطأة من العشر القديم <sup>(٤)</sup> » . ومما يؤكد للقاري . ان غاية الحكومة  
 من ضريبة العشر هذه لم تكن ترمي الا لخراب الفلاح ودماره ، « ان ضريبة العشر  
 التي كانت تأخذها من اليهود في عدد من القرى هو اقل من العشر الذي كان يدفعه »

(١) شو . ص . ١٦٣

(٢) تقرير بيل . ص . ٢٢٠

(٣) تقرير بيل . ص . ٢٢١

(٤) حمادة . ص . ٦٨٧ - ٦٨٨



العرب لما كانوا يفلحون هذه القرى <sup>(١)</sup> .

وبعد كل هذا تتجاسر الحكومة ان تدعي وتقول انها تريد خير الفلاح وصلاحه . . . ولكنها سياسة تخديرية ، فلا يفرك ظاهرها يا اخي العربي .

وكانت كل اللجان الحكومية التي انت فلسطين ودرست حالتها حق الدرس ، قد طالبت الحكومة بحماية حقوق المزارعين ، وقالوا ان الطريق الوحيدة هي ايقاف بيع الاراضي الى الصهيونيين ، او على الاقل تأمين كل مزارع عربي على حد ادنى من الارض كاف لالعائلة والقيام بأود معيشته ، اي ان «تجعل قطعة معلومة من ارض المزارع غير قابلة الانتقال أو الفراغ» <sup>(٢)</sup> . فيظمن الفلاح إلى دوام بقائه في أرضه ويعمل على تحسينها وعمرانها ، « إذ أن هذا النقص في عدم تأمين مزارعي الأرياف على البقاء في أراضيهم لمن أصعب العقبات التي تقف حائلًا في سبيل تقدمهم ، وهذا النقص يمكن تلافيه عن طريق حماية الملاك الصغير والمزارع المستأجر من الجلاء عن الارض» <sup>(٣)</sup> . « وبهذه الحماية التي لو أمنت فيما مضى ، أو أمنت الآن ، لما جابهت انكلترا مشكلة العرب الذين بلا أرض على الاطلاق» <sup>(٤)</sup> . « ومن الواضح أنه لا مفر من إيجاد طريقة لوقاية المزارعين الحاليين ووضع قيود على انتقال الاراضي <sup>(٥)</sup> » إذا كانت الحكومة تريد أن لا تسمح بانتقال أرض الى اليهود إلا عندما تتأكد بأن الفلاح المستأجر أو الملاك يقدر أن يحصل عيشه من أرض غيرها <sup>(٦)</sup> .

وعلى الرغم من الخطر الواقعي ، الناجم عن انتقال الأراضي العربية إلى الأيدي الصهيونية ، وعلى الرغم من « ان إيجاد حل من الحلول لهذه المشكلة لا بد منه لمصلحة جميع السكان ، ومن أنه اذا لم يوجد مثل هذا الحل فستبقى مشكلة الاراضي مصدرًا دائمًا للاستياء الذي يساور الناس حاليًا ، وباعثًا هامًا يهتم أن يفضي الى الاضطرابات

(١) سبسون . ص . ٢٧ - ٢٨

(٢) تقرير فرنش . ص : ٣٩

(٣) تقرير فرنش . ص : ٣٣

(٤) تقرير فرنش . ص : ٤٠

(٥) تقرير شو . ص : ١٦٣

(٦) ستوثوفسكي . ص : ١١٧



في المستقبل<sup>(١)</sup>» فإن انكلمترا لم تعمل شيئاً تحمي به حقوق الفلاح العربي ولم تقيد بيع الاراضي ، بل تركت الأمور تسير على أعتها . . . . .

وشعرت انكلمترا أن ما يظفره العرب من تدمير واستياء وغضب من هذه الحالة سيجرها الى ما لا تحمد عقباه ، فأخذت تدرس طريقة اسكان الطبقة التي لا ارض لها في اراض اخرى ، « فكان هذا القرار الذي اتخذته الحكومة لاعادة اسكان العرب الذين أخرجوا من الاراضي التي كانوا يزعمونها قبل أن اشتراها اليهود ، انا هو بمثابة اعتراف بخطأ قضى على هؤلاء العرب بالخروج وخطوة في سبيل الرجوع عن هذا الخطأ ، ولست في حاجة الى القول ان في ارتكاب مثل هذا الخطأ ثانية ما يؤدي الى الوقوع في نفس الحالة التي نحن فيها الآن<sup>(٢)</sup> » .

ولكن هذا القرار كما كان ينتظر لم يخرج الى حيز الوجود فيطبق ، لانه ليس بالامكان اسكان الذين أخرجوا من أراضيهم في اراض أخرى دون أن تؤدي هذه العملية الى تضرر او اخراج اصحاب الاراضي التي يراد اسكانهم فيها « ان مقدره البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد بلغت حدها الاقصى<sup>(٣)</sup> »

وياليت « الوصية الامينة » اهتمت بمن لهم اراضي ، فصانت حقوقهم ضد الصهيونية ومنعت انتقال أراضيهم الى الجماعات اليهودية وهي بدلا من ان تعمل على حمايتهم ، فقد وضعت الفلاح العربي بوضعية اقتصادية وسياسية كان من جوارها ان أرغم على بيع اراضيهِ الى اليهود ، فاستولت الصهيونية بفضل هذه السياسة على ما يزيد عن نصف مليون دوناً من اخصب الاراضي الفلسطينية من سنة ١٩٣٠ الى ابتداء الثورة الكبرى . فكان أن زادت الطبقة التي لا ارض لها ، فأصبح أفرادها في حالة من البؤس والشقاء والفقر والالام مما لم يشاهد التاريخ له مثيلاً ، فهم جهلاء ضعفاء مساكين مهملين ، ليس في مقدورهم وحدهم أن يقاوموا قوى وبأس الصهيونية الدولية وأموالها في سبيل الزود عن وضعيتهم والدفاع عن حقوقهم التي كان من واجب الحكومة أن تحافظ عليهم .

« ١ » تقرير بيل . ص : ٢٩٥

« ٢ » تقرير فرنش . ص ٣٣

« ٣ » تقرير شو . ص . ١٦٣



يجب ما تعهدت به في صك الانتداب و وعد بلفور وفي مبدأ الانتداب عن صيانة هذه الحقوق وضمان عدم إلحاق الضرر بها ، ولكن ذلك ليس الا وعود ، ليس الا حبر على ورق . . . ما تعودت دول العرب أن تحافظ عليه وتصونه الا عندهما يكون مؤمناً لمصالحهما .

فهذه السياسة قد قذفت بتعهداتها وواجباتها التي تصون مصالح العرب في سلة الاوساخ وطوتها طي اكفان من التدجيل والخزعبلات . فذهب العرب ضحية المصالح الاستعمارية و ذبيحة المطامع الصهيونية الاستثنائية ، و ذنبهم في ذلك انهم ضعفاء لا يقدرّون أن يجابهوا القوة بالقوة والسيف بالسيف .

هذه هي يا اخي العربي سياسة الدولة البريطانية في القسم الفلسطيني من بلادنا العربية ، وهذه السياسة تأبى الا وضع اخينا الفلاح في وضعية اقتصادية وسياسية ترغمه فيها ان يبيع ارضه الى اليهود فتستولي الصهيونية على ما تريد من الاراضي المقدسة والانكسى من هذا انها لا تتعب ولا تكمل من ادعائها بانها تريد المحافظة على حقوق العرب في فلسطين .

- ٥ -

### سياسة تخديرية

لعل ادعى شيئاً في هذه السياسة الفلسطينية هو تلونها وعدم ثبوتها وقراراتها فهي كالخرباء تتغير من لون الى لون وتتبدل من شكل الى شكل . . . ففي بدء امرها عند ما كانت الصيحات والاحتجاجات والتذمرات تقوم وتعلو من جميع انحاء فلسطين ، كانت صاحبة الجلالة تجيب على ذلك بأنها لن تسمح للهجرة اليهودية ويبيع الاراضي بالاستمرار اذا كان في ذلك زيادة على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

ولكن عندما ابانت اللجان واطهر الخبراء عام ١٩٣٠ بأن « قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب » قد بلغت حدها الاقصى وزادت عنه بديل وجود طبقات كثيرة من الفلاحين بلا ارض وفئات عديدة من العمال العرب واليهود بدون عمل . فماذا عملت انككلترا اذ ذلك ؟ . . .



انها امام هذه الحجة الدامغة والبيئة الظاهرة عمدت الى تغيير في لهجتها ، وليس مع الاسف في سياستها التي ظلت هي هي ، نرمي الى تشتيت العرب وتشريدهم ، فقالت انها ستزيد مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب « بانخاذ الزراعة الكثيفة » قاعدة تبني عليها حياة فلسطين الاقتصادية . « والزراعة الكثيفة تنطوي على اتباع اساليب بالزراعة ارقى ، اي التخلص من زراعة الحبوب الغذائية الزهيدة القيمة ، واتباع زراعة اربح وهي زراعة الاشجار المثمرة كالبزقال والموز ، وانتاج الالبان <sup>(١)</sup> »

فما هو مدى نجاح هذه الزراعة ؟ وما هي اسس فوز هذا النوع من الزراعة ؟ وهل يكتب لها النجاح ام السقوط في فلسطين ؟ ... وهل هي تركز على قواعد علمية ثابتة ام على قواعد خاطئة غير صحيحة ؟ ... هذا ما سوف نبينه في الفقرات التالية الموجزة ومنها يتضح ان هذه السياسة الجديدة ليست سوى سلاحاً جديداً في سياسة الحكومة التخديرية تشهره ضد العروبة الفلسطينية ...

ان الحكومة المنتدبة اذا اردت اتباع هذه الخطة فذلك لا يكفي لنجاحها وفوزها .  
انما نجاحها يتوقف على عاملين مهمين وهما :

- ١ - على طبيعة البلاد الزراعية .
- ٢ - على الاسواق الخارجية .

فمن جهة طبيعية البلاد الزراعية واتباع اساليب الزراعة الكثيفة « فان كل زيادة من هذا القبيل في خصب التربة يتوقف بصورة اساسية على توسيع نطاق الري <sup>(٢)</sup> » .  
لان « هذا النوع من الزراعة بغرض وجود ري كاف اذا لا يمكن بدونه القيام بزراعة كثيفة <sup>(٣)</sup> » . والري يتوقف على وجود الماء بكثرة . والماء في فلسطين قليل ومحدود واليك بعضاً من الصعوبات التي تقف حاجزاً في سبيل توسيع نطاق الري نوردها هنا بإيجاز :

١ - قلة المياه . فالمياه في فلسطين قليلة جداً اذ ان وجودها بكثرة يتوقف على

(١) تقرير فرانش : ص ٨

(٢) تقرير بيل ص ٢٩٣

(٣) حمادة : ص ٧٥



وجود احراج وغابات كثيرة . « فلسطين التي كانت في الماضي غنية في الاحراش اصبحت مجردة من الاشجار <sup>(١)</sup> » .

«فلسطين ليس فيها غابات بالمعنى المفهوم، فهي أشد بلاد في العالم حاجة الى التحريج فليس فيها سوى ٢٦ ميلاً مربعاً من الاحراش القديمة والحديثة من مساحة قدرها ١٠٤٠٠ ميل مربع <sup>(٢)</sup> . وهكذا تكون نسبة الاراضي المغطاة بالاشجار والبساتين الى مساحة الارض هي ٠،٦١٥ . بالمئة <sup>(٣)</sup> . ومنها يظهر انه « إذا كان في العالم بلاد تحتاج إلى التحريج فهي فلسطين » <sup>(٤)</sup> .

٢ - كثرة الجبال . من المفهوم انه لا يمكن ري الجبال لانه لا يوجد فيها ماء لعدم وجود الانهار ، ومع الاسف « ان اكثر من نصف اراضي فلسطين تقع في المناطق الجبلية » <sup>(٥)</sup> . « وهي مكتظة بالسكان اكثر من طاقتها » <sup>(٥)</sup> .

٣ - قلة الانهار . « فالانهار الموجودة في البلاد ، اذا استثنينا قليلاً منها ، لا تخرج عن كونها سواقي جبلية تسيل بضعة ايام بعد هطول الامطار ثم تنشف مياهها وتبقى كذلك عدة اسابيع متتالية ، انا هناك نهران كبيران الحجم نوعاً ما وهما نهر الاردن ونهر العوجا . وهذا الاخير الذي يصب في البحر المتوسط لا اهمية عظيمة له من حيث الري لان مياهه منخفضة » <sup>(٦)</sup> ، « وهو نهر صغير لا يمكن استعماله للري بواسطة المضخات ، وامكان الري من الاردن في حالته الحاضرة امر محاط بكثير من الريب <sup>(٧)</sup> واستخدامه «اي الاردن» لهذه الغاية صعب ، ولا يمكننا الجزم بنجاح المشاريع فيه <sup>(٨)</sup> . وذلك لان القيام بتقدم زراعي واسع النطاق في غور الاردن يجب ان يكون عن

(١) بنتويش . ص ٢٥٨

٢ - تقرير بيل : ص : ٣٥٩

٣ - حماده : ص : ٦٩

٤ - حماده : ص : ٦٩

٥ - بيل : ص : ٣٥٦

٦ - بيل : ص : ٢٩٣ - حماده . ص : ١٤٤

٧ - بيل ٣٣٣ - ٣٣٤

٨ - حماده . ص : ١٤٤



طريقة رفع مياه النهر بالمضخات قرب النقاط التي تدعو الحاجة فيها الى الري . فرفع المياه إلى مستوى عال ، والمسافات البعيدة التي يجبان تجتازها المياه بالانابيب ، ووعورة الاراضي التي تمر فيها ، كل هذه تقف حجر عثرة في سبيل مشاريع اروائية واسعة النطاق كهذا المشروع<sup>(١)</sup> .

٤ - عدم نجاح الري من الآبار . « فقد حفرت الحكومة سبعا وراء توسيع نطاق الري ثلاثة آبار ، فكان ماء اثنين منها غدق مالح لا يصلح للزراعة<sup>(٢)</sup> . » وبعدها حفرت الحكومة اربعة آبار ، ظهر في اثنين منها ماء مالح إلى درجة لا يمكن استعمالها . وفي حفرتين لم تظهر المياه مطلقاً<sup>(٣)</sup> . هذا من جهة ومن جهة ثانية « فان التجارب التي اجريت حتى الان لحزن المياه بواسطة السدود والاحواض لم تسفر عن نتيجة تقوي الامل في ان عملاً كهذا يمكن اعتباره ، بوجه عام ، عاملاً فعالاً في زيادة موارد الري<sup>(٤)</sup> . »

٥ - النفقات التي لا تتحملها الخزينة الفلسطينية . « فالصعوبة الحقيقية التي تقف في سبيل القيام بتوسيع كبير في الري بفلسطين ليست قلة موارد المياه فقط ، بل النفقات التي يقتضي صرفها حتى تصبح المياه ميسورة للاستعمال<sup>(٥)</sup> . »

اما المشاريع التي وضعت تحت بساط البحث لتوسيع نطاق الري فهي مشاريع غير منطقية وغير قابلة للتطبيق ، وذلك « لان هذه المشاريع هي مشاريع مستحيلة بالنسبة الى ميزانية الحكومة الفلسطينية<sup>(٦)</sup> . ولكن « لو ان هذا الحاجز لم يوجد » اي عجز الميزانية « لكان هناك امل ضئيل جداً بنجاح هذه المشاريع<sup>(٧)</sup> . » وهكذا يظهر « ان المبالغ التي اعتبرها اليهود في الانفاق على تحويل الاراضي الغير القابلة للزراعة الى اراض قابلة للزراعة هي ، بالمعنى لا تبررها الاسس الاقتصادية<sup>(٨)</sup> . »

١ حماده . ص . ١٤٦

٢ بيل . ص . ٣٣٧

٣ - حماده . ص . ١٤٨

٤ - حماده . ص . ١٤٢

٥ - تقرير بيل . ص . ٣٣٨

(٧٩٦) ورسفولد . ص . ٢٣٤

(٨) حماده . ص . ٥٤



ومن هذا يتضح بالادلة القاطعة والحجج الواقعة الظاهرة انه ليس من مستقبل للري في فلسطين ، وان ادعاء الحكومة المتدبة بنشر الزراعة الكثيفة ليس الا تقيها تريد به ستر سياستها التي ترمي الى ادخال اليهود الى فلسطين بكل وسيلة ممكنة . « فالتجارب التي اجريت في مرج ابن عامر دلت على ان ادخال اساليب الزراعة الحديثة يتوقف لدرجة كبرى على وجود المياه بكميات تفوق ما هو متيسر منها الان . واننا نرتاب فيما اذا كان يوجد مياه كافية لستي مساحة كبيرة من السهل الساحلي <sup>(١)</sup> »

وزراعة البرتقال بكثرة تهدد مستقبل البيارات بالحفاف نظراً لقلّة المياه الموجودة وقد اظهرت الاحصاءات الاخيرة ان الاء قد خف منذ انتشار البيارات انتشاراً واسعاً في السهل الساحلي . وقد اكد الفينيون والاختصاصيون انه اذا استمرت البيارات بالانتشار فانه سيأتي يوم تنضب فيه المياه الموجودة في جوف الارض فتيسر شجرة البرتقال التي هي ثروة البلاد ، كما حدث ذلك في قسم من كاليفورنيا . . . . . ويا لفداحة المصيبة التي تحل فلا يمكن تلافيها عندما يضطر وقتئذ اصحاب الاراضي الى العودة الى زراعة الحبوب السنوية التي ، لا يمكن ان تقوم جميع السكان الذين كانوا يعتاشون من الزراعة الكثيفة ، فتقوم بأودهم . وتجارة البرتقال اصبحت نوعاً من القمار ، فالتجار ، على حد قول سميلنسكي ، ينظرون الى تجارة البرتقال كشكل مصغر لمونت كارلو .

اما من جهة الاسواق الخارجية التي هي العامل الرئيسي لكي تعود الزراعة الكثيفة على اصحابها بربح وفائدة « فقد ظهر انه لا رواج لمحصولات فلسطين في هذه الاسواق <sup>(٢)</sup> » فتحويل مساحات شاسعة الى بيارات قد يؤدي الى ايجاد صعوبات ومشاكل ان لم يكن كارثة اقتصادية <sup>(٣)</sup> .

« وبما ان تجارة البرتقال تجارة ثانوية لاكثر التجار ، وبما ان المزارحة والاختار عالية في هذه التجارة ، فقد كانت النتيجة تضعع وخطاطا عامين في طرق التصريف في هذا الحقل من التجارة <sup>(٤)</sup> » ، حتى « ان الصناعات التي تنتج معدات زراعة الاشجار

« ١ » شو . ص . ٩٠ - ١٠ - ١٦

« ٢ » تقرير فونش ص ٣٢

« ٣ » تقرير شو ص ١٦٠

« ٤ » حماده ص ٤٧٥



الحضية ، فانها قد هبطت انتاجها الى نحو ٤٠ بالمئة عما كانت عليه في سنة ١٩٣٥ (١) .  
ومما يلاحظ في زراعة الاشجار الحمضية ان ازدياد الكمية لا يؤدي الى النتيجة  
المطلوبة من ازدياد الدخل ، اذ ان ازدياد الكمية يقابلها نقص في القيمة ، « فالزيادة في  
الكمية في خلال سنة ١٩٣٦ - ٣٧ قابلها الى درجة ما هبوط في الاسعار فقد كان  
معدل هذا الهبوط نحو ١٧ بالمئة اقل من معدل اسعار ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (٢) » .

ولتأخذ مثلاً على ذلك ثمار الكريب فروت ؛ « فالكريب فروت ذا اهمية كبرى  
كصنف للتصدير ، ومع ان مجموع مصدرات الكريب فروت في تلك السنة ، اي  
١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ازدادت ١٥٤ ، ١٦٠ صندوقاً على مصدرات سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥  
فان القيمة كانت اقل ب ٩٨ ٣٦٥ ليرة فلسطينية ، وفي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ازداد  
الهبوط ايضاً (٣) » .

والحقيقة الواقعة هي ان انتشار زراعة الاثمار الحمضية ولا سيما بيارات البرتقال منذ  
ذلك التاريخ قد ادى الى عواقب وخيمة ، كان اشدها بلاءً واعظمها فداحة تلك  
المخاسر الكبيرة التي حلت بكافة مصدري البرتقال . . . . . وكان من جراء هبوط  
الاسعار ان اصبح الملاكون الصغار اصحاب البيارات الصغيرة لا يرجون فائدة وربحاً من  
هذه البيارات ، فاضطر بعضهم ان يقلع اشجارها . وان استمرت الحكومة على هذه  
« السياسة التخديرية » ، فانها ستجلب للبلاد شراً عظيماً وضرراً فادحاً كبيراً ، لانه لا  
بد من ان تهبط اسعار الحاصلات الزراعية ، فتصبح طبقات السكان الكثيفة الموجودة  
في البلاد لا تجد لها مرتزقاً تعيش منه ، فتضطر ان تعمل اعمالاً اخرى لا تجدها الا  
خارج فلسطين .

« فالآمال باتساع نطاق تصدير الاثمار الحمضية الى درجة تتناسب مع الزيادة السريعة  
في الانتاج لا تدعو الى التشجيع . فالزيادة التي بلغ اليها الانتاج في الوقت الحاضر تخلق  
صعوبات خطيرة في التصريف ؛ اولا : بسبب المزاحمة في الاسواق الاجنبية ، وثانياً :

« ١ » حماده ص ٣١٦

« ٢ » حماده ص ٥٣٨

« ٣ » حماده ص ٥٤٥



بسبب الحواجز الجمركية التي اقامتها البلدان الأجنبية<sup>(١)</sup> . « فتصدير الأثمار الحمضية في الوقت الحاضر يعتمد بالأكثر على سوق واحدة وهي المملكة المتحدة التي تبتاع نحو ثلثي ما تصدره فلسطين من الأثمار الحمضية . فاذا لم تتأمن الاسواق للزيادة في انتاج الأثمار الحمضية فان فلسطين ستشهد هبوطاً في اسعار أهم مصدراتها . وبالنظر الى اهمية زراعة الحمضيات في اقتصاديات البلاد فان هبوطاً كهذا في الاسعار سيرافقه خسائر جسيمة وتطورات مؤلمة<sup>(٢)</sup> . »

وهكذا يشين للقاريء بجلاء ووضوح ان الزراعة الكثيفة تقوم على اسس غير صحيحة ، فلا نجاح لها ولا فوز ، اما الحكومة المنتدبة فتعلم حق العلم وتفهم حق الفهم ان ما ابانه خبراءها ولجانها من خطأ هذه السياسة هو عين الصواب وعين الحق . . . ولكنها سياسة «تخديرية» وحقن مورفينية يا اخي العربي ، تبغي من وراءها « الوصية الامينة » سبيلاً للوصول الى اهدافها ووسيلة للتمويه على الرأي العام بأنها آخذة في تطبيق صك الانتداب دون ان توقع اضراراً بأهل البلاد من العرب .

---

« ١ » حماده ص ٥٧٩

« ٢ » حماده ص ٥٨٠



## القسم الثاني

### مشكلة المهاجرة

لقد ابتدأ اليهود بهجرتهم الى فلسطين في النصف الاخير من القرن التاسع عشر فبلغ عددهم عند انتهاء الحرب الكبرى ما يقرب من الخمسة وخمسين ألفاً ، اي ٧ في المائة من مجموع السكان

ولكن ما وضعت الحرب الاستعمارية اوزارها واعلنت الحرب بين الحرية والعبودية على اثر اهواء الحلفاء الاستثمارية حتى اخذت سيول ابناء اليهود تتدفق على فلسطين بجميع الطرق والوسائل ، حتى اصبح عددهم في اوائل سنة ١٩٣٦ . يزيد على ٥٠٠ ألفاً من الصهيونيين المتشردين المنبوذين . . .

فبأي نظام شيطاني دخل هذا العدد الكبير من اليهود الى فلسطين ؟ . . . وهل مقدرة البلاد الاقتصادية تستطيع ان تستوعب هذه الطبقات الكثيفة من السكان ؟ . . . وما هي الاضرار التي لحقتها هذه المهاجرة الواسعة ؟ وماهي الحجج والبراهين التي تظهر عدم قانونية هذه السياسة الانكليزية تجاه المهاجرة اليهودية ؟ . . .

هذا ما سوف نذكره ومنه يتبين ان انكلترا لم تحالف في هذه الناحية من نواحي سياستها القاعدة التي اصبحت معروفة عند القراء ، والتي تقول باعطاء كل شيء لليهود وحرمان العرب من كل شيء . . . وانها سارت على عكس تام للعبادى والاسس التي ادعت بتسيير سياستها الفلسطينية بوجوبها وناقضت مناقضة كاملة شاملة المادة السادسة من صك الانتداب ، التي تلقي على عاتق الحكومة ثلاث واجبات :

- ١ - تسهيل المهاجرة اليهودية الى فلسطين .
- ٢ - ان يكون ذلك في احوال وشروط مناسبة .
- ٣ - ان لا تلحق هذه المهاجرة ضرراً بحقوق ووضعية سائر طوائف الاهالي .



## نظام المهاجرة

ان قانون المهاجرة الى فلسطين لم يشذ عن القاعدة التي تسيّر عليها بقية القوانين ، فهو مثلها عرضة للتحويل والتبديل والتغيير ، يسير مع الخطط الاستثمارية وتبعاً للاهواء والمصالح الصهيونية . وهذا القانون المعمول به يقسم المهاجرين الى ثلاثة اقسام رئيسية :  
 فالقسم الاول يحتوي على المهاجرين من ذوي الوسائل المستقلة . فيشمل الاشخاص الذين يملكون ويوجد تحت تصرفهم المطاق رأسمال لا يقل عن ٥٠٠ جينياً ، وارباب الحرف الماهرين الذين يملكون ما لا يقل عن ٢٥٠ جينياً ، والاشخاص الذين لهم ايراد مضمون لا يقل عن اربع جينيات في الشهر .

والقسم الثاني يحتوي على المهاجرين المؤمنة وسائل معيشتهم عندما يصلون الى فلسطين على بعض السكان او احدى المؤسسات ويشمل ذلك الاشخاص الذين يعتمدون على اهل لهم في البلاد ، والايتمام الذين تقوم باعالتهم الملاحي ، وذوي الوظائف الدينية ، ثم الطلاب .

وابواب فلسطين مفتوحة على مصراعها للمهاجرين من القسم الاول والثاني بدون اقل مراقبة او تحديد . فكل شخص من القسم الاول يكون حائزاً على المبلغ المطلوب من المال يسمح له بالدخول . ويكفي المهاجرين من النوع الثاني ان يبرزوا اوراقاً تقنع الحكومة بأن طالب المهاجرة الى فلسطين هو من القسم الثاني لكي يؤذن له بالدخول . . .

والقسم الثالث ، اي العمال الذين ليس لهم من وسائل لكسب العيش في فلسطين سوى العمل ، هو القسم الذي تجده الحكومة . لكننا سنرى فيما يلي ان الحكومة لا تقوم بتحديد عدد هذا القسم على اساس مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، كما اخذت على عاتقها ان تعمل ، بل على اساس ارادة الصهيونية ومبلغ قناعتها . . . ونرى ايضاً ان عدداً كثيراً من مهاجري القسمين الاولين يندفعون الى سوق العمال ، عندما يدخلون فلسطين . أما الطريقة المتبعة فيما يتعلق بتعيين العدد المسموح له بالدخول



الى فلسطين في القسم الثالث ، فهي كما يلي :

تتقدم اللجنة التنفيذية اليهودية الى الحكومة مرتين في السنة بذكره تطلب فيها اصدار شهادات تمكن عدداً معيناً من المهاجرين الرجال والنساء من دخول البلاد بموجب جدول العمال مدعية أنها في حاجة قصوى اليهم للقيام بأعمال جديدة في السنة أشهر المتبلة ومختلقة اختلاقات شتى بحجة ان الحالة الاقتصادية في البلاد تستوعب عدد الشهادات المطلوبة للمهاجرين المنوي ادخالهم ، وتجول هذه المذكرات الى رئيس دائرة الهجرة الذي يكون في الغالب يهودياً ، فيدرسه ثم يرسلها الى المندوب السامي مع بعض الملاحظات لكي يقرر عدد الشهادات التي يجب اصدارها ، ولتقرير هذه الشهادات لا ينظر المندوب السامي الى حالة البلاد الاقتصادية والى البطالة والى ما تقدر البلاد أن تستوعبه اقتصادياً على الاقل ، والى الاشغال الصهيونية ان كانت حقيقة فحتاج الى هؤلاء العمال ، لان ذلك أمر ثانوي لا يستحق الذكر والنظر ، فالهم هو أن يعطي مثل هذه الشهادات مرتين كل سنة تبعاً لواجبه تجاه الصهيونية فيجعله فكل ما يعمله في الحالة هو انه يأخذ العدد الذي طالبته اللجنة الصهيونية فيجعله مقياساً لتقديره ويقرره بعد أن يخفضه قليلاً . . . . . ومما يجدر ملاحظته أن الصهيونية اتخذت سياسة المندوب السامي هذه قاعدة لها فصارت تريد في عدد الشهادات التي تطلبها لكي تحصل على العدد الذي تريد . . . . .

وبعد ذلك يصدر رئيس دائره الهجرة هذه الشهادات على « بياض » من دون أن يعبا فيها اسماء أشخاص معلومين ويرسلها الى الوكالة اليهودية التي توزعها على كافة وكلائها في مختلف أنحاء العالم . والحكومة بدورها ترسل نسخاً عن هذه الشهادات الى القناصل البريطانيين مع التعليمات بتأشير الاعتماد على جوازات الاشخاص الذين تسميهم الوكالة اليهودية ، وتوزع عليهم شهادات المهاجرة ، مع العلم بأنه يحق للمتزوجين منهم أن يحصلوا في نفس الوقت على تأشير الاعتماد لزوجاتهم واولادهم

واعطاء الوكالة اليهودية شهادات المهاجرة على بياض « قد زاد هذا القانون شراً وسوأ » اذ ثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الاشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة وبعدم مباشرة الحكومة مراقبة فعالة على اختيار المهاجرين من الخارج



أسفر الامر عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في اصدار شهادات المهاجرين ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم<sup>(١)</sup> « اذ أنه » من الواضح أنه دخل البلاد في أحوال كثيرة أشخاص لو كانت جميع أحوالهم معروفة لما أشر بالاعتقاد على جوازاتهم<sup>(٢)</sup> . وعلى هذا النمط تمكن اليهود من القدوم الى فلسطين بكميات عظيمة وافرة ، فكانت هجرتهم الى البلاد هجرة لم يسبق لها مثل في التاريخ ، فبينما كان عددهم في بدء الاحتلال لا يتجاوز الخمسين ألفاً أصبح عام ١٩٣٦ ، بفضل هذا الاحتلال يزيد عن ٥٠٠ ألفاً . والاعراب من هذا ان هذه المهاجرة قد زادت زيادة فاحشة منذ التاريخ الذي قرر فيه الخبراء وأثبت فيه اللجان بوجود تحديد المهاجرة على الاقل ان لم يكن ايقاتها . . . .

وانني ان شبتت هذه المهاجرة ونتيجتها في مصير البلاد الى شيء ، فاني لأشبهها الاحرارة المريض المشرف على الموت ، ما تزال تتصاعد وتعلو حتى ترسله الى قبر يسكنه ولحد ينزله . . . .

والارقام التالية تبين عدد المهاجرين الذين دخلوا البلاد « بطرق مشروعة بنظر » الحكومة المنتدبة . . . . ولكن ليس بنظر العدالة والانصاف والحق :

السنة	المهاجرون اليهود	السنة	المهاجرون اليهود
١٩١٨-١٩١٩	٢٠٠٠٠	١٩٢٤	١٢٨٥٦
١٩٢٠	٥٥١٤	١٩٢٥	٣٣٨٠١
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٢٦	١٣٠٨١
١٩٢٢	٨٧٤٤	١٩٢٧	٢٧١٣
١٩٢٣	٧٤٢١	١٩٢٨	٢١٧٨

(١) الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ فقرة ٢٦

(٢) تقرير سمبسون ص : ١٧٧



السنة	المهاجرون اليهود	السنة	المهاجرون اليهود
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٩٣٧	١٠٥٣٦
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٩٣٨	١٢٨٦٨
١٩٣١	٤٠٧٥	١٩٣٩	١٦٤٠٥
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٩٤٠	٤٥٤٧
١٩٣٣	٣٠٣٢٧	١٩٤١	٣٦٤٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٩٤٢	٢١١٤
١٩٣٥	٦١٨٥٤	١٩٤٢	٨٥٠٧
١٩٣٦	٢٩٧٢٧ <sup>(١)</sup>		

وياليت هذه السياسة وقفت عند هذا الحد من الويل الويل فاكنتف بما اتزلتسه من نكبات ومصائب وبما مصته من دم هذا الشعب العربي الالي ، ولكنها أبت الا ان ترداد شدة وجوراً ، فسهت انواعاً من الهجرة دعتها هي بنفسها غير مشروعة فاكتمت البلاد وتدقت على العروبة تدفق الامطار من ميازيب السماء . . . فطمست بذلك مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، ذلك المبدأ الذي تعهدت « هل انتبهت ايها القاريء انها تعهدت . . . » على مراعاته والسير بموجبه واخذت على عاتقها ان لا تدع المهاجرة اليهودية تتخطاه ، بل توقعها عندما يبلغ هذا المبدأ حده الاعلى .

- ٢ -

— مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وضرورة منع المهاجرة —

لقد قلنا في محل سابق من هذا الكتاب ان القوانين التي كان تصدرها الحكومة المنتدبة لم تكن سوى ابر مورفينية وحقن تخديرية تخمن بها الشعب العربي لكي تخدره وتقرضه بغية تهدئة افكاره الثائرة وازالة عواطفه الهائجة الناقمة ، وكان من جملة هذه القوانين ، او الحقن التخديرية ، بيان صرحت به الحكومة الانكليزية عام ١٩٢٢



وادعت ان هذا البيان سيكون الاساس الذي ستسير عليها سياستها في مسألة المهاجرة الى فلسطين فقالت : « لا يمكن ان تكون هذه المهاجرة كبيرة الى حد يزيد في اي ظروف كانت على قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد اذ ذلك . ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على اهالي فلسطين عموماً ، وعدم حرمان اية فئة من السكان الحاليين اشغالها <sup>(١)</sup> » . وما اعلن هذا المبدأ « المرادغ » حتى قبلت به الوكالة اليهودية ، وادعت هي والحكومة بأنها ستسيران بوجهه . حسب نصوصه في ادخال المهاجرين الى فلسطين .

ولكن هل ياترى يحق لانك لترا ان تخضع سياسة المهاجرة الى هذا المبدأ ؟ هل يحق لها حسب نصوص صك الانتداب ان تخضع المهاجرة الى مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ؟ . . . هل يحق لها ان تربط المهاجرة بالاوضاع الاقتصادية دون الاوضاع السياسية ؟ . . .

ان المادة السادسة من صك الانتداب اشترطت في المهاجرة ان لا تلحق ضرراً « بحقوق » و « وضعية » سائر طوائف الاهالي ، وهذا يعني ان حقوق بقية السكان يجب ان لا تكون معرضة للخطر اي ان هذه المهاجرة يجب ان لا تسيء الى السكان الحاليين <sup>(٢)</sup>

فكلمة وضعية هنا تعني بوضوح ان الحقوق السياسية العربية يجب ان لا تكون مهددة بسبب هذه المهاجرة ، والا لما كانت ذكرت كلمة « وضعية » بجانب كلمة « حقوق » ، فكلمة حقوق ان فسرناها بالحقوق المدنية والدينية فاننا لا نقدر ان نفسر كلمة « وضعية » الا بالحقوق السياسية ، والا لما كانت هناك ضرورة ان تذكر « الحقوق المدنية والدينية » مرتين متواليتين .

وهكذا يظهر للقارئ بجلء ما بعده من جلاء « ان كلمة وضعية situation » في هذه المادة تدل بدون اقل شك على ان اهداف هذه المادة يجب ان لا تؤدي الى اقل سيطرة سياسية من اليهود على العرب ، اي ان حقوق العرب السياسية يجب ان

« ١ » الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ص ٣١

« ٢ » الدكتور موش ص ١١٩



تكون محفوظة<sup>(١)</sup> . وهكذا يظهر ان هذه المهاجرة يجب ان لا تجحف لا بوضعية العرب الاقتصادية ولا بوضعتهم السياسية ، وان مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب الذي اعلنته انكلترا يخالف مبادئ صك الانتداب لانه لم يؤمن ووضعية العرب السياسية .

ولكن ليس . . . . . فدعنا نفرض ان هذا المبدأ حق عادل ، وان هذه القشرة الجذابة التي طلي بها هذا المبدأ الذي اتخذته الحكومة المنتدبة فيما يتعلق بالمهجرة التي يجب ان تقوم على اساس طاقة البلاد على الاستيعاب غير محجفة بحقوق العرب ، وان هذه المخاوف التي تساور العرب من هذه المهجرة لا اساس لها ، فهل ياترى كانت حكومة فلسطين مخصصة في تطبيق هذه السياسة ؟ . . . ان الحكومة ، في بيانها الصادر عام ١٩٢٢ قالت : « انه من الواضح اذا كانت المهاجرة اليهودية الى فلسطين تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية ، او اذا كانت تنتج بطالة بين اليهود ، فانه يتحتم على الدولة المنتدبة تبعاً لاحكام صك الانتداب ، اما ان تحفص المهاجرة او توقفها . »

فهل ياترى سارت انكلترا بموجب تصريحاتها العديدة وتعهداتها الكثيرة فنفذت ما به تعهدت وطبقت ما به صرحت ؟ . . . ولكي نصل الى ذلك نعرض باختصار لمحة موجزة عن الحالة الاقتصادية في البلاد واقوال الخبراء واللجان بسؤها وضرورة اصلاحها عن طريق ايقاف هذه المهجرة التي فاقت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وزادت عنها كثيراً .

وبما ان انكلترا هي التي تولت اختراع هذه الفذلكة ، فلندعها هي ايضاً تتولى شرحها وتفسيرها عن طريق خبراءها ولجانها . . .

« على اثر اعلان هذا المبدأ أخذت المهجرة اليهودية تزداد وتتكاثر في تدفقها<sup>(٢)</sup> » الى فلسطين حتى وصل عدد المهاجرين عام ١٩٢٥ الى رقم مفرع مخيف بلغ ٣٣٨٠١ بينما

« ١ » الدكتور موش ص ١٢٠

( ٢ ) الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ . فقرة ٢٨

( ٣ ) تقرير بيل : ص ٣٦٨



ان عدد اليهود الذين اتوا فلسطين في الست سنوات السابقة لم يبلغ هذا العدد . وادعت الحكومة والوكالة اليهودية ان هذا العدد لا يزيد عن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وان المهاجرين اليهود لن يكونوا عالة على اهالي فلسطين الحاليين فلا ينافسونهم ويسلبوهم خبرهم . . . . كان ليس الحياة الاخير وملح في نظر الصهيونية والحكومة المنتدبة . . . .

ولكن ما مضت مدة وجيزة على هذا التصريح حتى ظهر خطأه ومغالطته ، اذ ان اهالي فلسطين واجهوا نعمة جديدة حديثة ، فقد اجتاحت فلسطين من ابتداء عام ١٩٢٦ ازمة اقتصادية شديدة استمرت حتى عام ١٩٢٨ فسببت الشقاء والفقر للسكان والبلاد والارزاء للبلاد جميعها . وعلى اثر هذه الازمة استدعت الحكومة الحبير السيرجون كاميل لدرس الحالة في فلسطين والتدقيق فيها ، فأكد « انهم لا شك فيه ان الازمة قد نجتحت عن زيادة المهاجرين الذين دخلوا فلسطين على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب » ثم ما لبثت الحكومة على اثر التقرير الذي قدمه السيرجون كاميل ان اقرت واعترفت في تقريرها السنوي لعام ١٩٢٧ ان فلسطين لا تزال متأمة من عواقب مهاجرة عام ١٩٢٥ التي كانت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . . . . لكن اليهود بدلا من ان يستكينوا ويرضخوا للحالة الواقعة فراعوا الوضعية الاقتصادية السيئة التي ترزح تحت وطأتها البلاد ، فانهم قرروا في مؤتمرهم المنعقد في زوريخ في شهري تموز وآب عام ١٩٢٩ ، مقررات مختلفة لكي يوجهوا العالم ان فلسطين ترتع في مجبوحة من العيش والرخاء وانها بحاجة الى مهاجرين جدد كي يسايروا بها في سبل التقدم وال عمران وهم بذلك يتبعون القاعدة المعروفة من « طمس » الحقائق والوقائع الواضحة المعلومة .

واليك اميا القاريء بعض قرارات تلك المؤامرة الصهيونية على العروبة المضطهدة المظلومة ، فترى منها مبلغ البهتان الصهيوني الصارخ ومدى تضليل اليهود المكابر ، مما يدل بوضوح على أن سياستهم في الهجرة الى فلسطين لا تقوم على أساس مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، ذلك المبدأ الذي قبلوا به وتعهدوا



بمراعاته وتنفيذه :

١ - يرحب المؤتمر الصهيوني السادس عشر باستئناف المهاجرة التي تفسح المجال لمهاجرة متزايدة وتبعث قوة جديدة في الشعب اليهودي في فلسطين وفي الحركة الصهيونية بين اليهود المنتشرين في العالم ، ويعرب في الوقت نفسه عن أسفه الشديد لان نطاق الهجرة لم يتساو مع احتياجات البلاد . . . . .

٢ - لكي يؤمن المؤتمر تلك الاشغال الحكومية الكبيرة للعمال اليهود ، فهو يكلف اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تجلب الى فلسطين بجميع الوسائل ، عدداً من المهاجرين في الوقت المعين ، يتناسب مع هذه الاشغال . . . .

٣ - يجتج المؤتمر على الصعوبات التي تضعها الحكومة في سبيل هجرة الرأسمالين لانها تطلب منهم اثبات حيازة المهاجر لما لا يقل عن خمسمائة جنياً - في هذا الوقت الذي ترتع فيه البلاد في مجبوحة اقتصادية . . . كذا .

٤ - يجتج المؤتمر على العراقيل الاصطناعية الموضوعة في سبيل المهاجرين ، لانه ليس هناك مبرر لهذه القيود من الوجهة الاقتصادية . . . (١) .

والذي يستنتج من هذه البنود الاربعة التي اقتطفناها من قرارات المؤتمر الاثنى عشر أن :

١ - الصهيونيين يريدون حصر جميع الاشغال الحكومية وغيرها في دائرة العمال اليهود ، وابعاد جميع العمال العرب عنها وأن الحكومة لا تمنع في ذلك مطلقاً ، ولكي يصلون الى غايتهم هذه فهم يحضون اللجنة التنفيذية الصهيونية على ادخال العمال المهاجرين بجميع الوسائل المشروعة منها وغير المشروعة . . . . .

٢ - أن الصهيونية قد نكرت حقيقة الحال في فلسطين وغضت النظر عن تقرير جون كامبل وتقرير الحكومة اللذين اوضحا سوء الحالة الاقتصادية في البلاد وعدم قدرتها على استيعاب مهاجرين جدد ، واعترفاً أن الازمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد عام ١٩٢٦ كانت نتيجة زيادة المهاجرين عن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

(١) تقرير شو. ٩٠٩ ص ١٣ و ١٤٠



٣ - أن قول الصهيونية أن إنكلترا تضع عراقيل في سبيل هجرتهم ليس الا  
 مواربة والتواء مقصوداً ، وأن ادعاءها بذلك ليس الا خطة مرسومة ، بغية تقويه وتضليل  
 الرأي العام عما اقترفته وتقرّفه سياسة المهاجرة من ذنوب وآثام تجاه العرب في سبيل اهواء  
 الصهيونية الاستثنائية ومقاصدها وأهدافها الاستعمارية .

وفي هذا العام ، اي في العام الذي أصدر فيه المؤتمر الصهيوني قراراته هذه أرسلت  
 الحكومة اللندنية لجنة برلمانية برئاسة السير ولتر شو لدرس الحالة فيها ، وذلك حسب  
 المبدأ الذي بيناه فيما سبق ، القائل بوجود حقن الشعب كلما استاء وتذمر وغضب ،  
 وما درست هذه اللجنة الحالة في البلاد حتى رأت بجلاء سوء ما هي عليه فقررت « انه  
 لو أخذت فلسطين على وجه الاجمال ، فان البلاد لا تستطيع أن تعول عدداً من المهاجرين  
 المزارعين يزيد على من فيها الان <sup>(١)</sup> » وذلك « لأن ما أوردناه من مقررات مؤتمر  
 زوريخ ، ومن الشهادات التي أدت امامنا ، ومن تقرير السير جون كامبل ، هو في  
 نظرنا بينة لا تراع فيها بأن المراجع اليهودية انخرقت فيما يتعلق بالمهجرة ، انحرافاً خطيراً  
 عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية عام ١٩٢٢ ، القائل بوجود تنظيم المهاجرة  
 حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب <sup>(٢)</sup> » وهكذا فهي ترى « بوجود إعادة  
 النظر في النظم الادارية المتبعة لتنظيم المهاجرة بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التي  
 حصلت سنتي ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ <sup>(٣)</sup> » وقد بينت اللجنة المذكورة الحظر السياسي  
 الكائن في هذه الخطة فقالت : « يظهر لنا أنه من الواضح أن موقف العرب الناجم  
 عن اقتراح السخط بالحواف اقتراحاً خطراً ، قد يكون سبباً لاضطرابات مستقبلية ما لم  
 يتبين للعرب ان المخاوف التي تساور بلا شك كثيرين منهم ، مبالغ فيها جداً ، ويثبت  
 لهم ان لا اساس لها وما لم يقنعوا ايضاً أنه سيحافظ عليهم قام المحافظة من سيطرة شعب  
 عليهم او اخراجهم من اراضيهم <sup>(٤)</sup> »

وقد انتقدت هذه اللجنة ايضاً عادة نقابة العمال اليهود التي تأخذ بعين الاعتبار

( ١ ) تقرير شو ص . ١٩٥

( ٢ ) تقرير شو ص ١٨٤

( ٣ ) تقرير شو ص . ١٢٧

( ٤ ) تقرير شو ص . ١٢٧



المذهب السياسي الذي يدين به مختلف الذين يودون الهجرة لا مؤهلاتهم الخاصة ،  
فقلت « ان هذه العادة تدعو الى الانتقاد الشديد <sup>(١)</sup> » . ولمقاومة هذا النقص في  
سياسة المهاجرة فقد طلبت « ان تبسّكر طريقة يمكن بواسطتها اخذ رأي الجماعات الغير  
يهودية في مسائل الهجرة ، لانه لو كان في البلاد مجلس بشريعي لاحيل الى احدى لجانه  
امر بحسبها ودرسها <sup>(٢)</sup> » .

وعندما جاء الحبيران ، السير سمسون ، والمستر فرنش ، في عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١  
لدرس مسألتى الاراضي والمهاجرة ، وافقا على رأي اللجنة البرلمانية « بأن ازمة سنتي  
١٩٢٧ - ١٩٢٨ نشأت عن ان المهاجرين الذين قدموا البلاد كانوا اكثر مما تستطيع  
البلاد استيعابه <sup>(٣)</sup> » وقرر جميعهم « ان مقدرة البلاد الاقتصادية قد بلغت حدها الاعلى  
وانه لا يمكن ادخال مهاجرين جدد واسكانهم في فلسطين الا بإحلالهم محل السكان  
الحاليين <sup>(٤)</sup> » .

وعلى اثر تقارير هوءلاء الحبراء اصدرت انكلترا كتابها الابيض لعام ١٩٣٠ الذي  
انصفت به العرب بعض الانصاف ؛ « اذ انه قال بوجود احتلال المصلحة العربية المقام  
الاول من مسؤوليات الحكومة ، وان بيع الاراضي يجب ان يمنع و كذلك المهاجرة  
يجب ان تقف <sup>(٥)</sup> » ، ولكن « في الوقت الذي منع فيه هذا الكتاب الهجرة اليهودية  
كان المندوب السامي يسمح لـ ٣٠٠٠ شخصاً من اليهود بالمجيء الى فلسطين <sup>(٦)</sup> » ، ولا عجب  
في ذلك فهذا الكتاب لم يكن الا كغيره من القوانين والبيانات والتصريحات ، لم يكن  
كما قلنا سوى سياسة تحذيرية لتهدئة الاعصاب والنفوس الثائرة ، ولهذا فقد ألغي فلم  
ينفذ منه شيء في صالح العرب كما ذكرنا في فصل سابق من هذا المؤلف .

« فالكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ اشترط في المهاجرة ان لا تنتج بطالة بين العرب ،

« ١ » تقرير شو ص ١٣٧

« ٢ » تقرير شو ص ١٤٨

« ٣ » تقرير شو ص ١٢٨

« ٤ » تقرير شو ص ١٦٣

« ٥ » بنتويش ص ٢١٥

« ٦ » موش ص ٢١٣



ولكن خلافاً لهذا الكتاب ، فان الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ اشترط في المهاجرة ان لا تمتنع الباطلين من العرب من وجود عمل يعملونه <sup>(١)</sup> « ، وهذا يعني ان المبدأ الذي اخضعت له المهاجرة وهو عدم انتاج هذه المهاجرة لأية بطالة لم ينفذ ؛ وهكذا يظهر « ان المبدأ العام الذي يجب ان تخضع له المهاجرة اليهودية اي المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب لم يراع ما بين سنتي ١٩٢٢ - ١٩٣٠ <sup>(٢)</sup> » ولهذا السبب فقد اعلن المستر مارلين « انه فيما يتعلق بهذا المبدأ الأساسي بالحياة الفلسطينية فان الحكومة المنتدبة تركت الامور تسير على غرارها <sup>(٣)</sup> »

ولكن ماذا عملت الحكومة المنتدبة على اثر هذه التواصي والحقائق ؟ . . . فانها على الرغم من علمها ان مقدرة البلاد الاقتصادية قد زادت عن حدها الاعلى ، قد سمحت بهجرة لم يسبق لها مثيل ، فزاد عدد من دخل فلسطين منها في عام ١٩٣٣ بصورة «مشروعة» عن ثلاثين ألفاً ؛ وبما ان الذين دخلوها بصورة غير مشروعة قد بلغ حسب اعتراف المندوب السامي نحو ذلك العدد ، فقد كان عدد الذين دخلوا البلاد من اليهود في تلك السنة يزيد على الستين ألفاً ؛ وفي عام ١٩٣٤ كان عدد المهاجرة المشروعة فقط يزيد على ٤٢ ألفاً ، اما في عام ١٩٣٥ فقد كانت هذه المهاجرة تقرب من ٦٢ ألفاً ، وفي سنة ١٩٣٦ بلغت نحو ٣٠ ألفاً . . . وهذا عدا المهاجرة الغير مشروعة .

« وتظهر للقاريء ضخامة هذا العدد عندما يعلم ان نسبته الى فلسطين كنسبة ثلاثة ملايين ونصف مليون الى بريطانيا بأسرها ، وان لكل ١٦١ شخصاً من اليهود يوجد طبيب ولفلسطين عامة طبيب واحد لكل ٥٦٠ شخصاً ، في حين انه يوجد في بريطانيا طبيب واحد لكل ١٠٨٥ شخصاً <sup>(٤)</sup> » ، ولهذا « فان الحكومة منعت الاطباء المهاجرين من ممارسة الطبابة فاضطر هؤلاء الى القيام بأعمال اخرى <sup>(٥)</sup> » .

ومما لا شك فيه ولا اقل ريب ان هذه المهاجرة لاتسير مع قدرة البلاد

١٠ « موش ص ١١٢ »

٢ « موش ص ١٢٢ »

٣ « الدكتور موش ص ١٢٢ »

٤ « تقرير بيل ص ٣٩٨ »

٥ « حاده ص ٢٤ »



الاقتصادية على الاستيعاب ، بل فاتتها وزادت عنها كثيراً ، ويظهر ذلك من تقرير اللجنة التي ارسلت على أثر الاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٣٦ لدرس الحالة وتقديم تقرير عنها ، فقد جاء في تقرير هذه اللجنة « انه يتبين من هذه الهجرة المبنية على الطلب الاقتصادي الحاضر والتي يدفع بها سيل استثنائي من رؤوس الاموال ، عندما يخف تدفق ذلك السيل بعد مضي بضع سنين ، انها تفوق قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب <sup>(١)</sup> ». وعندئذ « لا يستطيع اكثر الانبياء إلهاماً ان ينبيء بما سيؤول اليه مستقبل فلسطين الاقتصادي ، ولكن ثمة مخاطر عظيمة تكون بالمرصاد <sup>(٢)</sup> ». وانه يعقب توقف رؤوس الاموال ازمة تصيب الصناعات بضريرة تؤدي الى تدني الحالة الصناعية إلى مستوى ادنى من مستواها الحالي <sup>(٣)</sup> .

ومما يؤكده للقاري ان القدرة الاقتصادية قد فاقت حدها الاعلى بمراحل « ان الواردات اصبحت اكثر من اربعة اضعاف الصادرات ، وان عدد العمال الباطلين بين اليهود كان ١٢ ألفاً وبين العرب ٢١ ألفاً في سنة ١٩٣٧ <sup>(٤)</sup> ». « وان عدد الذين تمكنوا من العمل في الزراعة من المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين منذ عام ١٩٣١ لم يزيد على ٥ بالمائة <sup>(٥)</sup> . وهذه البطالة من الاخطار التي تهدد اقتصاديات البلاد بين الآونة والآخرى « فالبطالة بين العمال اليهود مشكلة صعبة ، ومعدلها يبلغ ما يقرب من ١٠٠٠٠ مما يهدد الحياة الاقتصادية بفلسطين بشراً مستطير <sup>(٦)</sup> ». « ولكي تتلافى خطر البطالة عندها فقد قامت الجمعية الصهيونية بمشروع « توزيع الصدقات » على بضعة آلاف من الباطلين <sup>(٧)</sup> . وكانت الحكومة من جهتها ايضاً ، لكي تتلافى خطو هذه البطالة ، تعبد الطرقات وتفتتحها بغية ايجاد عمل للباطلين <sup>(٨)</sup> ». ولكن مما يؤسف له ان سياسة التحزب

(١) بيل : ص : ٣٩٦

(٢) بيل : ض : ٣٩٦

(٣) بيل : ص : ٣٩٤

(٤) حماده : ض : ٣٧٧

(٥) التامس ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

(٦) بنتويش : ض : ١٦٢

(٧) بنتويش : ص : ١٦٣

(٨) بنتويش : ص : ١٦٢



للصهيونية كانت تسيطر على كل عمل من اعمال الحكومة ، فقد كان العمال الذين يعملون لها ، إلا النذر اليسير ، من اليهود كما ان الطرقات التي كانت تفتحها كانت بأكثريتها الساحقة ترمي الى غاية واحدة لا غيرهاي تحسين الاوساط اليهودية وربط مزارع اليهود بعضها ببعض .

ولهذه الاسباب التي ذكرناها كان يجب على الحكومة ايقاف الهجرة وذلك لانه «اذا كانت هذه المهاجرة اليهودية تنتج بطالة بين العمال العرب فتمنعهم من تحصيل رزقهم ، او انها تؤدي الى تدهور في الحالة الاقتصادية ، فانه من واجب الحكومة المنتدبة عندئذ ان توقف هذه المهاجرة وتمنعها بتاتاً (١) .» .

وهكذا يظهر للقاريء بالحجج الدامغة القاطعة «ان هذا التوسع في قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب من شأنه ان يؤدي الى نحو الوطن القومي اليهودي نحواً لا هو بالمنطقي ولا المنتظم (٢)» .

ولكن على الرغم من كل هذا ، وعلى الرغم من هذه التقارير التي اكد فيها الخبراء بأن المهاجرة اليهودية قد فاقت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، فان الدكتور ويزمن ، زعيم العصابات الصهيونية مجرؤ على التصريح في شهادته التي اداها امام اللجنة الملكية في ٣٥ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ ، بأن الوكالة اليهودية قد اتبعت بامانة مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . . .

اما الحكومة المنتدبة فلم تراعي هذه التواصي التي تقدم بها خبراءها فتغير وتبدل من سياستها الصهيونية . بل سارت الى يومنا هذا على تلك السياسة المحجفة بحقوق العرب ووضعيتهم اجحافاً عظيماً كبيراً .

هذا هو مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، المبدأ الذي لم تنفذه ولم تسيء بوجبه الدولة المنتدبة في فلسطين . واني ان كنت أعجب لشيء في التواء هذه السياسة ومواربتها ، فانني لا اعجب الا لوضع انكلتر هذه القاعدة الاقتصادية قانوناً تسيء بوجبه الهجرة اليهودية ، اذ معنى ذلك انه اذا وجد في البلاد « خبر وملح » يقوم

(١) نيتويش . ص ٢١٧ .

(٢) تقرير بيل . ص ٣٩٦ .



بأود عشرة ملايين من اليهود او اكثر ، فهؤلاء اليهود يسمح لهم بالدخول الى البلاد .  
 فهل تعني الوصية الامينة هذا ؟ ... وهل تسمح هي بدخول مهاجرين الى بريطانيا  
 اذا كان هؤلاء المهاجرون يكوّنون خطراً سياسياً على كيانها ؟ ...  
 فهذه السياسة تجاهلت ان هناك قاعدة اهم واعظم ، قاعدة تدعى بقدرة البلاد  
 على الاستيعاب سياسياً ، تناست وتجاهلت ان الحياة ليست ملاً « بطون »  
 فقط ، ... وان هناك شيء اهمى وارفح في الحياة ، شيء يدعى بالمبدأ والوطنية ،  
 شيء يدعى بالشهامة والكرامة الشخصية ، شيء يدعى بالشعور والاحساس ، شيء  
 يدعى بالعقيدة والايان ، شيء يدعى بالحرية والكيان القومي والاستقلال ، تجاهلت  
 هذا الحكومة المنتدبة ، فكان ذلك لطفة سوداء وصم بها جبينها ، ستبقى الاجيال  
 تلو الاجيال ما دامت البشرية تناسل وتتوالد حجة قاطعة وبينه ظاهرة متألقة تصرخ  
 في وجه قراء التاريخ قائلة ان هذه السياسة هي سياسة مستثمرة ، ان هذه السياسة هي  
 سياسة ليس لها ضميراً او وجداناً ، بل هي مجموعة من الظلم والجور والاستبداد .  
 ان الحكومة هي المسؤولة عن الشعب وعليها واجب المحافظة على حقوقه واوزاعه  
 الاقتصادية والسياسة ، فان شذت عن هذه القاعدة الرئيسية الاولى وجب على الشعب  
 عندئذ ان يسقطها ويحلها لانها تكون حكومة فاسدة غير صالحة . وكل اكثرية اذا  
 رأت انه قد طرأ شيء عليها يحل بوضعيتها تعمل على مقاومته وازالته . فالمانيا وبولونيا  
 ورومانيا وغيرها ، قد طردت اليهود من ربوعها لانها وجدت فيهم خطراً سياسياً يهدد  
 كيانها . فليس من امة تقبل بتغيير وضعيتها العددية باختيارها بحيث ينقص ذلك من  
 حقوقها .

فانكلمترا تقدر ان تجرب تطبيق سياستها هذه بمجد السيف وسانان الرمح . اما ان  
 تقول لعرب فلسطين كلوا واشربوا واملأوا بطونكم ونحن نوّمن لكم وضعيتكم  
 في المستقبل ، فهذا مما لا يرضاه العرب الاية ، وارثي اعظم مدينية من المدينيات .  
 فالعرب في فلسطين لا يزالون يؤلفون الاكثرية الساحقة بفضل ما اظهروه من وطنية  
 وتضحية ، من اخلاص وتفاني ، مما يفوق حد الوصف ، وسيظلون اكثرية على الرغم  
 من انكلمترا الائمة والصهيونية الجانية ، ولو كلف ذلك فناؤنا جميعاً فلم يبق منا من



### المهاجرة الغير مشروعة

لقد شرحنافيا سبق نوع الهجرة الذي دعتة انكلترا « بالمجرة المشروعة » ، وقلنا فيما قلناه ان الهجرة الصهيونية الى فلسطين تختلف كل الاختلاف عن الهجرة الى اي قطر من اقطار العالم ، فبينما هذه تقيد بقوانين ترمي الى حماية البلاد من المهاجرين ، فتلك سخرت لقوانين ترمي الى تسهيل مهاجرة الغرباء الى البلاد بغية اغراقها بالمهاجرين واليهود الاجانب . والان تأتي الى المهاجرة التي دعتها الحكومة بالمهاجرة الغير مشروعة ، فنقسمها الى اربعة اقسام : المهاجرة غير المسجلة ، المهاجرة غير الرسمية ، مهاجرة الزواج المزيف ، المهاجرة المزورة . . .

فالمهاجرة غير المسجلة هي المهاجرة التي يدخل بها اليهود الى فلسطين بشكل السياحة ، وبدلا من ان يتركوا البلاد بعد المدة المصرح لهم بها يبقون فيها . . . « ففي كل عام يدخل فلسطين عدد كبير من اليهود المهاجرين بصفة سياح فيبقى معظمهم في البلاد ولا تنتبه الحكومة الا لعدد قليل منهم لا يكاد يذكر <sup>(١)</sup> » ففي سنتي ١٩٢٧ - ١٩٢٩ مثلاً دخل البلاد ٧٨٠٠ مهاجراً بصفة سياح فبقوا فيها ، وفي سنتي ١٩٣٢ - ١٩٣٣ دخل البلاد بهذه الصفة ايضاً ٢٢٠٠٠ فبقى منهم فيها ١٧٩٠٠ بعد انقضاء مدة الإقامة المصرح لهم بها وفي سنة ١٩٣٤ دخل البلاد بصفة السياحة ٢٦٤٠٠ ، فلم تنتبه الحكومة الا ل ٤٦١٨ شخصاً منهم <sup>(٢)</sup> واما الباقون فقد اختفوا في البلاد وكانهم الحجر تبخرت ، وما يستدعي العجب ان اعدادا كبيرة مثل هذه تضيع في بلاد صغيرة كفلسطين فلا يوجد لها اثر وتبقى محتفية عن النظر . . . بينما انه يصعب على الفرد الواحد ان يختفي في مدينة كلندن او نيويورك . . . فهل يا ترى لم تلاحظ الحكومة ذلك

(١) (سمسون : صفحة ١٧٢ .

(٢) (راجع سمبسون . ص ١٨٠ - تقرير بيل . صفحة ٣٨٣ - والفقرة ٢١ من الكتاب



ولم تشعر به ؟ ... او هل هي شعرت بذلك فاعمضت العين وغمضت النظر تمويهاً منها وتضليلاً ومواربة ؟ ...

وعلاوة على هذه الهجرة غير المسجلة ، المخالفة للقانون ، اخذ اليهود يدخرون البلاد بكميات عظيمة هائلة تفوق كل انواع المهاجرة عن طريق المهاجرة غير الرسمية ، اي عن طريق التهريب ، « فقد كان دخول اليهود دخولا غير رسمياً ظاهرة من ظواهر المهاجرة اليهودية الى فلسطين ، فكانوا يقطعون الحدود من سوريا وشرق الاردن ومصر احيانا كما كانوا يصلون المياه الفلسطينية ايضا في سفن مستأجرة خصيصاً لهذا الغرض ، ويتزلون الساحل تحت ستار الظلام يساعدهم في ذلك يهود مقيمون في فلسطين . وقد رفض الرأي العام اليهودي مساعدة السلطات الحكومية على اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين »<sup>(١)</sup> .

ومقدار هذه المهاجرة غير معلوم بالضبط ولكنه على الاقل يوازي الهجرة المشروعة . ففي عام ١٩٣٣ صرح المندوب السامي في خطاب القاها في مدينة نابلس ان المهاجرة غير الرسمية قد عادت المهاجرة المشروعة في تلك السنة اي ٣١ الفاً . ولكن مما يؤسف له ان الحكومة لم تعمل شيئاً لاحباط هذا النوع من المهاجرة غير المشروعة على الرغم مما ابانه الخبير سمبسون « بانه يجب إعادة مثل هؤلاء المهاجرين بعد اكتشافهم إلى البلاد التي اتوا منها »<sup>(٢)</sup> .

والاشد نكايه ان الحكومة تسهلا لهذه المهاجرة وسيولها المتدفقة لم تقم اقل مراقبة على الشواطئ . والحدود ، وانه عندما اراد عدد من العرب ان يقوموا بجراسة الشواطئ . لكني يدلو الحكومة على هؤلاء المهاجرين فيجولون دون اكتساحهم للبلاد ، اصدرت « الوصية الامينة » قراراً يمنعهم من ذلك ويقضي بالعقاب الشديد الصارم لكل من يقوم بهذا العمل . فتأمل ...

ومهاجرة الزواج « المزيف » او الزواج « الصوري » هي ان عدداً عظيماً من اليهود من شباب وشابات متجنسين بالجنسية الفلسطينية يتهنون مهنة هذا الزواج بغية تمكين

(١) تقرير بيل : ص : ٣٨٢

(٢) تقرير سمبسون : ص : ١٨١



عدد من اليهود من دخول فلسطين . فيتزوج الفتى او الفتاة منهم فتاة او فتى يهودياً موجوداً في الخارج ، وحسب هذا الزواج يصبح لهذا الاجنبي البعيد حق الدخول الى فلسطين ، وذلك بمقتضى مرسوم الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ الذي يعتبر زوجة الفلسطيني فلسطينية . ولكن متى وصلوا الاراضي المقدسة يطلقون ازواجهم ، « وقد ادى الامر الى عقد عدد من الزيجات غايتها فقط إدخال المهاجرين إلى البلاد ، ثم تحل عقود هذه الزيجات بعد الدخول الى فلسطين . وهذا يفسر لنا معدل حوادث الطلاق العالي الذي يسود بين اليهود بفلسطين ، فقد بلغ هذا المعدل في سنة ١٩٣٦ ، ٥٠٩ حوادث طلاق لكل الف زيجة »<sup>(١)</sup> . واليك مثال على ذلك في رسالة بعث بها مهاجر دخل فلسطين وبقي فيها :

« . . . وصلت زوجتي الى فلسطين مع « ا . ب . » بصفتها زوجته ، إذ لم يسمح لها بدخول البلاد بصفتها زوجتي لانني دخلت البلاد كسائح ولم استحصل على إذن يخونني البقاء فيها . ولما كانت امرأتي شديدة الرغبة بالحيء الي ، وكانت امرأة « ا . ب » مريضة ، وكان « ا . ل » قد استحصل على إذن بادخال امرأته ، جاءت امرأتي وابني بالاستناد الى جواز سفر ذلك الشخص »<sup>(٢)</sup> .

فهذه الرسالة تكشف القناع عن مثالين من المخالفات لقانون المهاجرة ، فقد دخل البلاد كاتب هذه الرسالة بصفته سائحاً وبقي في البلاد دون إذن ، ودخلت زوجته بالاستناد الى شهادة من شهادات المهاجرة بطريق الاحتيال »<sup>(٣)</sup> .

وقد قال مدير دائرة المهاجرة في هذا الصدد انه « يظهر أن هذه العادة شائعة ، أي ان يضاف الى الأشخاص الذين لهم حق الحصول على شهادة المهاجرة نساء وعائلات أشخاص آخرين ، رغبة في التملص من مراقبة الحكومة على جوازات السفر »<sup>(٤)</sup> . وهكذا فهذا النوع من المهاجرة قد سهل دخول أعداد كبيرة من اليهود الى فلسطين ، وكان من جراء ذلك « أن وقعت حوادث طلاق عديدة عند اليهود فهناك

(١) حاده . ص .

(٢) سمبسون . ص .

(٣) سمبسون . ص .

(٤) سمبسون ص : ١٧٨



طبقة من الرجال تسمى بـ «الأزواج المحترمين» ، وهؤلاء يرتبطون بسلسلة من عقود الزواج والطلاق الصورية ما دامت الاجرة مؤمنة لهم ، فكانت النسبة بين حوادث الزواج وحوادث الطلاق المسجلة عند اليهود تقدر باربعين في المائة ، ومن أينا ان جانباً كبيراً من هذه النسبة الغير طبيعية للطلاق يرجع الى عقود الزواج التي تعقد صورياً بقصد مساعدة النساء الاجنبيات من دخول البلاد <sup>(١)</sup> .

والنوع الأخير من هذه الهجرة غير المشروع هو المهاجرة المزورة ، فانه لما كانت المهاجرة المحدودة هي مهاجرة العمال فحسب ، فالصهيونية قد أخذت بادخال اليهود من عمال وغيرهم تحت ستار القسم الاول والثاني من المهاجرين ، أي بصفة مهاجرين من ذوي الوسائل المستقلة ، او من الذين يعتمدون في معيشتهم على احد الذين يقيمون في فلسطين .

فمن جهة القسم الاول « فقد وقع كثير من سوء الاستعمال بأمر هذا الصنف من المهاجرين <sup>(٢)</sup> » . فالمؤسسات الصهيونية تدفع المال المطلوب من ذوي الوسائل المستقلة الى العمال وغيرهم . . . ومتى دخل المهاجر الى فلسطين يعيد هذا المبلغ الى المؤسسة الصهيونية التي أعطته إياه ، والتي تستعمل هذا المال مرة اخرى في ادخال مهاجرين آخرين ، « وبهذه الطريقة يدخل البلاد عمال كثيرون بصفة رأسماليين وهم في الحقيقة لا يملكون شيئاً <sup>(٣)</sup> » . « وقد كان دخول عدد عظيم من هؤلاء الممولين الى فلسطين ، سبباً رئيسياً في أزمة ١٩٢٦ - ١٩٢٨ <sup>(٤)</sup> » وقد هاجر الى فلسطين عدد كبير من التجار وأرباب المهن الحرة حتى أن موارد الارتزاق من هذه المهن ومستوى معيشة ممتننها أصبح مهدداً <sup>(٥)</sup> » وليس في وسع المرء الا التعجب والاستغراب من هذه السياسة التي تنص على ان حيازة المال تكون جوازاً لدخول المهاجرين الى فلسطين في وقت يؤكد فيه مدير المالية في تقريره أن استثمار الأموال في فلسطين يقف عند حد ، وأن في البلاد

( ١ ) بيل ص : ٣٨٣

( ٢ ) بيل ص ٣٧٥

( ٣ ) تقرير ميلز عن المهاجرة ص : ٢٠

( ٤ ) شو صفحة ١٤٧

( ٥ ) حمادة صفحة : ٢٤



ما يزيد عن ستة عشر مليوناً من الجنهيات نائمة في البنوك وليس من المستطاع أن تستثمر  
 أما من جهة القسم الثاني ، اي الذين يعتمدون في اعالتهم على بعض المقيمين في  
 فلسطين « فان هجرتهم ليست على ما يرام فبعض المؤسسات ذات السمعة الطيبة قد  
 اسيء استعمالها كوسيلة لادخال هذا الصنف من المهاجرين . . . وتبين ان كثيرين من  
 هؤلاء المعالين الذين ينتسبون للصنف المذكور ، يثبت بعد وصولهم الى فلسطين انهم  
 لا يعتمدون مباشرة في اعالتهم على المهاجر او المقيم الدائم وانهم ينتظمون بالفعل في  
 سلك العمال ، فيصبح مصيرهم غير مقررأ فيما لو شلت الحركة الاقتصادية <sup>(١)</sup> .

هذه هي انواع المهاجرة التي دعته الحكومة المنتدبة « بالمهاجرة غير المشروعة »  
 « وادهش مظهرأ من مظاهر هذه الحالة ان مثل هذه المسائل المتعلقة في الهجرة تقررها  
 هيئة مستقلة عن حكومة فلسطين تام الاستقلال . . . ولسنا نعرف ان حكومة من  
 الحكومات في العالم قد سلكت مثل هذا السبيل بالتنازل لهيئة أخرى عن رقابتها التامة  
 على منشأ المهاجرين الداخلين الى بلادها الذين يكونون زيادة عظمت في السكان المنوط  
 أمرهم بها <sup>(٢)</sup> » ويا ليت الحكومة اكتفت بهذه السياسة . . . ولكنها استرسلت في  
 غيرها فراحت تكيل العدل بكيلين وتنظر الى الشيء بمنظارين ، فأصدرت قانوناً جائراً  
 كانت نتيجته ان أهالي فلسطين المهاجرين أصبحوا بفضله لا يستطيعون العودة الى بلادهم  
 وأوطانهم المباحة لابناء اليهودية والعصابات الصهيونية ، واخذت تستأسد من جهة  
 اخرى على بعض الافراد القلائل من عرب البلدان المجاورة الذين يأتون الى فلسطين لا  
 للاقامة الدائمة ، فتقدمهم الى المحاكم لينالوا جزاء عروبتهم النبيلة من سياستها  
 الصهيونية المستبدة ، وليس من ذنب اتوه وجرم اقترفوه سوى ان انكلترا موجودة في  
 فلسطين ، وسوى ان سياستها قد تعدت كل المبادئ الشريفة والاذانية . . .

( ١ ) بيل ص : ٣٧٦

( ٢ ) بيل صفحة ٤٠١



## - اخطار المهاجرة -

وهذه المهاجرة اليهودية الواسعة الفضة قد اخلقت بالعرب أضراراً فادحة عظيمة ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، واليك كلمة موجزة عن كل منها :

لقد شرحنا في الصفحات السابقة بأن الحالة الاقتصادية في البلاد خطرة جداً ، واوردنا قرارات اللجان والخبراء الرسميين في هذا الصدد وما قالوه بزيادة المهاجرة على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . ولكن على الرغم من هذا ، وعلى الرغم من سوء الحالة التي داهمت العرب من هذه المهاجرة فاليهود يكابرون ويكذبون ويقولون ان هجرتهم قد جلبت الى البلاد هناء ورخاء اقتصادياً . وفي التقرير السنوي الذي قدمه السير هربرت صموئيل عام ١٩٢٥ قال « ان المهاجرة اليهودية قد عادت على البلاد بفوائد لا ريب فيها » ، ولكن التقارير الرسمية التي اوردنا نتفاً منها أثبتت « ان هذه المهاجرة اليهودية قد جلبت الى البلاد اضراراً لا ريب فيها ، جلبت لها فيما جلبته من المصائب والنكبات ازمة اقتصادية عنيفة قوية دامت ثلاث سنوات ، فأوقفت الاعمال وزادت في اعداد العمال الباطلين واورثت البلاد شقاء وفقراً وبؤساً .

وقد سببت هذه المهاجرة القائمة على غير دعائم اقتصادية ، بطالة عظيمة بين العمال من عرب ويهود . وليس في فلسطين إحصاء دقيق للعمال فكل ما يمكن معرفته من هذه الناحية المهمة مأخوذة عن « فلتات » تفلت من الدوائر الحكومية والهيئات الصهيونية من وقت الى آخر عن عدد العمال الباطلين في البلاد . اما الصهيونية فإنها لا تصرح بالعدد الحقيقي للباطلين عندها ، وهذا شيء طبيعي لكي تنال من الحكومة اكبر عدد ممكن من شهادات المهاجرة ، ولكي تقوه من جهة اخرى على الرأي العام فتضله بإخفاؤها حقيقة الحال فيظن أن فلسطين بلاد هناء ورخاء ، وكان عدد الباطلين من العمال اليهود في عام ١٩٣٧ ، ١٢٤ الفاً ، ومن العمال العرب ٢١ الفاً ، وعدد العمال الباطلين من العرب هو اكثر بكثير من الرقم الذي تعطيه الحكومة ، « ومن يسمع



اقوال هؤلاء العمال العرب يتأثر لاحوالهم ويثنى لبلواهم ، فقد كان كثيرون منهم في الايام السالفة يتمتعون بقسط وافر من البجوحة وازحاء ، فساءت احوالهم في السنوات الاخيرة واصبحت البطالة بينهم في الوقت الحاضر من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية<sup>(١)</sup> ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان هؤلاء العمال الباطلين من العرب لا يموتون جوعاً على الرغم من عدم وجود مؤسسات رسمية لاسعافهم ، وذلك ناجم عن نبل الحياة الاجتماعية في العالم العربي المملوءة ببيوت الضيافة . اذ انه من عادات العرب الاكرام ان يسعف القريب قريبه المحتاج ، والجار جاره المعوز . ومما يؤسف له ان الحكومة المنتدبة منذ ابتداء انتدابها الى اليوم كانت تصرف النظر عن وجود عدد كبير من العمال الباطلين في البلاد ، على الرغم « انه يجب تنفيذاً للمادة السادسة من صك الانتداب ان تنظر الحكومة بعين الاعتبار الى وجود البطالة بين العرب عند تحديد عدد اليهود الذين يسمح لهم بالدخول الى البلاد ، عند تحضير جداول المهاجرة<sup>(٢)</sup> » ، « فتمنع هذه المهاجرة ان كانت تريد في البطالة او تحول دون علاجها<sup>(٣)</sup> »

ومن الوجهة الثانية فلا مجال لانكار الاضرار التي تلحق العربي من انتقال ارضه الى ملكية العصابات الصهيونية ، اذ ان ذلك يقطع كل صلة بينه وبين هذه الارض الى الابد كما بينا سابقاً ، ويجعله في بدء الامر عالة على غيره ، ثم ينتهي به الامر في اكثر الاحيان الى التشتت والتشرد ، وهذا هو الهدف الذي تبغيه الصهيونية بتسخيرها السياسة الانكليزية لاهوائها الاستعمارية الاثيمة .

والاضرار الاجتماعية الناتجة عن هذه المهاجرة عظيمة وهامة جداً . وهذه الاضرار ازدادت وكثرت بسبب عدم وجود مراقبة على الحدود تحول دون دخول الغير مرغوب فيهم الى البلاد . فالمهاجرون اليهود اشكال والوان ، وهم يؤلفون خليطاً من البشر متباين العادات والاخلاق ومتناقضين المشارب والمآرب . فلسطين ، بفضل هذه المهاجرة « العجيبة » ، اصبحت كبرج بابل وكسفينة نوح ، فيها من كل نوع زوجان

( ١ ) تقرير سبسون ص : ١٩٤

( ٢ ) تقرير سبسون ص : ٢٠٠

( ٣ ) تقرير سبسون ص : ١٩٦



فاليهود اتوا إليها من جميع أنحاء العالم ، وكانوا في الاصل ينتسبون إلى جنسيات مختلفة وقوميات متعددة وقد جمعتهم في فلسطين جامعة الدين والصهيونية في صعيد واحد . وهذه المهاجرة ادت الى انتشار الحوادث والاعمال الجنائية بكثرة عظيمة . فاشد المجرمين خطراً يدخلون فلسطين بسهولة دون ان يهتم احد بشأنهم . فالجرائم والحوادث الجنائية بلغت درجة كبرى . فالمتشردون الاوروبيون يقتفون انواعاً من الجرائم لم تكن معروفة في فلسطين قبل قدومهم . فالترزيف والتروير على انواعه وكسر الخزائن الحديدية بطرق فنية ، والاحتمالات المنظمة والسرقات الكبيرة ، واختلاسات المصارف ، كل هذه الامور قد حملها معهم من لغظتهم اوربا على اتساعها ، فجاؤوا بهذه الالوان من المنية الغربية معهم . ومراكز هذه الاعمال الجنائية الاحياء اليهودية ولا سيما تل ابيب التي اطلق عليها بحق وانصاف اسم ، شيكاغو الشرق الادنى .

والموظفون اليهود في دوائر البوليس يساعدون للصوص في اكثر الاحيان بجرائمهم مقابل رشوة من المال ، فثلاثة ضباط من اليهود في تل ابيب طردوا من وظائفهم لمعاونتهم المجرمين في « طمس » الحقائق المؤدية لاكتشاف جرائمهم . والامثلة على ذلك كثيرة لا تقع تحت حصر ...

واليهود يجيئهم الى فلسطين حملوا معهم كل نوع من انواع التهلكة والخلاعة وخطاط النفس وتدهور الاخلاق ... وهم يستهترون بالاداب العامة والنظم الاجتماعية استهتاراً عظيماً ، وقد ذكر سيادة المطران غريغوريوس حجار في شهادته امام اللجنة الملكية ان بناتهم يسرن في الاسواق بلباس الحمام وياقل منها حشمة في بعض الاحيان . وهذا الاستهتار لا يقتصر على طبقة خاصة من طبقات اليهود ، وقد حدث مرة ان محامياً يهودياً دخل المحكمة المركزية بيافا لابساً بنظوناً قصيراً ، وقيصاً مفتوح الصدر قصير الذراعين ، ومحتدياً صندلاً ... فوجهه رئيس المحكمة الانكليزي وزجره قائلاً ان لباسه هذا يعتبر امتهاناً لحرمة المحكمة ...

وهذه الناحية المنحطه في الهجرة اليهودية ناشئة عن كون اليهودي الذي يدخل فلسطين يأتي من بلاد كان يمتقر فيها ويضطهد ، وهو في مجيئه الى فلسطين يعتقد بنفسه انه اما يجيئ الى بلاد هي بلاده وارض هي ملك عينه ، فله الحرية التامة الكاملة



ان يعمل ما يريد ويشاء بدون قيد وشرط وبدون اقل معارضة اذ يظن انه  
الحاكم المطلق والسيد المطاع في البلاد ، فيقوم بأعمال منافية للاخلاق القوية الشريفة  
ومثيرة لكل من يفهم معنى الحياء والحجبل ، فلا يحترم عادات ولا يقيم وزنا لتقاليد ،  
تحتقر من تدن به البلاد من عادات وينظر اليها بعين الازدراء والسخرية والاحتقار ،  
ولا عجب في ذلك اذ ان اللثيم الذليل متى ساد طغى وتجبر على العباد . . . ومن اعظم  
الاضرار التي حاقت بالمرب الاضرار الاخلاقية . فعلى الاخلاق القوية المستقيمة تبنى الامم  
وتشاد الدول ، فالاخلاق الشريفة الصحيحة هي حجر الزاوية والركن الاساسي لكل كيان  
اجتماعي ، ففي المخطاط الاخلاق وانهارها المخطاط الشعوب وانهارها ، في فساد تلك  
فساد هذه وتدهورها . فالاخلاق منذ فجر التاريخ الى يومنا هذا كانت السبب الرئيسي  
في سقوط الدول ونهوضها وقيام الامم وهبوطها ، وهي المعول عليها لكل امة تبغي النجاح  
والفوز وتريد سيادة وسيطرة وعظمة وفخخة . فالميوعة الاخلاقية كانت السبب الاول  
في سقوط الدول واضمحلال الامم . فالهيرد مجيئهم الى فاسطين قد حملوا معهم من العادات  
البذيئة الدنيئة التي اقل ما يقال فيها من الوجهة الادبية انها وسخة تقشع منها الاخلاق القوية  
الشريفة ويعافها الاحسان الشرقي الشريف والشعور العربي النبيل ، الشيء الكثير والقسم  
الوفير . فكلنا يعلم مبلغ ما هي عليه العائلة اليهودية من فساد . حتى ان بعض الكتاب  
الاجتماعيين قد اطلقوا على المجتمع اليهودي لما هو عليه من رذيلة اسم مههر يدخل المرء  
اليه كمدخوله الى احدى البيوتات والمواخير العمومية . . . وليس من مطلع بعض الاطلاع  
على الامور الاجتماعية الا ويعلم ان اليهودي لا يهتم الا لجمع المال وادخاره حتى انه يرسل  
امراته وبناته يعرضن اجسادهن في سوق اللذة متاعاً صائفاً على الشبان الاثرياء بغية  
تكويم المال وحشد الدرهم والدينار . فاذا علمنا هذا مع مراعاتنا لذلك العدد العظيم  
من اليهود الذين جاؤوا فلسطين ، واذا علمنا ما جاء في شهادة المطران حجار امام اللجنة  
من علم هذا وذهب الى شواطئهم في فلسطين في بعض ليلالى الصيف القمرية فشهد



الرديلة مجسمة والدعارة متجلية بأجلى معانيها ومظاهرها ، يعلم مبلغ الاثر الذي تركه هؤلاء اليهود على الاخلاق العربية في هذه الارض المقدسة ، وعلى النشأ الحديث الذي جرف قسم منه بتيارها ففاع وتحنث واصبح من جراء ذلك الاحتكاك وليس له شيء من علامات الرجولة والقوة والارادة والكيان الشخصي التي تحفظ النسل من الضياع والفناء .

اما الاخطار السياسة ، التي سوف نشرحها اكثر في فصل لاحق والتي تهدد البلاد فبجلية واضحة ، فالمهاجرة اليهودية كانت من العوامل الاولى لتلك الاضطرابات والثورات التي كانت تجتاح الارض العربية الفلسطينية . والحكومة قد اhlقت اضراراً عظيمة في وضعية العرب السياسية بسببها على تلك السياسة الاقتصادية ، اي « ان مبدأ قوة الاستيعاب الاقتصادي الذي مؤداه ، ان يتوقف مقدار الهجرة الى البلاد على استيعاب المهاجر دون ان يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأن في ذلك ، هو مبدأ غير ملائم ، اذ يضرب صفحاً عن بعض العوامل التي تنطوي عليها الحالة ، فمن اللازم ان تؤخذ الاعتبارات النفسية والعوامل السياسية بعين الاعتبار فيحسب لها حسابها <sup>(١)</sup> » . هذا قول خبير من خبراءها بعثته لدرس الحالة في فلسطين على اثر ابتداء الثورة التي وقعت عام ١٩٣٦ ، فقال ان المبدأ الاقتصادي الذي اتخذته انكلفتها مقياساً لمقدار الهجرة هو مبدأ خاطيء . محقق بحق العرب . . .

وبما ان مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد بلغت حدها الاعلى وزادت عليه منذ عام ١٩٣٠ ، فلا مكان اذن لمهاجرين جدد الا باحلالهم مكان العرب ، فتنتقل الاراضي الى الايدي الصهيونية . ومع ان ذلك فيه خطر عظيم يهدد كيان العرب بالزوال ، اذ ان من لا ارض له لا وطن له ، « فالوصية الامينة » ما غيرت منذ ذلك التاريخ من سياستها شيئاً بل سارت على تلك الحطة الظالمة ، ضاربة عرض الحائط بحقوق العرب ومصالحهم . وهذه المهاجرة ، لو استمرت على منوالها في السنين الاخيرة السابقة للثورة ، فانه ما كان يرضى عشر سنوات على الاكثر الا ويصبح اليهود يؤلفون الاكثوية الساحقة في فلسطين . وعندئذ ، عندما يحل ذلك الوقت العصيب فويسل



للعروبة والوف ويل للكرامة العربية . فالعرب يرغبون على الرحيل فيشتتون ويتشردون ،  
 ويزول كيانهم وتمحي الصبغة العربية من البلاد الفلسطينية . . . فيكون ذلك ابلغ  
 بهان واعظم حجة وبينة على فظاعة الغرب وسياسته وافصح بيان عن الولايات  
 والنكبات والآراء والمصائب التي تحمق بالشعوب التي يقودها حظه الشقي التساعس  
 الى مصادقة احدى دوله . . .

اما اهداف الصهيونية السياسية من وراء هذه المهاجرة فبعيدة المرمية  
 والهدف ، « فطالب الصهيونيين السياسيين المتطرفة تحتوي على الجهاد اكثرية يهودية  
 ساحقة في فلسطين ، والتفوق على العرب ، مخالفين في ذلك مخالفة ظاهرة ، صك الاتداب  
 وذلك بمساعدة الادارة البريطانية اولاً ، ثم بمساعدة الجيوش الانكليزية ثانياً <sup>(١)</sup> » .



### — عدم قانونية أعمال بريطانيا في مشكلتي الاراضي والمهاجرة —

لقد قلنا سابقاً ان كل نقد يوجه الى سياسة بريطانيا في مسألة المهاجرة يوجه ايضاً الى  
 سياستها في مشكلة الاراضي . اما الانتقادات التي توجهها الى سياسة بريطانيا في هاتين  
 المشكلتين والتي تظهر عدم قانونية وعدم حقومية سياستها هذه فما كفا بالترتيب :

( اولاً ) إن أعمال بريطانيا في هاتين المشكلتين تخالف كل المخالفة ببيان السياسة  
 الذي اصدره مستر تشرشل عام ١٩٢٢ ، فقال فيه ان المهاجرة اليهودية الى فلسطين  
 يجب ان لا تتجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وهذه القدرة الاقتصادية  
 بلغت حدها الأعلى وزادت عليه كثيراً في عام ١٩٣٠ ، فاذا عملت انكلترا ؟ هل  
 أوقفت هذه الهجرة التي تعدت اسماً أعلنت هي بنفسها أنها ستسير بموجبها ؟ . . . إنها  
 على العكس من ذلك تماماً قد سمحت بهجرة لم تكن معروفة من قبل ، فدخل البلاد  
 ما يقرب من الثلاثة الفاً ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٦ ، بما في ذلك اليهود الذين  
 أتوا فلسطين بطرق غير مشروعة . فأين ياترى أصبح هذا البيان الذي اصدرته انكلترا ؟  
 أفي سلة التجاهل والنسيان ؟ . . . أم في سلة المهملات ؟ . . .



( ثانياً ) - ان سياسة إنكلترا بهاتين المشكلتين تحالف مخالفة كريمة البيان الثاني الذي اصدرته الحكومة المنتدبة عام ١٩٣٠ ، فقد جاء في الفقرة ٢٨ من هذا البيان انه اذا كانت المهاجرة اليهودية تحرم السكان العرب من الأشغال الضرورية او تنتج بطالة بين العمال العرب فإنه يجب على الحكومة الفلسطينية أن تحفضها او توقفها ، وجاءت تقارير الخبراء واللجان تقرر وتثبت أن هذه المهاجرة قد أنتجت بطالة عظيمة بين العمال العرب وحرمت الالوف من العائلات المزارعة من اعمالها فأصبحت بلا ارض . فماذا صنعت بريطانيا العظمى ؟ ... هل خففت المهاجرة اليهودية ؟ ... هل اوقفت هذه الهجرة الصهيونية ؟ ... هل منعت بيع الاراضي العربية ؟ ... انها لم تعمل لاهذا ولاذاك بل ممحت بهجرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، فعمرت البلاد بفيضان يهودي وطوفان صهيوني ، اما مبادي . هذا البيان فقد طويت كسابقاتها طي الاكفان ...

( ثالثاً ) - ان هذه السياسة التي اتبعتها انكلترا في فلسطين تناقض وعد بلفور مناقضة تامة . نص هذا الوعد على ان هو الوطن القومي اليهودي يجب ان يكون معلقاً على عدم الحاق أي اجحاف فيما يتمتع به أهالي فلسطين من حقوق مدنية أو دينية ، فاذا اصبح النمو مقيداً بهذه الحقوق يجب عندئذ ان يقف هذا الوطن عند الحد الذي بلغه فلا يتخطاه ويتعداه ، فهل يا تري نفذت انكلترا هذه المبادي . التي هي اخترعتها ووضعتها ؟ ... وهل سارت على سياسة هي امها وابوها ؟ ... لاشك ان القاري . يعلم علماً اكيداً بعد قراءة ما سبق ان انكلترا قد سارت في هذا الصدد على قاعدتها المعروفة التي تعتبر كل العهود والوعود والمعاهدات المخالفة لمصالحها ومطامعها حبراً على ورق فضربت صفحاً عن حقوق العرب التي اوجب عليها هذا الوعد ان تحفظها وتصونها . ( رابعاً ) - وهذه السياسة تحالف ايضاً مبادي الانتداب ، تلك البدعة التي بها خولت إنكلترا نفسها حق السيطرة والتحكم بمقدرات الشعوب الضعيفة . فقد نعتت هذه المبادي على ان خير ورقي القطر الانتدائي يجب ان تكون الاسس الرئيسية التي يسير عليها المنتدب . ولكن انكلترا كعادتها قد اهملت هذه القاعدة الاساسية من المبادي الانتدابية فأخذت تعمل على إفقار العروبة وتأخيرها بدلا من السير بها إلى الامام والعمل على تقدمها ورفاهيتها . اما اذا كانت الحكومة المنتدبة ترى انها قد



ضمنت المبادئ الانتدابية من خير وورقي للشعب العربي في فلسطين بأن حولت البلاد إلى  
أتون نار لا يحمده ليهيب الثورات والاضطرابات فيه ، وبأن جعلت الوفاق من العمال العرب  
باطلين عن العمل ، وآلاف العائلات العربية المزارعة التي كانت تملك ارضاً بدون ارض ،  
وبأن انزلت نسبة العرب العديدية من ٩٣ بالمئة الى ٦٥ بالمئة ، فان كانت انكلترا ترى  
هذا ، « فأظن » ان القاري يوافق على القول انه معها . . . ق . . . ! . . .

( خامساً ) - وهذه السياسة تخالف ايضاً مبادئ صك الانتداب عامة والمادة  
السادسة منه خاصة ، هذه المبادئ التي اعلنت انكلترا انها ستسير سياستها بموجبها .  
فالمادة السادسة من صك الانتداب توجب على الدولة المنتدبة مع ضمان عدم إلحاق  
الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي ، ان تشجع حشد اليهود في الاراضي الاميرية  
والاراضي الموات الغير مطلوبة للمقاصد العمومية ، وان تسهل الهجرة اليهودية في  
احوال وشروط مناسبة . وهذه المادة صريحة المعنى وتضع على عاتق الحكومة  
ثلاث واجبات :

(١) ان تشجع حشد اليهود في الاراضي الموات والاميرية وان تسهل الهجرة  
اليهودية .

(٢) ان يكون ذلك في احوال وشروط مناسبة .

(٣) مع ضمان عدم إلحاق اي ضرر من جراء ذلك بحقوق ووضعية كافة طوائف  
الاهالي .

والمادة الثانية من هذا الصك تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة ايضاً عن صيانة الحقوق  
المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .  
وقد خالفت انكلترا فيما يتعلق بالاراضي والمهاجرة مبادئ صك الانتداب هذا  
من وجهتين :

( الاولى ) أنها سهلت الهجرة الغير مشروعة ، وأنها عند اصدار شهادات المهاجرة  
للعامل اليهود ، التي تعد كل عام مرتين لا تنظر بعين الاعتبار الى البطالة بين العمال العرب  
الذين أهملت أمرهم ، حتى أنها لا تعرف عدد الباطلين منهم . . . وأنها من جهة ثانية  
لم تقف موقفاً حيادياً على الاقل في مسألة الاراضي بل انها اخذت تعمل بشقي



الوسائل والطرق لتسهيل انتقال الأراضي العربية الى الايدي اليهودية ، فوضعت  
المزارعين العرب بأوضاع سياسية واقتصادية أرغمتهم معها أن يبيعوا أرضهم الى  
العصابات الصهيونية . . . . .

( الثانية ) - أنها لم تمنع بيع الاراضي ولم توقف ، أو على الاقل ، تحدد المهاجرة  
على الرغم من تقارير الخبراء واللجان التي أظهرت لها ضرورة ذلك وحيويته .  
هذه هي عدم قانونية أعمال بريطانيا في مسألتها الأراضي والمهاجرة قد أتينا عليها  
وشرحناها بالحجة والبرهان ، ومنها يتضح للقاري . أن ليس من عذر للحكومة المنتدبة  
في سياستها هذه سوى أنه ليس هناك من حق للشعوب الضعيفة ، ليس هناك من حق  
للشعوب المسالمة المستكنة ، ليس هناك من حق الا في حد السيف وفوهة المدفع ،  
فانظر الى هذا جيداً يا اخي العربي وتمعن واعلم أن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى وانك  
ان اردت الحياة فعليك أن تثبت قدرتك على الحياة ، وانك ان أردت الحرية فعليك  
أن تشتري بدماءك هذه الحرية .

- ٦ -

### خلاصة

بانتها . هذا الفصل ينتهي جوابنا على الأسئلة الثلاثة التي وجهناها في الكلمة  
التمهيدية لفهم القضية الفلسطينية واستيعابها .  
ففي الباب الاول نظرنا في الاسانيد التي أنتجت السياسة الصهيونية . وفي الباب  
الثاني بحثنا في أسس السياسة الصهيونية الفلسطينية « الانكليزية » . وفي الباب الثالث  
وهذا الفصل من الباب الرابع بحثنا في السياسة الانكليزية الفلسطينية ، فشرحنا بعض  
مناحيها ومعظم اتجاهاتها وبيننا بإيجاز مفصل روح هذه السياسة الصهيونية وأهدافها  
وغاياتها التي منها قد يتبين للقاري ، بوضوح وبدون اقل شك او ريب أنها ليست سوى  
مؤامرة على العرب تبغي من وراءها انكسار احوال شعب أجنبي في فلسطين كي تؤمن على  
مصالحها وتجارب النهضة القومية العربية التي اصبحت بتداعها الجارف القوي خطراً يهدد  
مركزها وسيطرتها في الشرق .



وفي هذا البحث التفصيلي لهذه «المؤامرة» ، وفي تحليل ونقد وشرح هذه القضية كانت كل كلمة نقولها ونظرية نعرضها وتهمة نوجهها أما مستقاة من تقارير الخبراء الذين كانت تبعثهم حكومة لندن من طرفها لبحث القضية الفلسطينية وتقديم تقرير عنها واما مستمدة من مؤلفات فرنسية وانكليزية لمؤلفين من الانكليز والاميركيين والفرنسيين واليهود . وهكذا يكون والحالة هذه لا مجال للشك والظن بحقيقة ما جاء وصحة ما ورد لأن ما جاء فيه مؤيد بما جاء بمؤلفات ومصنفات. لكتاب اجانب اعلنوا الحق على الرغم من سياسة حكوماتهم التي ترمي الى طمس هذا الحق ، لان ما جاء فيه جاء في تقارير خبراء انكليز جاؤوا من طرف حكومة لندن الى فلسطين ليقدّموا تقريراً عن الحالة فيها فبحثوا هذه القضية عن قرب ودققوا في هذه المشكلة عن كثب فنظروا ونظر العين ولمسوا اليد الحقيقة الواقعة فاعلنوها على صفحات تقاريرهم . بجانب العرب .

و كنا في كل فصل كتبناه وفي كل بحث شرحناه نهرن بالحجج القانونية الدامغة والبراهين الثابتة على عدم قانونية اعمال بريطانيا فيما بحثناه وشرحناه من اعمالها . ففي الباب الاول برهنا على عدم مشروعية الاسانيد التي أنتجت السياسة الصهيونية . ثم فرضنا ان هذه الاسانيد قانونية وفيها الحق كل الحق ؛ وبحسنا في الباب الثاني في الاسس السياسية للسياسة الصهيونية فبرهنا على عدم قانونيتها ، ثم فرضنا ايضاً ان هذه الاسس مشروعة وبحسنا على ضوءها في السياسة الانكليزية الفلسطينية التي ادعت انكليزاً بانها ستسيرها بموجب تلك الاسس السياسية فلا تجيد عنها قيد شعرة فظهر لنا ايضاً عدم قانونية هذه السياسة وانها تناقض وتناقض مناقضة تامة تلك الاسس على عدم قانونيتها وحقوقيتها .

ومن هذا البحث الذي يتركز على نظرة علمية تحليلية يظهر بجلاء ووضوح ما بعدهما من جلاء ووضوح ان هذه السياسة الفلسطينية ليست الا كناية عن سلسلة مترابطة ومتواصلة الحلقات من الاكاذيب والاباطيل ، من الظلم الصارخ والاستبداد المكابر . وان تلك اللجان التي كانت تاتي الى فلسطين من وقت الى آخر للتحقق من اسباب الاضطرابات



التي كانت تقع وتقديم تقرير عنها لم تكن سوى ابراً مورفينية قصد ذر الرماد في العيون  
وتقويه وتضليل الرأي العام من انها آخذة في تطبيق واجباتها حسب وعده بلفور  
وصك الانتداب . . .

ويظهر ايضاً ان هذه السياسة تسير حسب خطة استعماريه بجثة ذات مبادئ هجوية  
محضة تستهدف امتصاص حياة الشعوب المرهقة المظلومة واستنزاف دماء الامم الضعيفة  
المسكينة باية وسيلة كانت سعياً وراء مصالحها واطماعها واهوائها الدنيئة . ان هذه  
السياسة الكاذبة التي ادعت لتستر غاياتها واهدافها الحقيقية في عام ١٩١٤ بانها ما اعلنت  
الحرب على المانيا الا لان هذه الاخيرة لم تحترم المعاهدات التي توعدت بها من حياد البلجيك ،  
ان هذه السياسة التي اعادت ذات العننة القديمة في الحرب الحاضرة فصرحت بانها ما  
دخلت الحرب الا لان المانيا النازية لم تحترم المعاهدات والتعهدات ولا حقوق الشعوب  
الصغيرة في هجومها على « دانزيغ » ، بانها ما دخلت الحرب الا لانها تريد حماية الضعيف  
من القوي واستخلاص حقوق الشعوب المظلومة من الدول القوية الظالمة ، بانها ما دخلت  
الحرب الا سعياً وراء تطبيق مبادئ الحرية والشعائر الاستقلالية ، ان هذه السياسة  
هي سياسة لا تدعي الا تضليلاً وبهتاناً ، انها سياسة فازت في تمزيق المعاهدات والعهود  
انها سياسة كان لها اللوية ورايات من « البطولة » في هذه الحلبة ، انها سياسة  
ليس من قيمة للمعاهدات في نظرها سوى انها بضع نقط من الخبر على بعض القطع من  
الورق ، هي سياسة ترتكب من الاثام اشكالا وصنوفاً والوانا فتمتص دماء الضعاف  
والايرباء لاشباع نهمها الذي لا يشبع وارواء شرها الذي لا يرتوي ، هي سياسة  
ترتكب افظع الجنايات والجرائم واشد المنكرات والفظائع ، ثم تدعي كذبا وبهتاناً  
وزوراً انها جادة في محاربة تلك الشرور التي لولاها ربما لم تكن وجدت او بقيت . . .  
ويظهر اخيراً يا اخي العربي انه ليس من حق الالقوة ، فحيثما كانت القوة كان  
الحق ، وحيثما كان الحق كانت القوة . فحقنا يا اخي لا يسان بمعاهدة وعهود ، فهذه  
ليست سوى خزعبلات اظهر التاريخ انها في الحقيقة ليست الا وسائل تدجيلية لاستعباد  
الشعوب الضعيفة . انما حقنا يا اخي يسان ويحفظ ، وشرنا لا يذل ويمتهن عندما ندافع  
عنها بارواحنا فنلنسها ثوباً ارجوانياً احمرأ مما سأل من دمائنا . فحقنا ليس في معاهدة



وعهود هي في نظر الدول القوية طرق احتيالية يا اخي ، بل هو في سنان الرمح وحد  
السيف وفوهة المدفع يا ايها العرب اجمعين .

فيا اخي العربي لا يغرنك من الاجنبي تدليسه ونداءاته السهاوية وتصريحاته  
ومبادئه الملائكية ، فهو لا يأتي بلادك حباً فيك وحباً في مصلحتك بل حباً بمصلحته  
التي لا تكون الا بامتصاص روحك واستنزاف دماءك ؛ لا يغرنك منه يا اخي الثوب  
البراق والمظهر اللامع فهو يتستر بثياب الخرفان والحلمان ليستر ما هو عليه من ذئاب  
وضباع . لا يغرنك منه يا اخي غصن الزيتون الذي يحملته فان وراه مما زعافا وموتاً  
زواماً وحسكاً ومقتاداً . فتذكر هذا يا اخي واعلم ان امتنا العربية لن تصل الى ما  
تبغيه من وحدة تامة تقضي على هذه التجزئات والتسييات قضاءً تاماً ، لن تصل الى  
تأدية رسالتها الانسانية الخالدة التي يجب على كل عربي وضعها نصب عينيه ، الا  
وخطوتها الاولى يجب ان تكون تطهير جنبات بلادنا المحبوبة من هذه الحشرات  
الاجنبية بكاملها ، وما الاجانب الذين ابتلينا بهم الا طغمة وزمرة من القوم الاخساء  
... فتذكر هذا يا اخي واذكر الحقيقة الواقعة وهي ان اردنا حريتنا فعلينا بدمانا  
ان نهرقها في سبيل هذه الحرية ، تذكر هذا يا اخي واذكر ابدأ ودائماً قول المغفور له  
جلالة الملك فيصل الاول عندما صرخ بالعرب هاتفاً قائلاً : ايها الاخوان ، انكم  
تريدون استقلالاً وانا اريده قبلكم ، لقد عملت له جندياً في ساحة الحرب وسياسياً  
في مؤتمر السلم ، ولكن يجب ان تعلموا ان الاستقلال يومه قد ولا يعطى .



## الباب الرابع

### الفصل الثاني

#### بين الترك والانكليز

ان القاعدة الاساسية لكل حكومة من الحكومات، هي العمل على هناء الشعب ورخاءه، على رفاهيته ورفقيه واسعاده، والحكومة التي تشذ عن هذه القاعدة الرئيسية تكون حكومة فاسدة غير صالحة يجب خلعها واسقاطها عن عرش حكمها وسيطرتها، والتاريخ مملوء بهذه الحوادث من نضال الشعوب الضعيفة المظلومة ضد الحكومات الظالمة المستبدة، وهو يرينا بجلاء. ووضوح ان لا حياة للظلم، فان ساد فسيادته لمدة قصيرة موقته لا يلبث من بعدها ان يزول ويتحطم. والحكومة المنتدبة بمدة حكمها لفلسطين قد سارت في طريق يخالف كل المخالفة ويناقض مناقضة كاملة القاعدة المذكورة فهي والحالة هذه ان حافظت على مركزها في البلاد الان من الانهيار، فانها لا شك زائلة ان عاجلاً او آجلاً.

فكل عربي في فلسطين اصبح من فضل هذه السياسة يترحم كل يوم على العهد التركي والحكم العثماني الف مرة ومرة ويلعن بالتهار القصير مليون لعنة ولعنة تلك الساعة المشؤومة التي وثق فيها بالوعود والمعاهدات فثار على دولة كانت مثالا للرحمة والشفقة وغوفاً للعدل والانصاف اذا قيست اعمالها بشنيع الافعال والاعمال وقبيح المنكرات والاثام التي تأتياها هذه السياسة في كل يوم وساعة مع الجماعة العربية الفلسطينية. وللقارىء بيان موجز مختصر ببعض من اعمال تركيا وانكلترا في فلسطين، ومنه يظهر انه يوجد فرق عظيم لا يصلح ان يكون أساساً للمقايسة بين ما



عملته تلك وبين ما اتته هذه ، ويتضح بجلاء ان تلك الجزئيات والصغائر التي كانت تقع في فلسطين من قبل الامة التركية اذا قورنت بما يقع من الحكومة المنتدبة أشبه شيئاً بعث العصفير الصغيرة المستضعفة بالنسبة لما تقوم به الطيور الجارحة والاسود الكاسرة .

ان المطلع اطلاعاً وافيّاً على العهد العثماني والعهد الانكليزي في فلسطين يرى ان عرب هذه البلاد كانوا يعيشون سادة في العهد الاول ، فيتمتعون بأعظم مناصب الحكم والادارة ، وانهم أصبحوا في العهد الثاني يعيشون كالعبيد تحت ضغط الحكومة المنتدبة . فقد كان العرب يؤلفون جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية وكانوا متساوي الحقوق مع الاتراك ، لا فرق هناك بين عربي و تركي ، فكلمهم منضمون تحت لواء الجامعة العثمانية . اما ان يقال ان العرب كانوا تحت نير عبودية الاتراك ، وانهم ثاروا ثورتهم الكبرى وأن الحلفاء ساعدوهم وحالفوهم بغية تحريرهم من تلك العبودية ، فذلك خطأ محض ومغالطة بجملة للحقيقة . فالعرب كانوا يتمتعون بجميع وكافة انواع الحقوق التي كان يتمتع بها الاتراك سياسية كانت او غير سياسية ، فيشاطروهم جميع مناصب الدولة المدنية والعسكرية ، فكان منهم وزراء و رؤساء وزراء وقواد وسفراء وولاة ومتصرفون ورؤساء دوائر وفيالق وفرق ، كما انه كان في مجلس النواب والاعيان عدد كبير من الاعضاء وذلك بنسبة عددهم وفقاً للمادة ٦٥ من الدستور الذي وضع أساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التي كانت تؤلف كيان الدولة العثمانية . فالعرب كانوا شركاء للترك في الحكم متساوين معهم في الحقوق جميعها والوظائف كاملها ، فكان لهم في البرلمان ٧٠ عضواً كما أنه كان لفلسطين ستة ممثلين لها في هذا البرلمان من مجموع الاعضاء العرب .

« ولم يثر العرب على الاتراك في اثناء الحرب الكبرى لان الحكومة التركية كانت عاطلة جداً . بل لانهم ارادوا الاستقلال . انهم لم يعرضوا حياتهم للخطر ليخلصوا من سادة ويقعوا في ايدي آخرين ولا ليصبحوا رعايا انكليزيين او فرنسيين بل لينالوا الحرية »<sup>(١)</sup>

(١) رسائل لورنس . ص : ٣٠٧



وعلاوة على ما ذكرناه ، فكانت البلاد العربية قبل منحها الاستقلال المحلي تدار بحكم يستند على مجالس ادارية ومجالس عمومية تنتخب في الاقضية والاولوية والولايات وتتمتع بصلاحيات واسعة عظيمة في الادارة والمالية والتعليم وال عمران . ولناخذ المجالس البلدية مثلاً على هذه المجالس العمومية والادارية . فقد كانت في عهد الدولة التركية تنتخب من الشعب من دون اقل مداخلة من الحكومة التركية . ولكن ما استلمت الدولة البريطانية زمام الامور ومقاليد الاحكام في البلاد حتى انتزعت هذه الصلاحية من الاهالي ، وصارت تشرف هي على هذه المجالس وتقيدها بقيود مختلفة شتى حتى اصبحت البلديات ولاخير منها يربى للشعب والبلاد .

ولكن العرب على الرغم من تلك الحالة مع الاترك كانوا غير راضين وقانعين ، بل كانوا يطمعون لاستكمال سيادتهم القومية ووحدهم السياسية سعياً وراء استعادة مجدهم الفاتح وعزهم المائت وما كانوا يتمتعون به من مركز ممتاز قدموا فيه للحضارة والانسانية خدمات عظيمة خالدة في الايام الماضية الغابرة كانت سببا في ظهور المدنية الحاضرة . والوصول الى هذه الغاية الوطنية النبيلة اخذ الشعب العربي يعمل بجد ونشاط ، بتضحية واخلاص لتحقيق هذه المقاصد القومية والاهداف الاستقلالية ، ثم ما لبث أن ثار ثورته العظمى ، تلك الثورة التي اراد بهاعزة وحياة فاذا بها ذلة واستعباداً .

اما اعمال انكلترا في الناحية السياسية من الاستقلال الذاتي فقد شرحناها وبينناها في فصلي « الحكم الذاتي » و « الادارة » ومنها يتضح للقاري ان انكلترا قد سابت عرب فلسطين الحقوق السياسية التي كانوا يتمتعون بها في عهد الدولة التركية واستخلصت منهم كل ما كانوا يتمتعون به من حق في الحكم ، في اشغال الوظائف والمراكز الرئيسية في الدوائر الحكومية ، واخذت تحكم البلاد بطريق مباشرة كاحدى بلدان المناطق الاستوائية متخذة بذلك وعد بلفور ستاراً وحجاباً تحفي وراءه مظالمها ومقاصدها في الشرق عامة والبلاد العربية خاصة .

ولم تكثف الحكومة المنتدبة بأن جعلت اليهود يتساوون مع العرب في بعض المجالس البلدية ، بل ارادت ان لاتدع العرب يفيدون شيئاً من هذه المجالس الموجودة حيث يؤلفون الاكثرية ، فجددت من صلاحية هذه المجالس وحصرتها في دائرة ضيقة لاتستطيع



٢١٠  
معها ان تأتي بحركة .

ففي آب عام ١٩٢٢ ، سألت لجنة الانتدابات الدائمة مندوب حكومة فلسطين عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الاستقلال المحلي في البلاد ، فقال « نظراً لفقدان جداول الانتخاب لم يكن بالإمكان اجراء انتخابات بلدية ، وعليه فان المجالس البلدية القائمة في ٢١ مدينة منذ الاحتلال حتى الآن معينة » .

وفي شباط عام ١٩٢٥ اصدرت الحكومة الانكليزية في فلسطين قانوناً صادقت به على اعمال هذه المجالس البلدية المعينة ، باعتبار ان تلك الاعمال صادرة عن مجالس لها ذات السلطان والصلاحيات التي للمجالس المنتخبة بالشعب ومن ثم خواتها حتى السير تبعاً لهذه السلطات والصلاحيات الى ان يحين وقت اجراء الانتخابات ، وبموجب هذا القانون اعطيت سلطة مطلقة وصلاحيات تامة للحاكم الاداري الانكليزي بأن يعين ويوقف عن العمل اي مجلس بلدي او اي رئيس او عضو وبأن يعيد للعمل اي مجلس او رئيس صدر القرار بايقافه .

اما الانتخابات البلدية فقد جرت سنة ١٩٢٦ ، ولكن الحقائق اظهرت ان وجودها وعدمه على حد سواء . فقد اصدرت الحكومة قانوناً للمجالس البلدية هذه قيدت به اعمالها بقيود شديدة وكتبها باغلال مختلفة رامية حصرها بدائرة ضيقة صغيرة من الصلاحية لا تستطيع معها شيئاً .

وبموجب هذا القانون جعلت هذه المجالس تحت اشراف الحاكم الاداري الذي اعطته مدى من الصلاحية مطلقاً بحيث له ان يحل اي مجلس منتخب يريد ، وان يعزل اي رئيس ويعين مجلساً آخر مع رئيسه ، من دون اقل بيان للاسباب ودون اقل رجوع للقضاء ، فالحاكم الاداري هو السيد المطاع والقاضي والحاكم ، وغير هذه الامور مما لا يجعل لا للانتخاب ولا لممثلي الشعب اية قيمة ، ، وهذا القانون لا يزال سارياً وعمولاً به الى يومنا هذا على ما فيه من الاجفاف العظيم بحقوق العرب ، ومن التناقض التام والمخالفة الكاملة للواجبات الملقاة على عاتق بريطانيا كدولة منتدبة .

وكانت الحكومة المنتدبة في بدء احتلالها للبلاد قد خولت العرب بعض الحقوق في الاستقلال المحلي ، وكان ذلك منها استرضاءاً للعرب النافرين الثائرين ، ولكنها كما



شرحنا في محل سابق قد غيرت سياستها هذه واخذت في تزع هذه الصلاحيات من العرب واعطائها لغيرهم من اليهود والانكليز، حتى ان العرب اصبحوا غرباء في بلاد هي بلادهم وارض هي ارض اجدادهم واسلافهم .

وانكلترا لم تقتصر في سياستها هذه على هضم كل حق من حقوق العرب في الاستقلال الذاتي والمحلي واستخلاص ما منحتم اياه الدولة التركية في هذا الصدد ، بل عمدت ، ليسهل عليها تنفيذ غاياتها ، الى محاربة العرب اقتصادياً كما تحاربهم سياسياً ، وقد بينا هذا في فصل سابق ، واما ما نقصد الان فهو ان يعلم القاري ان سياستها هذه تخالف كل المخالفة سياسة تركيا بهذا الصدد .

فبينما تركيا كانت ترحم الفلاح وقد له يد المساعدة والمعاونة وتشد ازره في وقت الضيق والحاجة ، اخذت انكلترا في مقاومته ومحاربهه بشتى الوسائل ومختلف الطرق فوضعت بوضعية سياسية واقتصادية شديدة الوطأة بغية اندثاره وانقراضه .

فتركيا في عهد حكمها لفلسطين وضعت قوانين شتى بغية حماية الفلاح وتأمينه على ارضه وازراقة ، وقد جاء في بعضها :

١- ان نقل الارض من متصرف الى آخر لا يتم الا باذن المأمور ، ويضع مصاعب وعراقيل كثيرة في وجه نقلها ، ولكن التعديلات الانكليزية ازالته هذه القيود والمصاعب .  
٢- ويقضي القانون العثماني بمنع انتقال ارض الى الاشخاص المعنوية او الشركات ولكن الحكومة المنتدبة تناولت هذا القانون فاعته . . . . .

٣- ويقضي القانون العثماني بمنع التصرف بالارض الاميرية تصرفاً يتعارض مع حق الدولة في ملكيتها كالبناء والتشجير والتشجير . . . . . ولكن انكلترا لم تف عن هذا القانون فتدركه ، بل كان نصيبه كنصيب القوانين التي اصبح معها في خبر كان . . . . .  
٤- وخلافاً لما كان يقضي به القانون العثماني فانها اصدرت قانوناً منحولها السلطة في تحويل الاراضي من اميرية الى ملكية .

ويا ليت الحكومة المنتدبة اكتفت بازالة تلك القوانين التركية الموضوععة لحماية الفلاح وساعده ، بل حاربهه بحاربة عنيفة شديدة لا قبل له باحتالها الكبي تسهل تشبته وتشريده من الارض الفاسطينية .



و كانت تركيا تحمي الفلاح بالتعرفة الجمركية فتضع رسوماً عالية على الواردات الاجنبية المنافسة لمحصولاته ، لكي تؤمن له وراج هذه المحصولات وتصريفها بسعر مريح يدر عليه فائدة حسنة ، اما انكلترا فقد استعملت التعرفة كوسيلة لمحاربة الفلاح ، فكانت اما تخفض هذه التعرفة الى حد كبير عن الواردات الاجنبية المنافسة واما ان تعفي بالمرّة هذه الواردت المنافسة من الرسوم الجمركية ، فتلحق بذلك اضرار فاحشة بالفلاح قد اثبتنا على شرحها في كلامنا السابق .

و كانت تركيا تأخذ ضريبة العشر من الفلاحين حسب الموسم ، فان كان هذا الموسم رديئاً كانت الضريبة قليلة وان كان حسناً و جيداً كانت الضريبة عالية ، اي ان هذه الضريبة كانت تتفاوت بمقدارها حسب رداة الموسم و جودته . وفي الحق ان هذه الضريبة كانت ضريبة اسمية في عهد الدولة التركية ، اذ ان تقدير الاعشار كان في ايدي ممثلي الشعب في مجلس الادارة ، فكان التخمين قليلاً جداً ولم يكن يبلغ اكثر من ٦٠٥ في المائة من مجموع قيمة المحصول ، ومن الجهة الثانية فقد كانت مساحات الارض التي في حوزة الفلاح واسعة جداً لان الخدمة العسكرية كانت تتطلب جزءاً كبيراً من السكان ولان مساحة ضئيلة جداً من الاراضي كانت في حوزة اليهود

ولكن الحكومة المنتدبة بدلا من ان تعمل كاللولة العثمانية فترحم الفلاح وتأخذ ضريبة العشر حسب قيمة حاصلات الفلاح ، فانها غيرت هذه الضريبة بضريبة مقطوعة بنتها على اساس حاصلات السنوات الاربع السابقة ، كان من نتيجتها ان اصبحت ضريبة العشر هذه المقطوعة تبلغ ٢٠ في المائة من قيمة المحصولات حسب تقارير لجان وخبراء من الانكليز كما ذكرنا سابقاً .

والحكومة العثمانية كانت قد انشأت بنكاً زراعياً بغمّة نجاة الفلاحين من غائلة المرابين ، وتمكينهم من نحسين اراضيهم واصلاحها ، فكان الفلاح يقترض من هذا البنك قروصاً مالية لاجال طويلة بفوائد قليلة لا تكاد تذكر ، ولكن الحكومة المنتدبة وجدت بهذا البنك الزراعي حائلاً يحول دون غاياتها وحجر عثرة في طريق محاربتها للفلاح وما تبغيه من مقاصد واهداف ، فأسرعت الى تصفيته و قفل ابوابه . والانكى من هذا انها اخذت في تحصيل ديونه بقوة وفضاطة على الرغم من تلك الحالة



السيئة التي كان ينوء تحت اعبائها الفلاح على اثر ويلات الحرب العامه . والاشد نكايه  
انها كانت تحجز محصولات الفلاح الذي لم يكن في استطاعته ان يدفع تلك الديون  
بما لم يعرفه التركي في اشد عصوره ظلاماً وظلاماً . . .

والحكومة التركية ارادت المحافظة على وضعية العرب السياسية في الارض  
الفلسطينية فوضعت قيوداً شتى وانظمة مختلفة صارمة ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين  
مما شل هذه الحركة تماماً ، وضربت من جهة اخرى بيد من حديد على اماني اليهود  
الاستعمارية في البلاد وقضت عليها قضاءً مهراً ، اما انكلترا فقد فتحت ابواب البلاد  
على مصراعها لليهود يدخلونها مئات والوفاء وكان البلاد خاوية خالية من السكان ،  
ومن الناحية الدينية فالحكومة التركية كانت قد حظرت على كل يهودي بأن لا ير  
من قرب كنيسة القيامة والمسجد الاقصى والاماكن المقدسة الاخرى ، لانها كانت  
تقول ، « وهي بقوها على حق » ، ان اليهودي شيء وسخ ، فاذا مر بجانب هذه  
الاماكن المقدسة فانه يحط من قداستها ويمس من جلالها . ولكن الحكومة المنتدبة  
لم تكتفي بالغاء هذا القانون ، بل غضت النظر . . . عن اعتداءات وجهها اليهود ضد  
هذه الاماكن المقدسة من جهة ، وضغطت اكراماً للفئة اليهودية « الدلوعة » على حرية  
النصارى الدينية من جهة اخرى ، وللغاريء امثلة على ذلك :

ففي ذات يوم اراد المسيحيون الكاثوليك في احد اعيادهم ان يعملوا « زياحاً »  
دينياً حسب مراسيم عوائدهم بين كنائسهم التي لا يبعد بعضها عن بعض الا مسافة قليلة ،  
ولكن الحكومة منعتهم من ذلك فقالت : « اننا نخشى ان يعتدي على شعوركم  
الديني احد اليهود فيقع ما لا تحمد عقباه .

ولما اراد بطريرك الكاثوليك ان يقوم بزيارة رسمية لاول مرة لفلسطين ، كان  
على المسيحيين الكاثوليك حسب عوائدهم ان يروا امامه بؤكب ديني مع الصليب  
في بعض الشوارع ، فمنعتهم الحكومة للسبب المذكور ، ولما اراد البطريرك ان يقوم  
بنفسه رسمياً من حيفا الى يافا رأساً منعه الحاكم الانكليزي واوجب عليه ان لا يجعل  
طريقه بتل اييب او المستعمرات اليهودية ، فاضطر على اثر ذلك ان يمر بالقدس ثم  
يتوجه الى يافا . فتأمل . . .



هذا يسير من عظيم وقليل من كثير من الامثلة التي تظهر الفارق الكبير الذي لا يصح ابدأ أن يكون اساساً للمقايسة بين معاملة الترك لعرب فلسطين وبين معاملة انكلترا لآخواننا عرب هذه البلاد . فتركيا كانت مثالا للرحمة والشفقة اذا قورنت اعمالها باعمال الحكومة المنتدبة في فلسطين العربية . . .

وبما يجب ان يلاحظه القاري . اننا في كلامنا هذا لا نقصد القول ان تركيا كانت «أما حنوناً» . . . للعرب ، فكلاهما جائر ، وكلاهما مستبد غاشم ، بل كل ما نقصده هو ان استعمارها كان اخف وطأة بكثير على فلسطين من استعمار انكلترا الذي يفوقه بمراحل عديدة في وقت كان يجب ان يكون فيه مثالا للرحمة والشفقة وافرحاً حياً للعدل والانصاف . فتركيا كان عندها شي . من الانسانية في استعمارها فلسطين ولكن الحكومة المنتدبة تعرت من كل انسانية في حكمها لهذه البلاد . . . نقول هذا ، ونحن لم ننس ولن ننسى ابدأ فظاعة تركيا معنا وبربريتها في الحرب الكبرى الماضية ، بل نتنظر بفارغ الصبر يوماً نستطيع فيه ويكون بمقدورنا ان ننتقم منها لشهدانا . . . ولولم يكن من ميرة لتركيا في حكمها لفلسطين سوى انها حفظت وضعية العرب السياسية والاقتصادية فمنعت انتقال الاراضي الى اليهود وشلت حركة المهاجرة الى البلاد ورفضت نظرية انشاء وطن لليهود في فلسطين على الرغم من الجهود الجبارة التي قام بها الصهيونيون والسياسيون الانكليز وعلى الرغم من المنافع التي تعود عليها من انشاء هذا الوطن ، لكفى بها ميرة يمتاز بها العهد التركي عن العهد البريطاني . . .

ونحن ان فسرنا قلة العطف وذلك الاستعمار الذي كان في بعض الفترات غير انساني من قبل الحكومة التركية ، بسبب الجهل السائد بين رجالات تركيا التي قدر لها ان تسيطر على بلادنا العربية العزيزة في غفلة من الزمن وفلته من القدر ، وفي فترة رقود وخمول غمرت هذه البلاد المقدسة في قلب كل عربي ، فباذا نفسر هذه الاعمال والافعال من جانب الحكومة اللندنية ، «الوصية الامينة» ، على بلاد سلمت اليها كآمانة في عتق المدنية ، وكوديعة مقدسة ، لتسير بها في طريق التقدم والرقى الى مصاف الامم المستقلة عملاً بموجب مبادئ ولسن وجامعة الامم ؟ . . .

انفسره بعدم المعرفة والجهل المنفشين بين رجال الحكم الانكليزي ؟ . . . انفسره



بجهد انكلترا لما يقاسيه عرب فلسطين خاصة والعروبة بأجمعها من آلام واوجاع من جراء سياستها هذه؟ انفسره بمحاضرة ومدنية العصر العشرين الذي تحمل انكلترا لواءه وشعاره؟ ... ام ياترى نفسره بوحشية انكلترا الاستعمارية وحيوانيتها المعروفة في الحيوانية؟ ...

## الفصل الثالث

### عن الثورة

هذه السياسة المنكرة الشاذة التي شرحناها فيما تقدم، هذه السياسة التي تجاوزت كل حدود العدل والانسانية فلم ترع قانونا ولم تحتزم عهداً او ميثاقاً، افضت بعرب البلاد الى التماس غاياتهم وحقوقهم وحريرتهم بغير النضال السلمي الذي كانوا يحاولونه في السنوات السابقة، والذي لم يعمل للشعب العربي من النتائج الا ما رأينا، وشاهدناه بن امعان الصهيونية واسترسال الحكومة في تمزيق وحدة البلاد والاتجاه في وجهه خطيرة نذر العرب بشر المصير، بالفناء والاضمحلال .

هذه السياسة التي ادت الى الثورة الكبرى هي سياسة شرها غير حكيمية، لانني اعتقد ان معالجة القضية الفلسطينية بروح الاستعمار في القرن الثامن عشر، يكون فاجعة للحكومة المنتدبة وللعرب وللإهود انفسهم<sup>(١)</sup>

والوضعية التي كانت تؤدي الى تلك الاضطرابات المتتابة وضعية سياسية مجتمة . فالنضال بين العرب واليهود هو نضال سياسي صرف . فالصهيونية الاستعمارية تهاجم البلاد واهلها العرب بكل ما لديها من قوة وبكل ما تملكه من فن وحيلة، بغية استلامها منهم واخراجهم منها فيتم لها بذلك انشاء مملكة يهودية تكون خاصة بقى اسرائيل . والعرب يحبون فلسطين بلادهم ويقدمون عربيتها وهم يريدون ان

(١) التامش ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦



يناضلوا همما كان ثمن نضالهم ، في سبيل بقائها عربية . وما النضال الاقتصادي او الديني الا وسيلة يتخذها كل من الطرفين للوصول الى غايته واهدافه السياسية .

وثورة سنة ١٩٣٦ لم تكن الاولى من نوعها في تاريخ فلسطين فيما بعد الحرب . فالاضطرابات في هذه البلاد تكاد تكون حالة دائمة تتخللها فترات من الهدوء الموقت ، وفي هذه الفترات يكون الاضطراب موجوداً بصورة كامنة في قرارات النفوس . وهذه الاضطرابات المتواصلة هي منذ عام ١٩٢٠ ظاهرة عادية من ظواهر الحياة الفلسطينية ، كما ان الثورات كانت منذ ابتداء الاحتلال ميزة خصوصية امتازت بها البلاد الفلسطينية على كل بلد من بلدان العالم . اما هذه الاضطرابات الدائمة في الارض المقدسة ، فإنها ترجع كلها الى سبب اساسي لا ثاني له وهو : السياسة الصهيونية التي ترمي الى انشاء مملكة اسرائيلية في فلسطين والى تحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية وازالة عربيتها وصبغها بالصبغة اليهودية . ومن هذا السبب الاساسي والعامل الرئيسي يتفرع ثلاثة اسباب اخرى : رفض الحكومة المنتدبة انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ديمقراطي ، يمثل جميع الطوائف . ترك الصهيونية تستولي على ما تشاء من اراضي العرب . فتحها ابواب المهاجرة اليهودية على اختلاف انواعها كما رأينا في الفصول السابقة . وشي . طبعي ان تكون هذه السياسة مدعاة لخوف العرب على مصيرهم في البلاد وشي . جلي وواضح ان يستأثروا من هذه السياسة المنكرة الشاذة وان يبلغ التذمر قرارة نفوسهم واعماق قلوبهم ، فيتحول الاستياء كلما تراكم وتكاثف وتجمعت فيه بواعت الاستفزاز ودوافع الاهتياج الى غضب وغليان ، وحقن واضطرابات وثورات .

وليس المقام مقام شرح اشق المراحل التي مرت بها الثورة ، فذلك يحتاج الى مجلدات تفرد لها لكي تشرحها شرحاً وافياً وتبين ما لها من الاهمية وعظيم التأثير ، ولكن كلمة موجزة لا بد منها « عن الثورة » في كتاب يبحث القضية الفلسطينية .

كل ثورة من الثورات التي حدثت في التاريخ ترجع بحدوثها الى مصدرين ، مصدر غير مباشر او عوامل ودوافع غير مباشرة ، ومصدر مباشر او عوامل ودوافع مباشرة



ولثورة سنة ١٩٣٦ اسباب مباشرة واسباب غير مباشرة . فالاسباب الغير مباشرة هي تلك السياسة التي شرحناها في الفصول السابقة . اما الاسباب المباشرة فكانت قتل اليهود عربيين وامرأة ، اعتداءهم على العرب في تل ابيب في ١٧ و ١٨ نيسان ومحاولتهم لهجوم على يافا .

وقد كان لقتل العربيين فجر ١٧ نيسان بيد اليهود ، وقع سيء في جميع أنحاء البلاد . فقد رأى العرب بوضوح وجلاء ان تلك الاعمال الاعتدائية ليست الاطلائع المستقبل المظلم وبوادر المصير القاتم الخالك الذي ينتظرهم ويتربص لهم . ولما كانوا قد يئسوا من « عدل » السياسة البريطانية ونزعوا الثقة من الحكومة المنتدبة وعلموا ما هي قيمة الوعود الانكليزية فقد رأوا واجباً عليهم ايقاف الرأي العام على ظلامتهم اولاً ، ووضع حد لتعسف الصهيونية وظلم الحكومة المنتدبة وعدوانها ثانياً . ولهذا فقد قرر اهل يافا ، في اجتماع عقده فريق منهم في ٢٠ نيسان الاضراب العام براً وبحراً واصدروا بياناً بذلك الى الشعب فوافقت عليه جميع المدن والقرى في فلسطين .

واضراب فلسطين فريد في نوعه ، ضرب فيه عرب البلاد الرقم القياسي في التضحية وهيبة النضال وجلال الجهاد . فقد كان تقايني جميع افراد الشعب على اختلاف طبقاتهم واشتراك العرب من جميع الاقطار العربية في ثورة فلسطين ، وتدخل ملوكهم وامرائهم فيها ، حادثاً مهابها له عواقبه الخطيرة في تطور الحوادث السياسية في الشرق العربي . فقد شمل الاضراب جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فاعلقت جميع المخازن والمصانع والمقاهي والملاهي فوقفت الحركة التجارية وقوفاً تلاماً . ومما يجسّن ذكره في هذا المقام ان الحكومة حاولت ارغام التجار على فتح ابواب مخازنهم ، فنقلوا بضائعهم الى بيوتهم ومنازلهم ، وكتبت عدد منهم على مخازنهم « برسم الاجار والمخابرة مع الحكومة » . وعزم آخرون على تسليم مفاتيح المخازن الى الحكومة ان اصرت على فتحها . . . وقورت لجنة السيارات العامة في القدس في نيسان الاضراب العام ، لجميع السيارات العامة والخاصة ، وجميع وسائل النقل في جميع أنحاء فلسطين ابتداء من ٢٥ منه ، وخصصت عدداً من السيارات للاسعافات الضرورية . وقد اضرب العمال



١-المردية أيضاً فكفوا عن العمل .

وأضرِبَ بجماعة يافا منذ بدء الاضراب ، وأعلنوا اضرابهم الباهر رسمياً في ٢٧ نيسان ، رغم تهديد الحكومة لهم . وقد كان لاضرابهم تأثير عظيم في هذه الثورة ، لان ميناء يافا وهي ميناء عربية يتوقف سير العمل فيها على سواعد البحارة العرب وهم يبلغون ١٥٠٠ شخص تقريباً ، لها أهمية خاصة في الحركة التجارية في فلسطين كلها ، وهكذا فقد شلت حركة الميناء ووقفت فيها جميع الاعمال ، واضطرت البواخر الى تفريغ حمولتها في ميناء حيفا لكثرة وجود البحارة والعمال اليهود فيها .

وكذلك الطلاب فقد عزموا على الاشتراك والمساهمة في الاعمال الوطنية ، ولهذا فقد اضرَبوا عن الذهاب الى المدارس وأعلنوا ذلك رسمياً .

وقد اجتمع رؤساء البلديات اجتماعاً سريراً في رام الله ، أعلنوا على اثره الاضراب العام . وقد أصر عمال الكنيس على مشاركة البلاد في اضرابها وفي الكف عن العمل . وقد ساءت حالة المدن من جراء ذلك فأقنعت الهيئات الوطنية الكنائسين بأن الواجب يطالبهم بالعودة الى اعمالهم فعادوا الى تنظيف المدن ليلاً حتى لا يشوهوا الاضراب العام .

أما اضراب باقي طبقات الامة فهذا لا سبيل الى سرده بالتفصيل ولا مجال الى بيان قوته ونشاطه ، ويكفي أن يعلم القاري . أنه شمل جميع الطبقات وكافة مرافق البلاد وكل ناحية من نواحي الحياة العربية .

ويتبين للقاري . روعة هذا الاضراب ويظهر له جلاله وهيبته عندما يعلم ان الفلاح العربي الذي كان في حالة يرثي لها من الفقر المدقع والذي عمل هو وعائلته طول السنة لانتاج بعض الحُضار من ارضه الخاصة او من ارض استأجرها ، قد رفض رفضاً باتاً ان تمتد يده الى هذه الحُضار والى اشجاره ليقطفها ويبيعها ، فتساقطت الامثار على الارض ولم يعد يده اليها ، وهي كل ما يملكه وما تتوقف عليه حياته وحياة عائلته ، مؤثراً ان يتذكر كما حيث هي على الارض من ان يخرج على اجماع الامة في الاضراب ، لاعتقاده ان يطفها ويبيعها ما لا يتفق مع غاية الاضراب وواجب التضحية . . . وهكذا يتبين



ان موقف الفلاح في هذا الاضراب كان موقفاً سامياً نبيلاً ، وانه لا سبيل  
حتى الى الاعداء الا ان يكبروا تضحيته ويقدروا بسالته وایمانه بعدالة  
مطالبه .

عندما يعلم القاري . هذا ويعلم ان الحزن كان مخيماً في البلاد طول مدة الاضراب  
العام ، وأن الشعب كان في حداد عام ، فلم يسمع ، ايا كان ، غناء ولا موسيقى ،  
ولم يدر احد « زر » المذيع الا لسباع اخبار الثورة المحزنة . . . يتأكد القاري . كل  
التأكيد من اجماع الشعب العربي بكامله على المطالبة بمطالبه العادلة ، ويوقن كل  
اليقين بأنه لم يكن عند العرب غير كلمة واحدة وكلمة واحدة فقط ، تخرج من صدر  
كل عربي منهم منادية هائلة بحياة فلسطين عربية ، بقداسة عروبتها .  
وبقائها عربية على الرغم من كل سياسة اجنبية استعمارية ان هي صهيونية  
او انكليزية .

وقد تبع الاضراب التنظيم في الاعمال . فتألفت في جميع المدن الفلسطينية لجان دعيت  
باسم « اللجان القومية » للاشراف على الحركة ، وتنظيم شؤون المدينة الوطنية وجمع  
الاعانات . وقد قامت الى جانب هذه اللجان ، لجان اخرى اطلق عليها اسم « لجان  
الاسعاف » مهمتها توزيع المؤن لاعانة المعوزين من الاهالي الذين افقدهم الاضراب مورد  
رزقهم وهم عديدون . فكانت جمعية الاسعاف في يافا مثلاً تعمل اربعين الفاً من  
السكان .

وشعرت الاحزاب السياسية بالاطار الجسيمة التي تهدد البلاد فتركت تخصصها  
واجتمع رؤساؤها وقرروا تأسيس « لجنة عربية عليا لتوحيد القيادة ، وللإشراف  
علي سير الحركة الوطنية الاستقلالية بجهة لا ضعف فيها ولا تحاذل ، لاتصدع ولا اقل  
وهن . وتألفت اللجنة العربية العليا من رؤساء الاحزاب الخمسة وخمسة آخرين من  
رجال البلاد وكان اعضاؤها السادة : الحاج امين الحسيني « رئيس » ، احمد حامي



« أميناً للصندوق » ، عوني عبد الهادي « أمين سر » ، راغب النشاشيبي ، يعقوب فراج ، عبد اللطيف صلاح ، حسين الخالدي ، الفرد روك ، يعقوب العيصين ، جمال الحسيني .

و كانت النفوس مستعدة لمواصلة الجهاد ، ولهذا فقد قابلت تأليف اللجنة العليا بكل سرور ، وتركت لها قيادة الحركة الوطنية وترغم النضال القومي . بل كان الناس من التضحية والوطنية بحيث كانوا يريدون من اللجنة اقرار العيصان المدني ، وعدم دفع الضرائب ومقاطعة الحكومة ، وأن ترضى بهم مجرم وجرة الى السبيل الذي تظنه كفيلا باعطاء البلاد حرياتها واستقلالها ، ورأت اللجنة العليا أن تتوصل الى غاياتها بالطرق الدبلوماسية فرفعت الى المندوب السامي مذكرة انتقدت فيها السياسة التي اتبعتها الحكومة وعرضت فيها أيضاً مطالب الأمة التي تنحصر في أمور ثلاثة : ١ - منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً . ٢ - منع انتقال الأراضي العربية الى اليهود . ٣ - انشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب اعضائه العرب واليهود على اساس ديموقراطي .

ونحن لو أردنا ان نذكر الاعمال والافعال ، وان نلم بالمآتي والمآثر التي قامت بها اللجنة ، وأن تعرض للمواقف الحازمة الصارمة التي وقفتها والى القيادة اللبقة الحكيمة التي طبقتها ، والى الحركة الوطنية وكيف وجهتها ، والى المخاطر الكبير التي هددتها والتي توجهها كلها تاج التصحيحات النبيلة الصحيحة السامية والوطنية المثلى الخفة ، لو اردنا ذلك لطال المقام وتلاحقت الصفحات وتتابعت . . . . .

وقد تبع مرحلة التنظيم مرحلة اخرى خطيرة جداً هي مرحلة القتال على الاساليب الحربية الحديثة ، وذلك بقدم فوزي القاوقجي من العراق على رأس خمسمئة من المجاهدين العرب في بلاد « فيصل » ، وجماعة من المجاهدين العرب من سوريا بقيادة الاستاذ الشيخ محمد الأشمر .

وبعد مظاهرات وقعت في ١٥ ايار اخذت حال البلاد تسوء من سيء الى اسوأ فالاضراب شامل جميع مرافق الحياة في البلاد والمظاهرات تقوم في كل المدن ، فيفرقها البوليس بالعنف والقسوة المعزوجان بحب القتل وسفك الدماء ، واصرت الحكومة على



موقفها طالبة من اللجنة العدول عن الاضراب ، حتى تأتي « اللجنة الملكية » من لندن وتدرس الحالة وتحقق في ظلامة العرب ، اي انها كانت تريد من العرب ان يكفوا عن فضالهم دون ان ينالوا شيئاً غير الوعود . . . وهذه الوعود قد عرف العرب ما هيتهما بعد التجارب العديدة والاختبارات الكثيرة وقد عرفوا واتضح لهم بجلاء ووضوح ان لا وزن ولا اقل قيمة للشرف والصدق في الوعود البريطانية الكاذبة ، ولذلك ابوا الكف عن النضال دون ان ينالوا شيئاً محسوساً . وقد استمر الاضراب وتفاقت الخال وتعددت المظاهرات التي ترمي الى المناداة بحقوق العرب . وكانت ان تعرض لها البولس واصطدم بها تسفر عن اصابات من الفريقين ، وان لم يتعرض لها تنتهي بسلام . وقد صبر العرب باديء الامر على قساوة البولس الانكليزي واليهودي ، وتحملوا اعتداءاتهم عليهم ، واهاناتهم لهم ، دون ان يردوها بالقوة مكتفين بالاحتجاجات ترفعها الهيئات الوطنية . . الى ان كان يوم ٢٣ ايار سنة ١٩٤٣ ، فقد بلغ أهل قري طولكرم ان الحكومة اعتقلت أعضاء اللجنة القومية ، فثاروا وتقلدوا سلاحهم سائرین نحو المدينة فتقابلوا مع قوة عسكرية ذاهبة الى نابلس ، فاشتبكوا معها بالقرب من بلعا ، وتبادلوا وايها النيران في الساعة التاسعة صباحاً حتى المساء ، فتحوط هذه الاضرابات بعدئذ الى ثورة حقيقه كانت هذه الموقعة اول معركة فيها .

رأى عرب فلسطين انهم ان ارادوا الحرية فعليهم بدمائهم يهرقونها في سبيل هذه الحرية ، رأوا انه ليس هناك من ضمير ووجدان او انسانية في السياسة الأجنبية ، رأوا ان الاستقلال لا يؤخذ الا بسكب دماءهم وزهق ارواحهم فراحوا الى هذه الدماء والارواح يهرقونها ويذوقونها باقدام وتضحية ما بعدهما من اقدام وتضحية . وجد العرب عندئذ الضرورة الماسة الى حمل السلاح والدفاع عن ارض الوطن ، فانتهزت الثورة شكلاً نارياً حاداً وانتشرت العصابات المسلحة في سفوح الجبال في نابلس ، وحمل السلاح كل قادر عليه من القرويين والشباب والرجال ، وشخص اكثرهم الى الجبال يحمل سلاحه ، فيقاوم القوة بالقوة والرصاص بالرصاص ، ويقارع السيف بالسيف ليثبت حقه في الحياة عن طريق قدرته على الحياة ، وبعد ان كانت الحوادث والاضطرابات



تأخذ شكلاً فردياً ولا تكاد تتصل أحداثها بغير المظاهرات في المدن ،  
أخذت شكلاً عسكرياً دائماً ، يهاجم فيه الثوار قوات الجند ومعسكراتهم بالرصاص  
والنار والقنابل .

هذه نتف عن الدور الذي سبق مجيء المجاهد فوزي بك القاوقجي . وقبل ان  
يبدأ فوزي بك العمل في فلسطين ، مكث اياماً يدرس الحالة ويتفقد مواقع القتال ،  
وينظم صفوف المجاهدين ، ويعين لكل فرقة جهة خاصة .

واصدر قائد الثورة بلاغه الاول في ٢٨ آب ١٩٣٦ وابتداءً بعبارة : قيادة الثورة  
العربية العامة في سوريا الجنوبية : رقم ١ : وحيابه فلسطين وضمه عاطفته الشريفة  
نحوها ، معلنا ان البلاد العربية جمعاء موجهة قلبها نحو فلسطين ، وما الذين قدموا  
ليجاهدوا فيها الا طليعة السبعين مليون عربي :

قائد الثورة العربية العام في سوريا الجنوبية

فوزي الدين القاوقجي

وفي بلاغه الثاني الصادر في ٢ يول ١٩٣٦ اعلان خبر تأليف محكمة مهمتها تأمين  
الامن ونشر العدل والنظام في البلاد ، وقطع دابر الخيانة والتجسس والفساد .  
وقد تابعت قيادة الثورة اصدار البلاغات ، تصف فيها الحركات الحربية والمواقع الدائمة  
التي حصلت بين قوة الثورة والجيش البريطاني ، وما اصاب كلا منها من خسائر .  
وكان لقيادة الثورة دائرة استخبارات منظمة ، تنقل اليها حركات الجيش السرية  
فتمكنت بذلك من عرقلة اعمال الحكومة للعشور على مكامن الثوار .

واتخذ القتال في هذه المرحلة من الثورة شكلاً حربياً منظماً . فكان هناك خطط  
هجوم واستدراج وانسحاب ، تنفذ حسب تعليمات القيادة ، وتسير حسب خرائط حربية  
خاصة . وزادت في هذه المرحلة مؤن الثوار الحربية فاصبح لديهم مدافع رشاشة ،  
وبنادق من قاذفات القنابل ، وغيرها لاسقاط الطائرات . . .

وكانت المعارك في هذه المرحلة شديدة وحامية . وكانت تبدأ صباحاً حتى المساء .



او انها تمتد طول الليل الى اليوم الثاني . وكانت هذه المعارك تمتد على خط طوله من الخمس كيلو مترات الى الخمسة عشر كيلو متراً وفي بعض الاحيان الى العشرين كيلو متراً . وبعد ابتداء الثورة بستة اشهر قررت الحكومة البريطانية ايفاد لجنة ملكية الى فلسطين لدرس الحالة فيها وتقديم اقتراحات في معالجة تلك الوضعية الخطرة . وقد ارادت اللجنة العليا ان تواظب على الخطة التي اختطتها في سبيل الدفاع عن البلاد وعن حقوق اهلها العرب فلا تتعاون مع اللجنة الملكية ولا تتصل بها ، ولكن على اثر بعض للنداءات من ملوكنا العرب وامرانا قررت اللجنة العربية انهاء الاضراب والاضطرابات في انتظار مجيء اللجنة الملكية . وفي ١٢ تشرين اصدر فوزي بك بلاغاً قال فيه : « تلمية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس ، نطلب توقيف اعمال العنف تماماً ، وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل منها الامة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة . . . » ثم غادر قائد الثورة البلاد الى العراق حيث نزل ضيفاً مكرماً على حكومتها وأخاً حبيباً على عروبتها . . .

غادرت اللجنة الملكية ، التي صدرت براءة بتعيينها من لدن جلالة الملك ، لندن في ٥ تشرين الاول ، وكانت صلاحيتها ان تحقق في الاسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين ، وان تحقق ايضاً في كيفية تنفيذ صك الانتداب بالنسبة للالتزامات الدولة المنتدبة .

وفي اليوم الذي غادرت فيه اللجنة الملكية لندن اعلن وزير المستعرات في مجلس العموم بأن ليس هناك ثمة اسباب فحول دون متابعة المهجرة الى فلسطين ولهذا فانّه يوصي بتمتع جدول المهجرة للعامل الذي آن اوان اصداره ، وقد وافقت حكومة جلالته على هذه التوصية ، اي ان ابواب الهجرة ظلت مفتوحة كما كانت فيما مضى . وقد كان هذا البيان الذي اصدرته الحكومة البريطانية تحدياً عظيماً لشعور العرب ، وبرهاناً دامعاً على فقدان حسن النية وعلى سوء ما تضمنه الحكومة في حل القضية . ولهذا فقد قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة اللجنة الملكية ، واصدرت بذلك بياناً الى الشعب تطالب منه فيه عدم التعاون مع اللجنة .



وعندما وصلت اللجنة الملكية الى البلاد ، لم يعرفها العرب اقل التفات ولم يحضروا حفلة افتتاح اعمالها ، التي اقامها المندوب السامي في داره . وارسلت اللجنة العربية العليا كتاباً الى رئيس اللجنة النبيل إيول بيل ، رحبت فيه بقدمه مع أعضاء لجنته وأكدت له ثقته وثقة العرب بتراهمهم ، وأسفت لعدم تعاون العرب معها بسبب بيان وزير المستعمرات الذي حال دون هذا التعاون .

ولكن ملو كنا وأمرأونا العرب رأوا خلاف ما رأت اللجنة العربية العليا ، رأوا أنه من صالح العرب ، بل من الضروري ، التعاون مع اللجنة الملكية . فذهب وفد من القدس الى الحجاز والعراق وقابل الملكين العربيين واطاعها على وجهه نظر اللجنة العربية العليا ، والاسباب التي دعته الى مقاطعة اللجنة الملكية ، وعاد الوفد يحمل من كل من صاحبي الجلالة كتاباً يحث اللجنة العربية العليا على التعاون مع اللجنة الملكية ويبيّن ان ذلك في مصلحة العرب .

وفي ٦ كانون الثاني عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعاً قررت فيه التعاون مع اللجنة الملكية ، تزولا على طلب ملو كنا ، وفي ١٢ منه بدأت تقديم الشهادات امامها . . . وما أن درست اللجنة الملكية الحاله وتحققت من اسباب الاضطرابات والثورة حتى وجدت « أن ليس هناك من أقل امل باقامة دعائم السلام في فلسطين على اساس بقاء الانتداب الحالي <sup>(١)</sup> » ولهذا فقد رأت ان خير وسيلة لتأمين هذا « السلام الدائم » ان تفصل بين اليهود والعرب كل منهما في منطقة خاصة له فتقسم فلسطين الى ثلاث مناطق ، منطقة عربية ومنطقة انكليزية ومنطقة يهودية ، متجاهلة ومتناسية ان هذه التجزئة لن تكرر ولن يمكن ان تكون سوى اداة فعالة للاضطرابات والثورات في المستقبل . وقد عدت اللجنة الملكية فوائد هذا التقسيم بالنسبة الى العرب فقالت بانه ينيلهم استقلالهم القومي . وبقطع النظر عن ان تصریحاً كهذا يناقض المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم ، فان نوال العرب استقلالهم عن هذه الطريق يكون لقاء خسارة افضل قسم من وطنهم وتقلصهم ضمن المنطقة الطاغية عليها الصحراء .

وهذا التقسيم ان رضي عنه العرب يعني انهم اعترفوا صريحاً بان ذلك القسم الكبير



الذي سيجردون منه في وطنهم الشرعي هو ارض يهودية خالصة وليس ارضاً عربية .

وقالت اللجنة ان التقسيم يزيل ما يساور العرب من خوف طمو اليهود عليهم . وهذا منطوق غريب في ذاته وتعليل صيغاني يتعامى عن الحقيقة الواضحة . لان ذلك يعني صراحة ان العرب قد نجوا من خشية الوقوع في المصيبة بحصول هذ المصيبة حقاً . وقالت اللجنة ايضاً ان مشروع التقسيم يقيد حدود الوطن اليهودي بحد نهائي ، ويزيل الخشية من امكان وقوع الاماكن المقدسة في الايدي اليهودية . فتمين حدود الوطن اليهودي يعني بالنسبة الى العرب اعترافهم بهذا الوطن من جهة وتنازلهم عن قسم من وطنهم من جهة ثانية . وهذه خسارة كبرى لا يمكن للعرب ان يرضوا بها ، كما انهم لا يمكن ان يرضوا بايجاد انتداب جديد على ارض هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي .

وقالت اللجنة ايضاً انه يجب التعويض للسكان العرب عن خسارة اراضيهم حين تبادل الاهالي . فهذا التعويض ليس الاستملاك كراهي للارض . وهذا مع العلم انه ليس هناك من ارض زراعية يكون باستطاعة المزارعين العرب المنقولين من حدود الدولة اليهودية استيطانها .

وهذا التقسيم المقترح من قبل اللجنة الملكية يعطي الوطن اليهودي كيان « دولة » وذلك في مكان عظيم الحيوية والاهمية بالنسبة للعرب الذين بجانب الاخطار الاقتصادية الكبيرة التي سيتعرضون لها بموجب هذا التقسيم سيواجهون اعظم حاجز سياسي ضد تحقيق وحدتهم .

وهذا التقسيم يعني بصريح العبارة اهتضام حق الامة العربية وتشويه وحدة الوطن العربي ، وينطوي على سلب العرب ارضاً جديدة واعطائها الى اليهود تحت ستار حدود الدولة اليهودية .

وما ان اطلع العرب على هذا المشروع الذي يهضم حقوقهم بشكل كراهي حتى سفوا على التعاون الذي ابدوه وظهره ورجعوا يستأنفون ثورتهم الكريمة يؤيدون بها ما يريدون ويتوصلون عن طريقها الى ما يهدفون .



ومما يستدعي اشد الاسف ان تفكر هذه اللجنة الملكية التي وضع العرب ثقتهم فيها ، هذا التفكير الخاطى . فترى هذا الرأي الذي لا يمكن ان يكون باي شكل من الاشكال عملياً واقعياً . من المؤسف ومن الاستهزاء والسخرية حقاً ان تكون هذه اللجنة قد فكرت في حل القضية الفلسطينية حلاً غير منطقي ، ومن الاجحاف والظلم والجور ان تأخذ حكومة لندن هذا الحل بعين الاعتبار فتجرب ان تحل هذه القضية على ضوء هذا المشروع . فتحقيق وتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين لا يزيد القضية الفلسطينية الاتعقيداً وصعوبة وخطورة ، ولا يقضي على الاضطرابات بل يزيدها ويكون دافعاً مباشراً الى اشتداد لهيبها وتتابعها . وهو لا يوجد التوفيق بين العرب واليهود بل يزيد التفرقة والعداء ويزيد الاضطرابات شدة وتأصلاً ، اذ ان السبيل الوحيد لايجاد هذا التوفيق بينهم في فلسطين وخارجها ، هو تغيير السياسة الصهيونية من اساسها :

رأى العرب بهذا المشروع الحقيقة الواضحة البينة من ان هذه اللجان التي تأتي فلسطين لدرس الحالة فيها لم تكن سوى « حقن تحذيرية » تبغي الحكومة من وراءها استغلال الوقت لتهدئة النفوس الثائرة والاعصاب الهائجة . رأى العرب في هذا الحل قضاءً على كيانهم السياسي والاقتصادي في فلسطين ووسيلة لتحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية ، فعادوا الى ثورتهم يستنفوها وهم يقيمون على الساعة التي بها اوقفوها .

عاد العرب في فلسطين الى الثورة يواصلونها وقد برح بهم التعب والكمد المتواصل في نضالهم الشريف وجهادهم النبيل العظيم ، عادوا الى الثورة وقد فاضت بين حناياهم وجوانحهم روح جديدة تواقية الى المجد والعظمة والاستقلال والتحرر ، عادوا الى الثورة وهم يحملون آثار دامية من جراح بليغة وخطوطاً طويلة في وجوه شاحبة من جراء ما اصابهم من نصب واعياء وكد واجهاد ، عادوا الى الثورة وهم يحملون آمال الامة من حرية ووحدانية سيادة وكيان حر مستقل . علم العرب ان الوطن يدعوهم ثانية للدفاع عنه راجياً اياهم الا يتقاعدوا عن نصرته ومعونته ، طالباً منهم المزيد من التضحية ، فعادوا الى سيوفهم التعبية يتشقونها الى رماحهم المنهوكة يرفعونها عالياً ، واخذوا



يتسارعون اليه ويتراكمون باباء وشعم ، وراحوا يقيمون طول سنتين ونصف من اجسادهم حصونا وسدودا في كل زاوية من زوايا البلاد ليتقوا بها مدفع ورشاش ، استعمار وعبودية ، مدنية وحضارة ، نور ورقي العصر العشرين ، عصر النور والحرية . وهناك في هذا العراك الهائل اصطدمت العبودية بالحرية ، وتقارعت وحشية الانسان بالسانية ، وواجه اللحم والدم الحديد والنار ، وتغالب الحق والباطل ، وتنافرت فتحاربت مدينة الرشاش وحضارة الرصاص مع حقوق العرب الانسانية الاولى .

وتوتر الرأي العربي العام بوجه شامل على اثر هذا المشروع ، فبادرت الحكومة البريطانية عندئذ الى سحب مشروع التقسيم ولم تعد تعتبر المشكلة مشكلة محلية فقط وإنما اعتبرتها مشكلة قومية عامة يهتم لها العرب في شتى اقطارهم كما يهتم لها اليهود في كافة ارجاء العالم .

ولهذا فقد وجهت بريطانيا دعوة الى الدول العربية للمفاوضة في شأن القضية الفلسطينية بغية إيجاد حل ملائم لها . فعقد لهذه الغاية مؤتمر برلماني اشتركت فيه الدول العربية المستقلة وممثلون لبعض الحكومات الاسلامية ايضا . وفي شهر شباط عام ١٩٣٩ عقد مؤتمر دولي في لندن يعرف باسم مؤتمر المائدة المستديرة ، اشترك فيه مندوبون عن الدول العربية والبريطانيين واليهود ، بغية إيجاد الحل الواقعي لهذه المعضلة المعقدة .

وقد بدأت المفاوضات بين رجال الحكومة البريطانية من جهة ، وبين اعضاء الوفدين العربي واليهودي ، كل على حده من جهة ثانية . وكان هدف الحكومة البريطانية من ذلك سماع وجهات نظر كل فريق بمفرده ثم العمل في سبيل التاليف بين هذه الوجهات في حل يرضي الجانبين ، ولكن لم يطل امد المفاوضات حتى اتضح ان الجمع بين آراء العرب واليهود غير ممكنا ، كما انه لم يكن من الممكن جمع ممثلي الفريقين يجلسوا واحدة مشتركة . ولهذا فقد كانت نتيجة هذا المؤتمر الفشل ، وذلك بسبب تقارب آراء ومصالح ومطالب الخصمين المتقابلين ، اللذين يستند كل منهما على وعود مقطوعة له من الحكومة البريطانية ، لذلك وجدت الحكومة أنه من الضروري ازالة هذا التموض المتعلق بموقفها ومسؤوليتها على الاقل ، وتحديد ماهية معنى



العهد المقطوعة من السلطات البريطانية الى كل من الفريقين المتخاصمين .

وفي مثل هذا الجو ، أصدرت الحكومة البريطانية « الكتاب الابيض » المشهور أمره في شهر آذار عام ١٩٣٩ . وقد تضمن وجهة نظرها في حل القضية . وتتلخص الخلول التي عرضت في هذا الكتاب بما يلي :

أولاً : بالإضافة الى عدد اليهود الموجودين حالياً في فلسطين يسمح بادخال ٢٥ ألفاً من المهاجرين اليهود وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ اعلان الوثيقة . فيكون بذلك عدد اليهود يوازي ثلث مجموع السكان على وجه التقريب .

ثانياً : أثناء الخمس سنوات الاولى التي تلي اصدار الكتاب الابيض تمهد الحكومة الفلسطينية السبيل لإنشاء حكومة وطنية يمثل فيها العرب واليهود تبعاً لنسبتهم العددية .

ثالثاً : بعد مرور عشر سنوات على تأسيس هذه الحكومة ، تنظر الحكومة البريطانية في الغاء الانتداب والاعتراف باستقلال فلسطين استقلالاً تاماً .

رابعاً : يسمح لليهود في منطقة من فلسطين - حددها الكتاب الابيض - بجزية التملك وشراء الاراضي بدون قيد ولا شرط . وفي منطقة ثانية لا يسمح بانتقال أرض عربية إلى الصهيونية إلا بعد موافقة الحكومة المحلية والمنطقة الثالثة حظر انتقال الاراضي العربية وبيعها الى اليهود .

ولكن هذا المشروع الجديد قوبل حين صدوره بالرفض من العرب واليهود على السواء . ولكن عندما اعلنت الحرب ، وجد العرب ان الحكومة البريطانية سوف تحتاج الاربعة الفاً من الجنود الذين حشدتهم في فلسطين ضد الثورة ، وتحتاج الى الامن والسلام في هذه الارض لعظيم حيويتها في سلامة المواصلات . ولهذا فقد اوقف العرب حركة المقاومة في فلسطين وامنوا السلام في البلاد فأدوا بذلك خدمة لانكسار الم



تكن تنتظرها ووقفوا معها في اشد ساعاتها حرجاً وضيقاً . فهل تقدر انكلمنا هذا الموقف الشريف الذي وقفه العرب لجانها ؟ . . . هل تأخذ انكلمنا بعين الاعتبار هذه العاطفة الشريفة يظهرها العرب تجاهها على الرغم من سياستها المشوهة معهم في الماضي ؟ . . هل تقف انكلمنا مع عربي فلسطين . والوقوف معه يعني المحافظة على العهود والمواثيق والحق والتزعات الحرة العادلة - فتد له حقوقه وتعوض عليه عن ماضيه الاليم بمستقبل حسن امين ؟ ام انها تظل على ما كانت عليه من سياسة بتراء نكراء ؟

وقد غيرت الايام والاحداث موقف العرب تجاه الكتاب الابيض من موقف سلمي عدائي الى موقف ايجابي ، فاصبحوا يقرونه مبدئياً ويميلون الى الاعتراف بانه حل للقضية الفلسطينية فيه خير لا بأس فيه . اما اليهود فقد ازدادوا على الايام شدة في رفضه واصراراً على مقاومته ، حتى انهم لجأوا اخيراً الى السلاح والارهاب والاعتداءات يتوسلون بها الى القضاء على هذه الوثيقة ، مما لم يكن منتظراً منهم قط وخاصة بعد تلك السلسلة الطويلة من العطف والتأييد لمطاليبيهم ضد مصالح العرب التي عاملتهم بها انكلمنا طول خمس وعشرين سنة في فلسطين .

اما موقف العرب الذي تطور نحو الايجابية ، فلم يكن بشكل رسمي . وذلك لانه لم يصدر الى الآن اي تصريح بالاعتراف الرسمي بمشروعية الكتاب الابيض او قبوله ، لا من الهيئات العربية في فلسطين ، ولا من المقامات الاخرى خارجها . ولكن مقاومة العرب بعدم السماح لليهود في مطالبتهم بالفائه واستنكارهم لذلك يؤخذ دليلاً على موافقتهم ضمناً على هذا المشروع ، وعلى اعتباره خطورة قهيدية اولية لحل القضية الفلسطينية حلاً نهائياً .

ولكن هذا الموقف الايجابي تجاه الكتاب الابيض من العرب واستثناسهم به اخذاً يتزعزعان في المدة الاخيرة اذ لم تتخذ انكلمنا اية خطوة تميدية في سبيل تأسيس اي شكل من اشكال الحكومة الوطنية ، ولم تمنع المهاجرة ولم تسير بموجب الحدود التي وضعتها هذه الوثيقة فيما يتعلق بمآلة الاراضي .



ونحن العرب لا يمكن ان ننظر بعين الاستثناس والتفاوت الى السياسة الفلسطينية الا عندما تجيئنا الحكومة الى مطلبنا الاساسي الرئيسي وهو اقامة حكومة وطنية . مسؤولة امام مجلس تيماني ينتخب من كافة السكان العرب واليهود بنسبتهم العديدة فيمنح حق ممارسة جميع الصلاحيات ومظاهر السيادة وحق السيطرة على مقدرات البلاد ومقوماتها ، اما ان لم تبشر انكلترا بدون ابطاء في اعطاء هذا الحق الرئيسي لفلسطين العربية ، فاننا يجب ان نلجأ الى كل وسائل العنف والقوة في سبيل تحرير اخواننا من نير انكلترا الظالم الجائر وبغية تأمين مصيرهم ومستقبلهم تأمينا اكيدا بالخلص من سياسة بريطانيا الفاشحة في هذا الجزء العربي العزيز . . .

هذه نبذة عامة موجزة عن ثورة عرب فلسطين المحيطة ضد انكلترا المستعمرة الجائرة في سياستها الصهيونية الفاشحة .

فقد اراد العرب حقوقهم وطالبوا بها فأبت عليهم انكلترا ذلك . اراد العرب حقوقهم وسعوا للحصول عليها فقاومتهم انكلترا ومنعتهم منها . التجأوا الى المنطق والعقل والحكم السليم فلم ينتفعوا لابقيل ولا بكثير . نادوا بالمعاهدات والعهود والوعود فوجدوا أنها جبر على ورق لا توصل الى حق مهضوم . نادوا وصرخوا فما وجدوا الضجيجهم وصرائحهم غير أبواباً موصدة وأذانا غير صاغية . جاهدوا وسعوا عن طريق الوسائل القانونية والعاطفة الانسانية فلم يجدوا في الاستعمار غير العواطف الجائرة الظالمة الشرهة البهيمية . مشوا الى حقهم بالطرق السلمية وجربوا كل الذرائع الحسية فما وجدوا غير التمجرف والمكابرة ولم يلبسوا سوى الازدراء والاعراض والاحتقار . عاملوا المستعمر بالوفاء فقابلهم بالعدر ، عاملوه بالعدل فقابلهم بالجور والنكث ، عاملوه بالمودة فقابلهم بالعداوة ، عاملوه بالصدق والحب والحق فقابلهم بالكذب والبغض والباطل ، عاملوه بكل طريقة شريرة نبيلة فقابلهم بكل وسيلة بذينة حقيرة .



استبد الاجنبي بهم فاستعمرهم غير آبه للعصر العشرين الذي أمنه على شعائره ولواءه من نور وحرية ، من حضارة توري ، بل أغرق في أنانيته فاكل وأجاعهم ، ساد واستعبدهم أثرى وأفقرهم ؛ حكمهم وأزلمهم ، واسترسل في نفعيته الحرساء فسرق حقوقهم الطبيعية الأولية هادفاً لإبادتهم وإحلال شعب غريب محلهم .

استبد الاجنبي بهم فلم يراع ذمة وعهداً ، ولم يراع شرفاً ونبلاً ، وليس من ذنب اقترفوه الا أنهم لم يعلموا أن الشرف ، الناموس ، الشهامة ، الوعود ، المعاهدات ، الاخلاق عزة النفس ، الاخلاص ، الامانة والزاهه والاستقامة ، كل هذه أسماء بلا مسميات في عرف السياسة الاجنبية الاستعمارية .

لم يك من ذنب اقترفوه وجرم أتوه سوى انهم في الحرب العامه الماضية ضحوا بجزيرة شبابهم والالوف من أبناءهم في سبيل نصره هذا الاجنبي الفرنسي والانكليزي الذي بدلاً من أن يؤيد حريتهم واستقلالهم سعى وبغيته استثارهم واستنزاف دماهم . فقد خدع العرب ، فدفعوا ثمن جهلهم لما تنطوي عليه هذه السياسة الاجنبية من رياء ونفاق ثمناً غالياً وغالياً جداً . هم قوم شرفاء يشهد لهم تاريخهم والعالم أجمع يشهد لهم أنهم إذا قالوا فعلوا وإذا وعدوا وفوا بوعودهم ولو كلفهم ذلك حياتهم النفيسة وأرواحهم الغالية الثمينة ، ظنوا الاجنبي يتقيد بمعاهدات أقدم على التقيد بها ، ولم يعلموا ما تنطوي عليه كلمات الاجنبي من خداع وكذب ، من لؤم ونفاق والتواء ، فوقعوا تحت خطر سياسه ترمي الى تسيثهم وتثريدهم واضمحلالهم من بلاد فلسطين .

رأى العرب بوضوح أن الاستعمار يسعى بكل الوسائل الممكنة لانقراضهم وفنائهم وطردهم من بلادهم ، وتحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية يعيش فيها اليهود على أنقاضهم وحطامهم .

رأى العرب ان الانقراض يهددهم والفناء يكمن لهم ويرصدهم إن لم توقف تلك السياسة الاستعمارية عند حدها فتمنع عن متابعة سيرها .

رأى العرب أن الحرية والاستقلال هما من حق الشعوب القوية فقط وأن الشعوب الضعيفة منها باغت من الحضارة والمدنية فليس لها إلا استعباد وعبودية إن لم تلبس حقها ومدنيتها لباس القوة .



رأى العرب ان المفاوضات والمشاورات الديبلوماسية والوسائل والوسائط السامية هي مضيعة للوقت فلا تنفعهم ولا توصلهم الى حق وحرية .  
 رأى العرب بعد الاختبار والتجربة أن استخلاص حقوقهم المهضومة وحريتهم المحورة المذبوحة ليس في معاهدة ووعود وعهود ، بل في اسنة الرماح واحدة السيوف ، في ازيز الرصاص ولعلة البارود .

رأى العرب بعينهم ولمسوا بيدهم الحقيقة الواقعة وهي ان ارادوا الحياة فعلمهم ان يثبتوا مقدرتهم على الحياة فاشعلوها ثورة عتيدة جبارة ضحوا فيها بزهرة شبابهم وكانت زيوتها ووقودها من لحمهم ودماءهم واجسادهم التي قدوها ضحية في سبيل خلاص كياناتهم وتحرير عروبتهن وبلادهم .

اعلن اخواننا عرب فلسطين ثورتهم الكريمة ، فعصفت وفي زئيرها وطنيتها صدى ماض طوي على الذل والاستعباد . زوبعت وصفرت ، هطلت ولعلت حاملة بين طياتها وجوانبها رنين سنين مضت بعسف واضطهاد وعار واستعمار ، ما ومض في يوم منها قلب دفاع عن الحق الا وتردى براحل وسنوات من ظلم وارهاق .

افاقت العروبة الفلسطينية من سكرتها ، استيقظت من سباتها العميق ، انتعشت بعد خمول طويل وارتعشت بعد نوم عظيم . قملت وانتبعت من غمرة الذل ونظرت الى ما يحيطها من ذلة ومسكنة فرات اشلاء وجثث بنيتها الذين دافعوا عنها في كل سجن مبعثرة وفي كل حذب وصوب مهشمة ، فجمعت صفوفها ووحدت جموعها ، لمت اطرافها ونادت شبابها ورجالها وانتفضت انتفاضة من اراد الحياة الحرة الشريفة ، فنهضت نهضة كبرى وثارت ثورة عظمى عصفت رياحها غضبي وفي زئيرها وهمتها صدى انات شعب ضعيف مستعبد ، وفي رنينها وطنيتها آهات وزفرات المنكوبين المشردين وتحت كل بقعة هائمين ، وذنبهم الوحيد انهم ابوا ان يعيشوا عبيداً اذلاء خاضعين ، وان يجنحوا الى ضم احاق بهم واهانة حلقتهن وسياسة ترمي الى تقويض اركانهم وتشتت شملهم من بلاد هي بلادهم وارض هي ارض اجدادهم واسلافهم .

غمرت العرب الفلسطينيين نشوة ورغبة جامحة في الحرية والاستقلال وتنظيف



البلاد من اليهود واجانب فاخذوا يتوافدون مئات والوفاء ملتحقين بالشوار وقد  
تعاورتهم هزة عنيفة من ذكرى امجادهم الغابرة فراحوا يرعشون ويميلون ، فيمتايدون  
وياتمسسون حرياتهم السالفة وسيادتهم الماضية على اضاواء وذكريات جديدة ، فيسقطون  
كاوراق الحريف هزتها ريح قوية في معارك النزاع والنضال فتمتريج دماؤهم بدماء  
اجدادهم الغابرين واسلافهم اليعربيين الذين افتتحوا هذه المواطن والربوع قبل الف  
وثلاثمائة من السنين فانشئوا فيها دنيا جديدة من الحرية والرقى والمدنية ، على  
اطلال دنيا وانقاض عالم لا يضطرب في غير الاوهام والاكاذيب والظلم والسفاسف  
والاباطيل .

ثارت العروبة في فلسطين وأخذت تلتحق بالثورة وهي باسمعة الشعر ، تستقبل  
الموت بصدر رحب وفكر منشرح ، لعلمها انها إن ماتت فتموت في سبيل بلادها ،  
لعلمها انها ان قضت فتقضي في سبيل خلاص بلادها من الاجانب الاخساء ، لعلمها ان  
ماتت في تلك المعارك الطاحنة فانها تذهب فداء بلادها ، لعلمها ان ثارت فانها تلبى  
صوت الوطن الجريح لتكون ترياقا شافيا لجراحه وآلامه ، لعلمها انها ان قضت قتيلاً من  
نار مدفع او رصاص رشاش او شظايا قنبلة فانها تموت في الدفاع عن كيانها وحياتها ،  
عن وجودها وحريتها ، عن تقاليدها وعاداتها ، عن شعائرها ومبادئها .

ثار العرب ضد الاستعمار ، فكانوا يقعون صرعى وقبلى في ساحات الحرب والوعى  
بيطولة وشهامة ، بآباء وشمم ، مضرجين بدم ذهب فداء حريه طالما تمنوها وفداء وحدة  
عربية تامة ناجزة طالما سعوا اليها مقتحمين المهالك والايخطار والموت والمنسايا  
بصدور مفتوحة ووجوه باسمعة مسرورة في سبيل انشائها وتأسيسها والاعلاء من  
شأنها ومركزها .

ثلاث سنوات واخواننا عرب فلسطين يجاهدون ويناضلون بعزيمة شماء  
وهمة عصماء ، فلا يتقاعدون او يتقاعدون عن اداء واجبهم تجاه عربوتهم  
وبلادهم وامتهم .

ثلاث سنوات والحق والعدل والحرية تصارع الظلم والجور والعبودية . ثلاث  
سنوات والحضارة والمدنية تحارب اسلحة المهجية والهريرية :



ثلاث سنوات وشعب ضعيف لا سلاح له الا سلاح عقيدة متينة وايمان راسخ  
 وطيد ، لا سلاح له الا سلاح شغفه بحقه في الحياة من حرية واستقلال ، لا سلاح له إلا  
 استماتته في سبيل تحصيل حقوقه المهضومة ، يقاوم بلحمه ودمه فيقيم من  
 أجساد ابناءه حصوناً وسدوداً ضد الاستعمار الذي يرمي الى تهويد بلاده وتشتيت  
 شمله واضمحلال كيانه .

فتحية لكم يا اخواننا عرب فلسطين ، تحية لكم يا مفخرة من مفاخر العرب ، فقد  
 رفعتم رأسنا عالياً وحافظتم بدماءكم على شرفنا القومي نظيفاً غير ملوثاً .

تحية لكم يا اخواننا عرب فلسطين فقد برهنتم على أننا لا نزال أحفاد العرب  
 الأولين ، ومن نسل اولئك الاجداد الغر الميامين .

تحية لكم يا اخواننا عرب فلسطين ، فقد اوضحتم بجلاء ووضوح للاجنبي ان  
 العرب يعرفون كيف يحافظون على حقوقهم وحريتهم ، أن العرب لا يزالون  
 أولئك العرب الذين يعرفونهم حق المعرفة ، وان العرب قوم لا ينسامون على ضم ولا  
 يرضخون أبداً لاي ذل وهوان مهما كان شكلها او نوعها .



## الباب الخامس

### مباحث سياسية عامة

#### الفصل الاول

### — نظرات في الوطن القومي اليهودي —

— ١ —

### — اليهود لا يؤلفون وحدة قومية —

لقد اتبع الخلفاء بعد انتصارهم في الحرب الكبرى الماضية سياسة تقسيمية « قالوا عنها » انها استوحيت روحها من المبادئ والاسس القومية الجديدة ، فهل ياترى كانت سياسة الوطن القومي اليهودي ترتكز على هذه الاسس والمبادئ ؟ . . . . . ولكي نجيب جواباً صحيحاً على هذا السؤال يجب علينا اولاً ان نبحث في الاسس التي تبعاً لها وبموجبها يحق لجماعة ما ان تؤلف وحدة قومية لئلا اذا كان الوطن اليهودي يقوم على هذه الاسس ام لا .

لقد شرح البعض اسس الوحدة القومية فقال انها تنحصر في وجود الامور التالية وهي : وحدة الجنس ، وحدة اللغة ، وحدة الارض . فالشعوب بالتسلسل من اصل واحد يكون رابطة متينة بين الشعوب ، واللغة التي يتفاهم بها ابناء الشعب الواحد هي عامل رئيسي في تماسك هذا الشعب ، والشعوب التي تعيش في ارض واحدة تنتهي باعتناق عادات واحدة وتحتفظ بذكرى الحوادث السعيدة والحوادث السيئة



التي مرت عليها .

وقال البعض : ان القومية وحدة روحية .

وقال البعض : ان الاسس الاولى والرئيسية لكل وحدة قومية هي في ثلاث : أ - وجود أرض - ٢ وجود شعب - ٣ وجود ثروة طبيعية تكفل استقلال الشعب الاقتصادي والسياسي .

ولنأخذ اولاً وحدة الجنس ؛ فهل ياترى اليهود يؤلفون وحدة جنسية ؟ . كلا طبعاً فشعب قد تشتت منذ الفي سنة فلم يدع شعباً الا واختلط فيه ولم يدع امة الا وخالطها واحتك بها يستحيل عليه ان يحفظ شيئاً من الوحدة الجنسية . وفقدان هذه الوحدة الجنسية لا يعود الى تشتت اليهود في كافة ارجاء العالم واختلاطهم مع كافة شعوب الارض فقط ، بل يعود من جهة ثانية الى اعتناق اقوام شتى لديانه اليهودية ، والذين اصبحوا يهوداً وهم لا يتحدرون اصلاً بقليل او كثير من الشعب العبراني . فالكلام عن وحدة جنسية بين اليهود جنون . طبق فان كان من وحدة بين اليهود فهي في الوحدة الدينية والوحدة الدينية فقط .

اما اللغة الاصلية التي يتفاهم بها ابناء الشعب الواحد فكانت مفقودة تماماً بين اليهود عندما اعلنت سياسة الوطن القومي . فيهود روسيا يتكلمون اللغة الروسية ويهود اميركا وانكلترا يتكلمون اللغة الانكليزية ويهود المانيا يتفاهمون باللغة الالمانية ويهود بولونيا يتكلمون اللغة البولونية ، وهكذا دواليك . . . أما لغة اليهود الاصلية اي اللغة العبرانية فكانت مجهولة تماماً الا من فئة ضئيلة تكاد لا تذكر من ذوي الثقافة العالية .

أما الاساس الثالث اي وحدة الارض فلا يحتاج الى حجة وبرهان ليسان عدم وجوده . فكل واحد منا كبيراً او صغيراً ، جاهلاً ام مثقفاً ، يعلم ان ليس من ارض واحدة تجمع بين اليهود وان ليس من ارض تدعى بالارض اليهودية ، وان الشعب اليهودي يسكن الكرة الارضية بكاملها ، وان ليس من ارض خاصة تكون ملكاً خاصاً لليهود .

ولنأخذ الوحدة الروحية التي هي اساس الوحدة القومية . فهي ولا شك تكون



نتيجة عن وحدة الارض اولا ، عن وحدة البيئة الاجتماعية ثانياً ، عن وحدة ثقافية ثالثاً ، عن وحدة تاريخية رابعاً . وبما ان اليهود فاقدون وحدة الارض تماماً وبما انهم يعيشون في بيئات اجتماعية متناقضة ، وبما انهم يخضعون لثقافات ومناهج تربوية مختلفة اختلافاً كبيراً ومتباينة تبايناً عظيماً ، فلا شك اذن انه ليس هناك من وحدة روحية تجمع بينهم .

وهذه الناحية من نواحي المسألة اليهودية كانت ناحية ضعف وخطر تهدد سير الوطن اليهودي في فلسطين بشرمستطير . اذ ان انشاء دولة على عجل ومن عناصر متفرقة وجنسيات مختلفة لا يجمع بينها الا الدين كما هي حالة اليهود المتعددي النزعات والاهواء والمختلفي المبادئ . والعقائد الذين يأمنون فلسطين من جهات العالم الرابع ولا من جامعة تجمعهم ورباطه تربطهم ، لا تؤمن على مصيرهم وكيانهم ولا تكون دواء لبؤسهم وعلاجاً لشقاؤهم .

اما من أن الاسس الرئيسية للوحدة القومية هي في وجود شعب وأرض وثروة طبيعية تكفل استقلال الشعب الاقتصادي والسياسي ، فكل واحد منا يعلم انه ليس هناك من ارض يهودية خاصة اليهود ، وكل مطلع يعلم انه ليس هناك من شعب يدعى بالشعب اليهودي ، وبما ان الارض الخاصة غير موجودة ، فشيء طبيعي ان لا تكون الثروة الطبيعية موجودة .

وهكذا يظهر بكل وضوح أن اسس الوحدة القومية غير موجودة عند الاقوام اليهودية ؛ وان التكلم عنها ليس الا خرافة . ولهذا فقد اعلن مؤتمر الربانيين الاميركيين في بنسبرغ : « اننا لانحسب - نفوسنا بعد أمة بل ملة دينية ولذلك لا نرغب في الرجوع الى فلسطين . ولا في اعادة الذبائح والعبادة وراء بني هرون . ولا في ارجاع الشرائع المختصة بالامة <sup>(١)</sup> .

فاليهود لا يؤلفون أمة ولا وحدة قومية ، بل هم ملة دينية تجمع بينهم رابطة الدين فقط . وكل ما يمكن قوله في هذا المعنى هو ان اليهود يجربون ان ينشأوا نشأة قومية في الارض الفلسطينية ، اما لماذا انكلمترا ايدت هذه البدعة فلم تراعي الاسس



التي بموجبها يحق لجماعة ما ان تكون وحدة قومية ، فليس ذلك كما قلنا سابقاً لانها تحب  
وتحنو على اليهود اكثر من العرب ، بل لانها تريد ان تؤمن على مصالحها بآية طريقة ووسيلة كانت .  
فيهودية دين ، وعندما نقول عن فلان انه يهودي فمعي ذلك ان فلانا يعتقد الدين اليهودي  
وليس معني ذلك ان فلانا ذو جنسية يهودية ، لان يهودية ليست جنساً موحداً ، بل  
هي دين كبقية الاديان العالمية تجمع تحت لواها مختلف الجنسيات والقوميات . وهذا  
الخلط من اليهود بين الدين والجنسية كان الدافع الاساسي والعامل الرئيسي في تلك  
الاضطهادات الكثيرة التي لاقاها اليهود في كل ناحية من نواحي العالم وبقعة من  
بقاع الارض ، فانهم على الرغم من توطنهم مختلف البلدان والممالك وعلى الرغم من  
اختلاطهم بمعظم الشعوب والامم ، وعلى الرغم من مؤثرات البيئة والمحيط والوسط  
التي تعرضوا لها ، فانهم كانوا يابون دائماً الا الاتخاذ من الدين جنسية وانكار تلك  
الجنسية التي اكتسبوها بتتابع القرون وتوالي العصور وتعاقبها . فالاختلاف في فلسطين  
هو اختلاف بين العنصر العربي والعناصر اليهودية ، وأقول « عناصر يهودية » لان اليهود  
ليسوا من عنصر واحد فلا ينتمون الى قومية واحدة بل هم مزيج من مختلف القوميات  
والجنسيات ، فمنهم رومانيون ، ومنهم المان واميركان وانكليز وروس وفرنسيون .  
الى ما هناك من عناصر لا يجمع بينها ويصل حلقاتها الا رابطة الدين وجامعته .  
فيا ترى اية قومية من القوميات اليهودية عنها الانكليز يارجاعها الى فلسطين ؟  
أهي القومية الانكليزية ؟ أم هي القومية الفرنسية ؟ أم هي القومية الروسية او  
الاطيالية ؟ . . . وذلك لان الذين ياتون فلسطين هم من جنسيات متعددة  
متباعدة وفي اكثر الاحيان متعادية ، وهم يريدون ان يجعلوا منها قومية واحدة ،  
فلو ان الانكليز اقتصروا في عملهم هذا على قومية واحدة من القوميات التي تؤلف  
الدين اليهودي لكان لهم شبه عذر في الادعاء بان ما قاموا به يرتكز على شيء من  
الاساس القومي وليس الديني .

ولكن الواقع يرينا ان الذين هاجموا فلسطين من اليهود هم من مختلف القوميات  
والجنسيات المنتشرة في جميع انحاء العالم . فلهذا لا نرى حلاً منطقياً عقلياً نتيجة عملهم  
هذا الا القول انهم يعنون بالقومية اليهودية الدين اليهودي . ولا اظن كل من عنده



ذرة من العقل والتفكير الصحيح الا موافقاً معي على انه لا يوجد شعب في العالم كله يدعى بالشعب اليهودي ، فنحن لو سألنا يهودياً من النمسا أو رومانيا أو اميركا أو أية دولة أخرى عن قوميته لاجاب انه ينتمي الى الامة التي يعيش بين ظهرانيها وليس للقومية اليهودية . وهكذا يرى القاري . ان اليهودية في العالم ليست الا ديناً كبقية الاديان المختلفة وان وعد الانكليز انما كان للذين يعتقدون الديانة اليهودية وليس القومية اليهودية . و البرهان الدامغ القاطع والحجة الظاهرة المتألفة على ما أقول هو أن من كان يهودياً واسلم او تنصر فانه يحرم من وعد بلفور ولو كان داود بذاته او من نسل سليمان نفسه ، وان كل من يعتقد الديانة اليهودية ، يرحب به منهم فيدخلونه بين صفوفهم ولو كان ابن القردة ومن نسل الشيطان .

ولهذا فان الذي يفهم من هذا الوطن القومي هو أنه حملة دينية ، كتلك الحملات الصليبية التي كانت تهاجم الشرق العربي خلال العصور الوسطى ، ترعمتها انكلترا ضد الاسلام وبقية الطوائف المسيحية العربية الاخرى .

وعما يجدر ذكره في هذا المقام بين الوطن القومي والحملات الصليبية هو الشبه الذي بينهما من جهة قذف الكثيرين من غير المرغوب فيهم من الجرائم التي تثقل من كاهل الشعوب الاوروبية ، وتكون عبئاً ثقيلاً على عاتق حضارتها ومدنيتها . فقد قال برنار « الذي يدعى بالقدس . . . » يصف الصليبيين بقوله : « ان بين الوف الصليبيين الذين كانوا يأتون فلسطين كان لا يوجد غير فئة قليلة جداً تكاد لا تذكر من الافراد الصالحة في المجتمعات الاوروبية ، والباقيون كانوا كلهم ملحدين ومناققين وقتلة ومجرمين ، وضعيفي البنية وهزيلي الاجسام ، فكان ذهابهم الى فلسطين ربح مزدوج لاوروبا المسيحية التي تخلصت من شرورهم وآثامهم من جهة ورجحت منهم من جهة ثانية بذهابهم الى العالم العربي لحلاص فلسطين من المسلمين . فكان ذهابهم نافعاً من وجهتين : بغيابهم عن اوربا وبذهابهم الى فلسطين » (١) . وهذا هو امر اليهود الذين يتدفقون الى فلسطين ، فهم حثالة الاقوام اليهودية الذين لفظتهم الشعوب الاوروبية التي لم تنطق صبراً عليهم

(١) جايس مارفي او بنسون وهنري بيسرستد : تاريخ اوربا العام : ص : ٦٤١



فأرادت التخلص من آثامهم وشروهم فنبذتهم ومن بين ربوعها طردتهم ، فجاءوا فلسطين غازين ناهبين ، والمدافع عنهم في ذلك الجيوش البريطانية والحرب الانكليزية التي طالما اذيع عنها انها اسلحة لا تسخر الا للحق ولا تستعمل الا في سبيل القضاء على الباطل والدفاع عن الضعاف والمساكين والمظلومين ، فكانت الحقائق الاكيدة الثابتة على العكس من ذلك ، فقد جاءت مبرهنة ان تلك الاسلحة لا تستعمل ولا تسخر الا في سبيل المصالح البريطانية وفي سبيل الطغمت الاستعمارية الرأسمالية .  
وهكذا تكسون إنكلترا قد سجلت عليها مظلمة تاريخية فاضحة منكرة ستبقى تلو الاجيال لطلخة ذل ووصمة عار في جبين أبناءها من بعدها . . . .

- ٢ -

### بواعث الوطن القومي وتفسيره

ان مصدر الوطن القومي او الصهيونية السياسية يرتكز على أسس باطلة غير مستقلة للنشأة . فالوطن اليهودي هو رد فعل للحصومة اللاسامية التي اضطرت نازها ضد اليهود في اوووبا الشرقية ، ولعقيدة اليهود بان الالمهم ومتابعهم لن تروا وتنتهي طالما هم يؤلفون اقلية السكان في كل بلد يسكنونها وفي كل دولة يتوطنونها ، وهم بذلك يخالفون الحقيقة الواقعة من ان تلك الوضعية الصعبة التي يتدمرون منها انما ترجع الى شذوذهم عن الشعوب التي يخاطونها وليس الى انهم يؤلفون الاقلية والعدد الضئيل من الالم التي يعيشون معها ويسكنونها .

فالوطن اليهودي لا يستند على عوامل صحيحة متينة في سبيل ازدهاره ونموه لانه يساير الحصومة اللاسامية شدة في جميع تطوراتها . فاذا اشتدت اللاسامية ضده ، اشتد هو ايضاً في نموه ، واذا خبت نار اللاسامية فترت حماسته وانطفأت روحه المعنوية فتضعف عزائمهم وتهن عن السعي المتواصل في سبيل اهدافه وغاياته . فينابيع الهجرة اليهودية على فلسطين ليست هي من تلك البلدان التي يعيش فيها اليهود بطائفة



وراحة ، انما هي من تلك البلدان التي أخذت على عاتقها تطهير أرجائها من اليهود ، فاندلعت فيها نار اللاسامية وطار شرارها مما دفع باليهود الى الهجرة منهم لانهم اصبحوا فيها لا يطمئنون على حياتهم ولا يعلمون بما يجتبه لهم القدر من الامور الجسام ، وهكذا فالمتشرداليهودي كان والحالة هذه لا يجد الراحة والطمأنينة المنشودين الا في فلسطين حيث ينزل كما يظن ويعتقد بلاداً هي بلادهم وأرضاً هي ملكهم . . . . « وكان الوطن القومي اليهودي في بدئه تجربة لا أكثر ولا اقل وذلك لضاة عدد المهاجرين اليهود الذين كانوا يأملون فلسطين ، حتى ان احد اقطاب الصهيونية صرح في سنة ١٩٢٦ بان الامل ضعيف بتغلب اليهود على العرب في العدد » (١) .

ولم تبدو بارقة من الامل لانشاء الدولة اليهودية الا عندما كثرت الهجرة اليهودية على أثر الاضطهادات التي وجهت ضد اليهود للقضاء عليهم وفنائهم في البلاد الالمانية التي كان قد استلم زمام الحكم والادارة فيها الحزب النازي . وعندما نعلم ان المانيا وبوونيا وروسيا مع بقية ذلك الجزء الشرقي من اوربا الذي كانت تحصل فيه الاضطهادات اليهودية يوجد فيه تسعة ملايين من اليهود ، اي اكثر من نصف اليهود بكاملهم ، نعلم عندئذ مبلغ تلك المهاجرة الواسعة الاطراف التي فاضت على فلسطين على أثر تلك اللاسامية التي اندلع لهيها ضد اليهود فنكلت بهم شر التنكيل .

فلولا هذه الحصومات اللاسامية التي اندلع شرارها ضد اليهود لما قيد لوطنهم القومي في فلسطين امل ازدهار ونمو وتطور وتقدم . وانه يتبين لنا ايضاً أن اليهود الموجودين في اليابان وأميركا وانكلترا وفرنسا وإيطاليا الذين باصمهم ولأجلهم قامت هذه الدول بعد الحرب الكبرى تؤيد مشروع الاستعمار اليهودي لفلسطين ، لا يبدو فيهم شيء من الاقبال والرغبة على استيطان هذا الوطن الجديد . . . . .

ولكن ما هو هذا الوطن القومي ؟ .. ما معناه ؟ .. والى اي مدى يجب ان يبلغ هذا الوطن ؟ .. ما تفسير هذا الوطن ؟ . . . . .

في سنة ١٩٢٠ ، في ٢ حزيران ، حدد هيربرت صموئيل ، المندوب السامي لفلسطين



معنى الوطن القومي اليهودي بقوله : « إن اليهود ، ذلك الشعب المشتت في جميع أنحاء العالم ، والمتجهة قلوبهم على الدوام نحو فلسطين ، يجب أن يكتبوا من إيجاد وطنهم هنا وأن بعضاً منهم يجب أن يأتوا إلى فلسطين ضمن حدود مقررة بالأرقام وبصالح السكان الحاليين حتى يساعدوا بمواردهم وجهودهم على تحسين البلاد نحو جميع السكان <sup>(١)</sup> » .

وفي سنة ١٩٢٢ ؛ في شهر حزيران ، أصدر وزير المستعمرات الانكليزية ، المستر تشرشل ، بياناً للسياسة البريطانية في فلسطين ، وقد تضمن هذا البيان التفسير التالي للوطن القومي : « لقد أعاد اليهود في القرنين الأخيرين أو الثلاثة قرون الاخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفاً ، ربعهم تقريباً مزارعون أو عملة في الارض . وهذه الطائفة إدارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وجمعية للإشراف على مدارسها ورئاسة ربانيين ومجلس رباني منتخب لإدارة شؤونها الدينية ، وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كاعتها الوطنية ولها صحف عبرية تفني بجاراتها وهي تتبع غطاءً تهديبياً عيها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية . . . فلو سأل سائل عن معنى تسمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لا يمكن الرد عليه بانها لا تعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين إجمالاً ، بل زيادة نحو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية ، ولكي يكون للطائفة اليهودية أملاً في التقدم الحر ويفسح للشعب اليهودي مجال كاف لإظهار مقدرته كان من الضروري أن يعلم ان وجوده في فلسطين هو حق وليس منة ، وذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بانسه يستند الى صلة تاريخية قديمة <sup>(٢)</sup> »

ففي هذا البيان التشرشلي يجب الانتباه الى نقطتين مهمتين ، وبما يجدر ذكره ان هذا البيان ما أعطي الا لتطمين العرب وتأمينهم على مصيرهم في فلسطين على أثر

(١) تقرير بيل . ص ٠ . ٢٥٢

(٢) الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ص ٢٥ - ٢٩



الاضطرابات التي عمت البلاد في ذلك الوقت ، ولكن السياسة البريطانية كعادتها  
كان الغموض هدفها والابهام قصدها في هذا البيان الذي أصدرته .

ففي النقطة الاولى التي اراد بها السيد تشرشل . . . تأمين العرب على مصيرهم نجد  
ان تنمية الطائفة اليهودية تظل قائمة في فلسطين الى ان تصبح هذه الطائفة مركزاً يكون  
فيه للشعب اليهودي برمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . فهذه كلمات  
غامضة مسترة بألف ستار وستار ، واقوال مبهمه تحجب بين طياتها الف معنى ومعنى ؟  
فلا يفهم ما المراد منها او المقصود بها . . . . فمتى يا ترى يكون ذلك الوقت الذي به  
يكتفي اليهود بما احرزوه من مقام في فلسطين ؟ . . . ومتى تكون تلك الطائفة في  
فلسطين مبعث فخر وعظمة لكل يهودي في العالم ؟ . . . وهل يكتفي اليهود يا ترى  
بجزء من فلسطين او فلسطين كلها لكي يضمنوا ذلك الفخر؟ . . . وهل يا ترى يقرون  
بذلك الفخر قبل ان تصبح فلسطين برمتها مع شرق الاردن بكاملها تحت سيطرتهم  
وتفوذهم كما صرحوا مراراً بأهدافهم ومقاصدهم ؟ ومن هو باترى صاحب الشأن الذي  
يعلن ان فلسطين قد بلغت المركز الذي يؤهلها لذلك الفخر؟ . . . . اهو الحكومة  
البريطانية ؟ ام الصهيونية العالمية ، ام جمعية الامم ، ام يا ترى عرب فلسطين ؟ . . .  
فهذا مما لا يعلمه الا الله والسيد تشرشل . . .

والنقطة الثانية التي يجب الانتباه التام اليها في هذا البيان هي ان الاعتراف بحق  
اليهود بصلتهم التاريخية بفلسطين وضمان ذلك ضماناً دولياً كان لسبب واحد وهدف  
واحد لا غير وهو : صالح اليهود ، لان تقدمهم ورفقيهم وافساح المجال لهم لاطهار  
مقدرتهم وتفوقهم كان يتطلب ضرورة مثل هذا التصريح الذي يقول بوجود اليهود في  
فلسطين كحق وليس كمنة . اذن فالذي يستنتج من هذا التصريح التشرشلي هو انه ليس  
اليهود حق في فلسطين وانما ذلك التصريح بحقهم اعلن لغاية واحدة وهي افهام اليهود  
بانهم ان عملوا وجدوا واجتهدوا في سبيل رقي فلسطين فانهم يعملون في بلاد هي بلادهم ،  
فيرداد نشاطهم ويجتهدون فيبذلون كل ما اوتوا من قوة وجهد في سبيل انشاء المملكة  
الجديدة . ومن الوجهة الثانية يجب ملاحظة ما يكون لهذا الاعتراف بحق اليهود بفلسطين  
من التأثير العظيم الفعال في موقف ونفوس هؤلاء المهاجرين الذين انتقلوا من عيشة الذل



والعبودية التي كانوا يعيشونها خارج فلسطين الى تلك العيشة الحرة التي اخذوا يتمتعون بها ، مما يهيج عواطفهم ويستفز شعورهم الى درجة قصوى يبيتون معها ثلثين بجمرة الوطن القومي والعودة الى فلسطين التي يأتونها وهم حاسبين ان هذه البلاد هي بلادهم وان العرب الذين يقطنونها دخلاء عليها غرباء عنها محتلسين حقهم فيها .

— ٣ —

### — هدف الصهيونية —

ما وضعت الحرب الماضية اوزارها وأعلن وعد بلفور ، حتى انكشف النقاب عن المطامع الصهيونية ، وأخذ الزعماء اليهود يهللون فرحاً بقرب الرجوع الى البلاد التي طالما حاموا بها ، والى الارض التي طالما تمسقوها وارادوها . أطلقوا لالستهم العنان بأهدافهم ومقاصدهم الغاشمة ، صرخوا من على المنابر التي اعتلواها وعلى صفحات الجرائد التي نشروها وبخطبهم اللاسلكية التي اذاعوها بكل وقاحة ان الهدف الذي تسعى اليه الصهيونية والذي لا ترضى عنه بديلاً هو اقامة دولة يهودية على انقاض الشعب العربي الفلسطيني وجعل فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية . فكانت الجمعيات والفرق والاحزاب التي اسسوها ، والطرق والحلطات الواسعة التي وضعوها وتلك الدعاية التي قاموا بها ونشروها وتلك المستعمرات اليهودية التي اسسوها وتلك الخطب والتصريحات والمقالات التي اعلنوها البرهان القاطع والحجة البينة الظاهرة على ما تضمنه الصهيونية من شر للعرب وكيد للعروبة .

والاهداف الصهيونية بعيدة المرمى والمدى ؛ فقد كتب نورمن بنتويز يقول : « لا حاجة لان تكون فلسطين المستقبلية محدودة بحدودنا التاريخية . ففي امكان المدنية اليهودية الامتداد على جميع البلاد التي وعدوا بها في التوراة ، من البحر الابيض المتوسط حتى الفرات ، ومن لبنان حتى نهر مصر ، وهذه هي البلاد التي اعطيت للشعب المختار » (١) . وقد صرح ايضاً ونجم ريبيل ، قائد حركة « السير الى فلسطين »

(١) الدكتور هيبكل : ص : ١٩٣



ورمزها « فلسطين اليهودية » : « اننا لا نعين الان حدود اسرائيل ، وهذه الحدود تكون تلك التي نقدر على الوصول اليها <sup>(١)</sup> »

ولا يطمع الصهيونيون باذشاء مملكتهم اليهودية في بر الشام وقسم من العراق فقط ، بل هم يطمحون الى أبعد من ذلك بكثير ، هم يطمحون الى استعمار الشرق العربي استعماراً اقتصادياً كلياً يجعله مطية سهلة هينة لمطامعهم وأهوائهم ، فيقضون بذلك على حرية واستقلال ابناءه العرب لأن كل شعب لا يستقل استقلالاً اقتصادياً ولا يبتي حياته على اساس اقتصادي متين فليس له ان يني نفسه باستقلال سياسي قوي ، فهم لا يريدون فلسطين العربية وحدها ، بل يريدون الاستيلاء على البلاد العربية باجمعها ؛

فيسيطرون على قسم منها سيطرة سياسية كلية ، ويستولون على الباقي منها استيلاءً اقتصادياً .

اما الخطوة الاولى التي يسعى ابناء الصهيونية الى تطبيقها ، فهي استيلاؤهم الكلي على فلسطين ، وجعل هذه البلاد بكاملها يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية . ففي مؤتمر باريس المنعقد في سنة ١٩١٩ أوضح اليهود فكرتهم الاستعمارية بطاليمهم الآتية :

١ - ان تعترف دول الحلفاء بما لليهود من حق تاريخي في فلسطين وبما لهم من حق اكيد في تأسيس وطنهم القومي .

٢ - ان تكون فلسطين في وضعية من الاحوال الاقتصادية والادارية والسياسية يمكن معها إنشاء الوطن القومي اليهودي ، مما يجعل بعدئذ من الممكن تأسيس دولة يهودية مستقلة ، ولكن من دون ان تحدث هذه العملية اي ضرر بما يتمتع به اليهود من حقوق في البلاد الاخرى .

٣ - ان تتعاون الحكومة فيما يتعلق بالهجرة اليهودية مع مجلس يهودي خاص يعمل باسم يهود العالم أجمع <sup>(٢)</sup> »

(١) . مورتغ بوست ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

(٢) ( الارض المقدسة تحت الانتداب : الجزء الاول : ٣٥٦ .



وإن كان اليهود لم يصرحوا بمطامعهم الاستعمارية بجميع بر الشام وشمالي العراق في ذلك الوقت ، فذلك لحوفهم من استئثار العالم العربي والعالم الاسلامي وهم في بدء عملهم وفي أول طويقتهم ، ولكنهم لم يخفوا رغبتهم الجارحة في جعل فلسطين بلداً يهودية في كل شيء ، بلداً تكون خاصة الشعب اليهودي .

وقد صرح الصهيونيون « ان اليهود يسعون بفارغ الصبر لاعادة دولتهم اليهودية المندثرة فيقيمون هيكل سليمان ويعيدون عرش داود . وأن اليهود يسعون لاقامة العبادة في هيكل سليمان الذي يجب ان يشاد في مكان الجامع الاقصى وأن إنشاء الدولة اليهودية يجب ان يكون في البلاد الفلسطينية بكاملها (١) » .

وقد صرح السير الفرد موند في مقال له : « أن اليوم الذي تتمكن من اعادة بناء هيكل سليمان أصبح قريباً ، وانني سأخصص ما بقي لي في الحياة لتشييد هذا الهيكل المنشود في مكان المسجد الاقصى (٢) » . وهم يريدون باستيلائهم على الاماكن المقدسة أن يقضوا على كل أثر من آثار المدينة العربية في فلسطين فلا يبقى بذلك للعرب اقل علامة مادية أو روحية تربطهم بفلسطين التي تصبح بقلبها وقالها ملك اليهود الخاص . وقد يظن بعض الناس ان اليهود المعتدلين هم اقل تطرفاً وطمعاً من اليهود المتطرفين ولكن الامر على غير ذلك ، فكلا الفريقين يسعى لتحويل فلسطين الى دولة يهودية ومملكة اسرائيلية ، وكل ما في الامر أنها اختلفا في الطريق المؤدية الى ذلك ، فان المعتدلين من الصهيونيين ليسوا اقل تطرفاً بتصورهم لغايتهم القصوى من المتطرفين انفسهم اذ ان كليهما يتوقان الى ايجاد دولة يهودية في فلسطين (٣) .

وعندما جاءت لجنة هايكرفت للبحث في اسباب الاضطرابات التي وقعت في فلسطين عام ١٩٢٠ ، صرح الدكتور ايدر ، رئيس اللجنة الصهيونية امامها : « بأنه ليس من العقول والممكن ان يكون في فلسطين ووطنان ، وانما يجب ان يكون هناك وطن واحد لا غير ، وهو الوطن اليهودي ، وان لا يكون شيء من تعادل الحقوق

(١) القضية العربية الفلسطينية . ص : ١٨ : الدكتور كنعان

(٢) القضية العربية الفلسطينية . ص : ١٨ : الدكتور كنعان

وتوبالستين : ١٠ كانون الاول سنة ١٩٢٦



والمساواة بين العرب واليهود ، بل يجب ان تسود وتسيطر سيادة اليهود حالما يكون عددهم قد ازداد الى درجة كافية (١) .

وقد قالت بعض الصحف اليهودية « انه يوجد عند اليهود الالوف الكثيرة من الشبان الاقوياء المتفنين باساليب الحرب التي يتقونها كما يتقنها البريطانيون ، وهم لا يطلبون اكثر من السماح لهم بتأليف فرق عسكرية تقوم بمهمة الدفاع عن كياناتهم وقضيتهم فيوفرون على العساكر البريطانية مؤونة الدفاع عنهم وخسارة الاموال الارواح (٢) .

وهكذا يرى القارىء ان اليهود يريدون تأليف جيش يهودى ليكون الدعامة الكبرى لوطنهم اليهودي وحجر الزاوية لبنينهم القومي ، ولكن عندما يعلم القاريء ان هؤلاء «الشبان الاقوياء» كانوا اذا وجدوا بطريق المصادفة في بعض المعارك التي كانت تدور بين العرب والانكليز في اثناء الثورة الاخيرة يمتبشون في بعض الخنادق او وراء الصخور فلا يأتون بأقل حركة وهم يرتجفون من اعلى رؤوسهم الى اخص اقدامهم خوفاً وفرعاً ، يعلم مقدار الفائدة ومبلغ الدفاع من جيش يكون قوامه هؤلاء الشبان الاقوياء

وزاد اليهود فاسترسلوا في غوايتهم واخذوا ينعتون العرب ويصفونهم بالكفار وياصقون بهم من التهم والمعاييب الشنيء الوافر الكثير ، واليك ما قاله الكاتب اليهودي «شالوم آش» في خطبة أذاعها من محطة الاذاعة الفلسطينية : اني سعيد بأن ارى نفسي مرة ثانية في هذه البلاد المقدسة التي اسير فيها كالحالم ، والتي اصبحت جنة تسيير من تحتها الانهار بعد ما كانت مجرداء مهمله . فكل امة جاءت الى هذه البلاد كانت تحمل سيفاً وترساً ، وكل الكفار الذين جاؤوا اليها هدهوا ما بناه الاوائل . . . فيا اخي العربي تمعن وتبصر فيا قاله هذا اليهودي ، هذا النكرة الصهيوني الزنيم الوقح من نعتة العرب بالكفار الهدامين لكل مدينة وحضارة فتنظر نظر العين وتلمس لمس اليد وتتأكد كل التأكيد من سؤنية الحكومة التي تسمح بمثل هذه الاقوال تراعى بتشرده من متشردي اليهود ضد بني قومك الاعارب الكرام ، وهي التي اخذت على عاتقها ان توزع العدل وتنشر المساواة وتجلب الخير العميم بميزان من عدم التحيز والمحابة ، فتعلم يا اخي العربي

(١) تقرير هايكرت

(٢) عن جريدة الديلي اكسبرس



ما تضمنه هذه السياسة من شرور للعرب ومكائد للعروبة .  
والآنكى من هذا، ان السياسة التي سمحت بمثل هذه الاقوال تنفت ضد العرب قد  
وضعت على نقودها وطوابعها الرسمية اسم ارض اسرائيل بدلا من اسم فلسطين ،  
والاشد نكابة واعظم مرارة والمآل انها سمحت لهؤلاء اليهود ان ينشروا صوراً للحرم  
الشريف ترفرف عليه الاعلام الصهيونية والتاج اليهودي مكان الهلال فوق الصخرة  
المقدسة .

وان شئت يا اخي العربي زيادة من اقوال اليهود التي تظهر بوضوح طمع هؤلاء  
المتشردين المنبوذين في بلادنا العربية المحبوبة فاليك بعضاً منها :  
فقد قال ليونارد شتاين « ان جميع اليهود قد فهموا وعد بلفور بأنه عبارة عن  
تحرير فلسطين والاعتراف بأنها وطن اسرائيلي <sup>(١)</sup> » .

وصرح هاري ساكر ، رئيس اللجنة الصهيونية التنفيذية : « اني اقول ان الامر  
الذي يهمننا هو انشاء الوطن القومي للشعب اليهودي ، وان تكون هناك ، كما ذكرت  
سابقاً مهاجرة غير مقيدة بأية قيود اصطناعية ، بل اقول صراحة اننا نأمل ان يسفر هذا  
التدرج الطبيعي عن ايجاد اكثرية يهودية في البلاد <sup>(٢)</sup> » .

وقد قال الدكتور ويزمن انه « لا يجوز ان يفهم ان وعد بلفور يعني ان هجرة اليهود الى  
فلسطين يجب ان تنقيد بعدد العرب ولا تريد عليه ، فالقصد من انشاء وطن قومي  
 لليهود هو تمكين كل يهودي من العودة الى فلسطين <sup>(٣)</sup> كذا . . . » .

وقد قال دعاة رأس المال القومي اليهودي : « ان غاية الطلائع اليهودية هي ان  
تهيء مجالاً للآلاف والملايين التي في الخارج <sup>(٤)</sup> » .

واقوال الصهيونيين بهذا الصدد كثيرة عظيمة ، وهم دائماً يرددون قائلين : « انه يجب  
على العرب ان يهدموا خيامهم ويعودوا الى الصحراء ، المكان الذي اتوا منه <sup>(٥)</sup> » .

(١) من بيان الصهيونية في الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ .

(٢) تقرير شو : ص : ١٤٢

(٣) نشرات الوكالة اليهودية : رقم ١ ، ص : ٣٠

(٤) تقرير بيل : ص : ٦٩

القضية العربية الفلسطينية : كنعان : ص : ١٨



هذه هي يا أخي العربي بعض الاقوال والمطامع الصهيونية في بلادنا العربية الفلسطينية ، وهي قليل من كثير . وللاستيلاء على فلسطين يتمشى اليهود كما شرحنا في الفصول السابقة على خطة ترمي :

« أولاً - الى الاستيلاء على الاراضي الصالحة للزراعة . وقد صرح المستر كزنريك : « اننا في حاجة الى خمسة ملايين دونماً من الاراضي على الاقل ، كما نؤمن على انشاء الوطن القومي <sup>(١)</sup> » .

ومتى علم القاري ان الاراضي الفلسطينية التي تصلح للزراعة تبلغ ستة ملايين ونصف مليون دونماً ، يعلم اكيراً ان هدف الصهيونية هو استملاك ما عند العرب من اراضي لاخراجهم من بلادهم وطردهم من وطنهم .

( ثانياً ) : سيادة الكرامة الصهيونية على فلسطين بواسطة المهاجرة الواسعة التي تمكن اليهود من إيجاد اكثرية يهودية في البلاد فيستطيعوا بذلك تحت ستار الديمقراطية وظل مبدأ الاكثرية من صعب البلاد بصيغة يهودية بجمته فيقضون بذلك على مكانة العرب فيها ويسلبونهم كل حق طبيعي يتمتعون فيه .

( ثالثاً ) - . . قتل الاقتصاديات العربية ، بغية القضاء على نهضة العرب القومية وحركتهم الوطنية التحريرية التوحيدية . وهم لذلك يستعملون طرقاً شتى وأساليب مختلفة قد ذكرنا البعض منها في فصل سابق من هذا الكتاب .

( رابعاً ) - استعمال ما لهم من نفوذ في الدوائر السياسية الانكليزية للقضاء على كل رقي سياسي او اداري من تجاه العرب حتى لا يعرفوا مساعيهم الاستثنائية ويجولون دون مقاصدهم الاستعمارية . ويعتقد اليهود « وهم في اعتقادهم على حق » انهم متى توصلوا الى تأمين هذا المنهاج الرباعي من برنامجهم السياسي فسوف يقضون على مركز العرب ومكانتهم في فلسطين فلا يبقى لهم الا الرحيل والجلاء عن الديار والاطوان . ولكي يكون ذلك سهلاً هيناً عليهم فقد اخذوا بابتداء الاحتلال يطالبون الحكومة المنتدبة بالتصديق على ما يأتي :

(١) تسريح قوة حدود شرق الاردن العربية :



(٢) تحويل اللجنة التنفيذية حق التصرف بشهادات الهجرة التي تمنحها حكومة فلسطين ، تصرفاً مطلقاً لا يقف في وجهه عائق . وذلك ليتوصلوا الى ايجاد الاكثوية اليهودية بسرعة وبدون ابطاء .

(٣) تشكيل وحدات عسكرية يهودية تنضم الى الجيش البريطاني وتكون رهن اشارة الدولة المنتدبة ، بشرط أن يصرف عليها من الخزينة الفلسطينية .

٤ - إعادة تنظيم قوة البوليس الفلسطيني على ان تكون فصائل البوليس في الجبال التي يقطنها العرب واليهود بالاشتراك مؤلفة من اليهود فقط .

٥ - سحب كل سلاح من أيدي العرب . حتى ان الحكومة أصدرت قوانين صارمة ضد كل عربي يحمل ولو سكيناً .

٦ - السماح لليهود بحمل السلاح ، ومنع العرب من حمله . (١)

وبما يؤسف له أن اليهود قد توصلوا إلى تطبيق الاكثوية من هذه البنود من زمن بعيد . واليك بعض ما قالته جريدة يهودية شهيرة في هذا الصدد : « إن الحل المنطقي الوحيد للمشكلة الفلسطينية هو إعطاء اليهود سلطة تامة لكي يحولوا فلسطين ويجعلوها يهودية كما ان إنكلترا انكليزية وكندا كندية ، فهذا هو التفسير الوحيد الذي لا ثاني له للوطن القومي اليهودي (٢) »

وايس هذا بالقول الوحيد ، فاقول اليهود في هذه الزاحية كما اوردنا سابقاً عديدة واليك علاوة عنها ، ما قاله زانكويل : « ليس على العرب إلا ان يقوضوا خيامهم ويهدموها ويرجعون إلى صحرائهم ، المكان الذي جاؤوا منه (٣) » . وقال آخر : « ما على المساهين الا ان يرحلوا إلى أرض غير هذه الارض » . وقد شرح جابوتنسكي ، زعيم اليهود الاصلاحيين ، وجهة نظر اليهود بما يتعلق بفلسطين فقال : « ان مرمى حزبه ليس سوى ايجاد دولة يهودية في فلسطين ، وذلك بتشجيع الاستعمار اليهودي تشجيعاً فعلياً ، يمكن معه من التوصل إلى ايجاد اكثوية يهودية في البلاد (٤) » .

(١) هايكرفت . ص : ٧٥

(٢) جوش كرونينكل : ١٠ ايار سنة ١٩٣٠

(٣) الدكتور كنعان . ص : ١٨

(٤) نغزبر شو . ص : ١٤٤



والمطامع اليهودية كما شرحنا لا تقف عند حد . والخطوة الثانية التي جرب اليهود الوصول اليها وتطبيقها هي وضع يدهم على شرق الأردن وفتح أبوابه للسيل الاستعماري اليهودي . وليس هذا مجرد تحمين وظن ، بل ان اليهود طالبوا بهذه البلاد العربية مراراً عديدة ، « فمسترجعوا تانسكي والاصلاحيون يطالبون الاسترسال في توسيع الوطن القومي بسرعة متزايدة وفتح أبواب شرق الأردن للمهاجرين اليهود وافساح المجال في فلسطين الكبرى هذه للملايين اليهود . وهكذا فكل البلاد تصبح حقيقة أرض اسرائيل وتنال في الوقت المناسب استقلالها كدولة يهودية <sup>(١)</sup> » وقد قال الدكتور ويومن ، زعيم الصهيونية ، بشهادته امام اللجنة الملكية أن شرق الأردن كان يجب ان تكون مفتوحة الابواب امام اليهود ، لانها كانت تؤلف جزءاً من فلسطين عندهم اوضع صك الانتداب ، ولأن فلسطين لا تكفي وحدها للتسعة ملايين من اليهود المضطهدين في أوروبا الشرقية . وهذا الادعاء بشرق الأردن قد اظهر بطلانه اللورد بيل في تقريره الذي قال فيه : « ان ادعاء اليهود بشرق الأردن باطل ، لان البلاد خارجة عن مواد صك الانتداب المتعلقة بإنشاء الوطن القومي <sup>(٢)</sup> »

هذه هي مقاصد الصهيونيين في بلادنا العربية المحبوبة ، وهذه هي بعض من اهدافهم الدنيئة التي ان يستطيعوا تنفيذها طالما يوجد عربي واحد منا يقدر ان يحمل سلاحاً فيناضل ويجاهد ، هذه هي مآزيمهم التي لن يستطيعوا الوصول اليها الا على جثث السبعين مليوناً من العرب . أما إذا كانوا مشردين منبوذين مضطهدين فليس الذنب ذنبنا وليس على ظهورنا وحسابنا ولا من كيسنا وجيبنا يجب أن يعيشوا ويقتاتوا .

- ٤ -

### — ضرر العرب الاكبر من الوطن اليهودي —

لقد كانت الاضرار التي لحقت بالعرب نتيجة لهذا الوطن اليهودي بليغة جداً وكثيرة العدد . وقد شرحنا الكثير منها في الفصول السابقة فأتينا على ذكر بعض الاضرار

(١) تقرير بيل : ص : ١٨٧

(٢) تقرير بيل : ص : ٦٠٧



الاقتصادية والادارية والاجتماعية والاخلاقية والسياسية ، وبما ان الناحية السياسية تشكل اعظم الاخطار المباشرة واشد الاضرار التي تهدد كيان العرب ، يجب علاوة على ما ذكرناه سابقاً ان ينتبه القارىء العربي « وخاصة الشباب العربي » الى نقطتين مهمتين جداً هما :

( اولاً ) - نقطة تنحصر في اخواننا عرب فلسطين وخدمهم وهي القضاء على استقلالهم السياسي ومنعهم من الحكم الذاتي وهو الضرر الاعظم فداحة والابلاغ اثرأ من كل الاضرار التي لحقت بعرب فلسطين وحاقت بهم . فقد اصبح من المعلوم والمفهوم عند جميع العرب ، القاصي منهم والداني ، انه لولا اتباع الحكومة الانكليزية مع عرب فلسطين سياسة صهيونية بجمته لكان عرب هذه البلاد ينعمون بذات الحقوق التي ينعم بها اخوانهم في سوريا والعراق ومصر ولبنان من كيان سياسي واستقلال ذاتي . فبموجب المادة العشرين والمادة الثانية والعشرين ، وبموجب المعاهدات المقطوعة بين الملك حسين والانكليز ، وبموجب مبدأ الانتداب كان يجب على الدولة المنتدبة ان كانت تراعي وتقيم اقل وزنا وحرمة للمعاهدات والواجبات والعهود والمبادئ ، ان تمنح فلسطين ان لم نقل استقلالاً تاماً ناجزاً ، فعلى الاقل استقلالاً داخلياً شاملاً وان تسعى لتزقيته حسب القدرة والمستطاع ، ولكن الوطن القومي بسياسته الصهيونية الاستعمارية الغير انسانية المسيطرة على الحكومة الانكليزية سيطرة تامة هو الحاجز الوحيد الذي يحول دون امانى عرب فلسطين ويقف حجرة عثرة في سبيل رقيهم وحرثهم وتمتعهم بحقوقهم الطبيعية الاولية . وذلك لان العرب ما زلوا يؤلفون الاكثوية الساحقة من سكان فلسطين ، واذا توصلوا الى انشاء حكومة نيابية تمثل السكان حسب عددهم فذلك يعني القضاء المعزم على الاماني الصهيونية في ايجاد اكثوية يهودية تتفوق على العرب ، واندثار آمالهم في تحويل هذه البلاد العربية الى بلاد يهودية . ولهذا فالخطة السياسية التي تتمشى عليها الصهيونية والحكومة المنتدبة في فلسطين هي عدم منح العرب اي استقلال سياسي او اداري حتى يساهلون بذلك انشاء الوطن القومي وعندما يصبح اليهود اكثوية في البلاد بفضل المهاجرة الواسعة يسمحون عندئذ بإيانشاء



الحكومة النيابية التي تكون عندئذ بأكثريتها اليهودية الملاك القاطع والقضاء النازل على كل حق للعرب بفلسطين، وكل رابطة تربطهم بهذه الديار العربية . وقد ذكرنا في الصفحات السابقة من هذا الفصل ما قالته جريدة التايمس في هذا الصدد وهو « ان الاهداف السياسية التي تنطوي عليها السياسة الصهيونية في فلسطين هي ايجاد اكثرية يهودية في هذه البلاد لتتفوق على العرب ، واكسي تسود الكفة اليهودية ، وهم في ذلك يخالفون مخالفة ظاهرة صك الانتداب ، وذلك بمساعدة الادارة البريطانية اولا ، ثم بمساعدة الجيوش البريطانية ثانياً <sup>(١)</sup> » هذا قول اعظم جريدة انكليزية في انتقاد السياسة البريطانية والاهداف الصهيونية ، فاقولك يا ايها العربي . . . وما موقفك ازاء واجبك تجاه اخواننا المعذبين في فلسطين ؟ . . .

فالوطن القومي هو السبب الوحيد في عدم انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي وفي منع العرب من كل رقي سياسي واستقلال ذاتي . وقد اثبتت التصريحات الانكليزية وتقارير الخبراء واللجان الرسمية هذه الحقيقة الاكيدة . ففي سنة ١٩٢٢ عندما ذهب الوفد العربي الى لندن على اثر الاضطرابات التي وقعت وطالبوا الحكومة البريطانية بحكومة نيابية مستقلة استقلالاً داخلها اجابهم مستر تشرشل ، وزير المستعمرات في ذلك الوقت : « ليست المسألة مسألة اعتبار الشعب الفلسطيني اقل تقدماً ورقياً من جيرانه في العراق وسوريا . . . ولكن من الواضح تماماً اننا لا نقدر ان نمنح اهالي فلسطين هذا النوع من الحكم ، لان انشاء حكومة وطنية نيابية في هذا الدور الذي تمر عليه فلسطين يحول دون تنفيذ العهد الذي اعطته الحكومة الانكليزية للشعب اليهودي <sup>(٢)</sup> » فهذا التصريح من قبل الحكومة الانكليزية هو اعظم برهان على ان الوطن القومي اليهودي هو الحائل الوحيد دون اُماني فلسطين الطبيعية من انشاء حكومة مستقلة كما حدث في بقية الاقطار العربية <sup>(٣)</sup> . » والسبب في تأخير منح الاستقلال القومي هو رغبة الحكومة البريطانية في اعطاء الوقت الكافي لليهود حتى

(١) بيل . ص . ٧٤

(٢) بيل . ص . ٧٤

(٣) التايمس : ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠



يصبغوا اكثرية وتريد قوى الصهيونية رسوخاً في البلاد<sup>(١)</sup> .

وهذه المناورات في السياسة الفلسطينية كانت واضحة جلية عند العرب في فلسطين الذين فهموا « انه لم يحل دون ادراكهم نفس الاستقلال الذي ادر كته البلدان العربية الاخرى الا الوطن القومي وادخاله في صك الانتداب<sup>(٢)</sup> » .

« فهذا الحكم الذي يطبق على فلسطين على طراز الحكم في مستعمرات التاج يستعمل خاصة على الشعوب المتأخرة تأخراً سياسياً في المناطق الاستوائية وليس على شعب اقرت دول عصبة الأمم بحضارته ومدنيته وقابليته للاستقلال والحرية . فوضعية فلسطين هذه الشاذة من وجود شعبين يتطلبان السيادة فيها هي سبب تطبيق شكل حكم مستعمرات التاج فيها<sup>(٣)</sup> » . فكانت هذه الحالة « الدافع الاساسي الى موقف العرب العدائي من الحكومة الانكليزية والسياسة الصهيونية بعبارة ان الوطن القومي يؤدي بازدياد الهجرة الى خضوعهم السياسي والاقتصادي<sup>(٤)</sup> » .

(ثانياً) اما النقطة الثانية فتهدد الوحدة العربية التي يسعى اليها العرب في كل وصقع وواد في كل محل ومكان ، والتي يناضل لاجلها ابناء العروبة في كل قطر من اقطار بلادهم العربية ، فذهب منهم الالف وعشرات الالف ضحية هذه الغاية وفي سبيل هذا الهدف . ذهب منهم الالف وعشرات الالف في العراق ومصر وتونس والجزائر وطرابلس الغرب ضحية هذه العقيدة وفدى هذا المرمى والقصد . فانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يقوم حاجزاً ابدياً ضد الوحدة العربية التي ينشدها العرب ، ففي اقامته انفصلنا النهائي عن بقية الاقطار العربية الافريقية . ففلسطين نتطة متوسطة بين هذه الاقطار ، وهي صلة الوصل بينها ، فتحويلها الى دولة يهودية يعني انقطاع طريق الاتصال بيننا وبين اخواننا في مصر وطرابلس الغرب وتونس ومراكش . فالوطن القومي اليهودي ان تحقق يكون قضاءً انازلاً مهما يقضي على آمال العرب فيحول دون وحدتهم المنشودة المبتغاة .

(١) بيل ص ٧٤ .

(٢) بيل ص ٧٤ .

(٣) بيل ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٤) بيل ص ١٦٠ .



### فيما اخي العربي :-

انني اناديك حينما كنت و أنى تزلت وحللت ، انني اناديك يا اخي ، يا عربي الجزيرة  
والعراق ، يا عربي مصر وتونس ، يا عربي لبنان والجزائر ، يا عربي سوريا والحجاز  
وطرابلس الغرب ، يا عربي العراق ومراكش واليمن . . . انني اناديك يا اخي الى  
واجبك الاول الرئيسي ، انني اناديك الى التضال المستميت في سبيل وحدتك  
التي يتوقف نجاحها وفوزها على فشل تجربة الوطن القومي اليهودي وتطهير بلادك من  
الميكروب الصهيوني ، انني اناديك الى مقاومة مدفع ورشاش هذه السياسة  
الصهيونية ، ولو بدمك وروحك ، بشحمك ولحمك لكي تؤمن نجاتك ووحدتك  
فتكون من القوم الخالدين ، انني اناديك يا اخي ان تكون على كامل الاستعداد  
والتأهب لتأييد حقلك بالقوة ان اراد الاستعمار ارجاع عنقته باانشاء مملكة صهيونية في  
بلادك العربية الفلسطينية .

فهذه الوحدة يا اخي يجب ان تكون امنيتنا في الحياة ومثلنا الاعلى ، يجب ان  
نكرس لها وجودنا وجودنا وراحتنا ان كنا نزيد البقاء ونأبى الانقراض والفتناء .  
فهذه الوحدة التي ذهب ضحيتها الالوف وعشرات الالوف من اخواننا عرب كل  
قطر من الاقطار العربية يجب ان تكون القصد الذي نستهدفه في نضالنا وجهادنا .  
هذه الوحدة التي ايدها اخواننا في كل قطر بدماء هم وارواحهم يجب ان نؤيدها بدماءنا  
وارواحنا يا اخي ان كنا من اهل الكرامة ، ان كنا من اهل الشرف والشهامة لا  
لا من اهل الذل والهوان .

فالوحدة ، بعضها ومجدها ، بعضتها ونبلها ، بسعادتها وهناءها تدعوك  
بعيون باكية وجروح بليغة نازفة وقلوب وافئدة دامية ، فاليتها سر يا اخي مسرعاً قلبها  
وبدماءك حافظ عليها واحمها .



## الفصل الثاني

### — حل القضية الفلسطينية ومصالحة بريطانيا —

منذ ابتداءها والقضية الفلسطينية تحتل الجهد الأكبر من نضال العرب السياسي وتشغل محلاً عظيماً في السياسة الانكليزية وتسير جهود الصهيونية، وهذه الجهات الثلاثة ليست الوحيدة التي تهتم بحل هذه القضية، فهناك أمم أخرى عديدة تهتم بها. فالقضية الفلسطينية أصبحت قضية عالمية. ومن ضمن الشعوب التي تهتم بحل هذه القضية الشعوب الاسلامية التي اظهرت في كل فرصة ومناسبة تأييدها التام لوجهة نظر العرب في حل هذه القضية وأعلنت عداها الشديد في ساحات عديدة للسياسة الصهيونية الفلسطينية.

وقد يظن البعض ان هذه المشكلة معقدة ومعقدة متشابكة الاطراف يصعب تدليل صوابها ويشق حلها. فالقضية الفلسطينية هي كذلك ان نوط حلها بالمدفوع وال عاطفة الاستثمارية والانانية الاستعمارية الغير انسانية. أما من الوجة الحقوقية، من وجهة العدل والانصاف، من وجهة الحق والعقل والمنطق، فحل القضية الفلسطينية شي واضح لا يتطلب نبوغاً وعبقورية وحنكة سياسية.

وحل القضية الفلسطينية من الوجة القانونية الشرعية لا يتضارب مع مصالح بريطانيا بل بالعكس هو في مصلحة بريطانيا.

فالسياسة الصهيونية الفلسطينية تدفع من وجهتين، وجهة يهودية ووجهة انكليزية ولكل وجهة من هاتين الوجهتين غايات ومقاصد تريد الوصول اليها وتطبيقها. فالاهداف السياسة التي يرمي اليها اليهود بعيدة المرمى والهدف وقد ذكرنا شيئاً منها فيما سبق وهذه الاهداف الصهيونية السياسية تستهدف ثلاث مراحل ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - القضاء على الكيان العربي في فلسطين وتحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى

بلاد يهودية كما أن انكلترا انكليزية وكندا كندية. وهذه هي المرحلة الاولى.

٢ - امتداد السيطرة اليهودية على شرق الاردن وتحويل هذه البلاد ايضاً من بلاد



عربية الى بلاد يهودية ، وهذه المرحلة الثانية .

٣- اخضاع القسم الجنوبي من العراق ومن لبنان لمملكتهم الاسرائيلية لكي يتم بذلك ما وعدوا به في توراتهم من امتداد مدنيّتهم من البحر المتوسط حتى الفرات ومن لبنان حتى نهر مصر . وهذه هي المرحلة الثالثة .

هذه هي الأهداف الصهيونية السياسية . اما الاهداف الاقتصادية الصهيونية فهي في السيطرة على البلاد العربية سيطرة اقتصادية شاملة يقبضون بها على هذه البلاد من مخنقها فلا يدعونها تتنفس الا برضائهم وبذن منهم ، وقد شرحنا ذلك في فصل سابق .

هذه هي اهداف الوجهة الاولى أي الوجهة لليهودية ، أما اهداف الوجهة الثانية واعني بها الوجهة الانكليزية فهي نوعاً ما مبهمة .

ولكن من يدرس هذه القضية درساً وافياً ويطلع اطلاعاً تاماً على مجرى السياسة الانكليزية طيلة ٢٥ عاماً تجاه هذه المشكلة يتبين بوضوح أن الحكومة المنتدبة كانت تستهدف غاية واحدة لا غير وهي تضارب المصالح العربية اليهودية لكي تبقى هي في فلسطين . اما كيفية بقاء هذا التضارب بالمصالح وعدم زواله فتتخصّر في ثلاثة حلول وهي :

١ - تجزئة فلسطين الى قسمين ، قسم يسكنه اليهود تحت ادارة حكومة يهودية وقسم يسكنه العرب تحت ادارة حكومة عربية ، اي الجادوطنين ، موطن عربي ووطن يهودي ، وتكون هاتان الحكومتان تحت انتداب الدولة الانكليزية . وبهذه الطريقة تبقى انكلترا في البلاد الى الابد كحكومة منتدبة لانه يستحيل ان يكون في فلسطين دولتان كل واحدة منهما في قسم ، فلسطين لا تتسع الا للشعب واحد وشعب واحد فقط .

٢ - ان تسيّر على سياسة تجعل هناك توازناً دائماً بين القوى العربية والقوى اليهودية بطريقة لا تريد معها احدى هاتين القوتين على الاخرى ، ويبقى الشعبان تابعان لحكومة واحدة هي حكومتها .

٣ - تحويل فلسطين بكاملها الى دولة يهودية ، وتبقى انكلترا في البلاد



كحكومة منتدبة . وذلك لان هذه الدولة لن تقدر على المحافظة على كيانها بدون الاستناد على ساعد حكومة اجنبية .

هذه هي الطرق الثلاث التي تستطيع بها انكلترا ان تعمل على تضارب المصالح العربية - اليهودية ، والتي كانت الطريق الثانية فيها هي الطريق التي سلكتها وتسلكها الى الآن في البلاد الفلسطينية . وهنا تجب الملاحظة ان سياسة تضارب المصالح هذه ليست من الحكمة في شيء . لانها تؤدي اخيراً الى استياء وتذمر الشعبين من الحكومة المنتدبة فيترصد كل واحد منهما فرصة سانحة للاتفاق مع دولة اخرى لتنفيذ امانيه لينقض على الحكومة المنتدبة وقد حصل شيء من هذا في هذه الحرب من كلا العرب واليهود .

والآن ننظر الى مصلحة انكلترا لئلا نرى ان كانت في هذه الاهداف والحلول ، او هي يا ترى في الحل الذي طالب به العرب فثاروا ثورتهم الكبرى لاجله ، وهو اقامة حكومة وطنية ينتخبها كافة السكان من عرب ويهود على اساس ديمقراطي حق . . . . فاهداف اليهود في هذه البلاد يتعارض على خط مستقيم مع المصلحة البريطانية . فانشاء هذه الدولة اليهودية يهدد المصلحة البريطانية بدلا من ان يؤمنها ، ويجعلها في خطر دائم بدلا من ان يجعلها في مأمن دائم وذلك يعود للاسباب التالية :

١ - فالشعب اليهودي قد برهن في كل ادوار التاريخية ، على انه شعب لا يصادق وعلى انه ليس من اهل الوفاء وعرفان الجميل . وهذا عدا عن ان المصلحة السياسية هي التي تسيطر سياسة كل دولة من الدول في العالم ، وعلى انه ليس ممن سياسيي يقدر ان يؤكد ان المصلحة اليهودية ستكون بالاتفاق مع بريطانيا على خط مستقيم . فالسماح لليهود بانشاء هذه الدولة التي يريدونها يهدد طريق الهند ومصالح بريطانيا في الشرق بشر مستطير .

٢ - ان زعامة اليهود قد افلتت من بريطانيا فاصبحت بيد اميركا . فكل الدلائل والظواهر تدل على هذه الحقيقة . فتكون والحالة هذه مناصرة بريطانيا السلمية او الايجابية العملية لفكرة انشاء هذه الدولة ، ليست من الحكمة في شيء ، فلا تجني من وراءها غير غضب العالم العربي والعالم الاسلامي وعداوتها .



٣ - ان مركز بريطانيا في الشرق يرتكز على صداقة العرب والمسلمين . وقد برهنت الحوادث السياسية والاحداث على هذه الحقيقة فأثبتتها بوضوح ما بعده مسن ووضوح . فان هي ناصرت الدولة اليهودية تخسر هذه الصداقة التي بدونها يصبح مركزها مهدداً في كل آونة واخرى في البلاد الشرقية ، فيزول من بين ربوعها وجنابها الغنية . . . . . ولتذكر بريطانيا انه عندما اكتسح موسوليني بلاد الحبشة كان اول من « طبل » و« زمر » له وعمل على استجداء عطفه وصداقته هم اليهود . . . . . اصداقواها . . . . .

والآن وقد ظهر ان مصلحة بريطانيا ليست في تأييد هذه الاهداف اليهودية بل في مقاومتها ومانصرة مطالب العرب ، نأقي الى الاهداف الانكليزية التي تنحصر في سياسة تضارب المصالح العربية - اليهودية ، فهل ياترى المصلحة البريطانية في اتباع هذه السياسة ام هي ياترى في التخاض منها ونبذها ؟ . . . . .

ولبيان ذلك نأخذ الحل الاول الذي يرمي الى دوام تضارب المصالح عن طريق تقسيم فلسطين ، فخطأ هذا الحل لا يحتاج الى تفصيل وايضاح ، ويكفي للدلالة على ذلك ان بريطانيا عندما اعلنت هذا المشروع التقسيمي في عام ١٩٣٦ لم يقبل به الا العرب الذين اعلموا بمقاومتهم له بمجد السيف ، ولا اليهود الذين احتجوا عليه بشدة وعنف . لم يقبل به العرب لانهم لا يتنازلون عن شبر واحد في فلسطين لاقامة دولة يهودية فيه ، ولم يرض به اليهود لان غاياتهم واهدافهم ابعد من ذلك بكثير .

اما من جهة الحل الثاني الذي يقضي بتوازن القوى العربية والقوى اليهودية لكي تبقى الحكومة المنتدبة في البلاد ، هذا الحل الذي لا تزال السياسة اللندنية الى الآن سائرة عليه ، فلا ادل على خطأه وسوء نتيجته من تلك الثورات المتواصلة والاضطرابات المتتابعة التي كانت تحتاح فلسطين من وقت الى آخر وتبرهن بالحجج الدامغة على ان هذه السياسة هي خرقاء بلهاء .

اما الحل الثالث من هذه السياسة التي قواءها تضارب المصالح العربية - اليهودية واعني به تحويل فلسطين الى دولة يهودية تكون مهددة في كل فترة من الدول العربية المجاورة لكي تبقى انكلترا منتدبة عليها هو حل اظهرنا عدم صلاحه فيما تقدم مسن



و خلاصة القول ، فان هذه السياسة التي تبغي حياتها من تضارب المصالح العربية - اليهودية بقيمة بقاء الدولة البريطانية في البلاد هي سياسة جوفاء ، سياسة مغلوطة ليس فيها من الحكمة والمنطق الصحيح اقل شيء . فقد ادت الى استياء ، وتدمير كلا الشعبين منها . فالعرب غضبوا وحنقوا لانهم يريدون ان تبقى فلسطين عربية فلا تزل عروبتها والصهيونية تدمرت لانها تريد تحويل البلاد بسرعة الى بلاد يهودية .

وهكذا يرى القاريء ان الحل واضح جلي ولا سبيل اليه الا بالرجوع الى الحق والمنطق والعقل ولا وصول اليه الا بالوضوح للانصاف والعدل والحكم السليم . فلسطين بلاد عربية يسكنها قسم من الشعب العربي منذ مئات ومئات الاجيال والسنين ، وكان يؤلف ٩٣ بالمئة من مجموع السكان عند ابتداء احتلال الانكليز . وهذا الشعب اظهر بنضاله المستميت طيلة ٢٥ سنة انه ان يتخلى عن هذه البلاد الا عندما يفنى عن بكرة ابيه ، ولا يقتصر الامر على عرب فلسطين فقط ، بل يتعداهم الى اخوانهم في العالم العربي بكامله الذي ، حسب قول لجنة بيل ، اوشك صبره ان ينفد ، والى العالم الاسلامي باجمعه الذي هو على اتم استعداد لمقاومة ومناوئة كل سياسة استعمارية في فلسطين .

والآن لندع موقتا وجهة نظر العرب التي لا تعترف بتاتا بوطن قومي لليهود في فلسطين جانبا . ولننظر الى الوطن القومي الذي اعلنته انكلترا لثرى ان كان قد تم انشاؤه ام لم يتم . فتصريح بلفور وصك الانتداب قلا بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وقد فسرت حكومة لندن هذا القول في عام ١٩٢٢ «بان عبارات التصريح المنوه عنه لا تشير الى تحويل فلسطين بكاملها وطناً قومياً لليهود ، وانما تعني ان وطناً كهذا يؤسس في فلسطين » . وهكذا يظهر ان الوطن اليهودي محدود حسب نص التصريح وصك الانتداب وروحهما . وشيء طبيعي انه متى وصل الى الحد المعين يكون قد تم انشاؤه وعندئذ يجب ان يقف فلا يتجاوز هذا الحد ، لانه ان تجاوز



هذا الحد الذي اعلنه التصريح ونص عليه صك الانتداب تتحول فلسطين بكاملها الى وطن قومي لليهود ، بدلا من ان يكون الوطن اليهودي في فلسطين .

وهنا يجب أن نعلم اذا كان الوطن اليهودي في فلسطين قد تم انشاؤه بموجب التصريح وصك الانتداب أم لا . فطبيعة الحال توجب أن يكون في فلسطين حداً ينتهي عنده هذا الوطن . فاقتصاديات البلاد محدوده ، فشيء طبيعي أن تكون مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد محدودة أيضاً . وعندما تصل هذه المقدرة الى حدها الأقصى ، لا يصح أن يظل انشاء الوطن اليهودي قائماً ، لانه يستحيل عملياً عندئذ توسيع هذا الوطن بدون التعدي والحاق الاضرار الفادحة بحقوق الغير الحيوية . وعلى أساس هذا المبدء الذي ذكره التصريح ونص عليه صك الانتداب والقائل بان الوطن اليهودي حداً يجب أن ينتهي اليه ، يمكن الوصول والانتهاى الىيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، يجعل الامن مستتباً في الاراضي المقدسة ويؤمن مصالح العرب والانكليز واليهود .

ونحن ان رجعنا الى تاريخ هذه المشكله فتصفحناه نجد أن اللجان والخبراء الرسميين قد أثبتوا في تقاريرهم منذ سنة ١٩٣٠ ، أن مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد انتهت وتعدى الوطن اليهودي الحدود التي يجب ان يقف دونها فألحق بحقوق العرب ووضعيتهم أضراراً فادحة عظيمة . وهذا يعني حسب تصريح بالفور وصك الانتداب أن الوطن القومي قد اجتاز الحدود التي خطها له هذان النصان ، وأنه كان يجب على الحكومة المنتدبة أن توقف عملية البناء منذ ذلك التاريخ البعيد .

فقد أصبح عدد اليهود في فلسطين يزيد عن ٥٠٠٠٠٠ بعد أن كان عام ١٩١٨ يقرب من ٥٥ ألفاً ، أي ان عددهم أصبح ثلث عدد العرب في البلاد ، وهم يشرفون على كل ناحية من نواحي الادارة الداخلية عندهم دون أقل تدخل من الحكومة او سيطرة . فاليهود في فلسطين في الواقع مستلون استقلالاً داخلياً واسعاً عن الحكومة .

والمصلحة اليهودية العامة توجب على الصهيونية « الامبريالية » أن نكتفي بهذا القدر فتقف عند هذا الحد ان كانت تراعي حقاً المصاحبة اليهودية . ففلسطين لا تستطيع



تحقيق آمال اليهود ، وليس في امكانها حماية العشرة ملايين من اليهود الغير مرغوب فيهم في العالم . فالحقيقة الواضحة والأمر الواقع يجعلان من المستحيل من الوجهة العملية ادخال هذه الملايين العشرة إلى فلسطين وتأمين معيشتهم فيها لا سيما وقد اثبت الخبراء عام ١٩٣٠ أنه ليس في فلسطين مكاناً لمهاجرين جدد ، دون أن يخلوا مكان أهالي البلاد ، وان مواردها لا تسد حاجة السكان .

وفلسطين لا يمكن أن تكون كما نظرنا مركزاً صناعياً ولا مركزاً تجارياً . فهي بلاد زراعية ولا يمكن لليهود أن يستثمروا فيها مواهبهم الخاصة في الصناعة والتجارة ولا سيما ان ثلاثة أرباع الاراضي غير قابلة للزراعة . واليهود لم يكونوا في يوم من الايام مزارعين قديرين ، فتجار بهم الزراعية في روسيا والارجنتين في خلال القرن التاسع عشر فشلت ولهذا فهم قد فضوا الهجرة الى الولايات المتحدة الاميركية حيث يستطيعون استغلال مواهبهم الخاصة في الحقل التجاري والصناعي ؛ ففلسطين ، نظراً لمساحتها وموقعها في قلب البلاد العربية ، ومواردها الاقتصادية لا تحل المسائل اليهودية . فمن حاول المشكلة اليهودية إيجاد بلاد واسعة تستطيع استيعاب بني اسرائيل ، على ان يكون أهل تلك البلاد راغبين في سكنى اليهود بينهم من تلقاء أنفسهم وعن طيب خاطر ، وليس هذا مجرد نظرية ، فقد عرضت روسيا على اليهود مقاطعة «بيريدجان» ومساحتها تعادل مساحة هولندا وباجيكا معاً ، مع قرض مالي للمهاجرين اليهود ، لتكون تلك المقاطعة جمهورية يهودية مستقلة استقلالاً داخلياً . وقد توطن فيها حتى الآن نحو خمسين الف يهودي . فلو أن الصهيونية صرفت مجهودها الى هذه البلاد الواسعة التي عرضتها عليها روسيا بدلاً من التوجه الى فلسطين لكانت أسعفت ملايين اليهود المضطهدين ، وحافظت على المسكنة التي يتمتع فيها اليهود في العالمين العربي والاسلامي . وهكذا يرى القارئ ان الحل واضح جلي ولا سبيل اليه الا بالرجوع الى الحق والمنطق والعقل ولا وصول اليه الا بالرضوخ للانصاف والعدل والحكم السليم . ففلسطين بلاد عربية يسكنها قسم من الشعب العربي منذ مئات ومئات السنين ، وكان يؤلف ٩٣ بالمئة من مجموع السكان عند ابتداء احتلال الانكليز وهذا الشعب اظهر بنضاله المستميت طيلة ٢٥ سنة انه لن يتخلى عن هذه البلاد الا



عندما يفنى عن بكرة ابيه ؛ ولا يقتصر الامر على عرب فلسطين فقط بل يتعداهم الى اخوانهم في العالم العربي بكامله الذي ، حسب قول بيل ، اوشك صبره ان ينفد و الى العالم الاسلامي بأجمعه الذي هو على أتم الاستعداد لمقاومة ومناوئة كل سياسة استعمارية في فلسطين .

فالعقل السليم والمنطق الصحيح يأبيان هضم هذه السياسة التي ترتكز على اسس مغلوطة نكراء ، فالبلاد يسكنها شعب قد تنبه الى الحياة الحرة وتطلع الى الاستقلال والعظمة فأخذ يناضل مستميتاً في سبيل استعادة مجده الماضي وعزه الفائق منذ عشرات وعشرات السنين . فليس هناك مكان لامة ثانية في بلاد يقطنها شعب قد تنبه ضميره القومي واستيقظ وجدانه الوطني وتربطه بأرضه محبة لا تغلب . فالعبوة الوحيدة والنتيجة الفريدة التي يخرج بها الباحث ويصل اليها الدارس هو ان المساعي والجهود التي بذلت حتى الآن لانشاء واقامة دولة يهودية في فلسطين قد افضت الى تحريب البلاد وشقتها ، وسبب ذلك ليس في عدااء اصيل بين العرب واليهود ولا ضعف عطف العرب عليهم ابان محنتهم العالمية ، فالبلاد العربية هي البلاد الوحيدة التي لم يضطهد فيها اليهود ، فالعرب كانوا ولا يزالون كما عرف عنهم قوماً كراماً يغيثون الملهوف ويحمون الضعيف ويدافعون عن المظلوم ويحيرون كل مستجير ، بل سبب ذلك هو ان انشاء دولة يهودية في فلسطين لا يمكن ان يتم الا باخراج السكان عامة والفلاحين خاصة بالقوة من ارض منها تغذوا و بين ربوعها عاشوا ونشأوا . من ارض فيها دورهم ومعابدهم وتذكاراتهم ومقابر آبائهم واجدادهم . ومن تتبع احوال فلسطين منذ ابتداء الحكم الانكليزي وخصوصاً في اثناء الثورة الكبرى الى اليوم يلمس لمس اليد ان هؤلاء الفلاحين يؤثرون الموت والفناء على التخلي عن ارضهم وتركها ولو لم يكن هناك ولا اعتبار آخر لكان بهذا الاعتبار سبباً كافياً لحل الحكومة المنتدبة على مواجهة الامر الواقع ، فتنبذ سياستها الخرقاء وتتمتع بالمنطق والعقل الصحيحين وتسير بموجب العدل والحق والانصاف فتتشى بحكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي يمثل كافة السكان على السواء . اما وهذا الاعتبار يستند فيعزز باعبارات



اخرى تركز على وعود ومعاهدات وعهود مقطوعة ، فقضية العرب في فلسطين تصبح قضية لا ترد ، تصبح واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار . فالحق والعدل والانصاف ، وشرف المعاهدات والعهود والوعود التي يجب ان تحترم ، والحلول القانونية والحقوقية ، والعقل والمنطق كلها تقضي بانشاء دولة عربية في فلسطين تمثل كافة السكان في البلاد ، فيأوي اليها من اليهود عدد لا يعرض حقوق العرب السياسية والاقتصادية للخطر ، فيعيش فيها اليهودي متمتعاً بجميع الحقوق ، في امن واطمئنان وكرامة ، وتعد معاهدة بين الدولة العريية في فلسطين والدولة البريطانية تضمن المصالح الانكليزية العسكرية والاقتصادية في البلاد وسلامة الاماكن المقدسة وحقوق الاقليات وتتيح ليهود البلاد اوسع آفاق الحرية في رعرعة ورفق مثلهم الثقافية والروحية . وليس هناك ثمة اسباب تمنع انشاء هذه الدولة العربية ولا سيما وأن فريقاً كبيراً من اليهود يناصرون ويؤيدون هذا الحل . وقد قال الدكتور ماغنس ، عميد الجامعة العبرية في القدس ، بعد ان نقداً بعض مواد تقرير اللجنة الملكية ودعا الى رفض التقسيم : « اننا برضى العرب وموافقتهم نستطيع ان نجد مأوى في مختلف البلاد العربية لمئات الالوف من اليهود المضطهدين ، اما بغير رضاهم وموافقتهم فاليهود في خطر ، حتى ان الاربعمائة الف يهودي في فلسطين يظاون والخطر يهدق بهم على الرغم من وجودهم في الوقت الحاضر في كنف الحراب البريطانية <sup>(١)</sup> » .

فيجب على الحكومة البريطانية ان كانت تراعي وتقيم اقل الوزن للمعاهدات والعهود والمبادئ الانسانية النبيلة ان تنبذ هذه السياسة التي اظهرت خطأها وسوء مغبتها وخيم عواقبها تجارب واختبارات خمس وعشرين سنة ، وتسير بموجب الحق والعدل واحترام العهود والمعاهدات فتنشئ حكومة وطنية عربية تمثل كافة السكان بقطع النظر عن الجنس والدين .

فالعرب هم اصحاب البلاد الشرعيين وملكيتهم لها هي ملكية قانونية شرعية لا تشوبها شائبة من الباطل والتضليل ، ومطالبتهم بحكومة مستقلة وطنية هي مطالبه تستند على العدل والانصاف وعلى العقل والمنطق ، وعلى معاهدات وعهود ووعود

(١) نيويورك تيمس : ٢٠ - ٧ - ٣٧



مقطوعة ، كما انني لا أشك بأن كل منصف وكل عادل مطلع على هذه القضية يوافق على ان هذا الحل هو الحل الوحيد الذي يمكن ان تنتهي به مشكلة فلسطين ، وان هذا الحل هو الحل الوحيد الذي يمكن لانكلمترا ان تصون به كرامتها وممعتها وشرفها وان تحافظ به على صداقه العرب والمسلمين ، هذه الصداقة التي عليها يتوقف بقاء مركزها وحفظ مصالحها في الشرق .

فليس هناك حل عملي غير هذا الحل ، ولا اظن سياسيا واحداً الا يوافق معي على ان الحل العملي الوحيد القابل للتطبيق هو في هذا الحل وهذا الحل فقط . وأخيراً فتحويل فلسطين من بلاد عربية الى بلاد يهودية وجعلها دولة اسرائيلية ترغم العرب الذين تملكوا هذه البلاد منذ ثلاثة عشر قرناً والتي يسكنها اجدادهم من مدة تزيد على ضعفي هذا العدد على الرحيل من وطنهم . وارغام هذا الشعب العربي على ترك ارضه ومغادرة بلاده في سبيل تخفيف شقاء جماعة ليس العرب مسؤولين عن شقائهم ، بل على العكس كانوا دائماً الملجأ الامين الذي يخفف من شقائهم ، لا يعد غلطة سياسية فقط ، بل هو جريمة شنعاء . وعمل غاشم ظالم يصم «مدنية» . . . هل سمعت ايها القاري . . . مدنية . . . . العصر العشرين وصحة ستبقى ما بقي التاريخ . . .



### — الفصل الثالث —

#### — اسباب السياسة الصهيونية أو المصالح البريطانية —

والآن يحق للقاري أن يتساءل عن اسباب التناقض في هذه السياسة فيستفهم ويقول : لماذا وعدت انكلترا العرب تلك الوعود وهي تضمن علم تنفيذها ؟ . . . لماذا أعلنت وعد بلفور وما هي أسباب هذا الوعد ؟ . . . ولماذا نفذت انكلترا وعدها البلفوري ولم تنفذ واجباتها حسب وعودها للعرب ؟ ما هي اهداف بريطانيا وغاياتها من هذه السياسة ؟ ما هي العوامل التي سببت السياسة الانكليزية في هذه الوجهة الدنافية للمبادي ، النبيلة ، للمبادئ الحقة السامية ؟ . . . فجوابا على هذه الاسئلة وايضاحاً للحق وبراذاً حقيقة هذه السياسة عارية مجردة اليك أيها القاري ما يلي :

— ١ —

#### — اسباب وعود انكلترا للعرب وفائدة هذه الوعود —

عندما أعلنت الحرب في عام ١٩١٤ عرض الشريف على الانكليز أن يدخلوا معه في معاهدة تضمن استقلال العرب وتكفل حريتهم مقابل اعلان العرب الحرب معهم . فرفض الانكليز ذلك الاقتراح ولم يقبلوا به . أما لماذا لم يقبلوا ، فذلك لانهم ما أرادوا أن يرتبطوا باقل معاهدة مع العرب تضمن هؤلاء حقوقهم وحريتهم وهم الذين ينوون في أول فرصة ممكنة بعد الحرب استعمار بلادهم وتأهين مصالحهم ومطامعهم فيها . ولكن لما أعلنت تركيا الحرب بجانب الدول الوسطي تغير الموقف تماماً عن ذي قبل . فوجدت انكلترا أن مركزها في الشرق أصبح حرجاً مهدداً في كل آونة ولحظة ، وانها تواجه خطرين عظيمين أولهما أن سوريا و فلسطين قد تتخذان قاعدة لهجوم تركي - الماني على قناة السويس ؛ وثانيهما أن نفوذ الخليفة قد يستعمل في اثاره جميع المسلمين وحملهم على اعلان حرب دينية ضد الحلفاء . وعندئذ رأت انكلترا أن المساعدة العربية أصبحت ضرورية وضرورية جداً وهي من الحيوية بدرجة لا يستطيعون بدونها حماية مراكزهم في الشرق والمحافظة عليها . ومما زاد في حيوية المساعدة العربية وعظيم ضرورتها والمخاطر التي يتعرض لها العرب بوقوفهم بجانب الحلفاء ، ستقوط الحملة التي وجهها هؤلاء



على يوغاز الدرديز ، ذلك السقوط الذي جعل استانبول في مأمن من كل خطر يهددها .  
 وكان السير هزي ، كهانوف في ذلك الوقت قد احيط علماء بحداثات لمتدوب اللجنة  
 الوطنية السورية التي اوضح فيها ذلك المتدوب أن موقف العرب في الاختيار بين الدول  
 الوسطى والحلفاء سيكون ، معلقاً على نوع الضمانات التي تقدمها كل منها لاستقلالهم  
 في المستقبل . ولهذا فقد صحت بريطانيا أن تضرب ضربتها وتؤمن مساعدة العرب  
 ونصرتهم بوعود ومعاهدات لا يكون لها بعد الحرب أقل وزناً أو قيمة .  
 أما الفائدة التي جناها الحلفاء من متاورتهم هذه فقد كانت عظيمة  
 وحيوية جداً ومن العوامل الأولية التي أدت الى ظفرهم وكسبهم الحرب . واليك ايضاح ذلك ،  
 عندما انضمت تركيا الى صفوف الدول الوسطى وأعلن الخليفة الجهاد المقدس  
 وقف العالم الاسلامي متردداً بتلبية النداء ، لانه تسأل اذا كان يجوز للمسلم ان  
 يحارب حرباً مقدسة بحالفة بعض الدول المسيحية ، فحول نظاره عندئذ واتجه بها الى  
 سادن مكة لاخذ الجواب الصحيح . فأصبح والحالة هذه قيام العالم الاسلامي ضد الحلفاء  
 متوقفاً على الشريف حسين وعلى الحل الذي يعطيه لنداء الخليفة ، ولكن الحسين ،  
 كان في هذا الوقت قد استوثق من الانكليز فأعلن ثورته المشهورة ونادى  
 مع الحلفاء ضد الأتراك والامان ففضى بذلك على الأمل الذي كان يساور تركيا من  
 معاضدة المسلمين لها ومناصرتهم إياها .

ومن حملة الخدمات التي أدتها أيضاً هذه الثورة للانكليز خاصة والحلفاء عامة ما  
 كان يحمله الضباط العرب معهم عندما يتركون الجيش التركي ويلتحقون بالجيش العربي  
 من معلومات قيمة تتعلق بالجيش العثماني وحركاته وسكنااته التي عليها كان يبني القواد  
 الانكليز خططهم الهجومية على الأتراك . . . .

فلمساعدة العربية كانت السبب الرئيسي في انتصار الحلفاء في الشرق ، وبدونها لم  
 يكن في مقدرتهم واستطاعتهم ان يحافظوا على مصالحهم ومراكزهم فيه ، فقد قال  
 لويد جورج في مؤتمر عام ١٩١٩ : « ان القضية العربية لم تكن قضية العرب وحدهم انما كانت  
 قضية انكرا نفسها » . وقد قال الجنرال اللنبي : « ان مساعدة العرب



لنا كانت حيوية وفعالة وعظيمة ، فهي لا تقدر بشمن <sup>(١)</sup> . وقال لويد جورج ايضاً :  
 « ان الملك حسين كان قد جمع كل عساكره وحشد كل قواه مؤيداً الحلفاء في ساحة  
 القتال ، مما كان المساعد الاكبر لنا في الفوز في النهاية <sup>(٢)</sup> . فلولا الثورة العربية لما كان  
 الجيش الانكليزي عبر القناة وتقدم في سوريا وفلسطين فهزم الاتراك الذين ارغوا على  
 شطر قواهم الى شطرين والمقاتلة في جبهتين ، واليك شهادة اكبر عدو للعرب في هذا  
 الصدد ، شهادة جمال باشا كما وردت في مذكراته :

« وكان جل همي في ذلك الوقت « شباط سنة ١٩١٦ » ان اعمل لحمى الشريف  
 على ارسال كتبية الى فلسطين بقيادة احد ابناءه ، ولتحقيق هذه الغاية كاشفت  
 الشريف فيصلاً وفاوضته ملياً ، وتبادلنا مع الحسين ، سلسلة رسائل وافية ، وفي النهاية  
 اصبحت يوم ٢ حزيران سنة ١٩١٦ امام ثورة الشريف حسين ، فكانت الضربة القاضية  
 على حملة القتال .

« واخذت افكر بامر الانكليز ، فرأيت انهم لو ارادوا مهاجمة فلسطين برا  
 لتعين عليهم انشاء خطه واصلات بين القناة وفلسطين كما فعلنا ، وربط هذين القطرين  
 بسكة حديد ، ولم تجرؤ كتبية انكليزية في كل عام (١٩١٥ - ١٩١٦) ان تطأ  
 ضفة القناة الشرقية ، وأول ما اكتشفناه من اعمال الانكليز الدفاعية كان في او اواخر  
 شهر كانون الثاني عام ١٩١٦ ، فقد حفروا استحكامات عند رؤوس الجسور في ضفة  
 القناة الشرقية تجاه القنطرة الاسماعيلية ، ويوافق تاريخ انشاء هذه الاستحكامات تاريخ  
 آخر خطاب ارسله الحسين الى الانكليز ، وأكد فيه خروجه علينا ، ومن هذا يتبين  
 انهم لم يقرروا العبور الى الشاطيء الشرقي ، او بمباراة اخرى لم يبدأوا بالهجوم على  
 فلسطين الا بعد ان استوثقوا من الشريف ، وتأكدوا ان ثورته ستضطرنا الى اتخاذ  
 تدابير خاصة لحماية الحجاز ، بل الى ان نسحب من فلسطين بعض قواتنا ، فضلاً عن  
 ذلك فقد كانوا واثقين ان البدو الذين اغروهم بالاموال الطائلة المرسله بواسطة الشريف  
 سينشرون ضدنا وان ثورتهم ستضعفنا كثيراً <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع الود رايدن : مشكلة فلسطين .

(٢) جرجر - انطونيوس : العربية : ص : ٣١

(٣) مذكرات جمال باشا : احمد شكري : ص : ٢٨٩



وان كنت تبغني مزيداً ايها القارىء ، فاليك شهادة الكارلونييل لورنس بفائد الثورة العربية ، فقد قال : « ان الجيش العربي تطور بسرعة من فرق لا نظام يجمعها ومن جماعات بدوية الى فرق عسكرية منظمة كاملة العدة ، فأسر خمسة وثلاثين الفاً من الاتراك وقتل عدداً اكبر من هذا بكثير ، واستولى على مئة وخمسين مدفعاً وعلى مئة الف ميل مربع من الاراضي العثمانية . وكانت هذه خدمة جلى لنا ، ورأينا انفسنا اننا مديونون للعرب بمكافأة قائلها ولفيصل بثلما لاخلاصه في تنظيم القوى العربية حيثما توجه النبي ورحل <sup>(١)</sup> » .

وقد كان الجيش التركي حيثما توجه يجد نفسه انه في بلاد عدوة محاطاً بكل جانب من الاعداء بينما كان الجيش الانكليزي حيثما نزل وحل يجد انه في بلاد صديقة وبين اصدقاء يقدمون له كل مساعدة ومعونة لازمة .  
فيا اخي العربي :

هذه هي الاعمال والافعال الحميدة التي قام بها شعبك العربي ، وهذه هي خدماتهم التي لا تقدر بثمان وتضحياتهم العظيمة التي قاموا بها في سبيل نصره الخلفاء وظفرهم . ولكن كل هذا كان بحكم الاشياء ، لانه لم يكن من قوة عربية تؤيده وتدفع عنه بجد السيف ، اما العبود ففي حجر على ورق ، هي ميتة لا تصلح ان تكون مستنداً يستند عليه العرب بالمطالبة بحقوقهم وحريةهم .

هذا ما فعله قومك يا اخي فكان نصيبهم مقابل خدماتهم الجليلة القدر العظيمة القيمة ، تجزئة خانقة واستعباد قاتل واستعمار جارح ، والادهي من كل هذا والانكى ان هذه السياسة لم تقف عند هذا الحد من طغيانها بل استرسلت في غيرها فباعت قساما من شعبك يا اخي متناسية ومتجاهلة المنافع الجزيلة التي اداها لها هذا الشعب ، متناسية ومتجاهلة المئات والالوف التي ذهبت في سبيل نصرتها من أبناء هذا الشعب صرعى في ساحات الحرب والوعى .

- ٢ -

اسباب وعد بلفور ونواعشه الاصلية



لقد صرحت انكلترا وضجت وملات الدنيا صراخاً وضجيجاً واعلنت وفي كل مناسبة صرحت أن البواعث الاساسية لوعدها البلفوري لم تكن سوى المبادئ الانسانية التي تنادي بها ، سوى المبادئ الشريفة التي تسعى لتحقيقها ، سوى العاطفة السامية التي تحملها لكل شعب ضعيف ، لكل شعب مضطهد مظلوم . . . فهل ياترى هذه الادعاءات صحيحة ؟ وهل انكلترا تعني حقاً ما تقول ام هي مغالطة مقصودة ؟ . . لا شك في ان القاري يفهم حق الفهم أنه ليس من سبيل للعواطف في السياسة ، ولا أقل ريب ان القاري يبتسم استهزاءً وسخرية بهذه العاطفة التي تحل انقراض وقتل وفناء شعب برمته لاقامة واسكان شعب آخر على انقاضه واطلاله . فأسباب وعد بلفور الحقيقية وبواعثه الاساسية ليست في هذه الاباطيل والعواطف التضليلية والمناورات بل هي فيما يلي :-

وضعية الحلفاء الخرجة في الحرب الكبرى . ففي سنة ١٩١٧ سيطرت على الحلفاء وضعية حربية خروجة ، وضعية خطيرة صعبة جعلتهم على قاب قوسين او ادنى من الانكسار والفشل . فكان موقفهم موقف احتضار وتراع ، موقف لفظ النفس الاخيرة في الساحات الغربية . فالدول الوسطى كانت قد استولت على بلجيكا واكسمبور وعلى القسم الشرقي من فرنسا ، وعلى بولندا وليتوانيا وكورلندا وبلاد العرب والمهرسك ورومانيا ، وكانت هنغاريا او المجر وبلغاريا تحاربان معها . وكانت الجيوش النمساوية في الاراضي الايطالية منتصرة ظافرة ومما زاد الطين بلة مع الحلفاء ذلك الصلح المنفرد الذي وقع بين الدول الوسطى والدولة الروسية الشيوعية الجديدة في بريست ليتافسك ، وبه تنازلات هذه الاخيرة عن فنلندا واوركرانيا وليفانيا الى الدول الوسطى التي اصبحت تستطيع بفضل هذا الصلح ان توجه كل قواها الى الساحات الغربية التي لم يتمكن فيها الحلفاء على الرغم من جهودهم الجسارة وعلى الرغم من انشغال الدول الوسطى في الجبهة الشرقية ، من الاستيلاء على موقع واحد من خط «هندنبرغ» الذي كان يراىض فيه الالمان .

وعندما سأل لويد جورج عن وعد بلفور قال في هذا الصدد : « ان الوعد كان من موجبات الدعاية لتلك الحالة التي كنا فيها ، فالرومانيون كانوا قد سحقوا والجيوش



الروسية كانت قد فثيت واخلت، والايطاليون فشلوا فشلا ذريعا في موقعة كابورثيو، كما ان العواصات الالمانية كانت قد اغرقت ما يبلغ محموله من الاطنان من السفن البريطانية ولم يكن بوسع الجيش الفرنسي آنذاك ان يقوم بهجوم واسع المجال، وفي تلك الحالة الحرجة ساد الاعتقاد بان اكتساب عطف اليهود او مناوئتهم قد يكون له اثره الفعال في توجيه كفة الميزان نحو الحلفاء او ضدهم، ثم ان عطف اليهود من شأنه على الاخص ان يضمن معاضدة اليهود في اميركا (١) .

وقد صرح هذا الرئيس للوزارة البريطانية اثناء الحرب تصريحاً آخر جاء فيه : « وكانت تلك الايام من اشد ايام الحرب ظلاماً ، كان الجيش الفرنسي نائراً ، وكان الجيش الايطالى على وشك التلاشي ، وكانت الولايات المتحدة قد ابتدأت وحدها فقط بالاستعداد ، فنقرر لدينا ان اكتساب عواطف الطائفة اليهودية امر حيوي لنا (٢) . » .

اذن فالحلفاء الذين كانوا في حالة حرجة وفي حاجة ماسة الى المساعدات الخارجية تأتيمهم للخروج من الحرب ظافرين وجدوا في اجتذاب اليهود الى صفوفهم فائزة كبرى تعود عليهم تحقيقاً لغاياتهم ، فكان وعد بلفور خطة حربية عسكرية حاكت خطوطها انكلترا بغية الانتصار والظفر .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فمعاهدة سيكس بيكو كانت من العوامل التي ادت الى هذا الوعد . فقد نص البند الثالث من هذه المعاهدة يجعل القسم الجنوبي من سوريا ومنطقة حمراء يؤسس فيها حكم دولي ، يتفق على شكله فيما بعد الحرب . فهذا كان يقض من انكلترا المضجع ويبلبل افكارها وراحتها ، لان فيه خطر عظيم يهدد بشر مستطير مصالحيها في الشرق وطرق مواصلتها بين اجزاء الامبراطورية واقسامها . ارادت انكلترا ان تتخلص من هذا البند وان تتفادى من انتهاك حرمة اليهود التي قطعها للعرب في عام ١٩١٥ انتهاكا علينا مفضوحاً مسبوقاً بمحض الاختيار والارادة والتصميم فيما يتعلق بفلسطين من تلك العهد فجاءت بهذه السياسة التي ترمي الى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين بناءً لما لهذا الشعب من صلة تاريخية

(١) تقرير بيل : ص : ٣٢

(٢) الدكتور يوسف هيكل : ص : ٥٧



في هذه البلاد العربية . وهكذا « لم يكن هذا الوعد الاحجة اتخذتها انكلترا لتحويل مبادئ سيكس بيكو التي أخضعت فلسطين لحكم دولي ، وذلك بغية سيطرتها اقتصادياً وسياسياً على هذه البلاد العربية <sup>(١)</sup> » . ومن هذا يظهران الدوافع الاساسية والبواعث المباشرة لهذا الوعد ليست تلك العاطفة المزيفة التي ادعتها انكلترا ، بل هي هذه المصالح التي عادت عليها والتي أمنت اهدافها ومطامعها . « فوعد بلفور هو الذي اتاح لانكلترا تمديد سلطتها على فلسطين ، وبسببه حكمت انكلترا فلسطين حكماً مباشراً <sup>(٢)</sup> » .

وذلك كان في وقت ينتظر فيه ان تتحول الخلافة التركية الى خلافة عربية ، وذلك كان بالطبع تمديداً عظيماً لا يحطردلولة ان تقوم به الا بريطانيا دولة العالمين الاسلامي والعربي الكبرى .

- ٣ -

— لماذا وعد بلفور وليس المعاهدة العربية الانكليزية ؟ —

لقد ذكرنا فيما تقدم من هذا الفصل الاسباب او بالاحرى الفوائد والمصالح التي عادت مباشرة على حكومة لندن من جراء مواعيدها وتعهداتها . والآن وقد اظهرنا عدم قانونية وعد بلفور وابنا قانونية المعاهدة العربية الانكليزية فانه يحق للقاري ان يستفهم متسائلاً عن الاسباب التي حملت انكلترا على تنفيذ عهد غير مشروع ونقض عهد حقوقي مشروع ؟ . . . فهل يا ترى كان ذلك عطفاً على اليهود ؟ . . . هل كان ذلك حباً وانسانية ؟ ام كان وراء الامتة ما وراءها فعملت ما عملته تبعاً لمصلحتها الخاصة وحباً بفائدتها الذاتية وانانيتها الشخصية ؟ . . .

(١) الدكتور موش : ص : ١٧٢

(٢) الدكتور موش : ص : ٧٢



في هذه البلاد العربية . وهكذا « لم يكن هذا الوعد الا حجة اتخذتها انكلترا لتحويل مبادئ سيكس بيكو التي أخضعت فلسطين لحكم دولي ، وذلك بغية سيطرتها اقتصادياً وسياسياً على هذه البلاد العربية <sup>(١)</sup> » . ومن هذا يظهر ان الدوافع الاساسية والبواعث المباشرة لهذا الوعد ليست تلك العاطفة المزيفة التي ادعتها انكلترا ، بل هي هذه المصالح التي عادت عليها والتي أمنت اهدافها ومطامعها . « فوعد بلفور هو الذي اتاح لانكلترا تمديد سلطتها على فلسطين ، وبسببه حكمت انكلترا فلسطين حكماً مباشراً <sup>(٢)</sup> » .

وذلك كان في وقت ينتظر فيه ان تتحول الخلافة التركية الى خلافة عربية ، وذلك كان بالطبع تحدياً عظيماً لا يخطر لدولة ان تقوم به الا بريطانيا دولة العالمين الاسلامي والعربي الكبرى .

— ٣ —

— لماذا وعد بلفور وليس المعاهدة العربية الانكليزية ؟ —

لقد ذكرنا فيما تقدم من هذا الفصل الاسباب او بالاحرى الفوائد والمصالح التي عادت مباشرة على حكومة لندن من جراء مواعيدها وتعهداتها . والان وقد اظهرنا عدم قانونية وعد بلفور وابنا قانونية المعاهدة العربية الانكليزية فانه يحق للقاري ان يستفهم متسائلاً عن الاسباب التي حملت انكلترا على تنفيذ عهد غير مشروع ونقض عهد حقوقي مشروع ؟ . . . فهل يا ترى كان ذلك عطفاً على اليهود ؟ . . . هل كان ذلك حباً وانسانية ؟ ام كان وراءه الامة ما وراءها فعمت ما عملته تبعاً لمصلحتها الخاصة وحباً بفائدتها الذاتية وانانيتها الشخصية ؟ . . .

(١) الدكتور موش : ص : ١٧٢

(٢) الدكتور موش : ص : ٧٢



كلُّ منا يعلم ان الحكومة الانكليزية لا تتخذ النظريات والعواطف قاعدة سياسية تسبر بموجبها . وكل مطلع بعض الاطلاع على مجرى الحوادث التاريخية يعلم ان بريطانيا كمثل الدول العالمية تسير على سياسة تستهدف المصلحة فقط ، فلا تراعي عدلا او حقاً . فليس من المنطق اذن ان يعتقد الانسان العاقل ان رائد بريطانيا في السياسة التي تمشى عليها في البلاد الفلسطينية هو كما تقول وتدعى الدفاع عن الانسانية المظلومة وانصاف اليهود من الظلم التاريخي الذي حاق بهم من مدة تزيد على العشرين قرناً ؛ فعملها هذا ليس بمنطقي ولا عقلي . فانها بهذا العمل تقترف جريمة هائلة ، لان نجاح هذه « العاطفة المزعومة » يتوقف على تشريد وتشتيت ، وفناء ما يزيد على المليون من العرب الذين يعيشون في هذه الارض منذ مئات السنين والاجيال . اذن فهذا الادعاء ليس الا حجة باطلة ، وبيئة فاسدة يراد بها اخفاء البواعث الاصلية والاسباب الحقيقية بغية التعمويه وتضليل الجماهير والسياسيين السطحيين .

اما هذه الاسباب الاصلية والبواعث الحقيقية التي ادت الى تنفيذ وعد بلفور وتطبيق السياسة الصهيونية من دون المعاهدة العربية الانكليزية فهي :

( أولاً ) - ان الدولة البريطانية ترى في اليهود الذين يسكنون بين ظهورانيها والذين يعتقدون بأكثريةهم الساحقة المبادئ الشيوعية التي تحاربها عنصراً خطراً على المبادئ والانظمة والشعائر التي بها تدين وتعتقد . فهي تريد التخلص منهم ولكن ليس بطريقة علنية مفضوحة مريية ، بل في « طابق » مستور وعملية خفية لكي تبقي على صداقتهم وولائهم لها . وللوصول الى هذه الغاية ابتدعت تلك البدعة التي كانت اصلح حلاً لهذه المشكلة وأحسن منفذاً من هذا المأزق الحرج .

( ثانياً ) - لقد كان لتباشير النهضة القومية التي انتشرت بين الاقطار العربية ، واليقظة التي عمت العرب بأجمعهم ، رنة اسي وحرز لدى الحكومة الانكليزية . فقد باتت بريطانيا تنظر الى هذه الحركة الحديثة التي ترتكز على نهضة ثقافية علمية وتعشق للاستقلال والحرية ، بوجل وخوف وفزع لانها وجدت فيها شرّاً نازلاً يهدد سيطرتها ورسولتها في عالم العروبة والشرق . ولهذا فهي رأت بالحركة الصهيونية سداً متيناً وحصناً حصيناً تستند اليه في محاربتها ومقاومتها لهذا التيار العربي الجديد . وجدت أن



اقامتها لهذا الوطن اليهودي يكون سلاحاً قطعاً تقطع فيه من اوصال هذه الحركة  
سياسياً واقتصادياً ، مادياً ومنعوباً . فكان عملها هذا الاستبدادي طعنة نجلال . صوبت  
الى صدر العروبة فاصابتها بجراح عميقة بليغة . . .

( ثالثاً ) - سلامة طريق الهند البحرية والبرية . لم تكن هذه الفكرة وليدة  
ساعتها . فقد ألف الكاتب الانكليزي هولزورث كتاباً في سنة ١٨٥٢ سماه «اليهود  
في فلسطين» حين فيه اعادة اقامة حكومة يهودية تحت الحماية الانكليزية كواسطة  
لتأمين طريق الهند . فمركز فلسطين الجغرافي هو من الحيوية بدرجة أولى للمحافظة على  
سلامة موصلات الامبراطورية ، ولكي يكون ذلك واضحاً جلياً ، نقسم أهميتها  
الى قسمين : أهميتها البرية وأهميتها البحرية ، فنقول :

ان الطريق البحرية من انكلترا الى الهند هي الطريق التي تأتي من الارض البريطانية  
الى جبل طارق الى ترعة السويس الى البحر الاحمر الى الهند ، فترعة السويس والحالة  
هذه محطة هامة جداً في هذه الطريق وبدونها لا يمكن لانكلترا أن تصل الى الهند  
عن هذه الطريق البحرية ، وحيوية هذه الطريق لانكلترا أصبحت مهددة بخطر  
عظيمين ؛ الاول مزاحمة ايطاليا لها في نقط خطيرة محكمة تسد طريق الهند ، واستيلائها  
على بلاد الحبشة ذلك الاستيلاء الذي كان من شأنه ان يعوقل حركة الجنود الانكليزية  
في الهند فيجعلها صعبة شاقية . والثاني ان بريطانيا رأت ان وجودها في مصر اصبح  
قصيراً وخروجها صار قريباً وشيك الوقوع بعد انتهاء عهد الحماية . ولهذا فقد كان على  
انكلترا لكي تطمأن على سلامة ترعة السويس التي هي حجر الزاوية في طريق الهند  
البحرية ان تسيطر سيطرة مباشرة ، كاملة شاملة على البلاد المتاخمة للضفة الثانية من  
الترعة وهي البلاد الفلسطينية . ولم يكن ذلك بمقدورها واستطاعتها لولا هذه  
البدعة البلغورية .

ولا نكلترا غير الطريق البحرية الى الهند طريق ثان ، وهي الطريق البرية ، فقد  
برهنت الحوادث والوقائع أنه يمكن إزعاج الانكليز عن هذه الطريق بقدر ما هو  
بالامكان ازعاجهم وتكدير راحتهم وتشويش صفوفهم عن تلك الطريق البحرية  
وما علينا الا أن نتبع على خريطة جغرافية سير السكك الحديدية التي اهتمت لها



الروسيا وانكلترا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وما كان لخط برلين بغداد الذي أرادت المانيا مده إلى العراق فالهند من تأثير مباشر في اعلان الحرب الكبرى الماضية ، ما علينا الا ان نتبع سير هذه الخطوط الحديدية المتجهة الى العراق فالعجم فالافغان قاصدة الهند قبله انكلترا السياسية حتى نعلم مبلغ وعظيم أهمية هذه الطريق البرية وحيويتها في نظر الدولة البريطانية . . . .

ولانكلترا طريقان الى الهند في البر ، فالطريق الاول يبدأ من لندن ماراً بأوروبا ، بالبلاد الجرمانية فالبلاد البلقانية فالاستانة فالاناضول فمدينة حلب فالموصل ببغداد فالبصرة فبندر عباس فكراشي فالهند ، ولكن هذه الطريق لا يمكن ان تكون في أيدي الانكليز لمورها في بلاد أعداء . . .

والطريق البرية الثانية هي التي تأتي الى روسيا من بحر البلطيق فتأخذ الخط الحديدي الى القفقاس ومنه الى الهند . . . ولكن هذه الطريق أيضاً لا يمكن لانكلترا أن تطمان الى سلامتها لمورها في بلاد اجنبية . . .

ولكن هناك طريق مشتركة بين البحر والبر يمكن لانكلترا اتخاذها الى الهند . فأولى محطات هذه الطريق جبل طارق ، فالطاه فقبرص ، ثم يمكنها لتتجه سيرها الى الهند أن تتخذ وجهتين للوصول الى العراق فالعجم فالهند .

فالوجهة الأولى هي ميناء اسكندرونه ، ولكن بما ان هذه الميناء قد أصبحت في قبضة الاتراك بفضل « الأم الحنون » . . . فقد أصبحت انكلترا لا تستطيع أن تسلك في هذه الطريق المشتركة غير الوجهة الثانية وهي التي تبدأ من حيفا الى دمشق فالطريق التي تذهب الى بغداد فالبصرة فكراشي فالهند . . .

وهكذا يرى القارىء من هذا الشرح الموجز أن أعظم الطرق سلامة وأمناً لانكلترا الى الهند هي هذه الطريق المشتركة بين البحر والبر والتي فلسطين قاعدتها الكبرى وروحها العظمى . . . ولهذا رأيت حكومة لندن ان هي رامت ان تطمان على سلامة مواصلات الإمبراطورية وطريق الهند البحرية والبرية ، فعلياً ان تكون صاحبة الكلمة النافذة في سياسة فلسطين فتستولي عليها استيلاءً تاماً شاملاً . ولكن ذلك لم يكن سهلاً هيناً ، بل صعباً شاقاً . ففلسطين بلاد عربية مأهولة بقسم



الروسيا وانكلترا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وما كان لخط برلين  
بغداد الذي أرادت المانيا مده إلى العراق فالهند من تأثير مباشر في اعلان الحرب الكبرى  
الماضية ، ما علينا الا ان نتبع سير هذه الخطوط الحديدية المتجهة الى العراق فالعجم  
فالافغان قاصدة الهند قبله انكلترا السياسية حتى نعلم مبلغ وعظيم أهمية هذه الطريق  
البرية وحيويتها في نظر الدولة البريطانية . . . .

ولانكلترا طريقان الى الهند في البر ، فالطريق الاول يبدأ من لندن مساراً  
بأوروبا ، بالبلاد الجرمانية فالبلاد البلقانية فالاستانة فالاناضول فمدينة حلب فالموصل  
فبغداد فالبصرة فبندر عباس فكراشي فالهند ، ولكن هذه الطريق لا يمكن ان  
تكون في أيدي الانكليز لمرورها في بلاد أعداء . . . .

والطريق البرية الثانية هي التي تأتي الى روسيا من بحر البaltic فتأخذ الخط  
الحديدي الى القفقاس ومنه الى الهند . . . . ولكن هذه الطريق أيضاً لا يمكن لانكلترا  
أن تطمان الى سلامتها لمرورها في بلاد اجنبية . . . .

ولكن هناك طريق مشتركة بين البحر والبر يمكن لانكلترا اتخاذها الى الهند .  
فأولى محطات هذه الطريق جبل طارق ، فالاطه فقبرص ، ثم يمكنها لتتبع سيرها الى الهند  
أن تتخذ وجهتين للوصول الى العراق فالعجم فالهند .

فالوجهة الأولى هي ميناء اسكندرونه ، ولكن بما ان هذه الميناء قد أصبحت  
في قبضة الاتراك بفضل « الأم الخنون » . . . . فقد أصبحت انكلترا لا تستطيع أن  
تسلك في هذه الطريق المشتركة غير الوجهة الثانية وهي التي تبدأ من حيفا الى دمشق  
فالطريق التي تذهب الى بغداد فالبصرة فكراشي فالهند . . . .

وهكذا يرى القارىء من هذا الشرح الموجز أن أعظم الطرق سلامة وأمناً  
لانكلترا الى الهند هي هذه الطريق المشتركة بين البحر والبر والتي فلسطين قاعدتها  
الكبرى وروحها العظمى . . . . ولهذا رأيت حكومة لندن ان هي رامت ان تطمان  
على سلامة مواصلات الإمبراطورية وطريق الهند البحرية والبرية ، فعلياً ان تكون  
صاحبة الكلمة النافذة في سياسة فلسطين فتستولي عليها استيلاء تاماً شاملاً . ولكن  
ذلك لم يكن سهلاً هيناً ، بل صعباً شاقاً . ففلسطين بلاد عربية مأهولة بقسم



من الشعب العربي الذي ناضل معها وحارب في صفوفها سعياً وراء تحقيق وحدته السياسية ونيل الاستقلال الموعود بهما بالمعاهدة العربية - الانكليزية . ومن الوجهة الثانية فانفاقية سيكس بيكو جعلت فلسطين تحت حكم دولي لا يحق بوجبه لاية دولة كانت ان تسيطر عليها وتضعها رأساً تحت سيادتها . ولكي تتخلص انكلترا بدون « ضجة » من هذه القيود ابتدعت تلك البدعة الصهيونية التي اوصلتها الى غايتها آمنة مطمئنة . فكان ذلك التصريح حجة تسند بريطانيا في عدم اعترافها باستقلال العرب في فلسطين أولاً ، وفي عدم تطبيق نظام دولي على فلسطين ثانية . وهكذا « فوجد بلفور هو الذي أتاح لانكلترا تمديد سلطتها على فلسطين وبسببه حكمت البلاد حكماً مباشراً »<sup>(١)</sup> .

وسلامة هذه الطريق الهندية وبقاؤها تحت السيادة الانكليزية امر عظيم الحيوية لبريطانيا ان هي ارادت ان يدوم نفوذها ولا تتحول سيطرتها ، فسر عظمة انكلترا في الهند ، وبدونها لا يمكن لانكلترا ان تكون عظيمة ، ويرجع ذلك لاسباب مهمة : ( أولاً ) - أن بريطانيا دولة فقيرة وفقيرة جداً بالمواد الاولية ، فلا تقدر أن تكفي نفسها بنفسها أكثر من شهرين ، فهي والحالة هذه بحاجة الى استيراد ما يلزمها من الخارج ، والهند بلاد غنية جداً ، بل هي أغنى بلدان العالم بعد أميركا ، واستقلال ثروتها الطبيعية لا يكلف الدولة الانكليزية الا شيئاً مجسماً رخيصاً .

( ثانياً ) - كلنا يعلم ان بريطانيا بلاد صناعية تعتمد في الدرجة الاولى على انتاجها الصناعي ، ولكي تنمو هذه الصناعة وتزدهر يجب ان تجد لها اسواقاً خارجية يسهل فيها تصريف هذا الانتاج ، ولهذا السبب ، فالهند التي يسكنها ٣٥٠ مليوناً من البشر ، تكون مسرحاً كبيراً وسوقاً واسعاً رحباً ، حيويماً عظيماً لتصريف ما تنتجه المعامل والقبارك الانكليزية التي يتوقف ازدهارها ونفوها على مبلغ استثمار الشعوب والامم الضعيفة أمثالنا .

( ثالثاً ) - لقد قلنا أنه من المصالح التي تعود على انكلترا من تثبيت هذا العهد سلامة طريق الهند . والان نقول ان تثبيت ذلك العهد لا يؤمن سلامة طريق الهند



فقط بل يؤمن سلامة طريق النفط أيضاً . ففي فلسطين توجد مدينة حيفا وحيفا ميناء العراق وفي العراق آبار النفط . فانشاء دولة عربية في هذه الاقطار ، أو السماح لفرنسا بضم فلسطين التي هي جزء من سوريا ، أو اقامة حكم دولي في هذه البلاد لا يهدد طريق الهند فحسب ، بل انه يقطع على الانكليز طريق البحر ، فتصبح ينابيع النفط التي قماكم انكلترا في العراق ~~الآن~~ تحت رحمة غيرها ، ولهذا السبب لم تجد انكلترا لتأمين ينابيعها النفطية اهون واسهل من وعد بلغور .

هذه هي الحقيقة المرة التي كنا ضحيتها يا اخي العربي ، فتمعن بها جيداً وتبصر واعلم انه سيأتيك يوم لا جدال فيه ولا كلام بل كل ما فيه مدفع ورشاش يجب ان تسرع اليها فان تباطأت يكون مصيرك موتاً وانقراضاً وفناءً .





الكتاب



في هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ القضية العربية ، في هذه الفترة التي تجتاز بها الحركة العربية القومية اشد ظروفها حرجاً و اكبرها خطراً ، يطلب من كل فرد من افراد الامة ان يعمل في طريقة تتلاءم ومصالحة بلاده كل الملائمة فلا تنبو عنها ولا تحيد ، يطلب من ابناء الامة ان يعمل كل منهم بوحى ضمير قومي صحيح ووجدان وطني حق فيسير جهوده في اتجاه يستهزى . بالصعاب والعقبات والعثرات التي تعترض سيره ، في اتجاه لا يبغى الا الحياه الحرة ضمن كيان سياسي مستقل حر ، في اتجاه لا يرضى عن حرية امته وتحريرها ، عن جمع شتات شعبه وتوحيده ثمناً او بديلاً ، في اتجاه لا يعيش الا للفكرة ولا يحيا الا للامة ، فان العيش للفكرة والحياة للامة هو من كل واجب عربي ، وأن ذلك الاتجاه يحمل بين طياته و ثناياه تجديد شباب الامة وتحرير حيويتها المتجددة المتوثبة في مصير يستطيع فيه العربي ان يؤدي رسالة امته الخالدة . وهذا الدور الذي غر فيه ، نحن العرب ، في الوقت الحاضر هو دور يتطلب منا كل يقظة وحذر ، يتطلب منا قيادة عربية مخلصه مقدمة مضحية تكون واعية وعياً سياسياً صحيحاً كي تؤمن للعرب عدم العثور والسقوط كما حدث لنا اكثر من مرة في الماضي . فعلى قواد الحركة العربية التحريرية تقع مسؤولية وتبعة تأمين العرب على كيسانهم وحريرتهم والسير بهم سيراً حثيثاً اميناً موطداً الى استقلالهم وحريرتهم . فالقضية العربية تمر بمرحلة دقيقة خطيرة ، فعلى زعماء الحكومات العربية وقادة حركتنا التوحيدية ان يقوموا بمهام القيادة ومسؤولياتها بكل جرأة و اخلاص بغية الوصول الى ما نبتغيه من نجاه و خلاص .

وعلى قواد الحركة الفكرية التوجيهية خاصة تقع مسؤولية كبرى في تهديد الطريق وتحريرها مما يكتنفها من ظلمات امام شعبهم وامتهم ، فعلى هؤلاء القواد ان الفوا او كتبوا ، خطبوا او نشروا ، ان يتساءلوا دائماً وابدأ ما هي قيمة ما يكتبون بالنسبة الى الفكرة العربية . وعلى هؤلاء القواد ، قواد الرأي ودعاة الفكر ، ان يفكروا بجرأة وان يكتبوا باقدام وبساله . فالجرأة في التفكير



والاقدام في اعلان الحقيقة والشجاعة في توضيح وجلاء المشاكل والعقد التي تعترض سير الامة هي اقل الصفات التي يجب ان يتحلى بها الموجه . ومما يؤسف له ان اكثر انتاجنا الفكري التوجيهي يتلون ويتذوق حسب الظروف والاحوال ، لا يؤدي رسالة ولا يخدم فكرة . فنحن بحاجة الى انتاج يستطيع ان يؤدي رسالة وبجاجة الى مفكرين لا يراعون ظرفاً او اجنبياً او وطنياً في تفكيرهم ، الى مفكرين يعلمون انهم مسؤولون امام ضميرهم وامام التاريخ عن مصير امتهم .

وفي حقل هذه الخدمة القومية لا يستطيع الفرد العربي ان يؤدي واجبه الا وهو على علم تام بما يحيط امته من المشاكل وما يواجهها من الاخطار ، فيستوعب استيعاباً كاملاً المرحلة التي تمر بها قضيتها ، يتفهم نواحي القوة فيها ونواحي الضعف فيواجه الضعف والاطار ويعمل على ازالة خطرهما والقضاء على شرهما ، والمشاكل والعقد السياسية التي تواجهنا عديدة صعبة ، وهي بانتظار المفكرين العرب ان يقبلوا على حلها وشرحها وايضاها فينبهوا الطريق امام شعبهم ويحررونه من القيود التي تغله وتقيده . وليست هذه المحاولة في تأليف كتاب يشرح القضية الفلسطينية بجميع نواحيها وبوجه شامل ، المحاولة عاجزة لايضاح اعظم مشكلة سياسية يواجهها العرب وانا آمل بذلك ان تؤدي بعض ما يجب علي تجاه هذه المشكلة ، كما انني ارجو ان توفق هذه القضية الى احتلال المقام الاول من الاهمية في الاوساط العربية السياسية فيوجه العرب القوميون اهتمامهم الرئيسي الى حل هذه المشكلة حلا يوافق المصاحبة العربية ، ويعلمون انه ان لم تحل هذه القضية على هذا الاساس وتوصل اليهود الصهيونيون الى تنفيذ مناجهم او الى تحقيق بعض هذا المنهاج ، فذلك يعني القضاء على الوحدة التي يسعى اليها العرب . ولهذا وجب علينا ان نوجه الكثير من جهودنا السياسية الى هذه المشكلة نبغى حلها حلا نهائياً تكون بوادره انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي يمثل كافة السكان من العرب واليهود بنسبتهم العديدة ، تبعاً للاصول الديمقراطية البرلمانية .

اما الكتاب الابيض الذي صدر عام ١٩٣٩ ، فليس بالحل الذي يحقق رغبات العرب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وليس دفاع العرب عنه في وقت اشتدت به



مقاومة اليهود له ومعارضتهم لمبادئه يعني موافقتهم عليه كحل نهائي للمشكلة  
ينطوي على الوضع المنشود الذي يسعى العرب لتحقيقه وتنفيذه . فاليهود يقاومون  
ويعارضون هذه الوثيقة لأنها تحول دون تنفيذ اهدافهم الواسعة في البلاد العربية ،  
والعرب لا يقبلون به للأسباب التالية :

لان هذا المشروع يمنح اليهود المستوطنين فلسطين حق الاشتراك في السيادة  
والمساهمة في الحكم والمشاركة في الشريع ، لا بصفتهم رعايا للدولة الفلسطينية بل  
بصفتهم القومية التي يطالبون اقرارها وتثبيتها ثم فرضها تماماً على البلاد فيما بعد ،  
وهذا شيء لا يقره العرب قط ولا يرضوا عنه ابداً .

لان هذا المشروع يعطي اليهود الحق بشراء الاراضي بدون قيد أو شرط في  
بعض المناطق ، ويبيح لهم ملكية الاراضي في مناطق اخرى بموافقة الحكومة  
المحلية ، ولم يمنح انتقال الاراضي العربية اليهم الا في الاقسام الداخلية التي عجزت  
الصهيونية ان تمدها يداً ، والعرب لا يرضون بكل هذا الحل فيما يتعلق بمشكلة الاراضي ،  
التي يطالبون بحلها على اساس عدم السماح بانتقال أي جزء من الارض في أية بقعة من  
بقاع فلسطين الى اليهود .

لان هذا المشروع سمح بادخال عدد غفير من اليهود زيادة على من كان في البلاد ،  
وهذا ما ألم العرب كل الالم وهم الذين ناهضوا سياسة الهجرة طيلة عشرين عاماً  
وثاروا سبع مرات ضد هذا التهويد في حقوقهم وكرامتهم وكيانهم ، قد رأوا في  
هذا العدد الكبير الذي ممحت به هذه الوثيقة تهويداً آخرأً وخطراً جديداً يزيد  
اعداءهم قوة .

لان هذا المشروع يقر في الاساس فصل فلسطين عن بقية اجزاء الوطن العربي  
ويعمل بمرور الزمن على توسيع الخرق بين هذا العضو من الجسم العربي وبين بقية  
اعضاء هذا الجسم التي لا تستطيع الحياة بدون هذا العضو الحيوي لحياتها ووجودها .  
ولانه ايضاً يقوم على ايجاد مستقبل سياسي دولي لفلسطين دعامة توازن دقيق  
حساس بين العرب واليهود ، مما جعل العرب ينجشون منه على مستقبلهم السياسي في  
فلسطين بالانهياء والاضمحلال بتوالي الايام وتقدمها . وهذه ناحية من نواحي المشروع



دقيقة جداً وحساسة كثيراً لأن هذا التوازن الدقيق الذي اوجده بين الخصمين سيميل مع الزمن لجهة اليهود لما يرتكزون عليه من دعائم لا يرتكز عليها عرب فلسطين . هذه بعض التعليقات العامة على هذا الحل الذي ارتأه الكتاب الابيض في القضاء .

على الجب المضطرب في فلسطين . وقد رفض العرب بتاتاً هذا الحل في اول الامر وقاوموه وارادوا ان يستأنفوا نضالهم الدامي في سبيل تحقيق مطالبهم كاملة غير منقوصة وغير مشوهة . ولكن اعلان الحرب في ايلول عام ١٩٤٩ وحاجة بريطانيا الى الامن التام في هذه البلاد ذات الاهمية الحيوية في سلامة مواصلات المملكة البريطانية جعلت العرب يسكتون عن الكتاب الابيض وينبذون كل مقاومة ومعارضة للحكومة المحلية مؤقتاً على امل ان تقدر انكلترا لهم هذا الموقف النبيل فتعمل على انصافهم والعدل معهم . ثم كانت سياسة بريطانيا التي ظهرت خلال هذه الحرب سبباً في ان مال العرب في فلسطين قليلاً الى التعاون مع بريطانيا في حل القضية الفلسطينية ، ولهذا فقد تطور موقفهم نحو الايجابية ، فاتخذوا من النقاط والحلول ، التي عرضها الكتاب الابيض ، والتي تتناسب مع نظرياتهم القومية ووجهة نظرهم واسعة لاعتبار هذا الكتاب حلاً اولياً مبدئياً للقضية الفلسطينية يتخذ كخطوة تمهيدية اولية في سبيل تسوية هذه القضية بجل حكم نهائي يؤمن مصيرهم ويثبت عروبة البلاد بشكل اكيد .

واكن من العدل ان نقول ان الكتاب الابيض قد لبي بعض المطالب العربية بعض التلبية وانصفها بعض الانصاف . فهو يحدد الهجرة اليهودية تحديداً نهائياً تكون نسبة العرب واليهود نسبة « ٢ » الى « ١ » ، كما انه يقيد ببعض القيود التوسع الفعلي للاستعمار اليهودي في الاراضي الفلسطينية عن طريق شراء الارض العربية بمنع هذا الشراء ببعض المناطق وتقيد في البعض الاخر . وبكلمة موجزة فان الروح التي صدر عنها هذا الكتاب هي روح توخت ايجاد الموازنة بين وجهات النظر المختلفة عند العرب واليهود ، والتسوية بينها على قدر الامكان .

ولكن اليهود الذين لا يريدون اية تسوية فيها شيء من العدل ، لا يرضون عن



اي حل فيه شيء من الانصاف لحقوق العرب ، والذين لا يكتفون بالوضع الراهن في فلسطين ، هذا الوضع الذي حصلوا عليه بقوة الحكومة المحلية ، ومسايرتها وتشجيعها طيلة عشرين عاماً ، والذين لا يهدفون الا تحويل البلاد برمتها الى « وطن يهودي » يزيل صبغة فلسطين العربية ويجعلها الى صبغة يهودية ، والذين لا يعتبرون كل ما صلاوا اليه من نجاح وفوز في فلسطين الا خطوات اولية في سبيل انشاء الدولة اليهودية في هذه الارض على انقاض وحطام العرب ، والذين سيروا اثناء الماضي سياسة الحكومة في وجهه تدعم دائماً وابدأ اهدافهم ومصالحهم وغاياتهم وتعمل على تنفيذها وتحقيقها بهضم حقوق العرب واستخلاصها ، قد نعموا على هذا المشروع وثاروا على هذه الوثيقة ساخطين غاضبين حانقين .

و اذا كان العرب يتشبثون بوجوب منع اية هجرة يهودية الى فلسطين ويشددون في وجوب اقفال ابواب المهاجرة في وجه اليهود ، فليس ذلك بدافع الحقد العنصري على اليهود بل خوفاً من مجي يوم لا يشعر به العرب الا وهذه الجماعات من اللاجئيين والنازحين قد تحولت الى شعب كامل يستطيع بما لديه من القوى ان ينتزع السيادة على البلاد ويرغم اهاليها العرب على الرحيل من بلادهم الاصلية وارض استوطنوها منذ المئات من السنين . وان كان العرب ايضاً يطالبون بالحاح وتشديد بوجوب منع انتقال الاراضي الى الايدي اليهودية فليس ذلك كرهاً بابناء هذه الطائفة ومقاومة للملكية الفردية وتنمية الثروة الخاصة عند هؤلاء ، انا ذلك خوفاً بان يتوصل اليهود بما لديهم من قوى شرائية كبيرة وبما يسندهم في الخارج من مؤسسات وهيئات ومنظمات الى السيطرة على ارض فلسطين باجمعها ، او على اكثرها . وهذا أخوف ما يخافه العرب اذ تحقق بذلك مخاوفهم من تحويل البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية ومن وطن عربي الى وطن يهودي فيخسرون بذلك كياناتهم في هذه الارض التي تنشأ فيها الدولة اليهودية على انقاضهم .

والعرب ، لا يمكن باي وجه من الوجوه ان يتساهلوا اقل التساهل في أية خطة ترمي الى تشويه كياناتهم القومي في البلاد ، ولا يمكنهم بأي شكل من الاشكال ان يرضوا عن فصل أية بقعة منها كانت صغيرة او كبيرة من بقاع فلسطين ، وطنهم



الاصلي والشرعي ، لتنشأ فيه دولة يهودية قوامها شذاذ اتخذوا روح العداوة للعرب مبدأً جوهرياً من مبادئهم القومية التي يسعون لتجسيدها في دولة تتمركز في قلب الوطن العربي . وقيام هذه الدولة يكون بمثابة وضع النار على البارود ، ويناقض مناقضة تامة صريحة الاسس والمبادئ التي اعلن الحلفاء أن العالم الجديد سوف يستمد وجوده وحياته منها ، ويكون سبباً دائماً في تواصل الاضطرابات والثورات في هذا الجزء من العالم الكبير الأهمية والعظيم الحيوية في تأمين السلام العالمي .

وهنا لا بد من الإشارة في هذه الكلمة الى ناحية مهمة من نواحي القضية الفلسطينية يجب أن تراعى كل المراعاة في أي قرار يتخذ لتقرير مصير هذا البلد العربي ، وهي أن العرب منذ قاموا بجرحتهم الاستقلالية في أواخر القرن التاسع عشر الى ان طالبوا بالانفصال التام عن المملكة العثمانية ، الى أن ثاروا ثورتهم المشهورة بجانب الحلفاء في الحرب الماضية ، إلى المرحلة الماضية من النضال ضد الانتداب وسيطرة المستعمرين ، إلى الوقت الحاضر يعتبرون القضية العربية قضية واحدة لا تتجزأ قضية موحدة لا يمكن التفريط بوحدها ، وينظرون الى الحركات الاستقلالية التحريرية في شتى الاقطار العربية كفروع للقضية العامة وخطوات لا بد منها لتحرير كل قطر بمفرده ، كي يمكن تدريجياً وبمرحله تسيير بتتابع طبيعي تدريجي الى تحقيق القضية العامة في قالب الوحدة الناجزة التامة التي تتحد فيها مختلف هذه الاقطار والاطوان .

والقضية الفلسطينية مهما أريد لها من تعدد الالوان ، ومهما الصق بها من تكاثر الاشكال ، ومهما تنوعت مظاهرها وتباينت واختلفت أصولها ، فهي جزء لا يتجزأ من القضية العربية العامة التي ترتبط بوجه خاص بالمشكلة الفلسطينية ، أما مصير فلسطين فهما تنوعت الاقتراحات ومهما تعددت المؤتمرات ومهما تكاثفت الآراء والتطورات ، فان يخرج عن كونه جزءاً من مصير البلاد العربية العام ومستقبل فلسطين ، فهما أراد المشرفون على شؤونها ان يكون ، ومهما وضعت أسس ومناهج تستند الى عوامل دولية مزعومة وموائيق وعهود غير مشبوتة ، لا يمكن بأي وجه وشكل أن ينفصل عن مستقبل القضية العربية العامة .

والقضية الفلسطينية ، نظراً لكونها تتخذ مسرحاً لها موطناً عربياً هو بمرکز القلب



للجسم العربي وتمثل فصولها في نقطة تصل بين اجزاء الامة العربية باجمعها، لها اهمية خاصة بالنسبة للحركة العربية القومية العامة وحلها حلاً مشروعاً قانونياً بالنسبة للقضية العربية شئ عظيم الاهمية في مصير هذه القضية ومستقبلها ، ولهذا فليس من عجب اذا قام العرب صفاً واحداً ويدا واحداً يدافعون عن فلسطين ويقاومون كل سياسة ترعي الى تهويد عربيتها ، فيجعلون مصير هذه النقطة الغالية على الامة العربية مرتبطاً كل الارتباط بمصير الاقطار العربية الاخرى .

ولهذا فالعرب باجمعهم يودون حل هذه القضية حلاً عادلاً منصفاً عملياً واقعياً يمكن تطبيقه وتنفيذه . ولهذا فنحن لا نرى وسيلة لهذا الحل المذكور أصلح من تلك الوسيلة التي تقدمنا بها وهي انشاء حكومة نيابية تنتخب حسب الاصول للديمقراطية البرلمانية من كافة السكان العرب واليهود بنسبتهم العددية . ونحن على ما نرى لا نجد حلاً أصلح من هذا الحل يتلائم كل الملائمة مع وضعية البلاد الحالية . ولكن هذا الحل يحتاج الى حزم وعزم وحسن نية عند الحكومة الفلسطينية ، فنحن نطالب بشدة بهذا الحل ونرجو أن تكون الحكومة تتصف بهذه الصفات ، فتبتعد أخيراً عن تلك « الممجية » التي كانت تسير عليها في الماضي ضد العرب .

ونحن ان اتخذنا فلسطين كوحدة سياسية وجغرافية مستقلة تمام الاستقلال ، ونظرنا الى اوضاع البلاد واعتبرنا ظروفها المختلفة نجد ان هذه البلاد حسب وضعها الحاضر قد ضاقت بين فيها ، وانها حسب تقارير اللجان والخبراء التي اوردناها فيما سبق قد اصبحت تضيق عن احتمال اية زيادة في عدد السكان ، وان اية زيادة من هذا النوع تهدد البلاد بمستقبل اقتصادي مظلم ، وان مقدرة البلاد الاقتصادية قد بلغت حدها الاعلى فلم يعد هناك مجال للقيام بأي مشروع يرمي الى التوسع الاستعماري الداخلي فيها . وهذا الوضع في البلاد الفلسطينية هو حجة على ان المنهاج الصهيوني في سبيل تحقيق الوطن اليهودي غير قابل للتنفيذ ، وأن مطالبة اليهود بفتح ابواب الهجرة لسيول جديدة من المهاجرين هو بجد ذاته عمل يتنافى كل المنافاة مع وضع البلاد الحاضر . وبما ان هذا الوضع يوضح على ضوء الحقائق والوقائع الحالية ان مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد بلغت حدها الاعلى ، تكون الشروط التي وضعها



بيان الحكومة الانكليزية للسياسة الفلسطينية عام ١٩٢٢ لمنع الهجرة اليهودية قد تحققت ، وبما أن الخبراء واللجان قد قرروا أن اهالي فلسطين ليسوا اقل استعداداً من اخوانهم في سوريا ولبنان والعراق للاستقلال ، وبما ان العرب يؤلفون الاكثرية فلا مفر اذن من وجوب انشاء حكومة وطنية تتفق مع جنسية الاكثرية وتحمل طابعهم .

ومن ناحية اعتبار مصير الشعب اليهودي باجمعه مرتبطاً بمصير الوطن اليهودي بفلسطين ، ليس ذلك الا مجرد خرافة ودعوى عاطفية لا تؤيدها الحقائق والوقائع ، ليست الاحجة خيالية لا تقوم على اساس من اسس العقل والمنطق . وذلك بسبب فقر فلسطين الاقتصادي وضيق مساحتها . ولان اهاليها وراثهم سبعون مليوناً من العرب قد وطئوا النفس على الدفاع عن عروبة فلسطين الى آخر رمق من الحياة ، ولان فكرة الدولة اليهودية التي يتعلق بها الصهيونيون ليست شيئاً حيويّاً الى يهود العالم الا اذا انكر هؤلاء الجنسيات والقوميات التي ينتسبون اليها ، ولان دعاية الوطن اليهودي لم تلاق اي اقبال الاعلى اثر الاضطهادات التي تزلت باليهود في بعض الدول الاوربية ، ولان المهاجرين اليهود لم يكونوا من تلك البلاد التي يعيش فيها اليهودي باطمئنان بل من تلك التي يحيا بها اليهودي تحت خطر الموت في كل ساعة او دقيقة ، ولان اخيراً مصير اليهود في العالم وخلصهم مما يحيط بهم من ذل واضطهاد ، لا يعالج باعطاء اليهود وطناً في فلسطين او غيرها من بلدان العالم ، انما يعالج بتحقيق مساواة الحرية والعدل في شتى انحاء العالم وحماية اليهود بقوانين دولية ترعاهم وتحفظهم . ولهذا يتضح بجلاء ووضوح ان مصير اليهود غير مرتبط بفلسطين ، ومستقبلهم لا يتوقف على انشاء الدولة اليهودية لاسيما اذا اخذنا بعين الاعتبار ان هناك عدداً غفيراً من اليهود في فلسطين يهدفون الرجوع الى اوطانهم الاصلية التي اتوا منها في اول فرصة ممكنة عندما يستتب الامن في تلك الاوطان .

اما بالنسبة الى العرب ففلسطين جزء طبيعي حيوي من الوطن العربي . والوطن كائن حي لا يمكن قطع اي جزء منه دون ان يكون لذلك اثر ببقية الاجزاء كلها وسلامة الجسم باجمعه . فالقضية العربية قضية موحدة واحدة لا يمكن القضاء على فرع من فروعها ولا بشكل من الاشكال ، ولا بأي ضغط من الوان الضغط والشدة



والارهاب . والقضية العربية قضية شعب حر ادى رسالة في الماضي لا يزال العالم يجني ثمارها الى اليوم وعليها بنى العالم مدنيته الحديثة ، وهو لا يزال ساعياً جاداً في سبيل تبوء المركز اللائق فيه بالحياة كي يستطيع ان يؤدي رسالته الخالدة الى الانسانية جمعاء .

أما مركز فلسطين الجغرافي فهو بمثابة لزاوية بالنسبة للوطن العربي التي بدونها لا يمكن انشاء ذلك البنيان ايضاً . كما أنه لا يمكن في يوم من الايام ان تظهر وحدة الامة العربية الى الوجود في ثوب دولة موحدة اذا فصلت فلسطين فأعطت الى شعب غير الشعب العربي . اما جهاد العرب ونضالهم في سبيل تحرير بلادهم وخلاصها وتحقيق حريتهم واستقلالهم ووحدةهم ، فسوف يكونان عبئاً اذا انشئت دولة اجنبية معادية في هذا المكان الذي يحتل سويداء القلب من الجسم العربي . وهكذا يظهر ان القضاء على عروبة هذه الارض المقدسة لا يعني القضاء على هذا العدد الذي يبلغ ما يزيد قليلاً على المليون من العرب فقط ، بل يعني القضاء على مصير الشعب العربي بأسره . هذا الشعب الذي له من حيويته المتدفقة والقياسة وعبقريته المتوثبة خير مساعد على المساهمة بدور رئيسي في صيانة الحضارة ومواصلة نموها وتقدمها في مسالك ومسارب تحقيق الانسانية المثلى الصحيحة . والبلاد العربية نقطة اساسية في ترابط المواصلات العالمية ومحطة رئيسية لاهم الخطوط التجارية ، فمن الضروري سلامة هذه المواصلات والخطوط وتأمين السلام العالمي ان تظل هذه البقعة خالية من كل اضطرابات وثورات ناعمة بالامن والاطمئنان والسلام ، وهذا لا يكون الا بالقضاء على مطامع اليهود الاستعمارية والنهج على سياسة مستوحاة من ضمير انساني حق تكون اولى ظاهراتها المبادرة الى انشاء حكومة نيابية في فلسطين يمثل فيها العرب واليهود بنسبتهم العددية .

والآن ، بما ان القضية الفلسطينية لا تخرج عن كونها جزءاً لا يتجزأ عن القضية العربية العامة ، وبما ان هذه القضية على صلة خاصة رئيسية اولية مع بريطانيا وجب علينا لاستكمال البحث نوعاً ما ان نلقي نظرة على موقف بريطانيا تجاه الحركة العربية القومية . ونحن ان تأملنا في سياسة بريطانيا تجاه العرب وجدنا هذه السياسة تتميز بميزتين واضحتين . الاولى لاعدائية هذه السياسة للموجة العربية ، والثانية مسيرتها للاهداف الصهيونية تلك المسيرة ، التي كانت تتبعها في الماضي .



ولنأخذ اولاً الميزة الاولى فنقول : ما هو سبب هذا التناقض في سياسة بريطانيا .  
 فلهذا وجيزة انقضت كانت انكلترا تقاوم الحركة العربية وتحارب كل تجرسة ترمي  
 الى انعاش وتوحيد العرب ، لمدة وجيزة انقضت كانت بريطانيا تعمل ما بوسعها للحيولة  
 دون اي مشروع عربي من اهدافه وغاياته السير بالعرب الى الامام صوب وحدتهم  
 وحریتهم ، والان يظهر ان الحكومة اللندنية قد غيرت سياستها من سياسة معادية  
 الى سياسة لا معادية ، فهل يا ترى تؤيد انكلترا حقيقة الوحدة العربية التامة الناجزة ؟  
 والوصول الى جواب صحيح على هذا السؤال الاخير يجب علينا بحث موقف بريطانيا  
 تاريخياً تجاه الوحدة العربية ، وتالياً النظر في مصلحتها ان كانت تتوافق مع تحقيق الوحدة  
 ام لا تتوافق ؟ . . . . .

فن الوجهة التاريخية ، فكل منا يعلم بصريح العبارة ان انكلترا كانت في الماضي  
 عدواً للعرب ولكل حركة ترمي الى وحدة العرب . كل منا يذكر محمد باشا و ابراهيم  
 باشا والامير سعود والحسين ويفصل ، كل منا يذكر هؤلاء الابطال العرب الذين قاموا  
 بحركات ترمي الى توحيد شعوبهم وجمع صفوف امتهم المبعثرة في كيان دولة موحدة  
 وكل منا يذكر المسألة الاخيرة على اثر الحرب الماضية والتي كان لفرنسا « المجرمة »  
 اكبر سهم فيها واعظم نصيب ، كل منا يذكر ذلك ويذكر ان الدهاء البريطاني كان  
 دائماً يلاحق هذه الحركات العربية الرامية الى وحدة الامة العربية فيعمل على فشلها  
 وخذلانها وتقويض اركانها ودعائمها .

والآن هل يا ترى تتنافى الوحدة العربية مع المصلحة البريطانية ؟ . . . هل مصلحة  
 بريطانيا في الوحدة ام في محاربتها ؟ . . . ولكي نتجاوب جواباً حقاً وجب علينا  
 النظر في قواعد السياسة البريطانية لترى ان كانت باهدافها وغاياتها تتلائم مع انشاء  
 دولة واحدة للعرب . فهل هناك قواعد عامة للسياسة البريطانية ؟ وان كان هناك  
 قواعد لهذه السياسة فما هي هذه القواعد ؟ . . .

ان القواعد الاولى والرئيسية للسياسة البريطانية تنحصر في ثلاث وهي اولاً سيادة  
 البحار ، ثانياً التوازن الاوروي ، ثالثاً المحافظة على طريق الهند . فالحروب العديدة التي  
 اشتركت فيها لم تكن في الاكثراً لصيانة هذه القواعد التي بها تحفظ السيادة الانكليزية



والتي عليها تقوم دعائم العظمة البريطانية .

ونحن ان أمعنا النظر في الوحدة العربية على ضوء هذه القواعد نجد انها تناقض المصلحة البريطانية من ناحية تامه . فالوحدة العربية تسد طريق الهند على بريطانيا وتقوم حاجزاً دون امتداد نفوذها الى الشرق ، وبهذا تفقد انكلترا الهند التي قال عنها بعض الساسة أنها سر العظمة البريطانية ولولاها لما ثبتت العظمة البريطانية . وتفقد موارد البلاد العربية وثروتها وخاصة النفط منها وتفقد نتيجة ذلك سيادتها على البحار ، ومتى فقدت انكلترا هذه الامور واعني بها طريق الهند والهند وسيادة البحار يتزعزع مركزها السياسي والحربي فلا تستطيع بالتالي ان تحافظ على التوازن الاوروي . ومن هذه الناحية يتبين لنا ان الوحدة العربية التامة الناجزة تناقض تماماً مصلحة بريطانيا فلا يمكن أن تتفق معها .

اما اذا قال قائل مثلاً بان زمن التوازن الاوروي قد مضى ، وان هذه السياسة اصبحت سياسة رجعية ، وان الحركة العامة في اوروبا اصبحت تتجه في اتجاه غايته التعاون التام بين اجزاء هذه القارة ، فان ذلك ليس الا مجرد وهم قوامه خطأ في تفهم الواقع ، فلا النفسية الاوروبية اصبحت بدرجة من الاختار تؤهلها لهذا التعاون بين اجزائها ، ولا الروح الانسانية هي خاتمة على قابلية الموائمة مع تعاون دولي فعال . وما يمكن انتظاره في اوروبا هو ان يكون التوازن قائماً بوجود كتل قوام كل واحدة منها مجموعة من الامم . فالمادة الاجتماعية تسير سيراً حثيثاً مطرداً الى الامام ، والعلم والمقل يدرجان بشكل لم يشاهد له التاريخ مثيلاً . اما الناحية الانسانية فقد تأخرت تأخراً كبيراً عن التقدم الذي احرزته العقل والعلم ، واصبح بينها وبين ذلك التقدم هوة واسعة هي بمثابة ينبوع دائم لاضطراب جبل السلام في العالم منذراً البشرية في كل آونة ولحظة . وهذا المقم الذي اصاب الناحية الانسانية بالنسبة للناحية العلمية العقلية هو الخطر الكامن الذي يقف بالمرصاد لهذه المدنية مهدداً اياها بالفناء في كل مرحلة ، وهذا ما يقودنا الى التشاؤم واعتبار كل هيئة دولية تتبع هذه الحرب ذات مصير اسوأ من مصير عصبة الامم . . . .

وهنا لا بد من علامة استفهام تقول : ان انكلترا تقف الآن موقفاً غير عدائي



من الوحدة العربية ، فهي ان ترى بهذه الوحدة خطراً على مصالحها فلماذا لا تقاومها كما كانت تقاومها في الماضي ؟ . . .

فيجواب على هذا نقول بالبحر ان بريطانيا لا تؤيد حالياً انشاء وحدة عربية شاملة ناجزة بل هي بعبارة دقيقة تصف حق الوصف سياستها تقف موقفاً لا عدائياً من الاتجاه العربي ، وهناك فرق لا يصح ابدأ ان يتخذ اساساً للمقايضة بين تأييد الاتجاه العربي او الموجة العربية وبين تأييد وحدة عربية تامة ناجزة تضم تحت لواءها كل عربي في آسيا وافريقيا كما يريد العرب . ومن هذه الناحية يجب الانتباه الى ثلاث نقاط يضعها كل عربي منا نصب عينيه وهي اولاً : ان الوحدة العربية يجب ان تكون يوحى وطني داخلي ونتيجة شعور عربي قومي عميق يتغلغل الى اعماق أرواح العربية . وهذا الشعور لم يحقق بعد . ثانياً : ان الوحدة العربية لن تعطي بل تؤخذ . ثالثاً : ان الوحدة العربية لن تتم عن طريق المفاوضات والمشاورات ، بل بتحقيقتها يتم عن طريق القوة اما المفاوضات والمشاورات التي تجري بين اقطاب العرب في مصر فلا يمكن ان تؤدي ولا بشكل من الاشكال الى وحدة العرب المنشودة . وكل ما نقدر ان نستظره حالياً من هذه المفاوضات الجزء اليسير الذي لا يذكر من آمالنا واهدافنا وهو تعاون اقتصادي وسياسي وشبه تعاون ثقافي ، فلا اتحاد ولا وحدة تكون نتيجة المفاوضات والمشاورات .

وهنا لا بد من بيان الفرق بين تأييد انكسار الاتجاه العربي وبين تأييدها الوحدة العربية فتأييد انكسار الاتجاه العربي لا يعني انها تؤيد الوحدة العربية ، وذلك لان هذه الوحدة لن تتحقق دفعة واحدة ، بل هناك خطوات ومراحل عديدة يجب ان يقطعها العرب قبل الوصول الى الوحدة التي يجب ان يتدرجوا اليها تدريجاً . وتأييد انكسارها للوحدة العربية يعني تأييدها لشتى المراحل التي يجب ان تمر بها القضية العربية لتصل الى الوحدة التي لا تعترف بشيء يدعى اليمن ونجد ، العراق ولبنان ، مصر ومراكش ، ولا تعترف الامة واحدة ذات حكومة واحدة تمر بقطاع من اقصى هذه البلاد الى اقصاها ومن مشرقها الى مغربها . اما تأييدها للاتجاه العربي فلا يعني تأييدها لشتى المراحل التي يجب ان يمر بها هذا الاتجاه ومختلف الخطوات التدريجية التي يجب ان يتدرج بها



بل يعني تأييد مبهم لبعض المراحل الغامضة من هذا الاتجاه. ولهذا يجب على قواد العرب وزعماء حكوماتهم واقطارهم وعلى العرب اجمعين ان يكونوا يقظين متنبهين تجاه السياسة البريطانية وان يقدروا الى اي مدى سوف تكون هذه السياسة لا عدائية تجاه الاتجاه العربي ، وان يتبينوا الى اي مدى يمكن ان تتفق مصلحة الحركة العربية التوحيدية مع سياسة انكلترا .

ومن جهة ثانية يجب على زعماء العرب واقطابهم ان ينتفعوا كل الانتفاع من هذه المرحلة فيعملون بمجد واخلاص على دفع امتهم الى الامام على قدر الامكان والمستطاع : وكم من المؤسف حقاً ان نجد في هذه الظروف الحسنة الملائمة لنا والتي ابتدأت تمر علينا منذ سنتين رجالا يقودون حكومتي لبنان وسوريا هم باكثرهم ضعاف الشخصية ، فلم يفيدوا من هذه الظروف الملائمة ولم يعيروا اعتباراً لهذه النقط المهمة وهي : ان كل حركة سياسية نقوم بها يجب ان تتوافق مع الوضع الدولي العام ، أن الظروف الدولية والوضاح العالمية تلائمنا كل الملائمة على القيام والنهوض وتحرير البلاد من «الحشرات الفرنسية» وتطهيرها من هذه الحالة الاوربية ، ان فرنسا ، بمفاوضاتها لا تبغي الا المهادنة والتسوية ، وذلك لانه كلما تقدم الزمن كلما وافقت الاوضاع العالمية سياسة فرنسا المتبررة في سوريا ولبنان ، أنه ان لم يكن هناك اسباب للاصطدام مع الفرنسيين يجب خاق هذه الاسباب أن الظروف مؤاتية لتنظيف البلاد من مستعمرين لوثوها بأوضار وأدران خلقهم وروحهم طيلة خمس وعشرين عاماً ، ان الاحوال مناسبة للتحرر من زمرة من اللصوص والابواش ويكونون امة كانت احط الامم جميعها في حركاتها الاستعمارية . نعم ، من المؤسف والمؤسف حقاً ان لا ينتهز قوادنا في سوريا ولبنان هذه الظروف الملائمة وأن يكونوا الى الآن لم يحجرونا من هذه «العصابة الفرنسية» مع انه كان بمقدورهم ان يحققوا هذا التحرر منذ امد بعيد وبصورة حائمة مجيدة .

ولكن من الانصاف والعدل ان نعطي الرجال حقها فننصف ونعدل بالحكم ، وذلك للعبرة والتاريخ ، مع رجل استلم زمام الحكم في لبنان العربي في ابتداء هذا



العهد الجديد ، وقد كانت الامور وقتئذ غامضة مبهمة فتبين بما امتاز به من حذق سياسي ان الظروف مؤاتية فقرر انتهازها وما لبث ان صادم الفرنسيين بشكل حاسم جعل بعض رجالات العرب ينعثونه بالتسرع ، ولكن ما هي الا بضعة من الايام حتى يتبين كل فرد مبلغ صلاح سياسة صاحب الدولة رياض الصلح بذلك الانتصار الحازم الذي ناله واحرزه ضد « عبيد اوربا البيض » الارقاء الفرنسيين .

وربما يقول قائل ان هناك وراء الحجب والستر في السياسة الخارجية الوانا من الصعوبات والعراقيل تحول دون رجالاتنا ودون تحرير هاتين البقعتين العربيتين من بلاد العرب بشكل حاسم سريع . وربما يقول قائل ان هناك . . . وهناك . . . وهناك . . . الى ما هناك . . . من الحوائل المانعة لهذا التطور السريع الذي يؤدي الى التحرير الثابت الاكيد . . . ولهذا نقول ان اولى الصفات الرئيسية التي يجب ان يتوج بها السياسي الحق الذي يستطيع ان يقود دولة ويشرف على مقدرات امة ان يتفهم الاتجاهات السياسية المختلفة ويستوعب الواقع الدولي تماماً فيسير دفة السياسة في آتمته بشكل يتلائم مع تلك الاتجاهات وهذا الواقع ، وان السياسي الحاذق هو من ينتهز كل فرصة ملائمة في هذا الواقع الدولي ويستغلها لمصلحة اتمته وبلاده . ولهذا وجب على رجالاتنا ان ينتهزوا هذه الفرصة المؤاتية وان لا يدعوها تفلت من ايدينا ، فهذه الفرصة لن تحدث مرتين في التاريخ وهي تلائمنا بشكل اكيد يجب ان نستغله للاصطدام مع « الطغمة الفرنسية » ، ونحن في كل اصطدام يقع على تقه من نصر تقة مكين .

اما اذا قال رجالاتنا بان هناك اوضاع واحوال لا يعلمها احد غيرهم ترغهم على التريث وهذا السير البطيء ، فليس لنا على ذلك الا قول واحد هو : انه اذا بقي فرنسي واحد في هاتين البقعتين ، وانه ان لم يجرروا البلاد من قيود واصفاد فرنسا التي يتسراها الالمان فتخدمهم كجارية طائمه ، انهم ان لم يصلوا الى هذه النتائج فاننا نترك للاجيال العربية المقبلة ان تلعن على فئمة من الاجداد لم تستطع الاشراف على مصائرهما ، فكانت قيادتها تفريط بجمحة الامة .<sup>(١)</sup>

(١) اما الان وقد اخذت سوريا استقلالها وحصل لبنان حريته فيجب على العرب ان يحشدوا قواهم حشداً قوياً لمقاومة الفرنسيين في المغرب العربي ، فيجرروا هذا المغرب من هؤلاء المستعمرين ويؤمنوا له مصيره في حجر العروبة الاصم .



اما انكلترا ، فيجب ان تنتهي معها من هذه المساومات التي تقوم بها بشأننا ،  
يجب ان تنتهي معها من هذا «اللعب وراء الستار» الذي تستغلنا فيه مع غيرها من الدول ،  
يجب ان تنتهي معها من هذا النفاق السياسي الذي كنا ضحيته منذ سنين وسنين .  
فمنذ عشرات السنين وانكلترا تسامو علينا وتربح فتظفر بصفقات عمينة على  
حسابنا وبسببنا . فهذه المساومة يجب ان تقف عند حدها في هذه المرحلة . وليعلم  
رجالنا وقادتنا في حكومتنا لبنان وسوريا العربيين خاصة وفي الامة العربية عامة ان  
ذات الدور الذي مر علينا في الماضي ير علينا الان ، فمساومة انكلترا علينا عام ١٩١٨  
واطمانان العرب اليها ، كان من نتائجها دخول الفرنسيين الى بلادنا .  
ونحن لولا تلك المساومة التي كانت تلعب باوراقها انكلترا لما قدر لتلك العصابة  
الفرنسية ما قدر لها من النجاح . وكل مطلع على خبايا تلك المساومة يعلم هذا  
حق العلم .

ولهذا فاننا ننتظر من زعمائنا - وفيهم من الافراد الافذاذ والساسة الدهاة  
والمخلصين الامناء الذين نفخر بهم - ان يكونوا دائما على انتباه ازاء هذه المساومة التي  
تلعب دورها بمهارة فائقة وان لا يدعوا التاريخ يعيد نفسه فتمتطي الامور الى اسوأ ما  
انتهت اليه في ميسلون وبعدها . فنحن نطالب بشدة ايقاف هذه المساومة والانتها  
مع الفرنسيين ، وننذر انكلترا بان تحدد موقفها بجلاء . ووضوح تجاه عرب  
فلسطين بما يحفظ عروبة هذه البلاد ، وان تعلن سياستها صراحة  
ازاء عرب لبنان وسوريا في نضالهما ضد فرنسا . . . اما اذا عمدت انكلترا الى التسويات  
«البلافة» في قضية عرب فلسطين ، والى المساومات في قضية عرب لبنان وسوريا ،  
كما كانت عادتها و كما عودتنا ان تفعل ، فاننا نوجه وجهتنا ضدها وهل اعلم من انكلترا  
بلازمة الظروف لنا على نبذ التعاون معها ؟ . . . . .

وهنا لا بد من الجواب على سؤال سوف يتردد في ذهن القاريء الكريم وهو  
لماذا تقف انكلترا هذا الموقف من الاتجاه العربي ؟ . . ما هي الاسباب التي دفعتها  
الى ذلك ؟ . .

فلا سباب التي دفعت بانكلترا الى هذا الموقف تجاه الاتجاه العربي هي كما



يقترأي لنا ، بكلمة موجزة مايلي :

اولا : التنافس الاستعماري في الحقل التجاري الاقتصادي بينها وبين اميركا في الشرق مما جعلها تعمل على استمالة الرأي العام العربي نحوها .

ثانياً : لان انكلترا لا تستطيع ان تحافظ على مكانتها السابقة فتظل في مركز مساو لمركزى روسيا واميركا ، الا بعد نفوذها في الشرق ، وهذا ما لتوخاه سياستها .

ولا يستطيع انكلترا ذلك الا اذا كسبت الرأي العربي العام .

ثالثاً - لانها تريد كسب المعركة التي كان بודהا ان ترجمها عام ١٩٢٠ في التخلص من

مضايقة فرنسا لها في الشرق ، وهذا لا تحصل عليه الا بربح الرأي العام العربي الى جانبها

وهذا لا يكون الا بالتأييد العملي للاهداف العربية .

رابعاً : استشارة الحماس القومي عند العرب ليكون حائلاً دون تعميم الفكرة

الشيوعية . اذ انه من الامور الثابتة ان الحماس القومي اذا اشتد يقف حاجزاً دون انتشار

المبادئ الشيوعية .

خامساً : الافادة من هذه المرحلة الحديثة في القضية العربية حال وقوع اصطدام

عسكري بين الديمقراطية والشيوعية . وخصوصاً وهذا الاصطدام لا بد واقعاً غير بعيد .

فالاصطدام لا بد سيقع ، لاسيما وقد ظهرت بوادره جلية واضحة ، فالعالم اضيف من

ان يتسع للديمقراطية والشيوعية .

اما الكلام عن اتفاق الدول الثلاث ، روسيا واميركا وانكلترا ، فليس الا

كلام فارغ يلقى ستاراً غير مميّك على الواقع . فان كان العدو المشترك قد جمع بينها

فان زواله يفرق بينها . اما الكلام عن وضع مبادئ عامة للتعاون مع اجزاء العالم

بغية السلام والامن ، والتحدث عن ايجاد هيئة تشرف على هذا التعاون يكون قوامها

هذه الدول الثلاث ، فليس الا خرافة . فكلمة دولية لا يمكن ان تقوم ان لم تكن

عقائد اعضائها السياسية متلائمة متناسبة متسقة .

وهنا لا بد من تثبيت كلمة اخرى هي ان الديمقراطية قد سجلت

على نفسها خطأ فادحاً سوف تذكره في مستقبل الايام . فكان عليها ان تعلم ان

النظام الديمقراطي ليس له حيوية النظام الشيوعي .



وانه ان خلا الجو من النظام النازي فلا شك ولا اقل ريب بان الغلبة سوف تكون  
 بجانب الشيوعية اكثر من بجانب الديمقراطية . وهذا ما سوف تأسف عليه الديمقراطية  
 أشد الاسف، وهذا ما سوف يجعلها تعض بنان الندم على مسايرتها لروسيا تلك المسايرة  
 المتطرفة الغير منطقية ضد المانيا اذ تعلم عندئذ خاسرة ان النظام الوحيد الذي يستطيع  
 مقاومة الشيوعية هو النظام النازي . فان الزمن الذي تبكي فيه الديمقراطية وتندب نفسها  
 سوف يأتي عندما يقع الاصطدام بينها وبين الشيوعية العالمية . وهل جبهة الديمقراطية موحدة  
 كالجبهة الشيوعية ؟ . . . . . وهل كتلة الديمقراطية غير منقسمة على ذاتها كالكتلة  
 الشيوعية ؟ . . . . . وهل للديموقراطية من الفتوة ما للشيوعية ؟ . . . . . وهل للديمقراطية  
 من اتباعها هوساً كالهوس الذي للشيوعية من ابنائها ؟ . . . . . واخيراً هل  
 للديمقراطية ذلك السلاح الرهيب الهائل الذي بيد الشيوعية ، واغني به السلاح  
 الشيوعي ؟ . . . . .

هذه هي ، على ما تراهي لنا الاسباب التي دعت الى تغيير سياستها الماضية . ونحن  
 كل ما نرجوه هو ان يعتبر قادتنا في سوريا ولبنان خاصة هذه الفرصة الثمينة التي تلائمنا  
 كل الملائمة فيعملون على طرد آخر فرنسي من هذين البلدين واستخلاص كل حقوقنا  
 من فرنسا ، وان يعملوا في نفس الوقت على مساعدة اخواننا عرب مراکش والجزائر  
 وتونس في حركتهم التحريرية ضد العبودية الفرنسية لينالوا حريتهم واستقلالهم ،  
 وان يعلموا ان كل عربي قومي ينتظر قراراً حاسماً منهم بهذا الشأن ، يتألم ويتوجع لوضع  
 اخوان لنا يخضعون لغير طغمة ان انصف الدهر لوجب خضوعها لالف نير ونير .

والآن فان الظواهر تدل على ان بريطانيا قد اخذت تسير في اتجاه جديد يرمي  
 الى التقرب من العرب والاتفاق معهم ، وانها اخذت تبتعد قليلاً قليلاً عن سياستها  
 الفلسطينية الماضية التي كانت تهدف الى تحويل فلسطين الى بلاد يهودية . فنحن نرحب  
 كل الترحيب بهذا الاتجاه الجديد تسير عليه نكلتاً ونوداً بشكل اكيد ان يحل



التفاهم والتعاون بيننا بدلاً من التنافر والحصام . ولكن هذا لا يمكن ان يكون ان لم تسارع بريطانيا الى حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يحفظ للعرب كياناتهم ويؤمنهم على مصيرهم وحقوقهم . ولهذا فان ارادت بريطانيا ان تكسب صداقة العرب الحيوية وتأييدهم لها ووقوفهم بجانبها ، عليها ان ارادت ذلك ان تمنع المهاجرة منعاً باتاً وتحظر انتقال الاراضي العربية الى الايدي اليهودية ، ثم تبادر بعد اتخاذ هذه الخطوات الاولية ، الى اقامة حكومة وطنية تنتخب حسب الاصول الديمقراطية الالمانية من كافة السكان العرب واليهود . ونحن عندما نطالب بهذه الحكومة الوطنية نطالب بها ونحن مدفوعين بحسن نية تبغي السلام والامن في الارض المقدسه ، ومسيرين بضمير انساني يتناسى ويتجاهل سيئات الماضي ويقبل على المستقبل بروح متزهة من كل اثر من آثار الحقد والضغينة . وهذه الحكومة الوطنية التي نطالب بها ، والتي تقوم باشارك اليهود فيها حسب الاصول الديمقراطية على اساس انهم رعايا الدولة الفلسطينية هي برهان جديد في التاريخ على مبالغ المسامحة التي يحملها العربي في قرارة نفسه واعماق روحه .

وهنا يجب ان لا نقفنا ملاحظة وهي ان بريطانيا ، قد وصلت الى الغاية التي ربما كانت تتوحيها من سياستها الصهيونية الفلسطينية الا وهي إيجاد طبقة كثيفة من اليهود في البلاد كي تهدد بهم العرب كما رأت ضرورة لذلك . ففي البلاد الان ما يقرب من نصف مليون من اليهود هم مستعدون في المستقبل ان يسيروا على اية خطة ترسمها بريطانيا ويكون هدفها محاربة نهضة العرب وجركتهم التحريرية . فهؤلاء اليهود هم « شوكة في عين العرب » يجب عاجهم ان يتخلصوا منهم في اول سانحة بترحيلهم وطردهم من البلاد . . .

ومن هذا يتضح ان معالجة القضية الفلسطينية وحلها حلاً نهائياً يضمن للعرب حقوقهم فيؤمن السلام ويوطد الامن في البلاد ليس هو الحل الذي تقدم ذكره من اقامة حكومة وطنية نيابية ، بل يجب ان يتبع هذا الحل بخطوات نهائية ان اراد العرب تأمين مصيرهم نهائياً في هذا البلد .

اما هذه الخطوات النهائية لحل هذه المشكلة فان تكرر الا بالوحدة العربية التي تستطيع انشد كما قلنا مقدماً ان تطرد اليهود وتشتتهم ، فتؤمن يد الله على البلاد ومصيرها



من الاضرار اليهودية والايخطار الصهيونية . ومن المؤسف حقاً ان يرغمنا اليهود على اتخاذ هذا الحل معهم . فالبلاد العربية كما جاء على لسان كثير من المستشرقين وفي تقرير لجنة بيل وفي شهادة الدكتور ويزمن نفسه هي البلاد الوحيدة التي لم يضطهد فيها اليهود التي كانت دائماً وابدأً ملجأً أميناً وماوى سليماً لليهود المضطهدين المبعثرين . ولكن موقف اليهود وقد قابلوا بالاساءة احساننا هو الذي يدفعنا الى اتخاذ هذا الموقف والانتظار بشوق عظيم لتلك الساعة التي نستطيع بها ان ننفذ هذا القرار .

وهناك ظاهرة جديدة لصقت بالقضية الفلسطينية فزادتها تعقيداً ، وذلك ان الولايات المتحدة قد زجت نفسها في هذا الميدان وخاضت هذا المضار وراحت تتدخل بهذه القضية المعقدة بأراء ارتجالية وسياسة مستوحاة من مصلحة الصهيونية . وقد استرسلت حكومة الولايات المتحدة بهذه السياسة الخرقاء وامعنت فيها حتى ادى الامر بها الى تبني وجهة نظر اليهود بكاملها . وقد اخذت هذه السياسة ترداد رسوخاً حتى انها تكاد تكون سياسة تقليدية لحكومة الاميركيين ، وكل ذلك بدون مراعاة لحقوق الغير ، ودون اقل اهتمام بالوقوف على وجهة النظر العربية .

وهناك « بعض » في البلاد العربية ربما تعجبوا من هذا الاتجاه في السياسة الاميركية وهم يظنون ان حكومة الولايات المتحدة مزهجة عن اعمال كهذه الاعمال . فعلى هذا البعض ان يتزعوا هذه « الصورة » لاميروكا من مخيلتهم ، ويعلمون ان اميروكا كانت دائماً وابدأً دولة جشعة عندما تجد ضرورة لذلك ، وانها كالدول الاخرى لا ترعى عهوداً ولا معاهدة ولا ميثاق الا عندما يكون ذلك غير منافياً لمصلحتها . ومن يريد برهاناً على ذلك فعليه مراجعة تاريخها ، وخاصة مع الفيليبين ، و كولومبيا ، وكوريا ، وليطلمع على الثمن الذي قبضته للسكوت عن الانتداب بعد ان قاومته ، وعلى موقفها تجاه الصين وغير ذلك من الاحداث الكثيرة .

سياسة اميروكا قد حشرت نفسها حشراً في قضية ليس لها بها اقل علاقة . فالقضية الفلسطينية تتعلق بانكلترا وحدها ، وهي الدولة صاحبة الشأن في هذه القضية . فان كانت السياسة الاميركية تأبى الا ان ترح بنفسها فيما لا يعينها ،



فاننا نستنكر اشد الاستنكار ان يأخذ الاميركيون القضية من طرف واحد، ويعملون لايجاد حل لهذه المشكلة يستوحوه من منظار ضيق جداً يتحيز لجهة واحدة دون الاخرى ويعتبرون القضية قضية الشعب اليهودي وحده .

فالاميركيون احرار بالعطف على اليهود ، والاميركيون احرار ان يسعوا للتخفيف من ويلات وآلام اليهود ، ولكنهم يجب ان يفهموا انه ليس بالتجني والاعتداء المجرم على حقوق الغري يكون هذا العطف، وانه ليس بالاجرام الفظيع يكون السعي لتخفيف آلام لليهود والعمل على ازالة شقاءهم وويلاتهم . فحرص حكومة اميركا على مصلحة اليهود ، والعمل على انصافهم بموجب مبادئ العالم الجديد الحرة العادلة التي تعلمنا لا يكون من جيب العرب ، انما يكون بتأمين اليهود على مصيرهم في اوطانهم الاصلية ، وبتحرير تلك الاوطان من العداة العنصري والمبادئ الخائرة والتحكم الظالم الاثيم ، وليس بافتراس فلسطين العربية واغتصابها من اهلها العرب الاصليين ، اصحابها الشرعيين ، وتنديها لقمة هينة سائغة لليهود ، اذ ان ذلك « العطف المزعوم » يجر على العرب من المآسي والآلام ما يتضال بجانبه شقاء اليهود وخطبهم .

نعم ، ان الاميركيين يستطيعون اعلان هذا العطف المزيف والتبجح بهذه الانسانية المشوهة في ستر اطماعهم واهوائهم ، والاميركيون قادرون ان يعلنوا هذه السياسة الشوهاء في تأييد مناهج الصهيونيين باستعمار فلسطين والظفر بها من اهلها العرب ، ولكن ليسوا قادرين ولا يستطيعوا ان ينفذوا هذه الاقوال الجوفاء فيضروها موضع التنفيذ ، اما اذا اصرت حكومة الولايات المتحدة على هذه السياسة فهناك بالمرصاد لها ٧٠ مليوناً من العرب و ٢٥ مليوناً من المساهمين على اتم الاستعداد بان يجابهوا هذا التحدي والتجني وان يقابلوا هذا العدوان بعدوان يذيق اميركا من الندم على سياستها هذه الاشكال والالون . . .

ولا بد لنا من التلميح الى رأي يقول به البعض وهو اندوسيان ترضي عن السياسة الصهيونية . فهذا تخمين لانستطيع الاطمئنان اليه . ومرد ذلك يرجع الى عوامل عديدة ، منها اولاً : ان روسيا تنطوي على اهداف استعمارية بعيدة المدى ، وقد بدأت تظهر بوضوح في الاونة الاخيرة .



فهل من المستبعد ان تطالب بجزء من البلاد العربية ، والبلاد العربية لا تبعد عنها اكثر من ٢٥٠ ميلا ؟ . . . هل من المستبعد ان تساوم علينا كي تؤمن مصالحها في تركيا وايران والبلقان وفنلندا وبولندا ؟ . . . ان ذلك ليس بعيداً وقد اخذ يقع فعلاً .

ثانياً : ان اليهود يتمركزون في اكثر الوظائف الكبرى وهموسا في البلاد السوفياتية ويتحتمون بنفوذ واسع لا يرد في السياسة الخارجية . ثالثاً : ان روسيا تسير على سياسة في الحقل الخارجي ترمي الى « بلشفة » اكبر عدد ممكن من الشعوب ولهذا فهي تشجع سياسة كالمسيحية الصهيونية كما انها تشجع كل حركة اخرى تؤدي الى زرع النفور والاستياء بين الشعوب الناشئة وبين الدول الديمقراطية . . . .

رابعاً : ان السياسة الروسية الخارجية تسير تبعاً لمصلحة روسيا ومصالحها فقط . ولهذا فان اتفقت هذه المصلحة مع مصالحنا تساعدنا والا فلا . . . . فهل يبعد ان تؤيد روسيا الصهيونية وهي على ما هي عليه من القوة والنفوذ ؟ . . . .

وعلى كل فبريطانيا هي صاحبة الشأن في فلسطين ويدها الحل والربط ، فهي التي تبنت سياسة الوطن القومي لليهود ، وعليها وحدها تقع مسؤولية كل ما يجري وكل ما سوف يجري في فلسطين من اضطرابات وثورات . فعليها من الوجهة الادبية والسياسية والحقوقية والقانونية ، ليس فقط نسيب سياستها الصهيونية ، بل مقاومة كل سياسة او تدخل يرمي الى تأييد الاهداف اليهودية ، ان كانت تقيم للمثل الادبية ، وللعادل والحق ، والمعاهدات والعهود اقل وزنا او قيمة .

فبعد معركة ميسلون ، التي دخل على اثرها اوغساد اور وبا الاقوام الفرنسية الى سوريا ، كتب المغفور له جلالة فيصل الاول مذكرة ارسلها الى الحكومة اللندنية جاء فيها : ان قضية العرب ليست متعلقة باي قرار من قرارات مؤتمر الصلح او قرار اية دولة من الدول ، خلا انكلترا . فنحن قد تفاوضنا مع انكلترا لا سواها والعهود التي قطعت لنا انما هي عهد قطعها انكلترا .

ونحن نعيد في ختام هذا الكتاب ما قاله المغفور له الملك فيصل الاول فنقول بان حل القضية الفلسطينية لا يتماق باية دولة من الدول غير انكلترا . فعلى



انكثرا تقع تبعة حل هذه المشكلة حلاً عادلاً ، وعلى انكثرا تقع مسؤولية مقاومة كل دولة تود التدخل بهذه المشكلة ، فهي المسؤولة امام التاريخ وامام اليهود والمعاهدات عن حل هذه القضية حلاً شريفاً منصفاً . . . . .

فنحن العرب ، بعددنا البالغ سبعين مليوناً ، ومن وراءنا العالم الاسلامي باجمعه يؤيدنا ، نقف لانكثرا بالانتظار والمرصاد ، نقف لها مهدين نذرنا بان تحدد موقفنا تجاه هذه القضية بجلاء تام وشكل حاسم ، والا فانها سوف تشهد التيار العربي اتياً جارفاً هائجاً لا يمكن ان يقف في سبيله الى ما يبتغيه من وحدة كبرى وقيادة انسانية عظمى واولى اى عائق وحاجز ينصب عليها نجويته الجبارة فيدك نفوذها في الشرق دكاً اكيداً ويصوب على اركان ودعائم مركزها في الشرق جحافلها فيجعلها تنطير تحت مطارق العقيدة العربية القومية التي بلغت من القوة والنضوج درجة بها اصبحت قوية ، بها اصبحت تفرض ارادتها ، وبها تسير بقدم ثابتة الى الامام بخطى ثابتة امينة لا يحول دون رسالتها الخالدة تؤديها الى العالم الانساني حائل مهما كبر وعظم مهما اشتد وقوي .

اننا نقف لانكثرا ، مهدين ساخطين ، بان توضح سياستها ، فقد اصابتنا « تحمة » من هذه المناورات والمساومات تعمل عملها وتستغلنا ، وبان تضع الحركات على الحروف في القضية الفلسطينية فتسارع الى الهر . . . ولو مرة . . . بعودها ، فتعمل على اصلاح اخطاء الماضي بجل هذه القضية حلاً عادلاً يضمن لهذه البلاد عروبتهما ولعربها كيانهم . فتبادر الى انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ، وتسرع الى الضرب بيد من حديد على اهداف وغايات ومقاصد الصهيونية المحرمة بشكل يجعل كل عربي يؤمن بدون شك ولا ريب بحسن نيتها تجاه العرب ، والا فنحن سوف نلجأ الى القوة نؤيدها مطالبين ، والا نحن سوف نمشي الى حقوقنا نطلبها والى امانينا نخلصها بشورات لا يطفأ لهيها ولا يجمد نارها ابداً ، والا فنحن سوف نعلن حرب مقاومة ضدها نقدم الى آتونها ارواح الالوف المؤلفة من شباب العرب الذين هم على اتم الاستعداد بتضحية ارواحهم في سبيل الدود عن امتهم . اننا نقف لانكثرا بالمرصاد اولانتظار ، نذرنا بان سياسة الماطلة والتسويق والتسويات البلافة لا تروق لنا ، ان



سياسة المساومة والاستغلال تلحق بنا الاضرار الفادحة الكبيرة ، واننا صممنا على القضاء عليها نهائياً والى الابد ، فنطلب منها للعرة الاخيرة بان تنبذ اساليبها العتيقة البالية في هذه القضية فتسارع الى اجابة اخواننا عرب فلسطين الى مطالبهم وما مطالبهم الا عين الحق والعدل ، تسارع الى تلبية طلباتهم العادلة فتقف الى جانبهم وتنصر ما ينادون به من حق ضد ما تدعيه الصهيونية من باطل ، تسارع الى لفظ ونبذ ما تعودته وسارت عليه الى الان تجاه عرب هذه البلاد من شدة وقوة واجرام فتعوض عليهم ولو قليلاً عن تلك الاضرار الفادحة التي احقتها بهم وعن تلك الآلآقي والشدائد العديدة المتعددة التي انزلتها بهم ، فتسارع الى الوقوف موقف نصفه وعدم تحيز ومحاباة في هذه القضية فتقضي على هذا الظلم المحيق باخواننا عرب هذه البلاد بقضائهم على تلك السياسة التي كانت دائماً وابدأ تؤيد الصهيونية ضد العرب ، التي كانت دائماً وابدأ تساعد وتدعم وتسدد الصهيونية اقتصادياً وسياسياً ازاء العرب ، التي كانت السبب الاول والرئيسي في تلك الكوارث والالام والواجع التي داهمت العرب فاحاطت بهم من كل جانب واذاقتهم من النكبات صنوفاً وصروفاً وانواعاً لا ترال من جراءها جراح هذه العروبة دامية نازفة غير مضمدة .

اننا نقف لانكثرا بلمرصاد والانتظار ، وقد ضاق ذرعنا واوشك ان ينفذ صبرنا ، نطلب بشدة والحاح بان تحرر انكثرا سياستها الفلسطينية من روحها الصهيونية وتترع عنها كل رداء من الاتواء والمواربة وتعمل بدون لف ودوران ومناوشات على تنفيذ خطوات اربعة بدونها لا يمكن لعربي ان يطمان لسياستها ، من دونها لا يكون بمقدور عربي واحد ان يثق بها ويتعاون معها تعاوناً فعلياً فعالاً ، بدونها لا يمكن لها ان تكسب صداقة الامة العربية والرأي العام العربي الذي بدونها لا يمكن لها ان تحافظ على مركزها في الشرق ، وهذه الخطوات الاربعة هي : تجريد المستعمرات والمنظمات اليهودية من اسلحتها . منع بيع الاراضي بتاتا وايقاف الهجرة اليهودية نهائياً . اقامة حكومة وطنية ذات طابع عربي . مسؤولية امام مجلس نيابي يمثل كافة السكان بنسبتهم العديدة . اننا نطلب هذا وما نضال العرب بالوسائل السلمية الاطلائع للوسائل العنيفة التي يريدون الالتجاء اليها لتأييد حقهم في هذه



المشكلة ، اننا نطلب هذا صارخين بوجه انكلترا بان الجراح التي الحقها سياستها العاشمة الجائرة في الماضي بهذا الجسم العربي تريد تضييداً ، وقد آن آوان تضييدها ، ان هذه الجراح لا تزال نازفة واننا على قطع تزييفها مصممين ، ولن يصدنا عن تنفيذ تصميمنا صاد ولا يقف في سبيلنا معتد أئيم بلحا من قوة ومنعة .

اننا نقف لانكلترا بالمرصاد والانتظار ، ونحن على تقبل الموت والنفي والقتل ، ونحن على مجابهة الجوع والحمران والتشريد ، ونحن على مواجهة العذاب والآلام والايوجاع والاضطهاد في سبيل توحيدهمنا العربية وتحريرها ، في سبيل اسعادها وتجميع صفوفها في قالب دولة واحدة موحدة تستطيع تأدية رسالة العرب الخالدة الى البشر على اشد واقوى وامنع تصميم ، فنطلب من انكلترا قائلين : ان انفسنا قد سئمت من هذه المساومة التي تجربها من وراء الستار على حسابنا ، ان ارواحنا قد صاقت ذرعاً بهذه المساومة تقوم بها في قضية عرب لبنان وسوريا ضد الظفمة الفرنسية للافادة من هذا الوضع في استقلالنا وتأمين مصالحنا من جيبنا وعلى اكتافنا ، ولذا فاننا نطلب بشدة ان توضح موقفها بوضوح تام ايضاً في هذه المشكلة فتعلم ان كل مساومة تجربها ضدنا سوف تنقلب عليها ، ان كل محاولة تقوم بها وتنطوي على اقل تهويد لحقوقنا تفقدنا الى الابد صداقة العرب الحيوية لها ، ان كل كسب تعمل على الوصول اليه عن طريق هذه المساومة ويكون يهضم بعض حقوق العرب سوف يكون كالمعول يهدم ويقوض دعائم نفوذها في الشرق .

اننا نقف لانكلترا بالمرصاد والانتظار ، نريدها ان تعلم اننا قد صممنا على تنظيف هذه البلاد وتطهيرها من السيطرة الفرنسية ، اننا قررنا والفرصة الملائمة قد آتتنا ، بعد طول انتظار ، على الانتقام من هذه المثالة التي ضيقت علينا طيلة خمس وعشرين من السنين أننا قد جمعنا الكلمه ووجدنا الصفوف فاندفع العرب في هاتين البقعتين العربييتين خاصة ، وفي دنيا الامة العربية عامة ، في اتجاه واحد يرمي الي طرد آخر فرنسي من هذه البلاد ، في اتجاه محجته تقويض أركان النفوذ الفرنسي ، محقه وازالته الى الابد من هذه البلاد . . فنحن على ذلك مصممين وفي سبيل تلك المرورة متوجهين . فعلى انكلترا ان تؤيدنا بدون مواربة وتقويه ، من دون تزييف



وزور وتضليل في هذا الجهاد النبيل ، وان توقف هذه المساومة الخسيسة التي تلعب « بأوراق مكشوفة» في هذه القضية ، فتربح بذلك صداقتنا بدلاً من عداوتنا ، والا فالعرب يجدون انفسهم مرغمين على اعلان حرب طاحنة لا هوادة فيها ولا لين ضد انكلترا اينما كانت وحيثما وجدت وحلت .

وأخيراً أيها العرب ، أو بالأحرى يا شباب العرب ، انني أناديكم ها تقرأ بصرخة صادقة داوية قائلاً : نحن الشباب ، شباب الامة العربية ، يجب ان نتفهم وبعثنا بالنسبة لقضيتنا فنعلم اننا عصب الامة النابض واننا محور الحياة ومصدر الوجود في هذه الامة ، فنحن المسؤولون بالدرجة الاولى الرئيسية وقبل كل كائن عربي عن مصير هذه الامة ومستقبلها وعلى عاتقنا وعاتقنا وحدنا تقع مسؤوليات وتبعات تحرير هذه الامة ، وعلينا وحدنا أن نحابه آثام وجرائم وشرور ومنكرات الاجانب فنقاوم السيف بالسيف ونقارع القوة بالقوة ، ونقابل الوحشية بوحشية أعظم واكبر فنضحي براحتنا وهنائنا وأنفسنا في سبيل اسعاد أمتنا الذي ان يكون الا بتوحيدها في كيان سياسي واحد بقابلية واحدة .وحدة تأمر فتطاع من أقصى مراكز الى اقصى الحجاز واليمن .

يا شباب العرب : ان قضيتنا تتردد دور خطر صعب تطالب عوناً من كل عربي ولا تحتمل اي ابطاء واهمال . وان تطور العالم الى الامام يسير سيراً حثيثاً ، يسير سيراً جنونياً بلا هوادة ولا تمهل ولا ليونة ، وان هذا التقدم المسرع يرقى بشكل «كاشة» سوف تطبق بصورة أكيدة على الامم التي لا تتبعه ولا يكون لها من الحيوية ما يكفل لها أن تقشي معه جنباً الى جنب ، فويل للامم الخائفة الذليلة ، وويل للامم الخاملة الكسولة وويل للامم التي لا تثور على عراقيل تعوقل سيرها في حقل الرقي العام ، وويل للامم التي لا تحوز وتملك المؤهلات والاستعدادات التي تؤمن لها كيانها وتحفظ لها حياتها في هذه المرحلة من التاريخ التي كثرت بها عوامل الموت والفناء .

يا شباب العرب : هناك اماناً عدة موانع وحوائل ومعاثر تقف حجرة عثرة في طريقنا الى المحجة التي نقصدها . فعلينا ان نقوم بثورة عميقة شاملة تتغلغل الى اعماق الامة ، علينا ان نشور ثورة جبارة عتية شديدة لارحمة فيها ولا شفقة ، علينا ان نشور بافئدة لا وهن فيها ولا ضعف وقلوب صلبة لا يقربها الخوف ويرتجف امام جبهوتها



الموت نفسه ، علينا ان نشور ونشور ، ثم نشور ونشور بدون تردد و بروح معنوية لايناها لغب ولا نصب ولا اعياء ، علينا ان نشور ، ونشور ثورة كاملة عامة تتناول بيها كينها وانفجاراتها كل منحى من مناحي الواقع العربي فتقوض بتيارها هذا الواقع وتكونه تكويناً جديداً يتيح لعبقورية امتنا فرصة تظهر بها وجودها وبهبي لها نجالا تعمل فيه حيويتها المتدفقة الوثابة التي لا ترضى ولن ترضى لها ابدأ عن قيادة العالم وسيادته مصيراً .

يا شباب العرب : وان الناحية الاولى التي ادعوكم الى تقويض اركانها ومحق وجودها محقماً ابدياً ، وان الناحية التي أهيب بكم الى مقاومتها بدماءكم وارواحكم فتوجهون اليها نضالكم ، ان الناحية الاولى التي يجب ان توجه اليها الضربة الاولى من ثورتنا الشاملة الكاملة ، ان الناحية الاولى التي علينا ، نحن الشباب العربي القومي ، ان نصب عليها جام غضبنا ونصبوب اليها الانفجارات الابتدائية من ثورتنا هي السيطرة الاجنبية على بلادنا العربية . والان فان الظروف ملائمة مائة لتحرير الجزء العربي الذي يدعونه - سوريا ولبنان - فعلياً ان لا ندع هذه الساحة تقوتنا بل علينا ان نحشد كل قوانا في هذا السبيل ونصدم فرنسا صدمة نتقم بها العذاب امتد لخمس وعشرين عاماً من السنين ، علينا ان نكتمل جهودنا وندفعها بشدة وعنق ضد فرنسا سرية الالمان ، فنمزق فلولها شرمزيقا . وفي حالة وقوع هذا الصدام الذي يجب ان يكون قريباً والذي يجب على حكومتي هذا الجزء العربي ان تعلنه باقرب وقت ، يجب علينا الانتقام ، والانتقام الهائل لارواح شهدائنا الابرار الذين سقطوا بالالوف تحت نيران هذه الطغمة الفرنسية في ربع قرن من الزمن فنبيد كل أثر لها في بلادنا .

يا شباب العرب : هناك وراء الستار تلعب بريطانيا « لعبتها التقليدية » معنا واعني بها المساومة علينا . فانها على ما يظهر تريد ان تضم فرنسا الى « عائلتها » وهي لاجل هذا تتخذ من قضيتنا معها وسيلة للمساومة . ولهذا يجب علينا بأسرع ما يمكن وبأقرب وقت ان نقضى على هذه الألاعيب والمساومات ، وما الطريق الى ذلك الا الصدام مع الفرنسيين بهذه الاوضاع المواتية . فحذار من ميلون ثانية تصيبنا ، حذار حذار من كارثة



ثانية تنقض علينا وتكون نتيجة لاهمالنا وترددنا وضعفنا ، فلا نتخذ من الماضي امثلة حية مثلى لنا فيها . يا ايها الشباب نعلنها ثورة لا تبقي ولا تذر ضد البقايا الفرنسية و صوب الاصطدام الماحق ضد كل أثر من آثار هذه البقايا بدار بدارا سراع سراع . .  
 يا شباب العرب : هناك منهاج استعماري خطر يهدد الامة العربية بأعظم شر ممكن ان يحدث لها ، ويجب أن نتيقظ كل اليقظة ونحذر كل الحذر خوفاً من ان يكون هدفاً لهذه المناورات السياسية البريطانية التي نشاهدها . أما هذا المنهاج فهو فصل الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن عن شرقي البحر الابيض المتوسط فصلاً نهائياً باقامة مناطق نفوذ اجنبية بهذا الشاطئ العربي . ولهذا كانت مأساة اسكندرون ، ولهذا كانت فاجعة فلسطين . ولهذا يجب أن نكون على انتباه تام خوفاً من ان يتأدى بنا الاموالى وقوع نتائج وخيمة من هذه الناحية ، وحذراً من ان يكون هذا المشروع الاستعماري من اهداف بريطانيا ، وخوفاً من ان تنتهي هذه « المساومة » بأن نؤيد انكلترا حشد فرنسا في لبنان وتأييد نفوذها في هذا البلد ، فعلياً ان نساخ كل المسارعة الى اعلان حرب عنيفة ضد الفرنسيين في هذا الجزء العربي بأسرع ما يمكن وباقرب وقت مستطاع . فالقضية قضية حياة او ممات ، ولهذا يجب على كل شاب عربي منا أن يضع نصب عينيه نضالاً مستميتاً في سبيل تحرير هذين البلدين العربيين من كل اثر من آثار النفوذ الاجنبي ، فاما تحرير هذين القطرين تحريراً نهائياً وبشكل اكيد ، واما الموت يجب على كل منا ان يوطن النفس عليه .

واما القضية الفلسطينية فهي القضية السياسية الاولى التي يجب ان نتم لها ونعمل على حلها حلاً يلائم مصالحة العرب ويتوافق مع الحركة العربية التحريرية القومية . فيجب على كل عربي قومي مؤمن بعروبه وبحقه في الحياة من حرية وسيادة متفوقة على كل سيادة ، يجب على كل عربي يعمل في حقل القضية العربية مناضلاً في سبيل توحيد امته وتجميع صفوفها وجمع شتاتها واسعاد جماعاتها ، يجب على كل عربي ينوي الخدمة الحقة ويهدف العمل المفيد ويسعى ساعياً جاداً في سبيل استرجاع ماضي امته التليد وخلقها خلقاً جديداً ان يهتم بقضية فلسطين قبل الاهتمام بقضايا مراکش وتونس وطرابلس والجزائر وسوريا والعراق ولبنان . فان لم تحل هذه القضية



حلاً يتناسب مع مصلحة العرب فإن يكون لبنان وسوريا وعراق ، لن يكون استقلال  
ولن تكون وحدة عربية .

ان موقف بريطانيا تجاه هذه القضية لموقف غامض يجب ان  
نتوجس فيه كل الشر وكل الضر . وعلينا ان ننتهي من هذه الماطلة التي تمشي عليها  
انكلترا في هذه القضية، يجب أن ننتهي من هذا التسوية والمواربة السياسية وأن  
لا نؤجل ولا نتردد ، أن لا نتباطى . في الخلاص من هذا الالتواء . اما تلك  
التسويات « البلافة » المحبوكة بالدهاء والمعجونة بالخبث ، والتي لم تكن تعلنها بريطانيا  
بسياستها الفلسطينية العاشمة الجائرة الا لتستخدمها ستاراً تستر به اهدافها وغاياتها فتكون  
لها بمثابة ابر مورفينية تحدر العقول وتمرفن الانفس ولو مؤقتاً ، ان هذه التسويات المموهة  
المزيفة المضللة التي احقت بنا ابلاغ الاضرار واشدها هولاً وفضاعة ، يجب ان لا نقبل بها  
ابداً يجب ان لا تتعاون مع انكلترا على اساس تسوية جديدة كالتسويات الماضية ، فأنا  
زريد حلاً نهائياً ، حلاً يحفظ عروبة هذا البلد ويصونها حلاً اكيراً تكون بوادره الاولى  
انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه كافة السكان بتسبهم العديدة .  
اما اذا بقيت انكلترا سائرة على هذه السياسة المموهة ، اما اذا ارادت انكلترا الرجوع  
الى عنعناتها القديمة بإعلان تسوية جديدة كسابقتها ، فيجب علينا عندئذ ان نأجأ  
الى العنف والقوة في سبيل تأييد مطالبنا وتحصيل حقوقنا لا يردعنا عن ذلك تضحية  
مها عظمت وكبرت .

فان لم تبارد انكلترا الى اعلان حسن نيتها تجاه المشكلة الفلسطينية  
بجمل صالح تكون طلائعه بايقاف الفجرة اليهودية ومنع بيع الاراضي ، ان لم تسارع  
بريطانيا الى انشاء حكومة وطنية حسب الاصول الديمقراطية  
البرلمانية ، وان عمدت انكلترا الى « لعبتها التقليدية » ، لعبة التسوية الغامضة التي ليست  
الا وسيلة لكسب الوقت والزمن ، ان عمدت انكلترا الى ذلك وجب علينا عندئذ  
وجوباً مقدساً ان نعلن حرباً عامة في كل اجزاء البلاد العربية وفي كل بقعة من بقاعها  
ضد انكلترا ، وفرض علينا فرضاً حتمياً واجباً وقتئذ ان نأجأ الى العنف فنشهر سلاح  
القوة بوجه انكلترا في كل حدب وصوب وناحية من بلادنا العربية فلا ننهدد الحرب ولا



نترك السيف والقتال والعراك الا وقد وصلنا الى حقوقنا كاملة غير منقوصة  
او مهودة .

ان اخواننا عرب فلسطين قد رفعوا علم جهادهم عالياً ، وذاذوا  
عن كياننا طيلة خمس وعشرين عاماً بدمائهم واموالهم ، اما نحن في بقية الاقطار  
العربية فلم نقم بواجبنا تجاه هذه القضية بل قصرنا تقصيراً كبيراً . اننا لم نقدم لـاخواننا  
في هذا البلد معونة عملية ذات قيمة ولا مساعدة تذكر . فقد اقتصر شعورنا تجاه هؤلاء  
الاخوان على تقديم الاحتجاجات والمذكرات والقاء الخطب ونشر المقالات وتنظيم  
المظاهرات والاجتماعات ، اما الخطوات العملية الايجابية التي يجب ان تدعم تلك  
الخطوات السلبية فكنا بعيدين عنها بعداً شاسعاً . فقد بقينا الى الآن في دائرة القول  
دون ان ندخل ونلج نطاق العمل النافع المجدي .

يا شباب العرب : لقد طالت مرحلة القول وامتد مدى وضع الخطط والبرامج  
والمناهج ، وقد آن الاوان ودقت ساعة العمل المجدي ، ساعة الانتقال من نطاق القول  
الى نطاق التنفيذ والتطبيق . فالصهيونية تتلقى مؤونة لا تنضب من الاموال والتأييد  
المعنوي ، ونحن عن ذلك لاهون بالاقوال والخطابات والاجتماعات وما شاكل ، فالعمل  
العمل ، العمل ، العمل . . . في سبيل حل هذه القضية حلاً ملائماً لمصاحتنا ، حللاً يؤمن  
لنا حقوقنا ، قبل أن يتأصل الداء وقبل ان تصل الصهيونية الى هدفها الاول فتحول  
هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية تقوم بها الدولة الاسرائيلية على انقاض العرب  
في مركز هو بمثابة القلب من الجسم العربي .

يا شباب العرب خاصة ويا ايها العرب عامة : هل سمعتم بما حصل لنا بالانديس ، هل  
وعيمت تلك الفضائع والآثام والجرائم الحيوانية التي ارتكبتها الاجانب مع اجسادنا في  
هذه البلاد ، هل علمتم بتلك الألوف من اجسادنا الذين محقهم الاجنبي في هذه البلاد قتلاً وشتقاً  
وحرقاً ؟ . . . . ان كنتم اخذتم علماً بذلك فاعلموا أن المأساة ستعيد نفسها في  
فلسطين ان لم تبادر الى ايقاف هذه الحيوانية الاستعمارية التي يسير عليها الاجنبي في هذه  
البلاد ضد اخواننا العرب . فالبذار البدار يا ايها العرب ويا ايها المسلمون في العالم قاطبة  
الى تقديم المعونات اللازمة من كل نوع ومن كل لون لعرب هذه البلاد ، والا فان هناك



مستقبل مظلم قائم حالك يرضدنا بأرزائه وشدائده ونكباته . البدار البدار الى تقديم  
العون لفلسطين العربية الشهيذة قبل ان يستفحل الداء وقبل ان يفوت الوقت فتصبح هذه البلاد  
أندلساً ثانياً . فالنصرة النصره يا أيها العرب ، يا احفاد الراشدين والامويين والعباسيين  
والاندلسيين ، النصره النصره . . . . . يا أيها العرب ، يا اهل النخوه والكرامة والمرؤه  
النصره النصره . . . . . يا ابناء قوم سادوا على العالم فكانت سيادتهم السيادة الاولي  
والمثلى في التاريخ . فالعون العون . . . . . ان اخواننا عرب فلسطين قد حملوا أكثر من  
طاقتهم في هذه القضية فلم يعد باستطاعتهم أن يحملوا العبء منفردين . . العون  
العون . . . فقد بلغ السيل الذبي ، فالى أموالكم وكل ما تملك أيديكم  
أنفقوا في سبيل فلسطين . . . النجدة النجدة . . . احشدوا قواكم بأجمعها والفوا  
المنظمات العسكرية والاغتيالية خاصة لتأمين عربوة هذه البلاد ضد الاجانب  
المستعمرين . . . . .

فيا شباب العرب خاصة : يا محور الحياة في الامه ، يا ابناء خير امة واشرف امة  
وأسمى امة ، يا ابناء امة فاقت بنبلها ومهوها كل الامم ، يا من يجب أن تعيشوا لامتنا  
أولاً وآخراً ، يا من يجب أن ترفعوا أممكم العربية الممتازة على كل أمة ، الى فوق  
الامم جميعاً فتكون عليها سائدة مترعمة قائدة ، يا من يجب ان تسترجعوا ماضيكم  
الفائق في مستقبل زاهر تكون فيه قادة العالم وأساتذته كما كنا في الايام المواضي  
والازمان الخوالي ، يا ابناء اجداد كانوا صفوة البشر في الماضي ووجب علينا تبعاً لهم ان  
نكون صفوة الناس في المستقبل الآتي ، يا من يجب ان تعلموا أننا قوام الامه وان  
ارواحنا وأنفسنا هي أنجس شيء تقدمه في سبيل تفوق امتنا ، أمتنا العربية الخالدة . . .  
يا أيها العرب والمسلمون عامة . . . . . احشدوا قوانا قوانا بكاملها المادية منها والمعنوية  
ووجوهها في وجهه نضال مستميت غايته تأمين عربوة هذه البلاد ضد الاجانب  
المستعمرين وحفظها في حضن العربوة الام . . . . . فيها . . . . . هيا . . . الى حشد القوى  
بدار ! بدار ! . . . ومن ان يفوت الوقت حذار ! . . . حذار ! . . . . .



(١)  
غلاصة

« ان انكلترا لن تترك فلسطين الا  
بسوط يسيط جلدها وبارود يحرق جسمها ،  
فيا ايها العرب لقد ان آوان هذا السوط  
نجلدها به ودقت ساعت هذا البارود نبيدها  
بلاهيبه ونفيا »

نرمم يطار



### هدف انكلترا الدولة اليهودية

لعل الاساس الاول الذي يجب علينا ان نبني عليه دفاعنا عن فلسطين هو ان نفهم غاية إنكلترا وهدفها من سياستها الفلسطينية . ما هدف انكلترا ؟ . . . ما هي الغاية التي يسعى اليها ؟ . . . ان انكلترا تستعمل مناوراتها السياسية لتزيد القضية غموضاً وابهاماً عن يوم ، وتشمل هذه القضية بتعقيدات وستر ، وتضفي عليها لوناً كثيفاً قائماً بغية احاطتها بجلاحة تستر مآربها واهدافها الاصلية التي تبغيها وتسعى اليها عن طريق هذه القضية . . . . . وهدف انكلترا من العوض والتناقض يحيط بهما هذه القضية هو ان تجعل العرب يترددون تجاهها فلا يتخذون موقفاً حازماً صريحاً ضدها مبني على تفهم لاوطارها وغاياتها . . . . . وبما يؤسف ان هذه السياسة الغامضة المتناقضة تسير عليها انكلترا في فلسطين كانت لها الغاية التي تتوخاها من جعل العرب يقفون موقفاً حائراً متردداً قلقاً ، فقد ترددنا امام ذلك المد والجزر ، واحجبنا تجاه ذلك « التخدير » وتلك « المرفنة » وتساءلنا عن المتناقضات والتعقدات تقابلنا بها سياسة انكلترا الفلسطينية . ونحن لو انصقنا مع انفسنا لما وقفنا امام تلك الظواهر نتساءل عن ماهيتها ونضع جهداً حولها ، بل لعلمنا ان لا قيمة لها في ذاتها ، ان لا « حقيقة » لها ، بل هي مجرد وسائل واساليب في خدمة غاية موضوعة من قبل تريد تحقيق ذاتها بطرق تستعملها بالنسبة الى الظروف والاحوال . . . « فالسياسة العربية » كانت طوال هذه المدة سياسة قاصرة لا تستطيع احتواء المشاكل التي تجاوبها من ناحية « كليمه » ، انما كانت تكتفي بالنظر اليها من وجهة « جزائية » لا تعني بالمطلوب وهي في آنا هذه المرحلة الماضية كانت تقف امام « العرض » لا تستطيع ان تتعداه الى « الجوهر » ، وامام « الظاهرة » لا يمتد نظرها الى « الحقيقة » ، على ان هذا الضعف ليس من طبيعة « السياسة العربية » بل هو « واقعة طبيعية » ترافق كل سياسة في ابتداء حياتها . « فالسياسة العربية » لا تزال طفلة لم تبرز الى الوجود الا من مدة لا تريد على



الثلاثين عاماً . وهذه الطفولة على الرغم من ضعف ونقص ، فقد كانت طفولة خصبة ومتفوقة بالنسبة الى طفولات غيرها من سياسات الامم . ولكن يلاحظ ايضاً ان هذه السياسية لا تزال الى الآن في دور طفولتها . فقادتنا - بأكثرتهم المطلقة - ليس عندهم شيء من صفات ومميزات القائد ، روحهم روح مائعة مترددة ، فيها قلق وخوف وخنات ، ونفسياتهم نفسية فزعة حائرة متقلبة ، فيها جبانة وتردد وانحراف لا تقدر بشكل من الاشكال ان تصادم وتعارك ، أن تقود وتوجه ، أن تفهم وتدرک ، أن تتحمل التبعات والمسؤوليات .

ما هي الغاية التي تسعى اليها إنكلترا من سياستها الفلسطينية ؟ . . . . ان لفلفت هذه القضية بجلباب من الغموض والتناقض ، فهل يعني ذلك انها موفقة في ابقاء حقيقة سياستها محبوة ؟ . . . . ان السياسة العميقة التي تنظر الى المشاكل نظرة شاملة عامة كلية ، السياسة المبصرة الواعية المدفقة لا تحتاج الى اي جهد كي تستبين بوضوح سياسة انكلترا في فلسطين من وراء مظاهر القضية الفلسطينية . . . .

ان « جوهر » السياسة الانكليزية الخارجية يقوم على المحافظة على « الدعائم » التي تقوم عليها الامبراطورية البريطانية ، وصيانتها من كل أذى وضرر بالنسبة الى أي مكان وأي زمان ، باية وسيلة كانت باي سلاح كان . . . .

وكي تحافظ انكلترا على هذه « الدعائم » التي شيدت عليها امبراطوريتها ، وجدت « لظروف طارئة » ، أن عليها ان تتمركز في فلسطين . وهذا التصميم على التمرکز في فلسطين لا يعدو أن يكون نتيجة الاحتمالات التالية :

أولاً : - ان الحركة العربية أصبحت حقيقة واقعة ملهوسة وتياراً جارفاً قويا ،

وهي حركة توحيدية تريد ان تعبر عن ذاتها بدولة قومية واحدة تجمع شتات العرب في وحدة واحدة من الاطلسي الى الخليج ومن طوروس الى المحيط

ثانياً : - ان الحركة العربية في حال تحقيق ذاتها في دولة قومية تجمع العرب قاطبة فان الامة العربية لن تكون في مركز ثانوي في العالم ، بل ستكون في طليعة الامم



لا يوزيها في قيمتها الدولية الا امة او اثنتان على الاكثر . وذلك يعود للاسباب التالية :  
 ا - لموقعها الجغرافي . ب - لكثرة عدد العرب . ج - لانها ستصبح الدولة القائدة  
 في الشرقين الادنى والوسط . د - لامكانياتها الطبيعية الغنية . هـ - لانها ستصبح  
 قائدة المسلمين في العالم قاطبة . ولهذا فلو ان العرب لا يملكون هذه المميزات لساعدتهم  
 انكلترا واتخذتهم تحت حمايتها . . . . اما بهذه المميزات فان الدولة العربية هي التي  
 تقدر ان تأخذ انكلترا تحت حمايتها ، وليس انكلترا هي التي تأخذ دولة العرب تحت  
 حمايتها . . . . وان شاء الله لن يكون ذلك الوقت بعيداً . . . . وعلى كل فهو مهمل بعد  
 وبعد فهو لا شك آت لا ريب فيه . . . .

ثالثاً : - ان تحقيق هذا الهدف يعني القضاء المبرم على دعائم الامبراطورية البريطانية  
 فلا تقوم لها قائمة ، لانه يفصلها عن البحر المتوسط ويخرجها من الشرق الادنى والشرق  
 الاوسط ويبعدها عن الشرق الاقصى ، اي تحسر بذلك مقومات عظمتها ، وعندئذ  
 تصبح انكلترا جزيرة نائية لا وزن لها ولا قيمة تذكر في الميزان الدولي  
 رابعاً : - ان سياسة « فرق تسد » لم يعد يرجى منها ان تأتي بالثمار المرجوة في  
 محاربة الحركة العربية . فالحركة العربية اخذت تنال فوزاً متتابعاً في اقطار العروبة ،  
 والفكرة العربية حطمت الحركات الاقليمية واعلنت كفكرة تمثل الواقع القومي في  
 كل اقطار العرب .

خامساً : - ان اقتطاع اراض عربية من جسم العروبة واسكان عناصر غريبة  
 دخيلة في هذه الاراضي هي طريقة اجدى في محاربة القضية العربية . . . . ولهذا كانت  
 مشاكل عربستان - والاشوريين - والاسكندريين . . . .

سادساً : - انه بالنسبة لسرعة المواصلات الحديثة وتطور آلة الحرب ، فان انكلترا  
 كي تحافظ على مركزها في البلاد العربية ليست بحاجة الى التمر كز في بقع عديدة ،  
 بل يكفيها التمر كز في قطر من هذه الاقطار يقع في وسط هذه البلاد كي نحافظ على  
 مصالحها ومركزها .

سابعاً : - انها امام قوة الحركة العربية لمست لمس اليد انها لا بد تاركة مصر  
 والعراق بوقت قصير . ولذا فانها وجدت انه بالتمر كز في فلسطين ، على بعد ساعات



قليلة من العواصم العربية ، فان الاستقلال الذي تحرزها اقطار العرب لن يكون الا زيفاً وباطلاً .

ولهذا فواجبة لهذه المشاكل وحلها ، فان السياسة الانكليزية ، وهي سياسة تجتاز على كل سياسة بعمقها ونظرياتها الواعية الشاملة ، تطلمت الى ما حولها فما وجدت الا فلسطين منفذاً تنفذ منه فتحل مشاكلها ومركزاً تتمركز به فتؤمن على مصالحها . أليست فلسطين بمثابة القلب من جسم العروبة ؟ . . . اليس التمرکز في فلسطين خير اداة تكفل لها بقاء العروبة تحت كنفها وحمايتها ؟ . . . اليس فلسطين مركزاً تستطيع منه ان تمد اصابعها الى بلاد العرب قاطبة فتؤيد مصالحها في هذه البلاد بواسطته ؟ . . . اليس فلسطين مركزاً تقدر منه ان تحارب الحركة العربية القومية حروباً سياسية وعسكرية دائمة ؟ . . . اليس التمرکز في فلسطين معتدلاً دائماً في سبيل تحقيق وحدة العرب ودولتهم القومية ؟ . . . اليس فلسطين محوراً لشبكة المواصلات الامبراطورية ؟ . . . اليس فلسطين بمكان الخطوط الدفاعية الاولى بجوارسة ممتلكاتها الشرقية ؟ . . . اليس التمرکز في فلسطين يكفل لها الوصول الى صنعاء والرياض وبغداد ودمشق ويرووت بساعات قليلة ؟ . . .

هذه هي حقيقة فلسطين ، وهذه هي اهمية موقعها بالنسبة الى الامبراطورية البريطانية . فالتمرکز في فلسطين ثمرة من ثمار النزعة الاستعمارية البريطانية التي تبغي دائماً وابدأ استغناء وهناء وعظمة وسيادة الدولة الانكليزية ولو بافكار ، باذلال ، بامتصاص واستنزاف دماء الشعوب الضعيفة ، موتها وفنائها .

وتطلعت السياسة الانكليزية الى ما يحوطها تفنن عن حجة تحتج بها لتثبيت هذا التمرکز في فلسطين . اليس فلسطين بلداً عربياً ناضل معها في الحرب الكبرى الماضية . ناصرها ، فاستشهد العدد الكبير من ابنائه في سبيل نصرتها ؟ . . . اليس فلسطين بلداً وعدت العرب باستقلاله واستقلال غيره من بلاد العروبة لقاء انضمام العرب الى جانبها في الحرب الماضية ؟ . . .

تطلعت انكلترا الى ما يحوطها فوجدت في الحركة الصهيونية خير عون لها وخير وسيلة على تثبيت تمرکزها في فلسطين . اليس الصهيونية حركة هدفها محق العروبة



وسحقها ؟ ... اليس تقدم الصهيونية موقوف على نسبة تأخر العرب وتقهرهم ؟ ...  
 اليس الصهيونية حركة ترمي الى تحويل فلسطين وغيرها من اقطار العرب الى دولة  
 يهودية ؟ ... اليس الصهيونية بحاجة - وهنا بيت القصد - الى حماية ابدية من  
 دولة قوية ؟ .....

هذه هي حقيقة الصهيونية بالنسبة الى السياسة الانكليزية فالصهيونية هي وسيلة  
 انكلترا للتمركز في فلسطين هي ربيبة الاستعمار وابنته ، هي ثمرة من ثمار الجشع  
 الهريطاني الشره واداة من ادواته .

والآن يزداد الموقف في فلسطين خطورة يوماً عن يوم ، وانكلترا تجاه الحالة تتقف  
 موقفاً غامضاً وتجاهه الامور مجابهة لينة مرنة تنشد من ورائها تأييد اوطارها واهدافها .  
 فالمشكلة الفلسطينية تطاب بالحل وانكلترا تريد حلا يضمن لها « التمركز » في فلسطين  
 تمركزاً اكيداً وبنهاً ثباتاً . ولكي تحصل انكلترا على هذا التمركز لا بد لها من نبذ ومقاومة  
 الوجهة العربية التي ترمي الى انشاء دولة عربية في فلسطين تمثل كافة السكان وتقوم  
 على اساس حق العرب القومي الطبيعي في هذه البلاد . وهذا ما قامت به انكلترا  
 بالفعل طوال ثلثي وعشرين عاماً ذلك لان انشاء دولة عربية لا يتفق مع سياستها ولا  
 يتلائم معها . وهي في سبيل ذلك راحت تساعد الصهيونية في مسعاها لخلق الدولة اليهودية  
 وامتلاك اراضي فلسطين قطعة قطعة . بقي على انكلترا كي تدعم تمركزها في فلسطين  
 أن تلجأ الى احدى وسيلتين ، اما ان تحافظ على توازن القوى بين العرب واليهود  
 فتبقى بمثابة وازع بين الجبهتين ويبقى انتدابها على البلاد الى ما لا نهاية له ، واما ان  
 تساير وجهه نظر اليهود فتعمل على خنق الدولة اليهودية في فلسطين . فأما الوسيلة الاولى  
 فهي وسيلة خطيرة لانها تعرض البلاد الى ثورات واضطرابات دائمة وتبعد العرب واليهود  
 في آن واحد عن انكلترا . واما الوسيلة الثانية فهي اصلح بالنسبة الى انكلترا اذ ان  
 الدولة اليهودية تكون دائماً وأبداً بحاجة الى حماية دولة قوية ، وهكذا تبقى انكلترا  
 في فلسطين الى ماشاء الله ... ولكن لاسباب عديدة فمن المرجح أن يكون هدف  
 انكلترا انشاء دولة يهودية في قسم في فلسطين وليس تحويل فلسطين بكاملها الى  
 دولة يهودية ... وهي في ذلك تسعى الى هدفها ببطء وتؤدة وتعمل على ذر الرماد



في العمون بشتى الطرق والوسائل وتحيط سياستها بسدف كثيفة كي تضع العرب امام الامر الواقع وتصل الى غايتها بأقل ضجيج ممكن . . . ومن المؤسف حقاً ان لا يزال هناك في حقل السياسة العربية كثير من « العقول المحققة » التي لا تزال حسنة الظن بنية انكلمترا تجاه حقوق العرب . . . ومن المؤلم جداً أن السياسة العربية لا تزال هي هي تؤمن بطريقة المفاوضات والمشاورات التي لولاها لما وصلنا الى ما نحن عليه اليوم ، والتي اظهرت فسادها وسوءها ثلاثون سنة من التجارب والاختبار . . . والاشد ألماً ونكابة ان القيادة لا تزال قيادة مائعة مترددة قاصرة ، فأى متى تتحول هذه القيادة الى قيادة تقدر ان تصادم المعارك ؟ . . . اي متى تستطيع هذه القيادة ان تثور وتقابل ؟ . . . اي متى تستطيع هذه القيادة ان تصبح قيادة ؟ . . .

- ٢ -

### انكلمترا تعمل للدولة اليهودية

ان احداث ووقائع ثلاثين عاماً من الزمن تدل بجلء وصفاء ما بعدهما من جلاء وصفاء ان السياسة الانكليزية في فلسطين كانت تؤيد دائماً وابدأ الاهداف الصهيونية وتسعى حثيثة الى خلق الدولة اليهودية . وليس في قضية فلسطين الاسلسلة تامة من الادلة على هذا الاتجاه في السياسة الانكليزية . اتجاهاتها ومقدماتها ومبغراتها ليست الا وسائل في خدمة غاية واحدة ترمي الى انشاء مملكة اسرائيل . . . فأحداث وواقعات الماضي بأجمعها تملن عن هذه الحقيقة الصريحة . . .

فانكلمترا كانت تريد تقديم فلسطين بكاملها للصهيونية تشيء فيها دولتها ، ولكن موقف اليهود غير الصهيونيين هو الذي حال دون تنفيذ هذا المشروع . ففي ١٨ تموز من عام ١٩١٧ ، على اثر مفاوضات واتصالات بين الزعماء اليهود والانكليز اصدرت وزارة خارجية بريطانيا تصريحاً الى الصهيونية جاء فيه : ان حكومة صاحب الجلالة . . . تقبل بمبدأ الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً للشعب اليهودي . . . وترى تحقيفاً لهذا المبدأ ان تجعل المهجرة حرة الى فلسطين . وانه من الضروري انشاء شركة يهودية قومية لاستعمار الاراضي . . .



وما ان عرض هذا النص على ممثلي اليهود من غير الصهيونيين حتى ردوه بكامله وحملوا عليه حملة عنيفة . اذ ان هؤلاء قد تحوفوا من خلق جنسية يهودية قد تضطرهم الدول فيما بعد الى اعتناقها والى الهجرة الى فلسطين . وازاء هذه الحملة عدو النص وبعد مشاورات بين الصهيونيين والانكليز واليهود غير الصهيونيين اتفق على التصريح الذي اثبتناه في هذا الكتاب والذي عرف باهم تصريح بلفور .

وهكذا يظهر ان الفضل في التطبيق الذي حصل في وعد بلفور لا يعود الى بريطانيا التي رضيت بمذكرتها الى اميركا وروسيا بتقديم فلسطين بكاملها الى اليهود ولكنه يعود الى اليهود وغير الصهيونيين الذين لا يؤمنون بوجود « قومية يهودية » والذين تحوفوا من اثناء دولة يهودية .

ووعد الحكومة البريطانية للصهيونية باعطائها وطناً قومياً في فلسطين لم يكن لكي تستميل عطف اليهود على قضيتها فتربح مناصرتها فقد كانت تعلم بريطانيا ان اعداء الصهيونية من اليهود الاميركان كانوا يتمتعون بمركز مالي منيع ، وتفهم ان الاتفاق مع الصهيونية يغضب هؤلاء اليهود ويحملهم على التنكر لقضية الحلفاء فالسبب الاصيل لهذا الوعد هو رغبة بريطانيا في الاستيلاء على فلسطين وقر كزها فيها على مقربة من قناة السويس وفي سويداء شبكة المواصلات الامبراطورية . فقد قال هربرت صموئيل للورد غراي « ان اجبنا مطالب اليهود في فلسطين ، نكن قد اوجدنا في جوار مصر وقناة السويس دولة موالية لنا . »

والكتاب الأبيض الذي أعلنته بريطانيا كحل للقضية الفلسطينية عام ١٩٣٩ لم يكن الا مؤامرة ارادتها انكلترا كي تصل الى الدولة اليهودية بطريقة لبقة غير مباشرة فاباحة البيع في المنطقة المباحة ليس الا لاقام الغزو اليهودي وانتزاع الاراضي العربية الباقية في ايدي العرب . وهكذا فان تلك المنطقة تصبح بعد احقاق المتهاج الموضوع لها يهودية في ارضها وسكانها ، والشئ الواضح ان هذا التصنيف في بيع الاراضي ليس الا توحيد للمنطقة اليهودية يسير بتودة وخفاء . وتنفيذ هذا التصنيف يؤدي الى حشد القوة اليهودية في مناطق معينة وتوجيهها توجيهاً اقليمياً . أما النتيجة التي لا مفر منها فهي خروج العرب من تلك المنطقة وانتقالهم الى حيث الكثرة العربية ، ومما



يؤكد ان الكتاب الابيض لم يكن الامؤامرة خلقت الدولة اليهودية هو ان المنطقة التي ابيح فيها البيع هي المنطقة التي ارادها مشروع التقسيم لانشاء الدولة اليهودية .

وانكلترا كانت تسعى دائماً وابدأ منذ ابتداء انتدابها على فلسطين لدعم الصهيونية فقد سخرت سياستها الفلسطينية بجماتها لتنفيذ المنهاج الصهيوني ومحاربة العرب حرباً غايتها تغليب اليهود عليهم . ونظرة واحدة نلقيها على نشاط هذه السياسة في شتي حقول القضية الفلسطينية : في المهجرة ، في الاراضي ، في الحكم الذاتي ، في الاحوال الاقتصادية والادارية . . . و اخيراً في المقارنة بين موقف انكلترا المانع تجاه الارهاب اليهودي وموقفها « الهمجي المتبرير » تجاه ثورة العرب عام ١٩٣٦ . . . نظرة سريعة على ذلك تكفي كي تظهر بجلا . ووضح هذه الحقيقة . . . .

وان اراد القاريء زيادة فاليه تصريحات اعضاء الوزارة التي اصدرت تصريح بلفور فقد قال لويد جورج : « . . . لقد رأينا ان يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية في المستقبل ، ان عرف اليهود ان يستفيدوا من التسهيلات التي اعطيناهم ايها . . . » . . . وها ان الظروف تبهرن على ان اليهود عرفوا كيف يستفيدوا ربما اكثر مما كانت نظن انكلترا . . . .

وقال اللورد كرزون « ان الوطن القومي هو كيان سياسي يؤلفه اليهود ويدير شؤونه اليهود . . . ويحق له استهلاك البلاد او على الاقل اكثرية الاراضي في البلاد . . . » .

اما الوزير الثالث ، وهو المرشال ممطس فقال : « ستشهدون قوياً سيلاً جارفاً من اليهود يغادرون البلدان التي كانوا يضطهدون فيها من قبل المسيحيين ، وستنظرون في الاجيال المقبلة دولة يهودية تنشأ من جديد في فلسطين » .

وقال هربرت صموئيل ، وهو المندوب السامي الاول لفلسطين : « . . . يجب على سياسة الحكومة الفلسطينية اتخاذ اكل التدابير التي تصبح البلاد بموجبها باقرب وقت ممكن دولة مستقلة تحت اشراف اكثرية عديدة من السكان اليهود » .

وهكذا فانكلترا تعمل علانية وفي وضوح النهار على انشاء الدولة اليهودية وتسخير



كل سياستها الفلسطينية في سبيل هذا الهدف ، والسياسة العربية تنهوب من مواجهة هذه الحقائق الواضحة البينة فتتعامى عنها وتتجاهل أخطارها الحطرة . . . والقيادة العربية تضع بينها وبين الواقع ستاراً كثيفاً فتنام متخاذلة خانعة ذليلة . . . الا فلتنفض السياسة العربية عنها غبار الذل والخنوع والتخاذل . . . الا فليعلم قواد الحركة العربية ان الشأ الجديد المتوثب المتيقظ قد ضاق صدره من خنائهم وترددهم وانه لن يصبر طويلاً على هذا الخنث المذل ولن يحتمل اكثر مما احتمل من ترددهم المريع . . . الا فليعلم قواد العرب ان عليهم تقع مسؤولية خلاص فلسطين وان التاريخ العربي ينظر اليهم بنجمل وغضب وانهم ان كلوا على هذا المنوال فليس لهم عند هذا التاريخ الا لعنة واحتقار . . .

- ٣ -

### حول بيان بيغن

في ٢١ آب عام ١٩٤٥ طلب الرئيس ترومن رسمياً الى الحكومة البريطانية فتح ابواب فلسطين لايواء مائة ألف يهودي من اولئك اليهود الذين لا يرغبون البقاء حيث يقيمون . وطلب ايضاً نقل اكبر عدد ممكن من اليهود الذين لا وطن لهم سريعاً ، وان يكون نقلهم الى فلسطين .

وبعد ان تسلمت الحكومة البريطانية هذا الطلب الرسمي من الحكومة الاميركية رأت ان تجمع ممثليها في الشرق الادنى للمباحثة في صدره . وبعد التداول معهم القى وزير خارجيتها المستر بيغن بياناً حول قضية فلسطين في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٥ ، وهذا البيان لم يشذ عن البيانات القديمة التي سبقته . فقد كان مثلها غامضاً مبهماً فيه مواربة وزيف لا يتصرف على صراحة او وضوح ، اتخذ في معالجة القضية طريقاً ملتوية عرجاء ارادها ، كما اراد في سابقها ، مما طلة وتسويقاً ولفلفة ، وارتكز بذلك على منطقت حائر فيه قلق ودوران يحوم حول القضية ولا عيسها بقرب منها ولا يدخل اليها ، يعني مسايرة العرب في فقرة فاذا به يغضبهم في فقرات ، ينوي التقرب للعرب ببعض كلمات ، فاذا هناك الاكمام وكلها تحديات لشعورهم وهضم لحقوقهم . اراد البيان



ان يطمن فاقاق ، وان يوضح فابهم وان يسترضي فاعضب . . . . . اما اهم النقط التي وردت فيه فهي : أ - ان المشكلة الرئيسية في رأي الحكومة البريطانية هي مشكلة يهودية عالمية . ب - فصل المشكلة اليهودية العالمية عن المشكلة الفلسطينية . ج - اشراك الولايات المتحدة الاميركية في تحمل قسم من المسؤولية في حل قضية فلسطين . د - تاليف لجنة تحقيق انكليزية - اميركية مشتركة تبحث المشكلة اليهودية الاوروبية ، ثم تنظر في قضية فلسطين على اضواء هذا البحث . هـ - احلال نظام الوصاية الدولية محل الانتداب الحالي . و - الى ان تقدم اللجنة المشتركة تقريرها تستمر الهجرة اليهودية الى فلسطين بمعدل ١٥٠٠ مهاجر في الشهر .

وما ان اعلن هذا البيان الذي لا يضمن حقاً للعرب ولا يحقق مطلباً ، هذا البيان الذي لم يكن الامتياز لكسب وقت وستر اهداف منوية وموضوعه من قبل ، هذا البيان الذي لم يكن الا مداورة ارادت بها انكلترا تحذير العرب وتهدئة ناثوتهم مؤقتاً والتويه على الرأي العام بانها اخذت هذه القضية بعين الانصاف تريد ان تحلها بموجب قسطاس العدل ، اقول ما ان اعلن هذا البيان حتى اخذت الهيئات الرسمية والاحزاب والحكومات والصحافة العربية تعلق وترد عليه الردود وتعلن البيانات والشروح حوله . ويا ليتها كانت بكما خرساء ، او ياليتها تعامت وتعاظت فلم تلق بيانات او شروح .

اما من يطلع على تلك الردود والشروح والتعليقات فانه لا يسعه الا ان يخرج بالاستنتاجات التالية .

١ - ان الصحافة العربية - ما عدا اقلية ضئيلة فيها - لا تزال كما كانت قبلا لاتودي رسالتها تجاه الامة ، انها صحافة تسي . وتلحق كثيراً من الاضرار في مصلحة القضية العربية .  
٢ - ان السياسة العربية لا تزال سياسة قاصرة ، وان الامر الغريب في هذه السياسة انها لم تستفد من تجارب واختبارات ثلاثين عاماً برهنت بوضوح ما بعده من وضوح على عقم وجذب نضال قومي دعامة الملاينة والمشاورات والاحتجاجات والخبر والورق . . . . .  
وان السياسة العربية كان عليها بدلا من أن تقف تجاه هذه الظواهر السطحية في سياسة انكلترا ان تتغلغل الى جوهر هذه السياسة فتبين مقوماتها وخصائصه وتبني



نضالها على أساس استيعاب لذلك الجوهر . . . . .

٣ - ان القيادة العربية ملائى بالقواد الذين يجنون العرب عن قصد وتصميم ،  
وانها قيادة عاجزة مجردة من مميزات ومشخصات القيادة الصالحة ، وان قواد العرب -  
ما عدا فئة قليلة لا تتجاوز عدد الاصابع - لا يستطيعون تحمل تبعات ومسؤوليات  
ولا يمكنهم الاشراف على مقدرات قضية كالقضية العربية .  
وهنا كلمة نتوجه بها الى القيادة العربية نلفت نظرها الى حقيقة في واقع الحركة  
العربية التوحيدية الاستقلالية وهي : ان الشباب العربي الجديد ، هذا الشباب الذي  
حفظ جبينه أيضاً نظيفاً فلم يعرفه بالتراب ، والذي صان روحه قوية وثابة فلم يرغها  
بوحد من الاحوال ، هذا الشباب المتوثب الثائر يريد قيادة وبجاجة الى قيادة متوثبة  
ناهضة تلبى توثبه وثورته . . . فهو ناغم غاضب ، في روحه اضطرام وازورار ، فحيثما  
شاهدته وانى قابله وجدته وقد ضاق ذرعاً بقيادته . . . فحذار يا ايها القواد فان  
الشباب ليس من شيمه الصبر ولا من طبيعته طول الاناة . . . فروح الشباب  
العربي روح اصبحت في غليان ، فيها ضرام وسعير ولهب ونار . . . فهو متمرد ويريد  
قيادة تلي قمره . . . . .

اما اولئك الحونة المأجورين الذين طبلوا وزمروا السياسة انكلترا الجديدة التي  
ابتدأتها بالبيان فخصوا الاعمدة الطوال في الصحف لايضاح حسناته ، وراحوا يزمرون  
ويصفقون لبعض كلمات « حبية » تجاه العرب وردت على لسان تلك السياسية كي  
يساعدوا على تحبئة نواياها الجشعة ويسترون قناتها وسبها وشوكها . . . . ان اولئك  
الحونة من خدمة الاستعمار ودعاة العبودية والنافخين في ابوقها ، اولئك الذين يسترون  
بالالفاظ والكلمات الوطنية فيعملون في الخفاء ومن وراء الستار على مساعدة الاجنبي  
بالاجتراء والتجني على حقوق البلاد القومية ، اولئك الذين حياتهم سلسلة من الاجرام  
يسخرون عقولهم والسنتهم واقلامهم لخدمة مناهج الاجنبي الدخيل وبرامج الاستعمارية . .  
ان اولئك العميد ليس لهم عند الشباب العربي القومي الجديد سوى جواياً واحداً ومنطقاً  
فرداً : الانتقام والانتقام الرهيب . فان هذا الشباب العربي القومي قد آلى على نفسه  
ان يحرق عروبه من ابنائها المارقين قبل ان يحرقها من الدخلاء المعتصين ؛ وليس على



هؤلاء الابناء الذين كفروا بنعماء بلادهم وبكرامتها الا ان ينظروا الى ما اصاب امثالهم  
والى اية نتيجة سيئة قادهم تنكروهم . . . ليعلموا اي مصير رهيب ينتظر على يد هذا  
البعث الجديد من الشباب الجديد . . . .

- ٤ -

### لجنة التحقيق الانكلو - أمير كية

وعلى الرغم من شكوى عرب فلسطين وثورتهم ضد بيغن ، فان انكلترا لم  
تضع الى دعواهم ، بل أوفدت بالاشتراك مع الولايات المتحدة لجنة التحقيق التي أشار  
اليها وزير خارجيتها في بيانه . أما الاحتمال التي يجب أن تتناولها صلاحيات هذه  
اللجنة فهي :

١ - تحري الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من  
وجهة تأثيرها على قضية الهجرة اليهودية والاستيطان هناك ورفاهية الشعوب التي تقطن  
البلاد في الوقت الحاضر .

٢ - درس حالة اليهود في البلدان الاوربية حيث كانوا فريسة الاضطهاد النازي  
والفاشستي ، ودرس التدابير العملية المتخذة او التي ينوي اتخاذها في تلك البلدان  
ليتمكنوا من العيش دون تفریق أو اضطهاد ، وتقدير عدد الذين يرغبون في  
الهجرة الى فلسطين او الى اية بلاد اخرى خارج اوربسة او يجبرون على ذلك من  
جراء ظروفيهم .

٣ - الاستماع الى وجهات نظر ذوي الكفاءة من اليهود ، والمباحثة مع ممثلين  
من العرب واليهود بخصوص مشاكل فلسطين . . . وتقديم اقتراحات الى حكومة جلالاته  
وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل وقتياً وحلها حلاً راهناً .

٤ - تقديم اقتراحات . . . لسد الاحتياجات العاجلة الناشئة عن الحالات المتحررة  
في الفقرة الثانية اعلاه بالقيام بالاعمال الناجمة في البلدان الاوربية المذكورة او بتوفير  
الهجرة وتسهيلها الى بلدان خارج اوربسة والسكتي فيها .

وبعد رحلات تمويبية ظاهرية قامت بها هذه اللجنة في اوربوا والبلاد العربية وضعت  
تقريرها ، ويسهل فهم ماهية هذا التقرير بفهم التوصيات التي وضعها في مسائل الاراضي



والهجرة والاستقلال وهي المسائل الثلاث الكبرى في قضية فلسطين ، ومقابلة هذه التوصيات باحكام الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ .

الاراضي : - قسمت اراضي فلسطين عام ١٩٤٠ الى ثلاث مناطق بموجب احكام الكتاب الابيض . ففي المنطقة الاولى يسمح ببيع الأراضي العربية الى اليهود بدون قيد ولا شرط . وفي الثانية يسمح بانتقال الاراضي بالحصول على اذن خاص من الحكومة . وفي الثالثة يمنع هذا البيع بتاتا . . . . . وعلى الرغم من ان اليهود ابتاعوا بعد صدور هذا الكتاب ، في السنوات الخمس الماضية ، ما يزيد على ٤٠٠ الف دونم ، فأصبحوا يملكون مليوني دونم من الاراضي الصالحة للزراعة ، اي ما يعادل ٤٣ بالمئة من مجموع الاراضي المزروعة في فلسطين ، وعلى الرغم من ان العائلة العربية بحاجة حسب تقرير سمبسون ، الى ١٣٠ دونم على الاقل ، وان معدل ما تملك اليوم قد اصبح قريبا من ٣ دونم ، اي ربع المعدل الذي يجب ان تملكه لتحافظ على كيانها ، فان لجنة التحقيق اوحى بأن تلغى جميع القيود المفروضة سابقاً على انتقال الاراضي .

الهجرة : - لقد نص الكتاب الابيض بالسماح لـ ٧٥٠,٠٠٠ يهوديا بالدخول الى فلسطين في خلال خمس سنوات تنتهي عام ١٩٤٩ . وعندما يكتمل هذا العدد ، تنقل ابواب الهجرة نهائياً ولا يسمح بعدها بدخول مهاجر واحد الى فلسطين .

وقد استكمل عام ١٩٤٤ العدد المصرح به في الكتاب الابيض ، غير ان الحكومة البريطانية - كعادتها - نقضت تعهداتها ومحت باذخال ١٥٠٠ مهاجر شهرياً الى فلسطين ، اما لجنة التحقيق ، فطالبت بفتح ابواب فلسطين لمائة الف يهودي خلال عام ١٩٤٦ وحده ، واشترطت ان لا تقف الهجرة بعد ذلك ابداً . ففلسطين بل لكل يهودي حق مشروع بالهجرة اليها ان اراد ذلك .

الاستقلال : اعلنت الحكومة البريطانية في كتابها الابيض ان الهدف الذي ترمي اليه هو « ان تشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة بعمادة تضمنن للبلادين مصالحها التجارية والاقتصادية في المستقبل ضماناً مرضياً . وهذا يعني انه لو قدر لهذا الكتاب الابيض ان ينفذ لجعل فلسطين دولة مستقلة عام ١٩٤١ ، مرتبطة بعمادة مع بريطانيا ، في ظل اكثرية عربية تبلغ ثلثي السكان . . .



وهذا بقطع النظر عن اتفاقات سرية عُقدت عام ١٩٤٠ بين الكولونيل نيو كومب باسم حكومة بريطانيا والسيد جمال الحسيني وموسى العلي باسم عرب فلسطين ، كان فحواها تقريب اجل هذا الاستقلال وتحقيقه قبل الموعد المضروب .

اما اللجنة فتقضى على كل امل بالاستقلال في الحاضر وفي المستقبل ، فتقول :  
« الى ان يزول العداة الناشب بين العرب واليهود يجب ابقاء الانتداب على ما هو عليه الآن حتى يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الامم المتحدة . ويا ليت اللجنة الموقرة . . . وفت عند هذا الحد من تحدي العرب والاستهزاء بهم . . . بل ذهبت الى ابعد من ذلك فأسرفت اسرافاً كبيراً في تعنتها وراحت تنكر على العرب الادعاء بحقوق قومية في فلسطين ، وكل ما تفضل وتتكرم به عليهم من الحقوق ، « هو ان لا يضطهدوا في المستقبل بدعوى انهم ليسوا يهوداً » .

وما اعلنت هذه النواحي ، حتى رحب بها ترومن وعلان سروره . . . اما الحكومة البريطانية فصرحت بلسان رئيسها انها لن تفكر في تنفيذ التواصي ما لم تشارك معها الحكومة الاميركية في تحمل المسؤوليات العسكرية والاقتصادية ، وما لم يتزع السلاح من اليهود والعرب معاً ، اما حكومات العرب وجامعة دولهم فقد احتجت وصحبت ولكن احتجاجها وصخبها كانا حسب الطريقة المألوفة ببيانات . . . واجتماعات . . . وحر وورق

هذه هي توصيات لجنة التحقيق وهذه هي قراراتها . فقد جاءت دليلاً قاطعاً على ان هذه اللجنة لم تعط اي وزن ولم تعراي اهتمام لاقوال العرب ، بل استهزت بتقاريرهم فلم تطلع عليها وسخرت من قوتهم فلم تهتم لها ، وانها محاولة لم يكن المقصود منها احقاق حق وعلان حقائق ، انما كانت محاولة جديدة لدعم الباطل ، باطل انكلترا واميركا ، وانها لم تعمل شيئاً سوى انها نفذت او امرجاتها وأعلنت نتائج رسمت لها في لندن وواشنطن .

ولكن وجه المهزلة ليس في توصيات لجنة التحقيق وقراراتها ، وليس في نتائجها او قراراتها ، انما المهزلة كل المهزلة كانت في تعاون القيادة العربية معها وقد كان عايبها ان تقاومها وتقاطعها ، ومن استقبلها بود وترحيبها بها وكان عليها ان تمنعها من دخول



بلادها وتحققها وتردديها ، ومن تقديمها المذكرات والمستندات والوثائق وكان عليها ان تقدم لها بدلا من ذلك حرايا ورضاصا ، دخانا وبارودا . . . نعم ، كان على القيادة العربية ان تتخذ هذا الموقف ، انما بموقف كهذا الموقف تستطيع ان تلخص فلسطين من برائن الدخلاء الاجانب ، وليس بتلك «الميوعة» التي تظهرها يكون خلاص فلسطين ونجاتها . فليس هناك اية حاجة للتحقيق لان القضية الفلسطينية قمت بحثاً ودرساً وتحقيقاً في السنوات الثلاثين الماضية . فالحكومة البريطانية ليست بحاجة الى دراسة جديدة في تفهم هذه القضية . وقد بلغت التحقيقات التي اجريت حتى الان حول هذه المشكلة سبعة عشر تحقيقاً . ولكن كل هذه التحقيقات لم تأت بأية فائدة ، اذ ان كل ماجاء في تقارير لجان وخبراء التحقيق في صالح العرب اهمالاً تاماً لم يعمل به ، انما عمل بعكسه تماماً لصالح اليهود .

وهذا يعني حقيقة واحدة وحقيقة واحدة فقط لاثانية لها ، مجردة من كل ايهام وغوض . هذه الحقيقة المرة الاليمة التي لاشك فيها ولا ريب ولا اقل ظن ، والتي نحن العرب عامة والقيادة العربية خاصة نتعرب من مواجهتها ، هي ان هناك مؤامرة مرسومة من قبل ان تظهر هذه القضية على مسرح فلسطين ، ترمي الى تهويد هذه البلاد وتهديدها . ولهذا فان كل تحقيق مهما كانت نتيجته ان لم يأت موافقا لتلك المؤامرة المرسومة لا يعمل به .

اما ماهية هذه المؤامرة فهي العمل لايجاد دولة يهودية في فلسطين تستطيع ان تكتلرا عن طريقها ان تصون المركز الذي تريده في هذه البلاد . أما لجان التحقيقات فليست الا سياسة مقصودة ترمي ان تكتلرا من ورائها ممانعة وتسويقا الى ان تهبي . تدريجياً عناصر الدولة اليهودية .

هذه هي توصيات لجنة التحقيق والاعجب في ذلك انما العجب ان لا تكون كذلك . فهذه النتائج كانت منتظرة لا يدعو صدورها عن لجنة التحقيق الى اي عجب او دهشة . ونظرة سريعة حول الكيفية التي الفت بها هذه اللجنة كافية لظهار ذلك . فان الرئيس ترومان تقدم الى الحكومة البريطانية بطلب رسمي يطلب فيه منها ان تسمح بدخول مائة الف يهودي الى فلسطين . فتجاوبه الحكومة البريطانية بان الامر يحتاج



الى «مباحثة» . . . . . ويتفق الطرفان بعد قليل من المداولة على تأليف لجنة مشتركة نصف اعضائها من الاميركيين والنصف الثاني من الانكليز لبحث القضية . . . . . واميركا قد صرحت حكومة وشعباً بانها تريد انشا دولة يهودية في فلسطين، وهذه تصريحات رجالها المسؤولين وقرارات احزابها وطلبات مجلس الشيوخ والنواب تدل دلالة صريحة على اغراضهم ونواياهم . . . . . ويعين الرئيس ترومان الاعضاء الاميركيين، والرئيس ترومان معروف بتحيزه وتأييده لليهود . . . . . اليس في هذا العرهان الكافي على انه لا يمكن ان ينتج عن تلك اللجنة الا تلك التوصيات ؟ . . . . .

وسياسة واعية لا تكتفي بالوقوف امام الفروع بل تنظر دائماً الى الاصول ، لا يمكن ان تخفاها الاسباب التي حدثت بانكلترا الى تأليف هذه اللجنة والتي من الممكن ان تفسرها الاحتمالات الآتية :

١ - انه حسب الكتاب الابيض الذي اصدرته انكلترا عام ١٩٣٩ واعانت ان سياستها ستسير بموجبه ، يتحتم عليها ان تنشئ في فلسطين عام ١٩٤٩ دولة فلسطينية مستقلة . وهذه الدولة ستكون في ظل اكثرية عربية وهذا ما تباها انكلترا وترفضه رفضاً باتاً . ولهذا وجدت في تأليف لجنة التحقيق خير مفاوضة للتخلص من هذه العقدة .

٢ - ان التنافس بين انكلترا واميركا في الشرق شديد جداً . وبهذه اللجنة وجدت انكلترا وسيلة تقدر بها ان «تحرق» سمعة اميركا عند العرب .

٣ - بتأليف هذه اللجنة المشتركة وباشتراك اميركا في هذه القضية تريد انكلترا ايضاً وضع «شوكة» في عين العرب ، فتهدهم كلما الحوا عليها بتلبية مطالبهم القومية باميركا ونزعها لتأييد الصهيونية .

٤ - ان انكلترا تريد بذلك ابداء عذرها تجاه العرب عندما يصدر قرار لجنة التحقيق ينقض الكتاب الابيض وتأييد مطالب الصهيونية في فلسطين ، بالقاء تبعه ذلك على اميركا . . . . . وهذا يتضح عندما نذكر تلك الضجة المصطنعة التي اقامتها انكلترا عن طريق «خدمها» حول الاختلاف بين الاعضاء الاميركيين والانكليز في اللجنة . . . . .



## العنف طريق الخلاص لفلسطين

ان من يدرس القضية الفلسطينية لا يسهه الا ان يعجب لظاهرة غريبة في النضال العربي هي عدم تغيير هذا النضال لاساليب سار عليها طيلة ثلاثين سنة فلم تأت بفائدة ما . فسياسة المفاوضات والمشاورات والبيانات والاحتجاجات التي كانت تستند عليها المقاومة العربية ظهر فسادها وخطأها وبان انها سياسة عديمة الجدوى والفائدة . فتاريخ هذه القضية يبرهن على ان سياسة المذكرات والعرائض والمفاوضات والمشاورات لا تجدي ، وان اصلح وسيلة ندافع بها عن فلسطين هي ان ندافع عنها بجميع الوسائل وفي طليعتها وسيلة رئيسية اولية هي الانكسار على القوة والارتكاز على العنف .

فقد برهن قادة العرب وزعماءهم وكتابهم على بطلان أسس الوطن القومي اليهودي وبرهنوا ذلك بشتى الوسائل والطرق . ولكن التجارب والاختبارات تدل على ان هذه الوسيلة في الدفاع لا تجدي فائدة ، وان الحقوقيين والمشتريين والسياسيين لا يستطيعون النجاح في حل مشاكلهم ان لم يكونوا اقوياء ، وان لم يجعلوا رائحة البارود تتصاعد من خلال كلماتهم وبراهينهم وحججهم . . . . . فهما ابدع العرب وتفننوا في ايضاح عدم شرعية اسس الوطن اليهودي بالحجج والمناقشات الحقوقية ، فجواب انكلترا كان دائماً وابتداءً : ليس هناك اسس غير مشروعة . فما الفائدة من الحجج والوثائق ان لم يكن هناك قوة تحميها وتسمع صوتها ؟ . . . . . وما الفائدة من الوعود والمعاهدات والمستندات ان لم تسندها وتدعمها قوة سياسية وعسكرية تسهر على تنفيذها وتشرف على تحقيقها ؟ . . . . .

فالعرب ما فبتوا يطالبون منذ ابتداء هذا القضية بحفظ حقوقهم القومية وتحقيق مطالبهم الوطنية ، وانكلترا لا تزال الى الآن تنكرو وتأبى ذلك عليهم ، وتمانع في تلبية مطالبهم على الرغم من ان تلك المطالب هي حق طبيعي مقدس من حقوقهم يرتكز على المبادي الديمقراطية البديهيية ويستمد قوته من فكرة العدالة والانصاف



وعلى الرغم من أن عدم إحقاق ذلك الحق هو ظاهرة من ظاهرات الجور والظلم  
تتضافى مع المثل الإنسانية وتناقض المبادئ الديمقراطية التي اعلنت إنكلماتها  
ونصبت نفسها مدافعا عنها . . . وكيف تلي انكلماتنا مطالبنا ونحن لا نسند حقنا  
بالقوة ولا نخرج هجرنا بالدم ولا نقون أصواتنا بأصوات الرصاص وأزيزه . . . كيف  
تسمع انكلماتنا لشكوانا ونحن لا نقابل القوة بالقوة والتحدى بتحدى أقوى والتجني  
بتجن أشد . . .

ففي ربيع قون ونيف من النضال كانت انكلماتنا ، كلما أظهر العرب استياءهم  
وغضبهم ، تسرع الى سياسة اللجان والجهراء فتخدر بها الاعصاب وتثير بها الضجة حول  
اعمالها وأقوالها وتجذب فيها خير وسيلة للتسوية والمباينة . وبينما يكون العرب يتلمون  
بمثل هذه الاحاييل ويصرفوا نشاطهم الى الاهتمام بها ويعاقوا الآمال الجسام على نتائجها  
تكون هذه اللجان تقتل القضية بجهلاً وتنقياً ، ثم تنشر تقارير مبنية على ضوء ذلك الدرس  
وتصور مقترحات هي بجملة اقرب الى مصلحة العرب ، ولكن الحكومة المنتدبة  
كانت دائماً وابدأ تهمل من تلك التواصي والمقترحات كل ما من شأنه تأييد مصالح  
العرب ومطالبهم ، عندما تعلم أن العرب اتكالا على « حسن النية » . . . ونقصاً في  
ضعف العزم قد هداؤا وسكنوا .

ولعل أكبر مهزلة في هذه المشكلة تمثل الآن على مسرح الحياة في فلسطين .  
وأعني بهذه المهزلة الارهاب اليهودي . فهذا الارهاب ليس إلا السمة موجبة ضد العرب  
فإنكلماتنا تستطيع القضاء على هذا الارهاب بأسرع ما أردت ذلك . ولكنها لا  
تريد ولا تعمل في هذا السبيل ، بل تسير في وجهة مضادة فتشجع هذه الحركة  
الصهيونية ومآربها من ذلك من إيجاد عذر تحمل به الجيوش الى فلسطين فتجعلها  
معسكراً تعتمد عليه في سيطرتها بعد أن أصبحت معسكراتها في بقية أقطار العرب  
في طريق الزوال . فإنكلماتنا ، هذه العجوز الهرمة ، تساعد هذا الارهاب على الامتداد  
وتسند في أعماله وأفعاله كي يتسنى لها نقل جيوشها الى هذه الارض . أما هدف هذه  
الجيوش التي أصبحت تقرب من متي ألف فهو العرب وليس اليهود .

ومن المؤسف حقاً أن القيادة العربية لا تزال سائرة على طريق المشاورات والمفاوضات  
هذه الطريق التي لن تجدينا نفعاً في تأمين مصالحنا . فهناك طريق واحدة يجب علينا



السير عليها حالياً وهي إعلان حكومة عربية مستقلة في فلسطين ودعم هذه الحكومة  
بجيش عربي كبير تشترك بتأليفه اقطار العرب كافة فيكتسح فلسطين ويؤمن عروبته  
إلى الأبد .<sup>(١)</sup>

هذه هي الطريق والظروف تساعدنا مساعدة تامة على النجاح . إن القضية أصبحت  
في حالة تدعو الى الحذر والقلق الشديد ولا تحتمل اية مماطلة أو تسويق . فهي مسألة  
حياة أو ممات . وليس هناك حل بينها . فعلى القيادة العربية أن تقتنع اقتناعاً تاماً بعمق  
طرقها في الدفاع وأن تواجه الواقع فلا تتهرب منه : فتأمين عروبة هذه البلاد والاطمئنان  
على مصيرها لن يكون بدون قتال وعراك مع إنكلترا ، فهل ياترى تستطيع قيادتنا  
أن تسمي في هذا السبيل ؟

ففي الثلاثين السنة الماضية التجأ عرب فلسطين في الدفاع عن قضيتهم وعروبة بلادهم  
إلى جميع الطرق الدستورية والسياسية ، ولكنهم هزموا ولم يصابوا بذلك الى هدف ،  
ولا منعت تلك الطرق وقوع ما أحاق بهم من حيف وظلم فقد برهنت الوقائع والاحداث  
أن الحكومة البريطانية لم تكن تستمع إلى العرب إلا عندما كان هؤلاء يقرون كلامهم  
بالرصاص ومفاوضاتهم بالاضطرابات والثورات ، فعندئذ وعندئذ فقط كانت انكلترا  
تعيدهم اهتماماً واذناً صاغية . ولهذا فلم ينتصر العرب انتصاراً حقاً الا في مرحلة واحدة  
تلك هي مرحلة عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، مرحلة النار والحديد والدم . . . فقد أرغموا  
الحكومة المنتدبة الى الإذعان إلى مطالبهم ، بفضل قيامهم بثورة عربية كبرى على  
نقض مشروع التقسيم ، وعلى إعلان سياسة جديدة توقف الهجرة ، وتقييد بيع الاراضي  
وتعترف بفلسطين دولة مستقلة في ظل اكثرية عربية .

وهذه السياسة الجديدة كانت فوزاً للعرب ، وقد أحرزوا هذا الفوز لا بمفاوضة  
أو طرق دستورية ، إنما أحرزوه بفضل جهادهم ودماء شهدائهم وثورتهم ، وهم لو لم  
يثوروا في وجه الاجانب الدخلاء واستعلاهم ، لكان نفذ مشروع التقسيم وقطعت  
فلسطين شراً تقطيع ، ولو قدم العرب مليون حجة وبرهان ولو كل حقوقي في العالم أيد

كنا نود ان نفصل هذه النقطة ونواح اخرى يتعلق بهذا الدفاع عن فلسطين - مشروع  
سوريا الكبرى مثلاً . . . . . ولكن أجلنا ذلك الى كتابنا « دفاعاً عن الوحدة » كي يكون  
الشرح أم . . .



ولما كان هذا العام وقام اليهود هذه المرة بمقاومة السلطة بالحديد والنار رضخت الحكومة البريطانية كعادتها وجاءت الأرض المقدسة لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية التي كان فيها ما كان إعطاء اليهود جميع مطالبهم وبجذلان العرب خذلانا عظيما رغم انتصار جامعة الدول العربية لهم ورغم اشتراك الحكومات العربية وشعوبها في تأييد عرب فلسطين أمامها . وما سبب ذلك إلا لان العرب نسوا أمثولات لقنهم إياها الماضي ، فاجأوا أيضاً وأيضاً إلى الطرق الدستورية في المطالبة بحقوقهم . أما اليهود وقد راحوا إلى القوة يؤيدون باطلهم بها ، فقد لبّت الحكومة البريطانية ذلك الباطل وأيدته ضد حق العرب ضاربة بذلك عرض الأفق بالموازرة - « الكلامية » . . الواسعة التي أعلنتها الحكومات العربية لدعم الحق العربي فيها .

والآن وقد أخفقت الطرق الدستورية وفازت وسائل العنف والبطش والقوة ، فعلينا أن كنا نزيد حقاً حفظ عروبة فلسطين أن ننبذ تلك الطرق نهائياً ونلجأ إلى هذه الوسائل بشكل تام ننسف به وسائلنا العتيقة في الدفاع ، ونبني هذا الدفاع على روح جديدة صدها الرصاص والبارود ولحمها الحديد والنار . . . فسياسة « المفاوضات والبيانات والخطب » هي سياسة رعناء شوهاء يجب الابتعاد عنها سريعاً وفي الحال . .

فماذا نحتج ونفاوض ، ومن نحتج لديه ونفاوضه لا يعتبر هذا المنطق ولا يفهم هذه اللغة ؟ . . ولماذا نحتج ونفاوض وحقنا العربي في فلسطين أقوى من أن يحتاج إلى وثيقة أو يستند على نص ؟ . . . ففلسطين بلاد عربية وعربية منذ قرون وقرون ، وعندما أعلنت بريطانيا العظمى سياستها الصهيونية « ولعبتها البلقورية » كان ٩٣ بالمائة من سكانها عربا . فلا يحق لأي كان تحت الشمس مهما بلغت قوته وجبروته أن يتحكم بكيمان هذه البلاد بدون موافقة اهاليها . لا يحق أن يقرر مصير هذه البلاد دون أن يؤخذ رأي سكانها بعين الاعتبار ، لا يحق لأي دخيل أو لاية دولة اجنبية أن تقر مصير فلسطين بشكل ينافي رغبات سكانها ومصالحهم هذه المنافة الجائرة الزكراء .

لا يحق لإنكلترا وهي دولة غربية لا صلاحية لها بالتصرف بمقدرات فلسطين أن تتداخل هذه المداخلة في مصيرها ، وأن تمنح لليهود هذه الامتيازات الثقيلة من جيب العرب اصحاب البلاد الشرعيين . فنحن لا نعترف بوثائق ومناهج وسياسات تتصرف



ببلادنا دون علم منا ، لا نعترف ولا نقرُّ بل ننقض ونشجب وعد بلفور ، وصك الانتداب ، وكل ما جاءت به هذه السياسة من وعود وعهود ، من وثائق ومقررات ، من توصيات ومقترحات وبيانات ولجان وخبراء ، نشجب ذلك وننقض هذه الدائرة الكبيرة من الاباطيل والاكاذيب ، من التحديات والتعديبات ، فهي بطل وهتان وكذب وجور لاغية في الاصل وفي الروح ، فالقضية الفلسطينية قضية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار لا غموض فيها ولا ابهام ، فحق تقرير مصير فلسطين لا يحق ألا للذين كانوا يسكنونها يوم سقطت عنها سيطرة الدولة العثمانية ، الذين قاموا فيها منذ عشرات الاجيال وحافظوا على ارضها بعرق جباههم ودماء قلوبهم .

فسياسة الوطن القومي صفقة تجارية متفق عليها بين الصهيونية وانكلترا ، فالصهيونية تخدم أهداف بريطانيا ومناهجها الاستعمارية ، وبريطانيا تقدم لها ثمنًا مقابل تلك الخدمات . أما نحن العرب فلنسنا مستعدين أن نكون ذلك الثمن تقدمه بريطانيا للصهيونية ، لسنا مستعدين أن نرضع لهذه السياسة الحقاء ولو كلفنا ذلك فناؤنا جميعاً ، فلم يبق شيء في الشرق يُدعى بالعرب والعروبة ، لسنا مستعدين أن نترك إنكلترا تسرقنا وتسلبنا ، فإن أرادت انكلترا إبرام صفقة فعلها أن تفتش في جيبيها ، لا أن تختلس وتسرق من جيب غيرها . . . . .

- ١ -

### القضية الفلسطينية قضية العروبة قاطبة

هذه هي فلسطين !

وقضيتها قضية كل عربي مؤمن بعروبه ، مجاهد في سبيل انسانيته وحيوته ، مدافع عن ذاته وحقه الطبيعي في كيانه القومي بهذا الوجود ، هي الجرح الدامي العميق الذي طغنت به القضية العربية العامة في صدرها ، فسأل دوماً زكياً وجاش بالآلام والواجع المبرحة

فقضية العرب الفلسطينية قضية واضحة جليلة لانها قضية الحق منبثقة من فكرة العدالة والانصاف والمثل الاخلاقية والانسانية السامية . أما أصول هذه القضية وفروعها ، فليست بالأمر الخافية على العرب المجاهدين الذين تاروا منذ ظهورها على



ما لحق العروبة من غبن فيها وما يتهدها وينذرهما من الخطر الدائم عن طريقها . فنحن نكتب عنها لنسجل ظلماً أوقعه الأجنبي الدخيل على بلادنا ، ولتسرخ ذكرى ذلك الظلم في نفوس الأجيال العربية الآتية فتكون لهم في مستقبل حياتهم عبراً .

فقضية فلسطين هي قضية كل عربي ، هي قضية العروبة قاطبة . فعرب فلسطين هم اصحاب البلاد تناقواها قبل التاريخ الجلي ، وتوارثوها من قرون كثيرة عديدة ، عملوا فيها ، وذاودوا عنها ، ولهم فيها ذكريات ورموز لمفاخر تاريخية لا يمكن أن تحمي فسياسة أنكلترا الصهيونية تهدد مستقبل كل جزء من أجزاء البلاد العربية وتضر بمصالحه أضراراً فادحاً لا تقع بحصر .

وهذه القضية هي الأولى من نوعها ، وليست من تلك القضايا التي كثر حصولها بين دول الأرض وشعوبها . فسياسة الوطن اليهودي تعانها إنكلترا وتؤيدها بدافعها وحرايها ليست إلا بدعة سياسية ، ومربية دولية ، واعتداء قومي وإنساني خسيس لم يشاهد التاريخ له مثيلاً . هي محاولة تحاول بها هذه السياسة اغتصاب بقعة أساسية حيوية من قلب وطن طبيعي كبير متكامل لتحويلها إلى وطن جديد موهوم لا يرتكز على شيء من الاستعدادات الواقعية ، هي نهج يسعى لإجلاء شعب عريق في الحضارة آمن في أرضه ، من وطن مر عليه فيه مئات الأجيال فغداه من دماء شهدائه وامتزج بجائه وتربته وهوائه هي خطة ترومي لحشد وتجميع شذائه بعثره في مشارق الأرض ومغاربها كي تقيم لهم وطناً مزيفاً باطلاً على أنقاض الوطن الطبيعي ، وتؤلف منهم شعباً ينهض على حطام الشعب السابق الصحيح الاصيل

والصهيونية ذات اهداف بعيدة المدى والمرمى ، ان نفذ قسم منها لا كلها ، ففيه الكفاية لقتل البلاد العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . فلسطين ليست الاهداف الأولى في منهاج الغزو الصهيوني ، وهي لا تتسع لاقامة دولة يهودية تضم أكثر يهود العالم الذين كان عددهم ستة عشر مليوناً . ولهذا السبب كانت خطة الصهيونية منذ ابتداءها هي توسيع مساحة فلسطين على حساب الأجزاء العربية المجاورة كي تتسع لعدد يبلغ اثنا عشر مليوناً فالصهيونية ليست قانعة بفلسطين تتطلع بشوق وشره الى ما يجاورها . وهي قد طالبت رسمياً في مؤتمر السلام في باريس بضم شرق الأردن وجنوبي سوريا وجنوبي لبنان الى فلسطين . وهي تردد دائماً أن البلاد التي تريدها هي «البلاد التي وعد بها اليهود في



التوراة من البحر المتوسط حتى الفرات ومن لبنان حتى النيل .

وقال ابن غوريون في خطاب ألقاه في القدس في ١٩ ايار عام ١٩٤٤ : « ان خريطة فلسطين الحالية انما هي خريطة الانتداب وللشعب اليهودي خريطة اخرى يجب على شباب اليهود ان يحققوها وهي خريطة التوراة جاء فيها : « وهبتك يا اسرائيل ما بين «دجلة والنيل» وقال الدكتور هدوزين : .. ان اليهود يريدون فلسطين ليؤسسوا فيها الدولة اليهودية الصرفة . بعد ان تتحقق هذه الدولة ، تتبدل اتجاهات الهجرة ، فلا تستهدف فلسطين بنوع خاص ، بل تتوزع بين البلدان العربية المجاورة . . . . . وقال ايضا : « ان هذه القبائل - اي العرب - لا تستطيع ان تدير شؤونها بنفسها ، بل تحتاج الى حماية دولة اجنبية . . . . . « وبوسع الوطن القومي اليهودي ان يمدن الشرق ٥٠٠ بل بوسعه ان يهتم بشؤون القارة الاسيوية بكاملها » .

وقال ماكس فوردو ، تلميذ هرتسل : « سنحقق في آسيا الصغرى ما حققه الانكليز في الهند . . . . . عقدنا النية على ان نأتي الى فلسطين حاملين لواء المدنية الأوروبية وأن نوسع حدود اوروبا الى ما وراء الفرات » .

هذا ما يضمه اليهود للعرب ، وهم انما يريدون فلسطين اولا ليتخذوها قاعدة يدون منها شبكاتهم ومناهجهم . وهكذا يتضح أن فلسطين هي الخط الاول من خطوط الدفاع العربي ضد الصهيونية . فالصهيونية تهدد كل قطر من أقطار العروبة ، وما عرب فلسطين الا الجيش العربي الأول يربط في ذلك الخط الأول . فيجب على الامة العربية بأسرها أن تسند هذا الخط بكل ما اوتيت من قوة وبكل ما تملكه من وسائل . فاذا انهار هذا الخط ، لا قدر الله فان سوريا ولبنان ومصر وشرقي الاردن تصبح في الخطوط الأولى تجاه الغزو الصهيوني . عليها ان تقابلة وتدافع ضده عن كيانها وحياتها ووجودها . ولكن بذلك تكون بحاجة الى قوى اكثر من القوى التي يحتاجها عرب فلسطين ، للدفاع ضد الخطر المداهم ، لان الصهيونية تكون قد ازدادت قوة باحوازها النصر في الارض المقدسة ، بينما تكون العروبة قد نقصت قوتها وضعفت بنحسراتها لهذه الارض العربية ، ولهذا يجب على كل حكومة عربية ان تدافع عن فلسطين وكأنها تدافع عن نفسها ، ويتحتم على كل عربي اني كان وفي أي قطر وجد ان يذود عن فلسطين وكأنه يذود عن نفسه ، لان الخطر الصهيوني يهدد



كل عربي في اي قطر كان . وهكذا يتضح جلياً ان الجهود والتضحيات والاموال التي يجب على البلاد العربية ان تقوم بها حالياً في نصره فلسطين لا تقاس ابداً بتملك الجهود والتضحيات والاموال التي تطالب منها دفاعاً عن كيانها ووجودها اذا كسر عرب فلسطين وانهار هذا الخط الدفاعي الامامي .

فلسطين ، نظراً لموقعها الجغرافي في وسط وطن العرب هي بمثابة القلب من الجسم العربي هي حلقة الاتصال والارتباط بين كافة اجزاء البلاد العربية ؛ فاذا ما زالت عروبتها - لا سمح الله - زال ذلك الاتصال وانقطع ، واصبح ذلك الوطن الغريب الدخيل خطراً يهدد كيان كل من اقطار العرب . وتحت عندئذ على هذه الاقطار ، وقد اصبحت الفريسة الثانية « للغزو » ان تدافع عن نفسها بوسائل لو دافعت بجزء منها قبل انهيار جبهة فلسطين لأمنت على نفسها وصانت حياتها ووجودها .

فالقضية بالنسبة الى كل عربي منا هي قضية حياة او ممات قضية بقاء او فناء ، ليس فيها مصير وسط ولا « بين بين » . . .

فيجب على العرب قاطبة ان يشعروا ضد اي تدبير يقصد منه تشويه عروبة فلسطين ويتمردوا على اي مسلك يهدف تغيير الكيان العربي القومي والتاريخي لهذا البلد . فلسطين هي جزء طبيعي وحيوي من الوطن العربي ، والوطن كائن حي لا يمكن انتزاع اي جزء منه دون الاضرار البالغ بهذا الكائن ككل . وقضية العرب هي قضية واحدة لا يمكن ان نفرق بين فروعها بتاتاً وابدأ . ولهذا لا يمكن ان تخرج القضية الفلسطينية عن نطاق القضية العربية العامة ، بل هي منها ومصيرها مرتبط دائماً وابدأ بمصيرها . فمصير العرب اجمع مرتبط بمصير فلسطين التي تؤلف حجر الزاوية في البناء العربي باجمعه . فالقضاء على عروبة هذا البلد لا يعني القضاء على الاهالي العرب فقط ، بل يعني القضاء على مستقبل الامة العربية بأسرها ، اذ ان ذلك يحول نهائياً دون قيام الدولة العربية الموحدة ودون حصول العرب على حقوقهم من الحرية والاستقلال في هذا الوجود . ففقد فلسطين يباعد بين اجزاء الامة العربية المترابطة ، ويشل حركاتها ، فتمعجز عن تحقيق ما تهتمه من الخطط لخدمة مصالحها الواحدة .

هذا ، والعرب منذ ابتداء حركتهم التحريرية الاستقلالية حتى الوقت الحاضر كانوا ولا يزالون يعملون لقضية عربية واحدة ، هدفها تحرير سائر اجزاء الوطن العربي ، والقضاء



٢٤٤  
على الحواجز التي تفصل بين قطر وآخر ، ثم دمج هذه الاقطار في وحدة تامة نجعل منها  
وطناً عربياً موحداً . وعلى هذا الاعتبار ايضاً يظهر ان القضية الفلسطينية ليست قضية  
عرب فلسطين وحدهم ، بل هي قضية العرب باجمعهم ، وانه منها تنوعت الوان هذه القضية  
وتشعبت اصولها ، فلن نخرج عن كونها جزءاً من القضية العربية العامة ، وان مصير  
فلسطين مهما اريد له من الهامج ووضع له من الخطط والمناهج لا يمكن له ان ينفصل  
عن المصير العام الذي تصير اليه الامة العربية . ولهذا فقد اعلنت الجامعة العربية ان  
القضية الفلسطينية هي قضية الامة العربية قاطبة ، واعتبرت الحكومات العربية هذه  
القضية قضية كل عربي انى كان وفي اي قطر وجد .

والان فان القضية الرئيسية التي نطالب بها ، والغاية الاولى التي يجب ان نحشد  
جهودنا في سبيل تحصيلها هي : الاستقلال . فنحن العرب لا يمكن ان نرضى باي حل  
سوى حل واحد فقط ، هو ان تستقل فلسطين ، وتعترف الدولة المنتدبة حقاً وصرحة  
لاهلها بحق تقرير مصيرهم وقيادة انفسهم وحق تدبير امورهم في الخارج والداخل . اننا  
نطالب بالاستقلال لفلسطين ويجب ان نحصل على هذا الاستقلال باسرع ما يمكن فلا  
ندع الوقت يفوتنا . فنحن نؤلف الاكثية الغالبة ، واذا استقلت فلسطين كان بمقدورنا  
ان نحفظ ونؤمن عروبة هذه الارض ونبعد عنها كل خطر .

وفي هذا الصدد نضع الجامعة العربية امام حكم التاريخ ، فهي المسؤولة الوحيدة  
رسمياً عن مصير فلسطين ومستقبلها . وما يؤسف له حقاً ان موقف الجامعة تجاه هذه  
القضية التي تهدد العرب بشمر مستطير كان موقفاً متخاذلاً قلقاً ، متردداً خائراً . فالجامعة  
تسير على سياسة مائعة حائرة فيها سقام وضعف تجاه هذه القضية ، فعلمها ان ارادت اداء  
رسالتها التي وجدت لاجلها ، ان تنبذ هذه السياسة السقيمة وتبديها بسياسة عزم وصلابة  
وشدة ، بسياسة تتجرد من كل ضعف وتلكؤ وإهمال وخنوع وتردان باقدام وجرأة  
وقوة . . . . فالروح التي تعالج بها الجامعة هذا القضية هي روح لا تكفل حلها حلاً  
يوثمن حقوق العرب ويثبت مصيرهم ، فالمقررات التي تتخذها ، ان كان سراً او جبراً ،  
هي مقررات مجاعة كهدي الى الكثير والكثير من الجرأة والشدة والصلابة . فكان  
التردد والخوف صفة ملازمة لكل عمل تعمله وتأتيه ، فهي الى الان لم تظهر ولا مرة  
واحدة تجاه انكسار المعتدية بمظهر قوي جرى فيه تصحيح وعزم على ان لا يهضم حقاً ،



وبهذا ليس من العجيب ان نرى اميركا وانكلترا تسييران في سياستها لا تأبهان للعرب  
بتاتاً و كأنهما لا تشعران بوجود جامعة تدعى جامعة الدول العربية .

واذا ظلت الجامعة سائرة على هذه الحطة فان مصير فلسطين لاشك مصير مشؤوم .  
فيجب على الجامعة ان تقتصر عن تقديم المذكرات والبيانات الدبلوماسية ، . . .  
والمذكرات والبيانات المائة الخائرة . . . خصوصاً . . . كردها على بيان يبين مثلاً . . .  
فيجب على الجامعة العربية التي يتحتم عليها ان تمثل ارادة العرب في الاستقلال والحرية  
والوحدة خير تمثيل ، يجب عليها ان لا تقف . وقفاً قلقاً تجاه هذه القضية وان لا تستجدي  
في سياستها ولا تستعطف ولا تستثير عاطفة انسانية ولا تتردد ولا تحار . يجب عليها ان  
تفرض ارادتها فرضاً وتلجأ الى سياسة قوية تدعمها حقوقها . فتاريخ هذه القضية  
يعلم بوضوح ان سياسة الاستجداء والمناقشات القانونية ما تجدي نفعاً ، ويظهر لنا اننا  
لم نزل حقاً الا عندما نمذنا هذه الاباطيل والحزبيلات في موقفنا تجاه المستعمر الدخيل . . .  
فسياسة الثورة ، سياسة الرصاص والبارود ، سياسة التهديد والانذار ، سياسة الحديد  
والنار ، هي السياسة التي تستطيع ان تسمع صوتنا وتجعل انكلترا الممتدية تحقق  
مطالبنا وتقر بحقوقنا . فان الوسائل الدستورية والسياسية قد فشلت فشلاً ذريعاً في  
الماضي ولم تنجح الا سياسة العنف ، فيجب على الجامعة العربية ان تسيرو بحسب هذا  
المنطق وتعلم ان عرب فلسطين يعجزون عن الوقوف في وجه بريطانيا الائمة وحدهم  
وبفردهم ، ولا بد لهم كي يتغلبوا على اعتدائها من مؤازرة واسعة فعالة تدعمهم بها الامة  
العربية قاطبة .

والآن وفي هذه الظروف الدولية الحرجة والملائمة لنا كل الملائمة كي نتخذ سياسة  
عنيفة في حل هذه القضية ، يجب على الجامعة العربية أن تعمل وتعمل سريعاً بعزم  
وجرأة . ولعلني لا أكون مبالغاً بالقول : أنه بالنسبة الى هذه الظروف الدولية الموافقة  
فان القضية الفلسطينية ربما لا تكون بحاجة الى المدافع والرشاشات كي تحلها ، وربما  
تحل سريعاً وبصورة نهائية تثبت عروبة البلاد وكيانها العربي بطريقة واحدة تنحصر  
في عزيمة صادقة يتخذها العرب شعباً وحكومات ، وبوقف جرىء صريح تفقه العروبة  
بأجمعها تعلن فيه عن عزمها الاكيد في الدفاع المستميت عن فلسطين ، فسياسة الغرم  
والجرأه هي طريق الخلاص والنجاة .



على انه يجب على العرب أن يعلنوا هذه الغوية الصادقة بسرعة . فالقضية لم تعد  
تحتل اي ابطاء واهمال وتأجيل . فيجب علينا حشد كل قوانا في الميدان السياسي  
وندفع بكل امكانياتنا ضد السياسة الآتمة ، فلا نتراجع أبداً ، فاما الموت واما  
تحقيق الاستقلال التام لفلسطين . اما وسائل الدفاع الاقتصادية والتجارية والاجتماعية  
كشاريح « صندوق الامة » و« المشروع الانشائي » و« المقاطعة » ، فيجب أن تأتي  
في خدمة الكفاح السياسي تدعمه وتسندة وتكون وسائل في يده ولا تتقدم عليه .  
فقضية انقاذ اراضي فلسطين وحفظ عروبته ليست قضية اقتصادية تجارية ، بل هي  
في الدرجة الاولى وقبل كل شيء قضية سياسية قومية يجب ان تبني اولاً على كفاح  
سياسي عنيف .

هذه هي وسيلة الدفاع عن فلسطين وطريق حفظ كيانها العربي في حجر العروبة  
الام . فان كنا نطالب من انكلترا الجانية تغيير سياستها فيجب علينا اولاً ان نغير  
أساليب كفاحنا فانكلترا هي الدولة المعتدية وهي الاصل في هذه القضية ، وهي التي  
سببت لنا هذه المتاعب والارزاء ، وهي التي هدرت دماء الالوف من ابناء عروبتهنا  
الذين ارادوا دفاعاً عن وجودهم ضد بربريتها واعتداءاتها الاثيمة . أما الصهيونية  
فهي فرع في القضية وأداة من أدوات الاستعمار في يد انكلترا المعتدية . . . هذه هي  
فلسطين . . .

تلك الارض المقدسه . . .

تلك هي قدس من أقدس أقداس العرب ! . . .

تلك هي بقعة حماها العرب ضد كل أجنبي دخيل ! . . .

تلك هي بلد سقاها العرب دموعاً ودماء بدلاً من سقايتها الماء . . .

تلك هي جزر أصيل في ذلك الكل العربي الكبير ! . . .

تلك هي رمز مجسم لذكريات العرب ومفاخر تاريخهم الابي ! . . .

هذه هي فلسطين ! . . .

هي بلد عربية ، وقضيتها قضية كل عربي ، وهي اولى قضايا القضية العربية واهمها  
تماماً وعلى الاطلاق ، هي عربية وكل فرد عربي بدفاعه عنها يدافع عن نفسه وذاته  
وحياته ، هي عربية وجزء من « الجوهر العربي » ، فكل البلاد العربية تشد أزرها



وتسندها لانها لا تستطيع التنازل عن أي جزء من جوهرها ، والجوهر واحد لا يتجزأ  
وان جزأ ذهبت وحدته ، هي عربية مهددة بعروبته تصرخ في وجه الامة العربية :  
يا ايها العرب أفيقوا واتجدوا ، ثوروا ولا تسكتوا ، هلموا جيشوا الجيوش وأعدوا  
المعدات ، فان الارض التي سقيت بدماء عشرات الالوف من أبناءكم على ممر القرون  
مهددة بسياسة آثمة تقوم بها انكلترا المعتدية لازالة كيائها العربي . . . يا ايها العرب  
اسرعوا . . . اسرعوا . . . اسرعوا . . . العوث العوث . . . غوث المدافع والرشاشات  
والآثار . . . لا غوث الاحتجاجات والمشاورات والخبراء . . . اسرعوا . . . اسرعوا  
وليكن شعاركم اما الفناء واما فلسطين . . . هذه هي فلسطين ! . . .

هي بلد عربي ، هي عربية بأهلها ، بموقعها الجغرافي وآثارها ، بتاريخها قديماً وحديثاً ،  
بمقوماتها وميزاتنا وخصائصها . هي جزء عربي لا يتجزأ من أجزاء وطن العروبة الكبير هي  
عربية تقع من وطن العرب في السويداء والضميم . هي عربية لا مجال لتزاع عروبته بوجهها  
شكل ، لا غنى للوطن العربي عن هذا الجزء الحيوي ، تؤلف الحلقة الرئيسية للاتصال  
بين مختلف اجزائه وكافة نواحيه وامصاره . هي عربية ، والصفة التي كنا ولا  
تزال نعلنها ونطلقها على فلسطين منذ ان تعرضت لهذه المحنة القاسية عن يد انكلترا  
المعتدية هي كونها «عربية» بكل معنى من معاني هذه الكلمة ، هي عربية وجوهر  
الدفاع عن قضيتها هو صيانة عربيته ، والاحتفاظ بها كجزء حي فعال من الوطن العربي  
الاكبر ، عربي بارضه وسكانه ، وبأوضاعه السياسية والادارية . هي عربية على  
الرغم من الوثائق والمستندات ، من الوعود والعهود ، من التوصيات واللجان والخبراء  
هي عربية وسوف نصون عروبته بدمائنا ونحفظها بأنفسنا ونحميها بأكبادنا ونحوطها  
بقلوبنا وادراحتنا الى ان يتاح لهذا الوطن الاكبر ان تتحد اجزائه ، والى ان يتسنى لهذه  
الامة العربية الواحدة ان تجمع شتاتها في دولة واحدة موحدة تكتنفها من المحيط الى  
المحيط . . . ونحن عرب علمتنا عروبتنا عدم الصبر على الاعتداء والتجني والتحدي ،  
نحن عرب وقد لقننا تاريخنا الثورة على كل ضمير واذى ، لقننا ان نشور في سبيل الحق  
والكرامة لا في سبيل الجور والاعتداء ، لقننا ان نهفو الى الموت وزيده ضد ذل  
وهوان .

نديم بيطار

لبنان - عكار : بينو

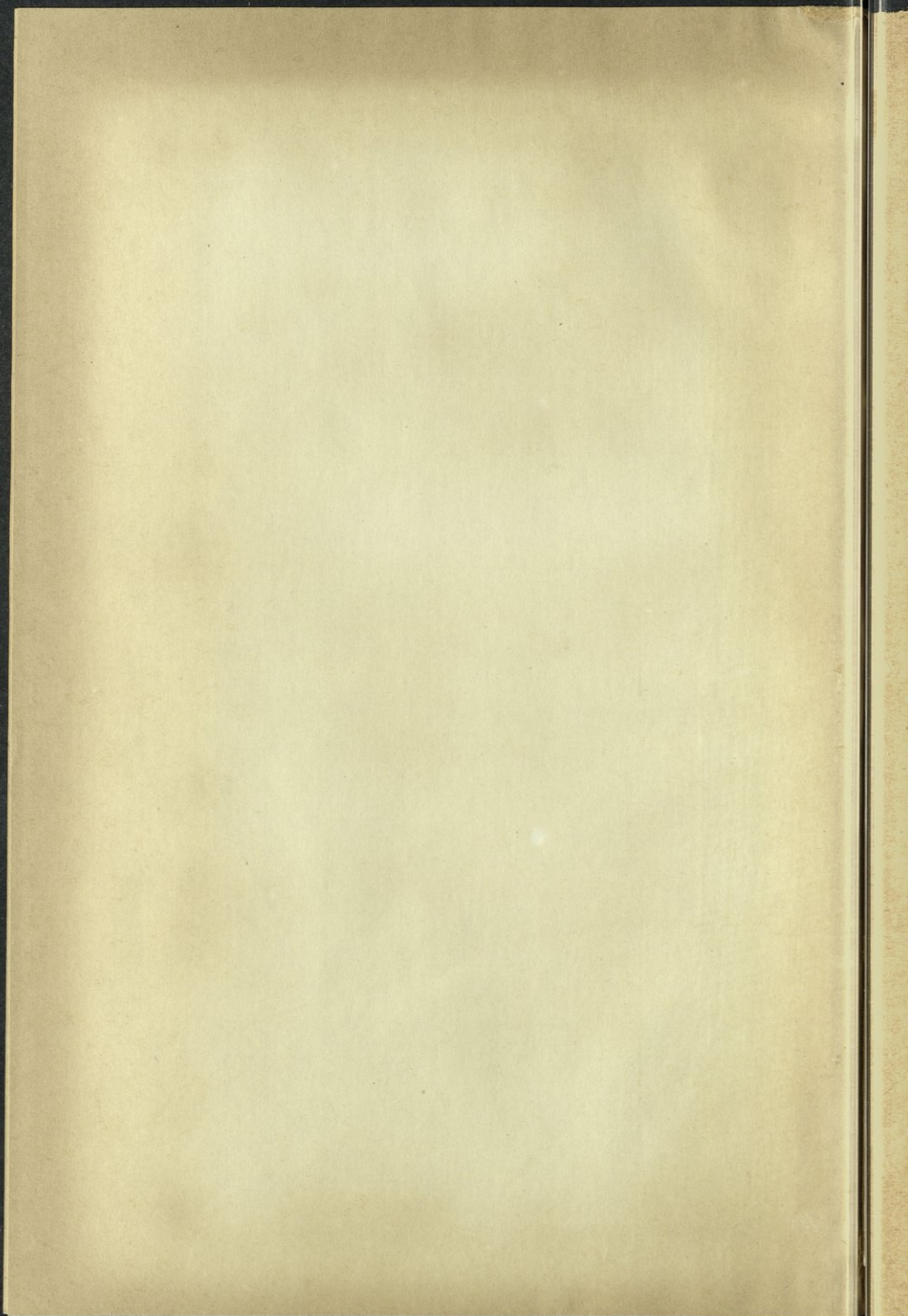


للمؤلف ، في طريق الطبع :

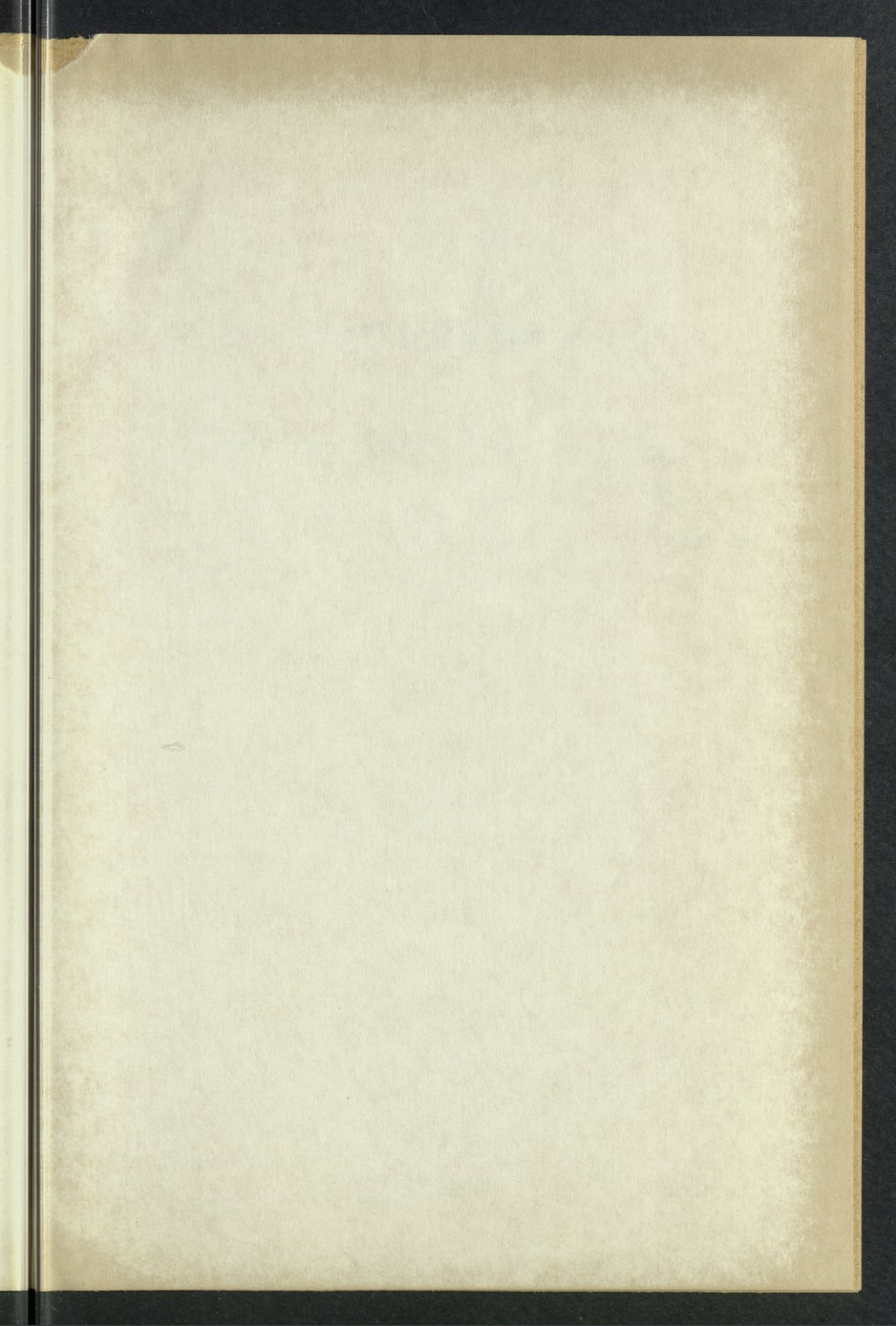
« ٤٠٠ صفحة : سيصدر قريباً »

الى الوحدة العربية  
دفاعاً عن الوحدة  
حقيقة العروبة .

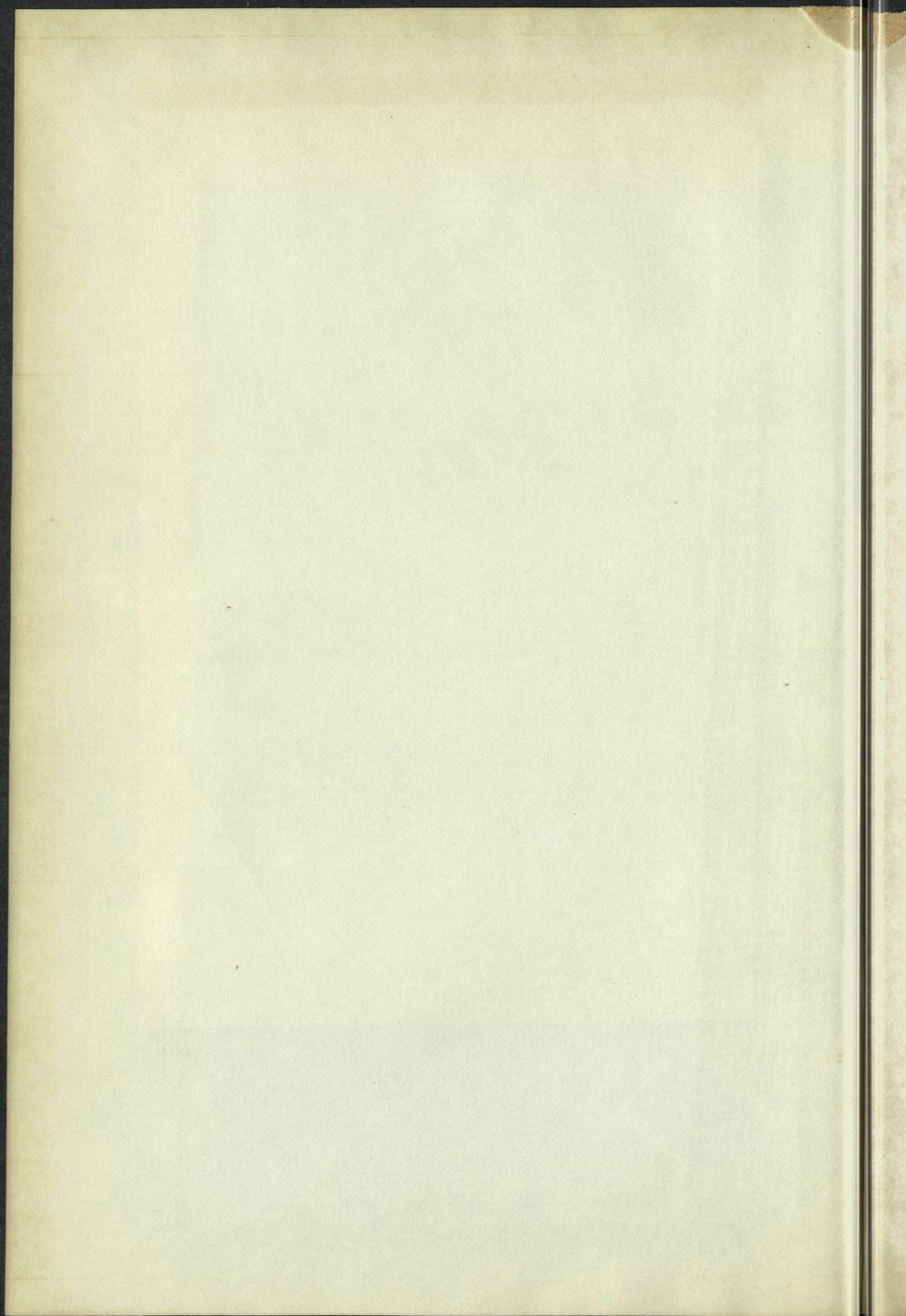


















A. U. B. LIBRARY

956.9:B36kA:c.1

البيطار، نديم

قضية العرب الفلسطينية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01056153

956.9  
B36kA



